

شبكة الإنترنت

بين حرية التعبير وآليات الرقابة

د. شريف درويش اللبان

شبكة الإنترنت

بين

حرية التعبير وآليات الرقابة

دكتور

شريف درويش اللبان

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

٢٠٠٨

دار الكتاب الحديث

إقرار

.. إلى الوطن الغالى .. مصر

واحدة الحرية والديمقراطية

التي تمارسها فى الواقع الافتراضى والملموس

« واحدك ولادك »

كان البعض يظن ان وسائل الإعلام الجديدة
ستؤدي الى تدعيم قوة الحكومات ،
إلا ان تأثير هذه الوسائل بدأ انه يسير على
النقيض من ذلك تماما ..

بول كيندي من كتابه الشهير ..

preparing for the twenty - First Centu

فهرس المحتوم

الصفحة	الموضوع	٨
١٥	تمهيد	١
٢٩	الفصل الأول: الرقابة على الإنترنت .. لماذا؟	٢
٢٠	عرض الأدبيات السابقة	٣
٥١	الفصل الثاني: الرقابة الدولية على الإنترنت	٤
٥٤	الرقابة على الإنترنت في أوروبا	٥
٥٧	ألمانيا	٦
٦٠	المملكة المتحدة	٧
٦١	فرنسا	٨
٦٢	كندا	٩
٦٢	الرقابة على الإنترنت في آسيا	١٠
٦٤	الصين	١١
٧٣	سنغافورة	١٢
٧٤	إندونيسيا	١٣
٧٥	ماليزيا	١٤
٧٦	كوريا الجنوبية	١٥
٧٧	الرقابة على الإنترنت في استراليا	١٦
٧٩	الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٧
٨١	إيران	١٨
٨٣	العراق	١٩
٨٦	الأردن	٢٠
٩٠	سوريا	٢١
٩٢	تونس	٢٢
٩٤	المغرب	٢٣
٩٦	الرقابة على الإنترنت في أمريكا اللاتينية	٢٤
١٠٧	الفصل الثالث: التشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥
١١٤	أنظمة تصنيف الإنترنت	٢٦
١٢٤	تصنيف الطرف الثالث	٢٧
١٢٦	الحكمة العليا تقضي بعدم دستورية قانون لياقة الاتصالات	٢٨
١٣٠	قانون حماية الأطفال الإنترنت	٢٩

م	الموضوع	الصفحة
٢١	قانون مكافحة الإرهاب	١٢٨
٢٢	الفصل الرابع: التشريعات المنظمة للإنترنت في الدول العربية	١٤٧
٢٣	الإنترنت في الدول العربية	١٥٠
٢٤	أساليب التعامل مع الإنترنت .. آليات الرقابة وأفاق حرية التعبير	١٥٢
٢٥	أولا : آليات الرقابة	١٥٢
٢٦	ثانيا : آفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت	١٦١
٢٧	تشريعات الإنترنت في المنطقة العربية	١٦٤
٢٨	الفصل الخامس: حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في دول الخليج العربي	١٧٥
٢٩	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في المملكة العربية السعودية	١٨٢
٤٠	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة	١٨٨
٤١	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في الكويت	١٩١
٤٢	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في قطر	١٩٦
٤٣	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في البحرين	٢٠٠
٤٤	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت في عمان	٢٠٢
٤٥	الخلاصة	٢١٤
٤٦	نشأة رأي عام جماهيري في منطقة الخليج بشأن الإنترنت	٢١٦
٤٧	تهديد الإنترنت للأنظمة الخليجية	٢١٧
٤٨	التقليل من المخاوف بشأن الإنترنت	٢١٩
٤٩	الفصل السادس: إرمجيات الرقابة على الإنترنت	٢٢٧
٥٠	أساليب التشريع	٢٣٠
٥١	الأسلوب الذي يقوم على إعاقة المراقع	٢٣٠
٥٢	الأسلوب الذي يقوم على إعاقة المضعون	٢٣٠
٥٣	أساسيات التشريع	٢٣٥
٥٤	التحليل البرامجي	٢٣٥
٥٥	التحليل البشري	٢٣٦
٥٦	تصنيف الموقع	٢٣٦
٥٧	مدى كفاءة المرشحات في إعاقة المواد الرديئة	٢٣٧
٥٨	هل تقوم المرشحات بإعاقة المادة الجيدة غير الضارة؟	٢٣٨
٥٩	اعتراض مواقع جماعات حقوق الانسان على شبكة الانترنت	٢٤٠

الصفحة	الموضوع	م
٢٤٥	الفصل السابع : أساليب التقلب على الرقابة وحماية حقوق مستخدمي الإنترنت	٦٠
٢٤٨	أولا : الحق فى الخصوصية	٦١
٢٤٩	ثانيا : الحق فى الإتصال دون تحديد الهوية	٦٢
٢٥٠	ثالثا : التشفير	٦٣
٢٥١	رابعا : تحديد المسئولية القانونية عن المحتوى المباشر	٦٤
٢٥٢	أساليب الصكاك من الرقابة على الإنترنت	٦٥
٢٥٩	الخاتمة	٦٦
٢٦٥	التوصيات	٦٧
٢٧٢	المصادر والمراجع	٦٨

مقدمة

تنبج أهمية هذا الكتاب من أن شبكة الإنترنت تعد بمثابة منتدى قوى وإيجابي حرية التعبير؛ إنها مكان يستطيع فيه أى فرد أن يتمكن من أن يصل صوته إلى أبعد مما قد تتيحه أية وسيلة أخرى. إن مستخدمى الإنترنت والناشرين online publishers والجماعات المكتبية والأكاديمية والمنظمات والاتحادات الصحفية والعاملة فى مجال حرية التعبير يجمع بينها اهتمام عام يعارض تبنى أساليب ومعايير قد تؤدى إلى الحد من انفتاح الإنترنت كوسيلة أعمال. وفى الواقع، فإن تقنيات "ترشيح" المحتوى "filtering" techniques قد تم تنفيذها بأساليب لا تتواءم مع مبادئ التعبير الحر، وبما يؤدى إلى إعاقة تدفقه مستخدمى الإنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التى تلقى حماية دستورية.

وقد أغرى الانفجار الإخبارى والمعلوماتى على الشبكة العنكبوتية العالمية الحكومات، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، الحرية سياسياً أو غير الحرية، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الإنترنت. فالرقباء يتبعون كل تكنولوجيا اتصالية جديدة منذ اختراع جوتنبرج للحروف المتحركة فى القرن الخامس عشر، وحتى اختراع التليفون والراديو والتليفزيون فى القرنين التاسع عشر والعشرين. واليوم، تُنظم الرسائل الإعلامية المحلية فى ثلثى دول العالم تقريباً بقوانين موروثه من الرقابة على الصحافة المطبوعة، وتم تحديثها لتقييد الراديو والتليفزيون والإنترنت. وتقدر إحدى المنظمات الفرنسية أن ٤٥ دولة تقوم الآن بفرض قيود على الوصول للإنترنت بحجة حماية الجمهور من الأفكار الهدامة، أو بحجة انتهاك الأمن القومى، وهى العبارات الفضفاضة التى استخدمها الرقباء منذ القرن السادس عشر.

إن عديداً من دول العالم، بادعائها بأنها تريد حماية الأطفال وإيقاف الإرهابيين وإسكات العنصريين وباعة الكراهية، تتدافع للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت. ومن الملاحظ أن القيود التى تعوق الوصول للإنترنت Internet access تتزايد عبر العالم، رغم اختلاف أشكال الحكومات وتوجهاتها. فقد ظهرت إلى الوجود

تشريعات للرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو النموذج الذي سوف تحتذيه سياسات الدول الأخرى ، وهو ما سوف يعمل على الحد من التعبير الحر على الشبكة ، ويؤدي إلى مزيد من الرقابة المفروضة على الإنترنت .

ولدراسة هذه الإشكالية ، تم تقسيم الكتاب إلى مقدمة وعهيد وسبعة فصول وخاتمة ، وذلك على النحو التالي :

تمهيد : وعنوانه " **الرقابة ووسائل الاتصال** " ويتناول أساليب الرقابة على الكتب قبل ظهور المطبعة وبعدها ، وأوجه السيطرة على الصحافة ، والرقابة على الأفلام في بداية عهد السينما ، وأساليب الفكاه من الرقابة على شرائط الفيديو ، وقوة المعلومات في الوقت الراهن ، والنظام الإعلامي العالمي الجديد ، والسيطرة السياسية في عصر المعلومات .

الفصل الأول : عنوانه " **الرقابة على الإنترنت .. لماذا ؟** " ، ويعمل هذا الفصل على استجلاء الأسباب التي دعت إلى فرض الرقابة على الإنترنت ، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية ، وأسباب الحد من الوصول للشبكة العالمية ، ودور الرقباء الجدد على الإنترنت والمهام المنوطة بهم .

الفصل الثاني : عنوانه " **الرقابة الدولية على شبكة الإنترنت** " ويتناول هذا الفصل الرقابة على الإنترنت في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأساليب تعامل الدول المختلفة مع شبكة الإنترنت .

الفصل الثالث : عنوانه " **التشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية** " ، ويتناول هذا الفصل بالتحليل هذه التشريعات وهي : " القانون الفيدرالي للياقة الاتصالات " (Federal Communication Decency Act (CDA الصادر عام ١٩٩٥ ، و " قانون حماية الأطفال من الإنترنت Children's Internet Protection Act (CIPA الصادر عام ٢٠٠٠ . وقانون تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب " Provide Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (PATRIOT ، والمعروف سلفاً بقانون مكافحة الإرهاب ، وهو القانون

الصادر في أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، والذي فرض قيوداً شديدة على الاتصالات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بشكل لم يسبق له مثيل ، مما أثار عديداً من المخاوف بشأن الحقوق المدنية للمواطن الأمريكى .

الفصل الرابع : عنوانه " المنطقة العربية بين تشريعات الإنترنت وآليات الرقابة " ، ويتناول هذا الفصل آليات الرقابة التى مورست على شبكة الإنترنت فى المنطقة العربية ، علاوة على آفاق حرية التعبير على الشبكة والتى لم تكن متاحة من قبل فى أية وسيلة اتصالية أخرى ، علاوة على تشريعات الإنترنت فى المنطقة العربية ، وخاصة فى تونس والأردن ، وحما الدولتان الوحيدتان اللتان تناولتا الإنترنت فى تشريعاتهما .

الفصل الخامس : عنوانه " حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى دول الخليج العربى " ، ويتناول هذا الفصل حالة حرية التعبير على الإنترنت فى دول مجلس التعاون الخليجى الست : السعودية ، قطر ، البحرين ، الكويت ، الإمارات ، عُمان باعتبار أن هذه الدول تجمعها سمات مشتركة ، وإن كنا قد لاحظنا اختلافاً بين توجهاتها نحو الشبكة " فهناك الدول التى تتبنى مدخلاً ليبرالياً فى التعامل الشبكة مثل الكويت وقطر والبحرين ، فى حين أن المملكة العربية السعودية تأخذ مخاطر الإنترنت مأخذ الجد فتفرض عليها نظاماً صارماً للرقابة ، وفيما بين هذين التوجهين توجد الدول التى استجابت لتهديدات الإنترنت بتنفيذ شكل ما من التحكم التقنى فى الوصول للشبكة مثل الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان .

الفصل السادس : عنوانه " برمجيات الرقابة على الإنترنت " ، ويتناول هذا الفصل أساليب الترشيع سواء تلك التى تقوم على إعاقة المواقع أو التى تقوم على إعاقة المضمون علاوة على أهم برمجيات الرقابة التى تقوم بإعاقة الوصول لمواقع الإنترنت ، وتوضيح معدلات الخطأ فى هذه البرامج .

الفصل السابع : عنوانه " أساليب التغلب على الرقابة وحماية حقوق مستخدمى الإنترنت " ويتناول هذا الفصل أهم حقوق مستخدمى شبكة الإنترنت ، والتى تتمثل فى الحق فى الخصوصية ، والحق فى الاتصال دون تهديد الهوية ، والتشفير ،

والمسؤولية القانونية عن المحتوى المباشر على الشبكة ، علاوة على أساليب الفكاك من الرقابة على الإنترنت .

الخصائفة : وتضم عدداً من النتائج المهمة فيما يتعلق بحرية التعبير والرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة علاوة على المبادئ التي يجب أن تتمسك بها الدول المختلفة في سياساتها تجاه الإنترنت .

إن هذا الكتاب يفتح أمام الباحثين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال آفاقاً جديدة في دراسة شبكة الإنترنت والتشريعات المنظمة لها والجوانب الأخلاقية التي تحكمها ، وهي كلها أمور لا تقل أهمية عن البحث في التشريعات الإعلامية التي تحكم عمل الوسائل الإعلامية التقليدية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون .

وفي النهاية .. فإننى أحسب أن هذا الجهد يعد إضافة لا بأس بها للمكتبة الإعلامية العربية التي خلت أو كادت من العناوين التي تغطي جانب مهم يتعلق بالإنترنت كوسيلة إعلامية جديدة ..

والله من وراء القصد ..،

شريف درويش اللبان

٣ من سبتمبر ٢٠٠٧

تمهيد

وسائل الإعلام

.. بين

حرية التعبير

وآليات الرقابة

في

بداية طبع الكتب في أوروبا ، فُرضت رقابة شديدة على كل ما قد تخم طابعته . وهكذا ، كان النشر يخضع كليا للسلطة . وقد تخوف الطابعون من إبداع المؤلفين ، لأنه قد يكلفهم حياتهم بالأساليب الوحشية المعتادة التي ابتكرتها الكنيسة والدولة . وأحيانا ما كان يتم تجنب الكتب الجديدة التي تصدر باللغة العامية . وقبل ظهور الطباعة . كان قليل من الناس في أوروبا ، وخاصة الدارسين ، هم المثقفون والمتعلمون ، ولذلك فإن الكنيسة لم تكن قلقة بصفة خاصة فيما يتعلق بالبدعة والهرطقة في الكتب ، والتي كانت تعد الأدوات الفاعلة لفئة المتعلمين . وكان أولئك الموجودون في السلطة يقارمون خطر الأفكار الجديدة بأن يقوموا بأنفسهم بتغيير هذه الأفكار ، أو يحملوا المؤلفين على تغيير آرائهم .

وكان التهديد الذي يحوط المطبوعات ، ويمارس على التأليف ليس سببه أن الجماهير قد يصبحون قراءً نهمين للدعاية السياسية أو الدينية المثيرة للفتن والقلق ، ولكن بسبب المؤلفات والتفسيرات التي تشرح الكتاب المقدس ، والتي تأخذ منها الجماهير عادةً آراءها ، والتي قد تتعرض لتضمين الأفكار الجديدة بها ^(١) .

وكان كبار رجال الكنيسة أكثر قلقاً مما يمر من بين شفاه القائمين بالوعظ والإرشاد الذين يتحدثون إلى الجماهير باللغة العامية ^(٢) . وهذا ما تغير حوالى عام ١٤٧٨ بصدر الإنجيل في طبعة أنيقة تحتوي على مواد توضيحية في ألمانيا . وكان هذا تحدياً سافراً لقوة الكنيسة وسلطتها كمفسر وحيد لكلمة الرب's the sole interpreter of God's Word' وقد تحايوت روما مع هذا التحدى بإصدار أوامرها بتأديب وعقاب كل الطابعين والمشرتين والقراء لهذه البدع والهرطقة . وفي ماينز Mainz الألمانية ، حيث نشأت الطباعة ، كونت الإبراشية لجنة لمنع ترخيص طباعة أى كتاب .

وسرعان ما أكتشفت الحكومات أن الطباعة أسهل في السيطرة عليها من الكلام أو التعبير اللفظي لأنه يمكن فرض الضرائب على المطابع ، ويمكن توزيع الورق عليها على

شكل حصص مقننة ، كما يمكن فرض الرقابة على الجرائد ، ويمكن حرق الكتب . لقد وصلت الطباعة بلاداً عرفت لتوها البدع والهرطقة اللفظية ، وهكذا لم يكن مسئولو الحكومة مستعدين لأن يتلقوا رسائل جديدة للهرطقة مطبوعة بالحبر على الورق !..

وكانت الكنيسة متشككة بصفة خاصة في الطباعة بأية لغة عدا اللاتينية . وكانت معارضة الكنيسة للطباعة ذاتها ضئيلة في الحقيقة . وباستثناء قلقها من قدرة الطباعة كمصدر للإثارة والإزعاج ، فإن الطباعة قد لاقت من الكنيسة تشجيعاً بصفة عامة . ولكن الطباعة باللغة العامية قد سببت مزيداً من القلق . ولم يواجه الطابعون أية مشكلات عندما حصروا أنفسهم في طباعة القصص الشعبية والفلكلورية ومواد التسلية المشابهة ، ولكن كلاً من السلطات الدينية والمدنية ضربت بقوة الطباعة باللغة العامية التي حوت تحدياً للسلطة . وبالنسبة للمثقفين الذين يكتبون باللاتينية أو اليونانية ويتوجهون بكتاباتهم للطبقة المثقفة نفسها ، فلم تكن توجد سوى شكاوى قليلة نسبياً ، لأن هذه الكتابات لم تكن تشير عامة الشعب .

وقد أثبت حرق الكتب أنه وسيلة فعالة ، في أغلب الأحوال ، للسيطرة والتحكم في القرن الخامس عشر . وقد أظهرت الكتابة تأثيراً كبيراً يصعب معه تجاهلها من خلال السلطة . وبانتشار الكتابة ، انتشر تأثيرها وألقت بظلالها على الحياة العامة ، مما أدى إلى ظهور أوجه للسيطرة على هذه الوسيلة . وفي عديد من الثقافات عبر القرون ، تم الحد من انتشار الكتابة باستثناء مجموعة قليلة من عليبة القوم . ولعل هذا الاتجاه هو ما أدى إلى الاضطرابات التي أدت إلى نشوء حركة الإصلاح Reformation خلال العصور الوسطى ، حيث تمت المطالبة بقراءة الإنجيل وطباعته بأية لغة عدا اللاتينية . ولم تكن أدنى الاستجابات هي حرق الكتب ونشر قائمة بالكتب الممنوعة ، ولكن صدر مرسوم بابوي عام ١٥٠٢ يأمر بحرق كل الكتب التي ناقشت سلطة الكنيسة . وفي عام ١٥١٦ ، صدر قرار بمنع أي مطبوع لا يحصل على موافقة الكنيسة ^(٢) .

وقبل اختراع الطباعة ، قامت الطائفة الدينية الإنجيلية في القرن الرابع عشر بترجمة

الإنجيل إلى اللغة الإنجليزية بناء على نظرية مؤداها أن الله يتحدث مباشرة إلى الناس بلسانهم ، وأن كل فرد يستطيع تفسير رسالة الرب . وهذه « الهرطقة » المقاومة للكليروس التي تتدخل في الشؤون العامة التي قطعت الجدل حول هيئة الكهنة ، لاقت معارضة شديدة من قبل الكنيسة والدولة ، وذلك من خلال عقوبة الحرق من قبل الكنيسة ، وعقوبة الإعدام شنقاً من قبل الدولة . ولم تتراجع الكنيسة والدولة عن سياسة العقاب والإبادة ، فعندما قام العلماني ويليام تيندال William Tyndale بطبع ترجمة إنجليزية للمهد الجديد أثار غضب الكنيسة والدولة ، وتم أسره وحجسه ومحاكمته بتهمة الهرطقة وأعدم بالطوق الحديدى ، وعندئذ رُبّت جثته وتم حرقها ^(٤) .

وفى أسبانيا ، عندما كان يستعد كولومبس Columbus للإبحار عبر المحيط إلى جزر الهند ، كانت محكمة التفتيش ^(٥) تحرق الكتب . وعبر أوروبا ، كانت قوى الكنيسة والدولة مسلطة بقوة على الطابعين للتأكد من أن النشرات والكتب الممنوعة لا يتم توزيعها . وقد عوقب الطابعون الذين خرقوا التعليمات بعقوبات مثل الغرامات والسجن والضرب بالسياط وأحكام بالإعدام . وعندما سقط سجن الباستيل Bastille فى أثناء الثورة الفرنسية ، كان أكثر من ٨٠٠ ناشر وكاتب ويانع كتب مسجوناً فيه .

ولعل الاستثناء الوحيد لهذه الرقابة المحكمة كانت هولندا ، ولأسيما بعد أن حررت نفسها من رقة الاستعمار الأسباني فى القرن السابع عشر . فقد فر بائعو الكتب والمثقفون من الدول الأخرى لمناخ أكثر حرية فى المدن الهولندية حيث ازدهرت حركة بيع الكتب ، وحركة نشر الكتب المحظورة ، والتي كان يتم تهريبها أحياناً إلى الدول التى حظرت نشرها .

السيطرة على الصحافة :

لقد كانت الجرائد دوماً أداة لنشر المعلومات . وظهرت الجرائد فى أمريكا الجنوبية وآسيا فى أثناء القرن الثامن عشر، وفى أفريقيا بحلول أواسط القرن التاسع عشر. وقد يصبح عديد من هذه الجرائد أصواتاً مهمة وقوية ليس فقط لإعلام الجمهور الأكثر تعليماً

وتعطشاً للأخبار ، ولكن للتأثير على قادة الحكومة والاقتصاد ، مما قد يؤدي ، في النهاية ، إلى التأثير على حركة التاريخ ، ويبدو أن التكنولوجيا يجب أن تكون دوماً طرفاً فاعلاً في هذه المعادلة .

إن الطريقة التي تُطبع وتُوزع بها الجرائد ، على سبيل المثال ، كان لها تأثيرات وتداعيات عميقة وجوهرية . إن وسائل الإعلام التي تنشر المعلومات تقوم بتشكيل واقع الحياة اليومية الذي يحياه مجتمع ما ، إنها تتفاعل مع الحكومة ، وتقوم بتشكيل العلاقة بين الحكام والمحكومين ، حتى في المجتمعات الشمولية .

وفي الدول التي تحكمها حكومات سلطوية ، سواء كانت هذه الحكومات يمينية أو يسارية أو حتى فريدة في نوعها ، ينشأ غلط مختلف من الجرائد . وهذه الجرائد غالباً ما تكون سياسية بدرجة كبيرة ومعبرة عن رؤى حكوماتها . وفي المجتمعات الخاضعة لسطوة هذه الحكومات ، يُنظر إلى الجرائد ، جنباً إلى جنب مع الراديو والتليفزيون والمجلات والكتب ، على أنها مهمة وخطيرة للغاية لدرجة أنه لا يُسمح للنashرين والمحررين والكُتّاب بالتعبير عما يرونه . ولذلك ، فإن وسائل الاتصال يُنظر إليها على أنها ذراع الحكومة ، تماماً مثل النظام التعليمي .

الرقابة على الأفلام :

منذ بداية الأفلام الروائية ، رأت قوى النظام قدرة الأفلام على الإخلال بالنظام ، وتحركت لاحتوائها . وقد بدأت الرقابة على الأفلام عام ١٩٠٩ بتأسيس المجلس القومي للرقابة على الصور المتحركة National Board of Censorship of Motion Pictures في نيويورك ، وتكون هذا المجلس من العاملين في هذه الصناعة ذاتها . وفي عام ١٩٢٢ ، أسست الصناعة ما أصبح يُعرف « بمكتب هايز » Hays Office ، والذي سُمي باسم أول رئيس له وهو « ويل هايز » Will Hays ، وكانت مهمة هذا المكتب حماية الجمهور من العنف وعدم اللياقة . وقد قامت « إدارة مبادئ الإنتاج » Production Code Administration بتفعيل مجموعة من القواعد والمبادئ للسلوك المقبول على الشاشة ،

ولكن هذه الخطوط الإرشادية تم التخفيف من حدتها عبر السنين ، حيث تحدى صانعو الأفلام هذه المعايير ^(٦) .

وقام قادة البروتستانت والكاثوليك الأصوليين بمناقشة الرقابة الذاتية - self - censorship على ما تنتجه هوليوود ، ومدى ضعف هذا النوع من الرقابة ، وأن « هايز » نفسه لا يعد أكثر من موظف لدى الصناعة ، وهذا كله أدى إلى الهجوم على هذا النمط من الرقابة ، وهو الهجوم الذى استمر لعقود . وقامت عدد من الولايات والمدن بإنشاء مجالس للرقابة خاصة بها لفحص الأفلام ، ولكن المعايير اختلفت من مجلس لآخر ، فمجلس كانساس Kansas Board ، على سبيل المثال ، حظر المشاهد الخاصة بالتدخين وشرب الخمر ، وقام بالحد من الزمن الذى تستغرقه مشاهد القُبلات لثوانٍ معدودة . وفى النهاية ، أدت قرارات المحكمة العليا واستيراد الأفلام الأجنبية ونشأة التلفزيون إلى التخفيف من حدة القيود التى فرضتها الرقابة .

على الجانب الآخر ، يُنظر إلى الأفلام الغربية ، بصفة خاصة ، من قبل معظم دول العالم على أنه يجب الحد من جلب مثل هذه الأفلام فى محاولة من هذه الدول لتدعيم ثقافتها الوطنية . ومن بين هذه الأفلام الغربية ، تتسلل أفلام العُرى pornography إلى المنازل والأماكن التى تحظر فيها الحكومات مثل هذه الأفلام . كما توجد شرائط الفيديو المقرصة لأحدث الأفلام وأوسعها جماهيرية فى كل مكان . وتتدفق أفلام الفيديو عبر العالم فى مد لا تستطيع الحكومات إيقافه ، وتقف أقوى مؤسسات صناعة التسلية عاجزة تماماً حيال ذلك .

وفى الدول الشيوعية السابقة ، خلقت الرقابة السياسية الصارمة شهية مفتوحة لأجهزة الفيديو لتُرضى نهم أفراد الشعب لمعرفة ما يدور خارج دولهم من أساليب معيشية مختلفة . ولعل هذه الأجهزة السرية هى التى عجلت بنهاية تلك الأنظمة ^(٧) .

إن أجهزة الفيديو تساعد فى التحول عن برامج تلفزيونات العالم الثالث المملة والرديئة . وعدد قليل من أفراد مثل هذه الدول هو الذى يستطيع شراء جهاز الفيديو ،

ولكن إيجار هذه الأجهزة لا يكلف الكثير ، كما أن المشاهدة الجماعية فى المقاهى والمنازل والنوادى يحل المشكلات المتعلقة بالكلفة . وفى بعض الحالات ، تشجع الرقابة الصارمة انتشار أجهزة الفيديو ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية حيث تحد المعايير الإسلامية بشدة من نوعية المزاود التى ييئها التليفزيون السعودى . وثمة سوق سرية عبر العالم للإيجار فى أجهزة وشرائط الفيديو ، وهى السوق التى لم تستطيع معظم الحكومات أن تمنعها أو توقفها .

وقد أثهت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الإمبريالية الثقافية cultural imperialism ، وذلك بإدخال الثقافة والقيم الأمريكية إلى دول أخرى، وهى الدول التى لا تستطيع مواجهة الأقلام وبرامج التليفزيون الأمريكية بما تستطيع أن تنتج بنفسها، لأنها لا تستطيع أن تتفق أموالاً لإنتاج أفلام تبدو جذابة بالدرجة نفسها التى يبدو عليها المنتج الأمريكى . ومن هنا ، حاولت هذه الدول أن تستخدم الرقابة بشكل واسع كعلاج لهذه المشكلة ، إلا أن هذا الحل لم يكن له تأثير ذو بال ، فالأفلام الغربية مثل « غاندى » Gandhi (الهند) ، و « السادات » Sadat (مصر) ، و«ميسنج» - Miss ing (شيلي) تم حظر عرضها فى الدول التى قادها هؤلاء الزعماء ، وعلى الرغم من ذلك ، شوهدت هذه الأقلام على نطاق عريض على شرائط الفيديو.

قوة المعلومات

إن وسائل الاتصال تتدخل فى حياتنا أكثر مما ندرك بالفعل ؛ إنها تؤثر على أنشطتنا اليومية ، إننا لا نستطيع أن نتجاهلها أو أن نتصرف عنها ، وعندما نستخدمها بحكمة ، فإننا نسخر قوتها . وعلى المستوى الوطنى ، ساعدت وسائل الإعلام على قلب الحكومات ، وقد عملت هذه الأدوات بفعالية تامة فى أيدي أولئك الذين يبيعون لنا كل شكل معروف من أشكال الحكومات ، بداية من الحكومة الديمقراطية مروراً بالحكومات الفاشية والشيوعية وانتهاءً بالحكومات الأوتوقراطية أو الدينية . وبدايةً من الكتب الحمراء

الصغيرة للزعيم الصينى ماو Mao ونهاية بشرائط كاسيت آية الله خومينى ، استُخدمت وسائل الإعلام كأدوات للشوة . وقد قام لينين بتهريب بعض الكتابات التى عملت على إزكاء الثورة البلشفية Bolshevik Revolution ، فى حين أن جمعية سرية من الكتاب الذين كانوا يعيشون تحت حكم الشيوعية هم الذين عجلوا بنهايتها .

لقد انضمت الآن الوسائل الإلكترونية إلى الوسائل المطبوعة لكى تتسع مساحة التوهج الشورى ، وشهد عصرنا أيضاً استخداماً ناجحاً لوسائل الإعلام من قبل الذين لا يعتقدون أيديولوجية واضحة ولا يتبنون أجندة سياسية ، ولكن كل ما يهمهم هو أن يكونوا أكثر ثراءً أو نفوذاً وتأثيراً .

إن قوة أدوات الاتصال الجماهيرى قادت لأول مرة إلى تقويض السياسة الوطنية وإعادة تشكيلها ، وهو ما بدا واضحاً عبر شوارع المدن الأمريكية فى أثناء حرب فيتنام ، وهو ما صار أكثر وضوحاً فى الاتحاد السوفيتى السابق منذ سنوات قليلة مضت .

وبينما ظهر أن وسائل الإعلام الجديدة سوف تؤدى إلى تدعيم قوة الحكومات (كما ناقش ذلك جورج أورويل George Orwell ، على سبيل المثال ، فى كتابه الشهير : ١٩٨٤) ، فإن تأثير هذه الوسائل بدا أنه يسير على النقيض من ذلك تماماً من حيث كسر احتكار الدولة للمعلومات ، اختراق الحدود الوطنية ، السماح للشعوب لأن ترى وتسمع كيف يؤدى الآخرون الأشياء بشكل مختلف . كما أن هذه الوسائل جعلت الدول الفقيرة والغنية واعية بالفجوة بينها بالمقارنة بما كان متاحاً منذ نصف قرن مضى ، وهو ما أدى إلى التحفيز على الهجرة الشرعية وغير الشرعية ^(٨) .

وقد أثبتت الأحداث أن الحكومات لا حول لها ولا قوة فيما يتعلق بإيقاف التبادل السرى لوسائل الإعلام ؛ ففى عديد من الدول النامية ، يتم إدخال أجهزة التلفزيون والفيديو فى القرى لكى تبث المواد التى توافق عليها الحكومة ، إلا أن هذا الغرض يتم تغييره لكى يشاهد القرويون ما يرونه أكثر إثارة وجاذبية من شرائط الفيديو . وتقوم بعض

الهيئات الحكومية بالإعلان عن شرائط ترفيحية لجذب القرويين ، أملى في أنهم سيقضون وقتهم أمام مثل هذه الشرائط . ومن الثابت أن الناس يتحولون عن تليفزيون الدولة لمشاهدة عديد من شرائط الفيديو^(٩) .

وإذا لم تفعل أجهزة الفيديو وشرائط الفيديو أى شىء سوى تخفيف اضطهادات الرقابة ، فإنها تكون قد اتخذت مكاناً مهماً فى التاريخ . ولم تقف قوتها عند ذلك فقط ، ولكنها امتدت إلى اتجاهات عديدة فشرائط الفيديو التى التقطت للرهائن أو تم تسجيلها لشخصيات إرهابية أو متطرفة تم تمريرها إلى وسائل الإعلام ، وشراء الأفراد لوقت القمر الصناعى والتليفزيون الكابلى لعرض شرائط فيديو معدة بشكل خاص ، تعد كلها وسائل جديدة للتعبير السياسى .

النظام الإعلامى العالمى الجديد :

كانت منظمة اليونسكو ساحة لحوارات مريرة حول التدفق العالمى للمعلومات . وتركزت مناقشات عديد من دول العالم الثالث على أن وكالات الأنباء الرئيسة ، التى تسيطر عليها دول الغرب الصناعى ، تشوه ما يجرى فى الدول النامية ، وذلك بالتأكيد على الكوارث الطبيعية والبشرية ، والديكتاتورية ، والفساد الحكومى والتخلف . ولم يحقق نشر مثل هذه القصص الخبرية حول العالم سوى الحزى والعار للدول النامية ، وعمل على الإضرار بجهودها لتحسين أحوالها .

ومن بين المناقشات التى جرت كذلك ، أنه بسبب انتشار أدوات الاتصال ، مثل أجهزة الراديو المحسولة ذات الموجة القصيرة الرخيصة الثمن فى كهوف المزارعين ، أصبحت وسائل الإعلام الغربية ذات قوة متزايدة ، وهو ما يوجه لكمة للدول المستهدفة بالث . إن تدفق الأخبار بين دول العالم الأول والعالم الثالث غير متوازن بشكل واضح للغاية ، كما أن أقمار البث المباشر أصبحت تمثل تهديداً أكبر لأن إشارتها تغطى عدداً من الدول بالترفيه والتسليّة المتلفزة ، حاملة المعلومات والثقافة قيما وراء قوة الحكومات الوطنية فى دول العالم الثالث .

ولا تستطيع الرقابة والشوشرة أن توقف تدفق الاتصال عبر الحدود المسامية porous borders .واقترحت دول العالم الثالث أن يكون ثمة نظام معلومات واتصال عالمي جديد New world Information and Communication Order ، على أن تحدد اتفاقات دولية الجانب الاتصالي المتضمن في هذا النظام^(١٠) .

ونحن لسنا في حاجة لأن نقول إن أعداء حرية المعلومات freedom of information عارضوا بشدة فكرة النظام الاتصالي والمعلوماتي العالمي الجديد ، مقتنعين بأن معظم المعارضة نابعة من الخوف من قبيل هذه الأنظمة من وسائل الإعلام قد تكون المسمار الذي يُدق في نعش النظم الديكتاتورية التي أوجدوها في بلادهم . وقد ناقش المعارضون ، من بين أشياء أخرى ، أن الاقتراح ليس سوى رغبة لتوسيع مفهوم الرقابة لتمد على مستوى دولي بعد أن كانت على مستوى محلي ، وهو الهدف الذي من خلاله يمكن أن تتحقق الاستمرارية للحكومات الفاسدة ، ويتم إخفاء بؤس وفقر غالبية شعوبها . وناقش معارضو النظام الاتصالي والمعلوماتي الجديد أن العبارات الساحرة التي تحبى كلاماً خادعاً تعمل على تكريس السلطة في أيدي الطغاة الذين يسيطرون بالفعل على صحافات وإذاعات وتليفزيونات بلادهم . ولتنظر إلى عدد الصحفيين الذين اغتيلوا أو كُتبت أفواههم بتهديدهم بقتل أفراد عائلتهم أُرُوج بهم في السجون ، أو ببساطة هددوا بالحرمان من الرفاهية النسبية التي يحبون فيها ويحصلون عليها من خلال مصادر أرزاقهم . وأياً كان الأمر ، فإن هذا النقاش قد أوضح - بما لا يدع مجالاً للشك - تأثير أدوات الاتصال الجماهيري الحديثة على الحياة حتى في القرى النائية الواقعة في جنبات العالم ،

الحرية الاقتصادية والسيطرة السياسية في عصر المعلومات:

إن التساؤل الجوهرى الذى يواجه الدول التى ترغب فى التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع ديكتاتورية السيطرة السياسية هو : هل تستطيع مثل هذه الدول أن تفعل كلا

الأميرين في عصر المعلومات ؟. إن الطغاة الذين يحكمون مثل هذه الدول يرغبون في اقتناء أحدث وسائل الاتصالات الإلكترونية لكي ينافسوا في السوق العالمية في الوقت الراهن ، ولكنهم لا يريدون الأفكار التي تتدفق عبر هذه الوسائل .

وعلى سبيل المثال ، يقوم المنشقون واللاجئون السياسيون في المنفى من مأواهم الآمن في الديمقراطيات الغربية بإرسال كل ما يستطيعون من المواد المدمرة الهدامة من خلال وسائل الاتصال التي يستطيعون استخدامها ، وخاصة شبكة الإنترنت العالمية .

والطغاة ، الذين وصلوا إلى الحكم بالوسائل المدمرة والهدامة ، يشكون من تلك الوسائل نفسها التي يكفلها الغرب للمنشقين عليهم ، ويشكون أيضاً من الإمبريالية الثقافية ، ويبدون قلقهم لأن العامة يتم إفسادهم من خلال ما يشاهدونه أو يسمعون عبر التلفزيون والراديو وأجهزة الكمبيوتر والتليفون ، ولكنهم لا يستطيعون سوى الإبطاء من هذه العملية ، ولا يستطيعون إيقافها تماماً . وعلى أية حال ، فإن هذا لم يمنع بعض الحكومات من المحاولة ، كما هو الحال مع الحكومة الإيرانية عام ١٩٩٤ ، والتي قامت بالحد من استخدام وامتلاك ما يُقدر بحوالي ٢٥٠ ألف طبق استقبال إرسال أقمار

صناعية ، وذلك كوسيلة للحد من التأثير الغربي على المواطنين . وقد غامر بعض حائزي أطباق الاستقبال بفرض غرامات باهظة عليهم ، ولذلك فإنهم قاموا بإخفاء أطباق الاستقبال أعلى أسطح المنازل لتبدو كما لو كانت أجهزة تكييف ...^(١١١)

وجماح القول ، إن الطغيان لا يستطيع أن يحيا في دولة مزودة بالآلات الناكس على
، وكاميرات الفيديو ، والتكنولوجيا المتقدمة التي تتيح حرية التعبير وعلى المدى الطويل
، لن يكون لأية دولة اقتصاد حديث أو مجتمع حديث دون وجود أجهزة الكمبيوتر والمودم ،
وأجهزة التليفون ، والآلات الناكس .

هوامش التمهيد

- (1) Robert Pattison, *On Literacy*, (Oxford: Oxford University Press, 1982), p. 113.
- (2) Henri - Jean Martin, *The History and Power of Writing*, Trans. Lyolia G. Cochrane, (Chicago: University of Chicago Press, 1994), p. 266.
- (3) Irving Fang, *A History of Mass Communication. Six Information Revolutions*, (Boston: Focal Press, 1997), p. 27.
- (4) Will Durant, *The Reformation*, Vol. 5 of the *Story of Civilization*, (New York: Simon and Schuster, 1957), p. 117.
- (5) محكمة التفتيش Inquisition هي محكمة كاثوليكية نشطت بخاصة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ومهمتها اكتشاف الهرطقة ومعاقبة الهرطقة.
- (6) Irving Fang, *A History of Mass Communication*, Op.cit., p.133.
- (7) Sydney W. Head, Christopher H. Sterling and Lemuel B. Schofield, *Broadcasting in America: A Survey of Electronic Media*, Seventh ed., (Boston: Houghton Mifflin Co., 1994), p.561.
- (8) Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty - First Century*, (Toronto: Harper Collins Publishers Ltd., 1993), p. 333.
- (9) Gladys B. Ganley, *The Exploding Political Power of Personal Media*, (New Jersey: Ablex Publishing, 1992), p. 29.
- (10) Irving Fang, *A History of Mass Communication*, Op.cit., p.xxxix.
- (11) Ibid., p. xxx.

الفصل الأول

الرقابة
علم
الإنترنت...
ماذا؟

تأليف الإنترنت من عدد من الوسائل المختلفة لتنظيم البيانات ونقلها والوصول إليها، وبسبب هذه التعددية، فإن الإنترنت ليست مشابهة لأية وسيلة اتصالية أخرى؛ إنها تتضمن خصائص عديد من وسائل الاتصال الأخرى سواء المطبوعة منها أو المذاعة أو البريدية. ويسمح البريد الإلكتروني e-mail بالاتصال بين شخص وآخر أو بين شخص ومجموعة أشخاص. وقدنا مواقع معينة Gopher sites بالملومات النصية فقط text information مرتبة وفقاً لقوائم محددة، في حين تسمح الشبكة العنكبوتية العالمية (الوب) World Wide Web (WWW) بعرض أقطاب عديدة من البيانات التي تحوى النصوص والصور والصوت ولقطات الفيديو والاتصال التفاعلى Interactive Communication.

وقد حثت الطبيعة المتفردة للإنترنت كوسيلة اتصال جديدة قادة العالم على تشكيل سياسة للتعامل مع هذه الشبكة، فقد عقدت الدول السبع الصناعية الكبرى "المؤتمر الوزارى لمجتمع المعلومات" Ministerial Conference on the Information Society عام ١٩٩٦. وقد تمت الموافقة فى هذا المؤتمر على مجموعة من المبادئ، ومن بينها تشجيع المنافسة والاستثمار الخاص، تحديد إطار عمل تنظيمى ملائم إتاحة الوصول المفتوح open access للشبكات، ضمان الوصول العالمى للشبكة ودعم المساواة فى الفرص والتعددية فى المحتوى^(١).

وعلى الرغم من أنه لم يتم إلقاء الضوء على حرية التعبير بعبارات واضحة ومحددة فى توصيات المؤتمر، وهو ما أدى إلى خيبة أمل منظمات حقوق الإنسان والجماعات الأخرى العاملة فى هذا المجال والتي حثت المؤثرين على أن يكون هناك مثل هذا التأكيد، إلا أن الهدف النهائى للمؤتمر يعمل على تدعيم تعددية المحتوى، والتي يمكن إنجازها فقط من خلال تشجيع التعبير الحر فى كل أنحاء العالم.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو أن آل جور نائب الرئيس الأمريكى السابق ذكر فى

خطابه للمؤتمر "إن الاتصال العالمى يصدد حماية حرية التعبير وتوسيعها لكل مواطنينا وتمكين الأفراد من خلق المعلومات التى يحتاجونها ويرغبون فيها من خلال الفيض الهائل من البيانات التى يتلقونها لحظة بلحظة" (٢).

ولا شك أن الإنترنت تعد بمثابة منتدى قوى وإيجابى لحرية التعبير؛ إنها مكان يستطيع فيه أى فرد أن يتمكن من أن يصل صوته إلى أبعد مما قد تتيحه أية وسيلة أخرى. إن مستخدمى الإنترنت والناشرين المباشرين online publishers والجماعات المكتبية والأكاديمية والمنظمات والاتحادات الصحفية والعامة فى مجال حرية التعبير يجمع بينها اهتمام عام يعارض تبنى أساليب ومعايير قد تؤدي إلى الحد من انفتاح الإنترنت كوسيلة اتصالات. وفى الواقع، فإن تقنيات "ترشيح" المحتوى "filtering" content techniques قد تم تنفيذها بأساليب لا تتواءم مع مبادئ التعبير الحر، وبما يؤدي إلى إعاقة قدرة مستخدمى الإنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التى تلقى حماية دستورية.

وقد أغرى الانفجار الإخبارى والمعلوماتى على الشبكة العنكبوتية العالمية الحكومات، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، الحرية سياسياً أو غير الحرية، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الإنترنت. فالرقباء يتجمعون كل تكنولوجيا اتصالية جديدة منذ اختراع جوتنبرج للحروف المتحركة فى القرن الخامس عشر، وحتى اختراع التليفون والراديو والتليفزيون فى القرنين التاسع عشر والعشرين. واليوم، تُنظم الرسائل الإعلامية المحلية فى ثلثى دول العالم تقريباً بقوانين موروثه من الرقابة على الصحافة المطبوعة، وتم تحديثها لتقييد الراديو والتليفزيون والإنترنت. وتقدر إحدى المنظمات الفرنسية أن ٤٥ دولة تقوم الآن بفرض قيود على الوصول للإنترنت بحجة حماية الجمهور من الأفكار الهدامة، أو بحجة انتهاك الأمن القومى، وهى العبارات القضاضة التى استخدمها الرقباء منذ القرن السادس عشر.

وفى يناير ٢٠٠٠، وجد مسح حرية الصحافة Press Freedom Survey 2000 الذى أجرته منظمة Freedom House أن حوالى ثلثى الدول (٦٣٪) تفرض

قيوداً على الصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. وثمة ٨٠٪ من سكان العالم يعيشون في دول تتمتع بصحافة أقل من أن تكون صحافة حرة. وتوجد ٦٩ دولة مصنفة في قطاع الصحافة الحرة وقيل القارات الخمس. كما تتمتع ٥١ دولة بوسائل إعلام حرة جزئياً، و٦٦ دولة أخرى لا تتمتع أنظمتها الطباعية والإذاعية بالتححر من الهيمنة الحكومية^(٣).

إن الحكومات حول العالم يادعائها بأنها تريد حماية الأطفال وإيقاف الإرهابيين وإسكات العنصريين وباعة الكراهية، فإنها تتدافع للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت. ومن الملاحظ أن القيود التي تعوق الوصول للإنترنت Internet access تتزايد عبر العالم، رغم اختلاف أشكال الحكومات وتوجهاتها. فقد ظهر إلى الوجود تشريع للرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦، وهو "قانون لياقة الاتصالات" للتعامل مع الوسيلة الاتصالية الجديدة، وهو النموذج الذي سوف تحتذيهِ سياسات الدول الأخرى. وادعت إدارة كلينتون بأن القانون سوف يحمي القُصْر من المواد "غير اللائقة"، وهو ما سوف يعمل على الحد من التعبير الحر على الشبكة بين المراهقين.

وثمة دول ديمقراطية أخرى تسير على النهج نفسه؛ فشركة الهاتف الألمانية أعادت الوصول إلى كل المواقع التي يستضيفها أحد مقدمي خدمة الإنترنت الأمريكيين في محاولة لمنع المواطنين الألمان من الوصول إلى الدعاية للنازية الجديدة في أحد المواقع التي يستضيفها، كما أن حكومتى فرنسا وأستراليا أشارتا أيضاً إلى أنهما قد يقران تشريعاً للتحكم في مضمون الإنترنت.

وتحاول الأنظمة السلطوية أن توفق بين لهفتها على جنى المزايا الاقتصادية لاحتكار تقديم خدمة الوصول للإنترنت وتحقيق قدر من التحكم في تدفق المعلومات داخل حدودها. وقد أعطت جهود الرقابة في الولايات المتحدة وألمانيا تأييداً لدول مثل الصين وسنغافورة وإيران والسعودية، حيث لا يستهدف الرقباء في هذه الدول المواد الجنسية

ومواقع جماعات الكراهية فحسب، بل يستهدفون أيضاً المناقشات الداعمة للديمقراطية وتعليم حقوق الإنسان ومواقع الخصوم السياسيين.

والمقترحات المتعلقة بمراقبة الإنترنت أياً كانت تخرق ضمانات حرية التعبير المنصوص عليها في الدساتير الديمقراطية والقانون الدولي. وفي محاولة لتنفيذ هذه النصوص وتفعيلها، فإن المجتمعات المفتوحة سوف تكبح جماح هذه النصوص. في حين نجد المجتمعات المغلقة الفرصة سانحة لتجميد التعبير السياسي، ولأن الإنترنت لا تعرف حدوداً دولية، فإن قوانين الرقابة عليها on-line censorship laws، بالإضافة إلى سحق حقوق حرية التعبير لمواطني الدولة، يهدد بتجميد التعبير على مستوى العالم. ويعمل على إعاقة تطور البنية التحتية المعلوماتية العالمية قبل أن تصبح ظاهرة عالمية حقيقية.

والدول الديمقراطية، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا، والتي تعمل على حفز تنمية البنى التحتية المعلوماتية وتطويرها، سوف تعززها الشرعية عند نقد الجهود التي تبذلها الصين لإعاقة وصول مواطنيها للمعلومات، أو الجهود التي تبذلها فيتنام حيث يُتخذ «المعايير الثقافية» ذريعة لمراقبة المناقشات الداعمة للديمقراطية. ووفقاً لما ذكره Nghien Yuan Tinh نائب مدير الشركة الفيتنامية للاتصالات فإن "إنترنت يجب أن يتم التحكم فيها، ليس لأسباب فنية أو أمنية فحسب، بل لاعتبارات ثقافية أيضاً" (٤).

وثمة قضية أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقابة وهي قضية الوصول إلى شبكة الإنترنت Internet access، والتي يتم حسمها إلى حد كبير من خلال نظام الاتصالات القائم. وبناء على تقرير أصدرته عام ١٩٩٥ "مؤسسة بانوس" Panos Institute، وهي منظمة دولية غير هادفة للربح ومقرها لندن ومتخصصة في قضايا التنمية، فإن الوصول للشبكة يتطلب خطأً تليفونياً. وتوجد ٤٩ دولة لديها أقل من تليفون واحد لكل ١٠٠ فرد، و ٣٥ من هذه الدولة تقع في القارة الأفريقية. وعلى سبيل المثال، فإن الهند لديها ٨ مليون خط تليفوني لـ ٩٠٠ مليون نسمة. وعلى المستوى العالمي، فإن ٨٠٪ على الأقل من

سكان العالم لا يزالون يفتقدون إلى الحد الأدنى من الاتصالات^(٥). وعلى أية حال، فإن التكنولوجيا الجديدة في مجال الاتصالات تعمل على تقديم وسائل غير مسبقة للدول النامية لتدعيم شبكات الاتصالات العتيقة بهذه الدول.

والقيود المفروضة على الوصول للشبكة تضعها الحكومات لعدد من الأسباب، بما في ذلك المكاسب الاقتصادية والهيمنة السياسية. وقد اختارت بعض الحكومات، مثل الهند والمملكة العربية السعودية، التحكم في التأثير الليبرالي للإنترنت بالعمل على عدم وصول كل قطاعات المجتمع لها، سواء من خلال التكاليف المدفوعة مقدماً أو من خلال قصر الوصول إليها على مجموعات مختارة من السكان، مثل الجامعات. وبدلاً من محاولة التوسع في وصول مجموعات متباينة من المواطنين للإنترنت، فإن هذه الحكومات تعمل على جنى الفوائد الاقتصادية للوصول للإنترنت دون أن تجعله متاحاً للجماعات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والتي يمكنها أن تحقق تغييراً إيجابياً بالوصول إلى الشبكة.

كما ترتبط قضايا الخصوصية Privacy ارتباطاً وثيقاً بتنظيم المحتوى والوصول للشبكة؛ فالاتصالات المباشرة سريعة التأثير - بصفة خاصة - بالتفحص والتدقيق. ومن هنا، فإن التكنولوجيا مطلوبة لكي تضمن للأفراد والجماعات الاتصال بعضهم ببعض دون الخوف من انتهاك هذه الخصوصية. وقد يؤدي الاقتدار إلى الخصوصية المعلوماتية إلى خطر الحديث المباشر عبر الشبكة on-line speech، بما يعمل على الحد من تنوع الأصوات والآراء وتعدديتها.

وعلى أية حال، فإنه رغم الجهود المبذولة من قبل بعض الدول لفرض الرقابة على الإنترنت، فإن هذه الشبكة تعد أكبر التحديات التي تواجه الرقيب على الإطلاق. فالفضاء التخيلي في كل مكان، ولكن لا توجد له مقار ثابتة في أي مكان؛ فلا تستطيع أية حكومة أن تسيطر على رسالة تم إنتاجها في دولة أخرى. وقد فشل عقد كامل من المناقشات الحادة والمريرة حول "نظام عالمي واتصالي عالمي جديد" new world

information and communication order في الثمانينيات في وضع معيار عالمي موحد للتدفق الإخباري عبر الحدود، ولكن ذلك لم يوقف الدول في كل مناطق العالم من فرض القيود على تدفق الأخبار داخل حدودها.

ولعل الاستخدام الواسع للغة الإنجليزية والكلفة المرتفعة للبنية الأساسية يقصر استخدام الإنترنت على الصفوة في عديد من الدول. وبالنسبة لهذا الجمهور الانتقائي، فإن القواعد التي تحكم الإنترنت يمكن أن تكون أقل صرامة نوعاً ما من تلك التي تحكم وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة، والتي يتم الوصول إليها بشكل عريض من قبل الجماهير. ولا زالت السيطرة الحكومية على الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت internet service providers (ISPs)، وهي القناة التقنية للمعلومات المحلية والدولية، تحدد من التفاعلية في مجال التبادل الحر غير المحدود للأفكار الذي قد يعمل على توسيع الحرية.

وثمة ٢٠ دولة تفرض قيوداً كاملة على وصول مواطنيها للإنترنت^(٦). وفي بورما، يجب أن يبلغ حائزو أجهزة الكمبيوتر الحكومة بحيازتهم لهذه الأجهزة وإلا يواجهوا عقوبة السجن لمدة ١٥ عاماً. ويقوم "مركز حرب الفضاء التخلي" Cyberspace Warfare Center التابع للحكومة بهجمات مضادة ضد المنشقين المحتملين، وذلك بمهاجمة hacking أجهزة الكمبيوتر التي يمتلكونها، وتقوم باستقبال رسائل ممنوعة أو إرسالها^(٧).

ومقارن بعض الدول السيطرة على شبكة الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر الرئيسية servers المملوكة للحكومة. وتقوم هذه الأجهزة برقابة المعلومات والأخبار الواردة. وعديد من العقوبات، بما فيها السجن، تنتظر المواطنين الذين يستخدمون أجهزة الفاكس والتليفونات المحمولة أو شفرات للتحايل على الشركة الحكومية المقدمة لخدمة الإنترنت.

وحتى الحكومات الديمقراطية ليس لديها خيار تجاهل الإنترنت. وقد تكون بعض التنظيمات ضرورية حتى ولو كانت هذه التنظيمات مقصورة على تحقيق العدالة بين القوى التنافسية والتطور الاقتصادي. كما أن البنية الأساسية المعلوماتية يجب أن تخضع للرصد

لمنع الاحتكار لسبيل الوصول للمعلومات ولضمان الحجم الأكبر للمضمون والتنوع فيه. ولكن، كما فى الماضى والحاضر وربما فى المستقبل، فقد تستخدم بعض الحكومات تنظيمات تدعى أنها "بناء" كقناع يخفى وراء هذه الكلمات نوعاً من الرقابة.

وقد يقوم الرقباء بما يلى:

- ١- استنباط تنظيمات وتراخيص للإنترنت.
 - ٢- تطبيق القوانين الحالية المقيدة لوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة على الوب.
 - ٣- ترشيح محتوى الإنترنت من خلال التحكم فى أجهزة الكمبيوتر الرئيسية Servers التى تمتلكها الدولة بصفتها المهيمنة على الشركات المقدمة للخدمة ISPs.
 - ٤- فرض الرقابة على المحتوى الإلكتروني الذى يوصف بأنه غير مقبول بعد البث.
- وأحد الأهداف الرئيسية للرقباء خدمة "يوزنت" Usenet، وهى نظام منفصل عن الإنترنت ولكن يمكن الوصول إليها عن طريق الشبكة. وتتضمن "يوزنت" ما يربو على تسع آلاف جماعة إخبارية newsgroups تتبادل فيما بين أعضائها المناقشات أو قواعد بيانات الصور حول الموضوعات المختلفة، بما فى ذلك المواد السياسية والجنسية الصريحة. وصارت هذه الخدمة محل انتباه العالم فى أواخر ديسمبر ١٩٩٥، عندما قامت "كمبيوسيرف" Compuserve، وهى خدمة مباشرة on-line service مقرها كولومبس بولاية أوهايو، بنزع ما يزيد عن ٢٠٠ جماعة نقاش وقاعدة بيانات صور تابعة لخدمة "يوزنت" إثر انتقادات من قبل المدعى الفيدرالى فى ميونخ بألمانيا. وبعد ثلاثة أيام، قامت الحكومة الصينية، فى أعقاب ما فعله الألمان، بالدعوة إلى تحطيم الإنترنت لتخليص البلاد من صور العُرى و"المعلومات الضارة"^(٨).
- وهكذا، وكما ذكرنا سلفاً، فليس من المستغرب أن الحكومات حول العالم تراقب

للتحكم فى هذه الوسيلة الاتصالية الجديدة. إن كل تقدم فى الاتصالات عبر التاريخ تمت رؤيته من خلال الذين نصبوا أنفسهم حراساً للأخلاق كشىء يجب التحكم فيه والعمل على تنظيمه. وبحلول عام ١٥٥٨، بعد قرن من اختراع الطباعة، صدر مرسوم بابوى يحظر أعمال ما يزيد عن ٥٠٠ مؤلفاً. وفى عام ١٩١٥، فى العام نفسه الذى عُرض فيه فيلم "جريفيث" D.W. Griffith "مولد أمة" Birth of a Nation، والذى غيّر الخلفية الثقافية الأمريكية، أيدت المحكمة الأمريكية العليا دستورية هيئة الرقابة فى ولاية أوهايو، والتي كانت قد أنشئت قبل عامين، وهكذا فإن المحكمة العليا استتنت الأفلام السينمائية من الحماية المكفولة لحرية التعبير انطلاقاً من أن عرض هذه الأفلام يعد "عملاً خالصاً ثم تنظيمه وإدارته بهدف تحقيق الربح"^(٨). وقد تم تبني النظرة نفسها فى الأيام الأولى لبرامج التسلية والترفيه فى الراديو، والتي كان يُعتقد أنه يجب استثنائها من ضمانات حرية التعبير.

وقتل الإنترنت، كأول وسيلة اتصال "جماهيرية" "حقيقية"، تهديداً أكبر من وسائل الاتصال الأخرى، ففى حين أن عدداً ضئيلاً من الأفراد والجماعات يستطيعون نشر كتب أو جرائد، أو ينتجون أفلاماً أو برامج إذاعية أو تليفزيونية، فإن أى فرد لديه جهاز كمبيوتر شخصى ومردم يستطيع الاتصال بالجمهور العريض على مستوى العالم. وفى واقع الأمر، فإن ثمة دلائل قوية لتأثيرات البنية التحتية المعلوماتية العالمية فى مجال تقدم حقوق الإنسان والديمقراطية. فعندما تم تدمير وسائل الاتصال التقليدية فى سراييفو ببوغسلافيا، وحالت الحرب دون مفادرة المدنيين لمنازلهم دون المخاطرة بأرواحهم، استخدم عديد من المواطنين تكنولوجيا الاتصال المباشر on--line technology لكى يتصلوا بأفراد عائلاتهم، والصحافة الدولية، ووكالات الإغاثة العالمية.

وتستخدم جماعات حقوق الإنسان والمنظمات السياسية والدول الديمقراطية

الإنترنت للاتصال والتعليم والتنظيم. وفي أثناء المؤتمر الدولي الرابع الذي نظمته الأمم المتحدة حول المرأة United Nations Fourth World Conference on Women، الذي عُقد في بكين في العام ١٩٩٥، كانت النساء حول العالم قادرات على أن يشعرن بإحساس المشاركة بسبب الرسائل البريدية المنتظمة حول نتائج المؤتمر، ويشعرن كذلك بقدرة الإنترنت وأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في زيادة حجم المشاركة السياسية، وهو ما تبحث الحكومات كيفية الحد من هذا الدور وتقليصه^(٩).

ويكن أن تتلاشى هذه الإنجازات المبدئية بسهولة إذا سُمح للرقباء بأن يسلكوا طريقهم دون عناء. فالحكومات والمؤسسات الأخرى التي تدعم حرية التعبير يجب أن تضمن بأن تتمتع الإنترنت بالضمانات الأخرى نفسها الممنوحة للأشكال الأخرى من التعبير الفردي. والقانون الدولي واضح فيما يتعلق بما تستتبعه الحقوق الإلكترونية في التعبير. وعلى الرغم من أن القانون الدولي لا يستهدف مثل هذا الاتصال بالتحديد، إلا أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"الإجتماع العالمي حول الحقوق المدنية والسياسية" يكفلان حقوق حرية التعبير expression والوصول access والخصوصية privacy، والتي تتوافق مع الوسيلة الاتصالية الجديدة، وهو ما سوف نقوم بتفصيله لاحقاً.

إن الإنترنت لديها القدرة لكي تكون قوة هائلة للتنمية من خلال تقديم معلومات سريعة ورخيصة، وتشجيع المناقشة بدلاً من ممارسة العنف، وتمكين المجتمع المدني، ولكن هذه القدرة يمكن تحقيقها فقط إذا تضافرت الجهود العالمية. إن صانعي السياسات يجب أن يبذلوا كل ما لديهم من جهد ليكفلوا - على المستوى الدولي - حقوق التعبير الحر عبر الاتصال المباشر ويدعون إلى إلغاء التشريعات المتعلقة بالرقابة. ودون هذه الالتزامات والتدابير، فإن الأفراد يواجهون خطر انتهاك حقوقهم بفعل التكنولوجيا التي يستخدمونها.

تقل الإنترنت تطوراً رئيسياً يعمل على تمكين الأفراد من الاتصال بعضهم البعض الآخر، وسهولة حصولهم على المعلومات، وقد قارن البعض أهميتها باختراع المطبعة. ومن وجهة نظر منظمات حقوق الإنسان واتحادات الحريات المدنية، فإن الحق في حرية التعبير والمعلومات والخصوصية والمنصوص عليه في القانون الدولي يجب أن يتم تطبيقه على الاتصال المباشر online communication والأشكال الأخرى للاتصال الفردي. وبينما لا تستهدف المعاهدات الدولية التعبير الإلكتروني بوجه خاص، إلا أن تأكيدها على الحق في "البحث عن المعلومات والأفكار، واستقبالها، ونقلها عبر أية وسيلة إعلامية بغض النظر عن الحدود الجغرافية" قابل للتطبيق على التعبير عبر الإنترنت.

وتنص المادة (١٩) من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" Universal Declaration of Human Rights على أن "كل فرد له الحق في حرية الرأي والتعبير؛ ويتضمن هذا الحق اعتناق الأفكار دون تدخل، والبحث عن المعلومات والأفكار، واستقبالها، ونقلها، عبر أية وسيلة إعلامية وبغض النظر عن الحدود الجغرافية". وتعيد المادة (١٩) من "الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية" International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) التأكيد بأن حق كل فرد في حرية التعبير "سوف تتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، واستقبالها، ونقلها، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، سواء شفاهة أو كتابة أو طباعة، في شكل فني، أو عبر أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها". وعلاوة على ذلك، تذكر المادة (١٩) أن القيود المفروضة على هذا الحق "سوف تكون مفروضة بحكم القانون فقط، وتقتل ضرورة ملحة: (أ) لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين؛ (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الأخلاقيات".

وقد وقع على "الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية" من المنطقة العربية: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس واليمن. ولم يوقع

هذه الاتفاقية: البحرين، عُمان، قطر، السعودية والإمارات^(١٠). ولهذا دلالة التي تلقى بظلالها على ممارسات حرية الرأي والتعبير في هذه الدول، سواء التي وقعت على الاتفاقية أو التي لم توقعها، وهو ما سنخضعه للدراسة.

وتوضع مبادئ سياسة الإنترنت المقترحة Open Internet Policy Principles المعلنه في مارس ١٩٩٧ من قبل مجموعة عمل تضم خبراء أوروبيين ومن أمريكا اللاتينية أن^(١١):

"الإنترنت لم توجد في خواء تشريعي" فالقوانين الموجودة يمكن ويجب أن تقوم بتنظيم التعامل مع الإنترنت بالدرجة نفسها التي يتم التعامل بها مع الوسائل الأخرى. وقد تختلف مثل هذه القوانين من دولة لأخرى، ولكنها يجب أن تتواءم مع التزامات حقوق الإنسان المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والأخلاقيات العامة. ولكن أي رقابة مبدئية على المادة مع محاولة البحث عن وسائل بديلة لحماية تلك المصلحة تكون أقل تقييداً للحق في حرية التعبير. وفي الحقيقة، فإن الاتفاقية الأمريكية حول حقوق الإنسان تنص في المادة (١٣) على أن الحق في حرية التعبير "يجب ألا يكون موضوعاً للرقابة المبدئية، فترشيح أو إعاقة الوصول للمادة على الإنترنت من قبل الحكومة يماثل الرقابة قبل النشر"^(١٢).

ومن هنا، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في استعراض الحالة الراهنة لحرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت في مجتمعين يشهدان تبايناً واضحاً هما الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، وينبع هذا التباين من خلال الفروقات الواضحة في الأوضاع السياسية والاجتماعية التي ألقت بظلالها على حرية الرأي والتعبير بشكل عام، وحرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت بشكل خاص. وقد أثرنا أن ننتقل في هذه الدراسة من أرضية ثابتة تمكنتنا من دراسة وضعية الإنترنت في هذين المجتمعين المتباينين، لذا فقد

تخيرنا التشريعات المنظمة للإنترنت في كلا المجتمعين، لأنها تعد مرآة تعكس الحالة الراهنة لحرية التعبير في واحدة من أكثر الوسائل الإعلامية الجديدة إثارة للجدل.

والمشكلات التي واجهتنا في الوصول إلى تشريعات الإنترنت في المنطقة العربية، هي عدم وجود مثل هذه التشريعات في معظم دول المنطقة، وهو ما قادنا إلى الاستدلال على الحالة الراهنة لحرية التعبير على الإنترنت من خلال رصد ميكانزمات الرقابة التي تتبعها الدول العربية في التعامل مع شبكة الإنترنت، واستطلاع آفاق حرية التعبير على الشبكة، والتي أتاحت إمكانيات في هذه السبيل لم تكن متاحة من قبل.

عرض الأدبيات السابقة Review of Literature:

إن الموضوع الذي نبخته يعد جديداً، لذا فإنه من خلال البحث على شبكة الإنترنت باستخدام محركات البحث المختلفة لم نصادف دراسات كثيرة في مجال "حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت" رغم حرصنا على استخدام كلمات مفتاحية keywords متعددة للوصول إلى بغيتنا، ولم تكن هذه النتيجة النهائية غريبة، بل كانت متوقعة تماماً في ظل وسيلة جديدة لم تتشكل أبعادها المختلفة ولاسيما القانونية والتشريعية منها.

ورغم هذه النتيجة التي سقناها في مستهل حديثنا عن الأدبيات السابقة، إلا أن هذا لم يحل دون حصولنا على عدد قليل من الدراسات والتقارير المهمة المتعلقة بالدراسة الحالية، وهو ما سنقوم باستعراضه.

أولاً: الدراسات:

1- Hamoud Salhi, the Political & Social Impact of Information Technology in the Gulf Arab States⁽¹³⁾:

وتعنى هذه الدراسة بتأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمعات الغنية نسبياً وغير

الديموقراطية، وبالتحديد السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعمان، والمعروفة بتنظيمها الإقليمي على أنها «مجلس التعاون الخليجي». وتقارن الدراسة التجارب في هذا المجال في الدول الخليجية الست. وأخذاً في الاعتبار اختلافها في مستويات التنمية الاقتصادية والسياسية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد تفاعلت جميعها مع تكنولوجيا المعلومات والظروف التاريخية الأخرى. وعلى الرغم من أن هذا المدخل قد يتغاضى عن بعض التفاصيل القيمة عن كل دولة على حدة، إلا أن الباحث قد ناقش بأن هذا التحليل من منظور واسع macroanalysis يمكن أن يكون بديلاً بحثياً جيداً للمنطقة. إن هذا المدخل في التحليل يمكن أن يحدد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحيوية لفهم التأثيرات الاجتماعية والسياسية والتنبؤ بها، والتي لا يمكن اكتشافها بالمداخل ذات الرؤية الضيقة.

وفي هذا السياق، عمد الباحث إلى قياس انتشار تكنولوجيا المعلومات بعدد مواقع الإنترنت ومقدمي الخدمة والمستخدمين، وارتباط ذلك بعدد سكان دول الخليج على مر أربع سنوات متصلة (١٩٩٦-١٩٩٩)، وهي الفترة التي شهدت تنامياً سريعاً لتكنولوجيا المعلومات في دول الخليج العربي. وعلاوة على ذلك، ركزت الدراسة على كيفية معالجة القضايا المرتبطة بالتمثيل السياسي والمساواة الاجتماعية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية الأخرى في الخطاب العام في السنوات الأخيرة.

2- Michael Dahan, Internet Usage in the Middle East: Some Political and Social Implications⁽¹⁴⁾:

تنطلق الدراسة من مقولة مؤداها إن التكنولوجيات الجديدة، وبصفة خاصة، الإنترنت ديموقراطية بطبيعتها، وتتيح للجمهور والأفراد الوصول للمعلومات والمصادر، وتمكّن الجميع من المشاركة بفعالية في عملية الاتصال، وأن اتخاذ إجراءات من قبل بعض الدول لفرض تنظيمات صارمة على استخدام هذه التكنولوجيات، وخاصة الإنترنت، بحجة

أن التحكم والتنظيم، وعدم الوصول للشبكة ضروري للحفاظ على القيم الأخلاقية والهيبة الثقافية للمجتمعات بعد أمراً يقرره الآباء. وتفترض هذه التنظيمات حماية الناس من أنفسهم، وهي بذلك ليست متوافقة بطبيعتها مع مبادئ احترام وتقدير كل فرد.

وتقوم هذه الورقة برسم خريطة استخدام الإنترنت وبعض العوامل الديموجرافية لذلك الاستخدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك إسرائيل، ثم يعقب ذلك مناقشة للتأثيرات السياسية والاجتماعية للإنترنت في هذه المنطقة، بما في ذلك تأثيراتها المختلفة على المجتمع المدني.

3- Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies⁽¹⁵⁾:

وقد تناولت هذه الدراسة الوضع الراهن لوسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط في ظل الرقابة، حيث تقوم الحكومات بالسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات؛ لأن هذه الحكومات لا ترغب في أن تتدفق أية معلومات إلى بلادها دون رقابة، كما تقوم بالتحكم في وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أو إحكام الرقابة الصارمة عليها.

واستعرضت الدراسة مداخل الدول المختلفة في التعامل مع المحطات التلفزيونية الفضائية، مثل تطبيق الحظر الكامل على امتلاك وإنتاج أطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية، وعدم السماح للمشاهدين بمشاهدة برامج الفضائيات إلا بعد أن يتم استقبالها من خلال هوائي استقبال تملكه الدولة، ليتسنى للدولة مراقبة البرامج قبل أن تصل إلى المشتركين في خدمة الكابل.

وتناولت الدراسة وضعية الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط، وهي الوسيلة الإعلامية الجديدة التي ظهرت لتسبب أرقاً لأولئك الذين يرغبون في الحد من تدفق المعلومات لبلادهم. وقد قاد ذلك إلى تبني مدخل مختلف في التعامل مع الشبكة العالمية بسبب خصائصها التفاعلية.

ثانياً: التقارير:

1- Human, Rights Watch, Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line⁽¹⁶⁾:

ويتناول هذا التقرير الذي أعدته منظمة Human Rights Watch، والذي اختير له عنوان موحٍ وهو: «إسكات الشبكة»، إدعاءات الحكومات حول العالم بأنها تريد أن تحمى الأطفال وترقف الإرهابيين وتسكت العنصرين وياعة الكراهية، والتي تُستخدم في النهاية للقضاء على حرية التعبير على شبكة الإنترنت. ويذهب التقرير إلى أنه من الأمور المهمة في هذه المرحلة المبكرة من التغير التكنولوجي الواسع أن تقوم الحكومات بإعادة تأكيد التزامها باحترام حقوق المواطنين في الاتصال بحرية.

ويوصي التقرير بأهمية دعم التطبيق العالمي لمبدأين مهمين من مبادئ حرية التعبير لم يتم تضمينهما بعد في القانون الدولي، المبدأ الأول: التحريم الصريح للرقابة المبدئية، بمعنى الحاجة إلى الموافقة الرسمية على الاتصال قبل أن يتم جعله جماهيرياً، فمثل هذه الممارسة قد تم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة، وقد يتم استحضارها لتطبيق على الاتصال الإلكتروني، والمبدأ الثاني: التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم في المعدات وأجهزة الكمبيوتر أو ترددات البث الإذاعي والتليفزيوني، أو بواسطة أية وسائل أخرى تميل إلى إعاقة الاتصال وتداول الأفكار والآراء، ولاسيما أن الحكومات تعمل على تحديث أساليبها لتتضمن خطوط المودم والوصلات الدولية لشبكة الإنترنت.

2- Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa: Free Expression and Censorship⁽¹⁷⁾:

ويستعرض هذا التقرير سياسات الإنترنت التي تتخذها الحكومات في المنطقة، وذلك

فى مجال تأثيرها على الحق فى حرية التعبير. ويحدد التقرير القوانين والسياسات والممارسات التى تنتهك أو تُعرض هذا الحق للخطر. وفى ختام هذا الاستعراض النقدي، تطرح منظمة Huma Rights Watch مجموعة من المبادئ التى يمكن أن تمثل خطوطاً عامة للسياسات والتشريعات. كما تحث المنظمة الحكومات على تدعيم أوجه الحماية لحرية التعبير فى هذه المرحلة المبكرة من نمو شبكة الإنترنت.

3- American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning, How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet⁽¹⁸⁾:

وتفحص هذه الورقة التأثيرات المختلفة على التعبير الحر من جراء المقترحات المتعلقة بإعاقة الإنترنت وتصنيف محتواها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن كلاً من هذه المقترحات يمثل بعض التهديد للتعبير المفتوح والقرى على شبكة الإنترنت. وتذهب الورقة إلى أن الخطط المختلفة للتصنيف والإعاقة قد تخلق نوعاً من الرقابة «الطوعية» الخاصة، والتى تعتبر أكثر حدة من القوانين والتشريعات المقيدة للإنترنت. ودعا «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية»، الذى صدر عنه هذا التقرير، قادة الصناعة ومستخدمى الإنترنت وواضعى السياسات والآباء للمشاركة فى ندوة موسعة عن الأمور المتشعبة لمقترحات خطط التصنيف والإعاقة ومدى تأثيرها على حرية التعبير.

4- Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000⁽¹⁹⁾:

يعتبر هذا المسح الثانى والعشرين الذى تجريه منظمة Freedom House لحرية الصحافة على مستوى العالم، وقد ركزت المنظمة فى مسحها لعام ٢٠٠٠ على «الإنترنت وحرية الصحافة» نظراً لتعاظم دور الإنترنت فى مجال حرية الرأى والتعبير، وتعاظم القيود

المفروضة عليها في عديد من دول العالم. ويفحص المسح قوانين الصحافة في كل الدول، ودرجة التأثير السياسى والاقتصادى على مضمون الصحافة، وحالات انتهاك حرية الصحافة. وقد تبين من المسح أن ثمة ٢٠ دولة تفرض قيوداً كاملة على وصول مواطنيها للإنترنت، كما أن دولاً أخرى تحقق التحكم والسيطرة على الشبكة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية Servers مملوكة للحكومة، وتقوم هذه الأجهزة برقابة المعلومات والأخبار الواردة عبر الشبكة. وتبين من المسح أيضاً أنه حتى الحكومات الديمقراطية لم يكن لديها خيار تجاهل الإنترنت. واستعرض المسح الأساليب المختلفة التى يتبعها الرقباء فى التعامل مع شبكة الإنترنت.

هوامش الفصل الأول

- 1) Human Rights Watch, Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line, May 1996, Vol. 8, No. 2 (G). Available at: <http://www.eipc.org/free-speech/intl/hrw-report-5-96.html>.
- (2) Ibid.
- (3) Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000, Freedom House, Press Freedom Survey 2000, Available at: <http://www.freedomhouse.org/pfs2000/sussman.html>.
- (4) Human Rights Watch, Silencing the Net, Op.cit.
- (5) The Internet and the South: Superhighway or Dirt-Track?, (London: Pamos Institute, 1995).
- (٦) ذكر تقرير أصدرته منظمة «صحفيون بلا حدود» Reporters San Frontières أن الدول التي تسيطر تماماً أو بدرجة كبيرة على الوصول للإنترنت هي: أذربيجان، بيلاروس، بورما، الصين، كوريا، إيران، العراق، كازاخستان، ليبيا، كوريا الشمالية، السعودية، سيراليون، السودان، سوريا، تاجيكستان، تونس، تركمنستان، أوزبكستان وفيتنام.
- (7) Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000, Op.cit.
- (8) Human Rights Watch, Silencing the Net, Op.cit.
- (9) See in Details:
 - Isis International - Manila, Alternative Assessment of Women and Media based on NGO Reviews of Section J. Of Beijing Platform for Action, (Manila: Women Action, 2000), p.1.
 - UNDP Human Development Report, 1999.
 - <http://www.womenlobby.org>.
 - <http://www.penelope.org>.
 - <http://www.amazoncityradio.com>.
 - <http://www.arabiyat.com>.
- (١٠) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول التي وقعت على «الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية» (ICCPR) انظر:
 - www.un.org/dep/its/treaty/.

- (11) Human Rights Watch, "Legal Standards Pertaining to Online Freedom of Expression", June 1999, Available at:
- (12) Ibid.
- (13) Hamoud Salhi, The Political & Social Impact of Information Technology in the Gulf Arab States, (California: California State University, Based on a Paper Presented at the International Studies Association, February 2000), Available at:
- <http://nmit.georgetown.edu/papers/hsalhi.htm>).
- (14) Michael Dahan, Internet Usage in the Middle East: Some Political and Social Implications, (Jerusalem: The Hebrew University, Department of Political Science, 2000), Available at:
- <http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html>).
- (15) Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economies (JIME) Review, 1997, Available at:
- <http://pws.prserv.net/h.../The%20Internet%20and%20Middle%20East%20Studies.ht>).
- (16) Human Rights Watch, Silencing The Net, Op.cit.
- (17) Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa: Free Expression and Censorship, June 1999, Available at:
- <http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../summary.ht>).
- (18) American Civil Liberties Union (ACLU), IS Cyberspace Burning, How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet?, 1997, Available at:
- <http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html>).
- (19) Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000, Op.cit.cit.

الفصل الثاني

الرقابة
الدولية
علم
شبكة
الإنترنت

بجول العام ٢٠٠٤ يصل عدد سكان العالم المتصلين بشبكة الإنترنت إلى ٧٠٩,١ مليون بعد أن كان هذا العدد ٤٤٥,٩ مليون عام ٢٠٠١. ومن

المعتقد أن عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم سوف يزيدون بمعدل نحو سنوي مركب يصل إلى ١٩,١ ٪ فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ ، ليصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٢٩,٩ مليون عام ٢٠٠٢ ، و ٦٢٢,٩ مليون عام ٢٠٠٣ . وسوف تأتي الزيادات الرئيسية في عدد المستخدمين من الدول النامية ، وعلى سبيل المثال ، فإن عدد مستخدمي الإنترنت الجدد في أمريكا اللاتينية سوف يزيد بنسبة ٤٠ ٪ تقريباً سنوياً فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ، في حين أن عدد المستخدمين الجدد في أمريكا الشمالية سوف يزيد بمعدل أكثر بظناً يصل إلى ١٣,٤ ٪ سنوياً خلال الفترة نفسها ^(١) .

وتوجد ثمة ٤٥ دولة تفرض قيوداً على وصول مواطنيها للإنترنت ، ويتم هذا عادةً من خلال إجبارهم على الاشتراك في الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت المملوكة للدولة . ومن بين هذه الدول توجد عشرون دولة يمكن وصفها بأنها تمثل عدواً حقيقياً لهذه الوسيلة الجديدة من وسائل الاتصال . وبحجة حماية الجمهور من « الأفكار الهدامة » أو الدفاع عن « الأمن القومي والوحدة الوطنية » ، تقوم بعض الحكومات بمنع مواطنيها كلياً من الوصول إلى الإنترنت . وتقوم بعض الحكومات الأخرى بالهيمنة على الشركة الوحيدة المقدمة لخدمة الإنترنت أو حتى الشركات المتعددة التي تعمل في هذا المجال ، بما يسمح لها بتركيب مرشحات تعوق الوصول إلى مواقع وب يُنظر إليها على أنها غير مناسبة ، وفي بعض الأحيان تقوم حكومات أخرى بإجبار المستخدمين على تسجيل بياناتهم رسمياً لدى السلطات ^(٢) .

وتعد الإنترنت سيفاً ذا حدين للأنظمة الشمولية ، فهي من جهة تمكن أي مواطن من التمتع بدرجة غير مسبوقه من حرية التعبير ، وبالتالي فهي تشكل تهديداً للحكومة . ومن جهة أخرى ، تعد الإنترنت عاملاً رئيسياً في النمو الاقتصادي ، بالنظر إلى التجارة

الإلكترونية وتبادل المعلومات التقنية والعلمية ، وهو ما يساعد هذه الحكومات على تدعيم وجودها . وقد اختارت منظمة « صحفيون بلا حدود » الفرنسية ٢٠ دولة يُنظر إليها على أنها أعداء للإنترنت لأن هذه الدول تتحكم في الوصول للشبكة كلياً أو جزئياً ، وقامت بمراقبة مواقع الوب أو اتخذت إجراءات ضد المستخدمين . وهذه الدول هي دول وسط آسيا والقوقاز (أذربيجان ، كازاخستان ، تاجيكستان ، توركمستان ، أوزبكستان ،) ، بيلاروس ، بورما ، الصين ، كوبا ، إيران ، العراق ، ليبيا ، كوريا الشمالية ، السعودية ، سيراليون ، السودان ، سوريا ، تونس وفيتنام (٣) .

إن القيود التي تعوق الوصول إلى شبكة الإنترنت Internet access تتزايد عبر العالم ، رغم اختلاف أشكال الحكومات . وقد أقرت مؤخراً إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب في أكتوبر من العام ٢٠٠١ ، ويسمح هذا القانون بمراقبة الاتصالات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بدعوى تعقب الإرهابيين والمشتبه فيهم . وثمة دول ديمقراطية أخرى تسير على النهج نفسه ، وهو ما يجده جيداً في ألمانيا وفرنسا وكندا وأستراليا .. وغيرها . وقد أعطت جهود الرقابة في الولايات المتحدة وألمانيا تأييداً لدول مثل الصين وسنغافورة وإيران ، حيث يستهدف الرقباء المواد الجنسية وأحداث جماعات الكراهية بالقدر نفسه الذي يستهدفون فيه المناقشات الداعمة للديمقراطية وتعليم حقوق الإنسان . ونستعرض في هذا الفصل محاولات الدول ومناطق العالم المختلفة لفرض الرقابة على الإنترنت .

الرقابة على الإنترنت في أوروبا :

يبحث الاتحاد الأوروبي تبني بعض أوجه السيطرة المتعلقة بشبكة الإنترنت ؛ ففي أواخر يناير ١٩٩٦ ، ذكرت اللجنة الاستشارية للاتحاد الأوروبي حول العنصرية وكراهية الأجانب بأنها « تأمل بأن يقوم الاتحاد الأوروبي باتخاذ كل الإجراءات المطلوبة لمنع الإنترنت من أن تكون ناقلة للتحريض على الكراهية العنصرية » . ودعت اللجنة كذلك

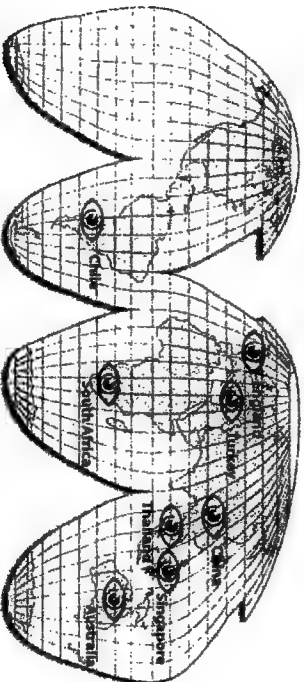
إلى « خلق إجراءات قضائية وقائية »^(٤٤) .

وحثت اللجنة كل الدول الأعضاء على تمثّل التجربة الألمانية ، التي تحاول مراقبة الرسائل العنصرية والصور الجنسية . وانضمت فرنسا إلى الدعوة إلى تنظيم الإنترنت في أوائل فبراير من العام نفسه ، عندما أعلن الوزير الفرنسي لتكنولوجيا المعلومات بأن فرنسا قد تطلب من أعضاء الاتحاد الأوروبي إعداد مسودة تشريع جديد يتواءم مع القضايا القانونية التي تثيرها الإنترنت . ومن المعتقد أن رد فعل فرنسا له علاقة بوضع كتاب محظور على شبكة الإنترنت ، وهو كتاب « السر الكبير » Le Grand Secret الذي كتبه طبيب الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران^(٤٥) .

واجتمع وزراء الثقافة والاتصالات لدول الاتحاد الأوروبي بشكل غير رسمي في بولونيا بإيطاليا في أواخر أبريل ١٩٩٦ لمناقشة تشريع الإنترنت . وفي الاجتماع ، اقترحت فرنسا مسودة اتفاقية عالمية حول تنظيم الإنترنت . ووافق الوزراء على سؤال اللجنة الأوروبية European Commission ، الهيكل التنفيذي للاتحاد الأوروبي ، لإعداد تقرير حول هذا الموضوع . واقترحت اللجنة أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار إذا ما كان الاتحاد الأوروبي يجب أن يتعامل مع هذه المسألة ، أو إذا ما كانت المسألة يجب أن يتم الدفع بها مباشرة للمفاوضات الدولية^(٤٦) .

وفي ذلك الأسبوع في ستراسبورج، دعا « جاى ميتشل » Gay Mitchell وزير الدولة الأيرلندي للاتحاد الأوروبي لتحري أوجه السيطرة والتحكم في مجال بث صور الأطفال العارية child pornography على الإنترنت في اجتماع مشترك

Internet Censorship



خريطة توضح الدول الراقية في فرض الرقابة على الإنترنت حول العالم

نظمته اليونيسيف والمجلس الأوروبي ، لمناقشة الاستغلال التجاري للأطفال ^(٧) . وتخطط اللجنة الأوروبية لمسودة ورقة نقاشية حول الخدمات التفاعلية ، بما فيها الإنترنت ، والتي قد تؤدي إلى مرسوم قد يتضمن تنظيم مضمون الشبكة . وفى إطار بحث اللجنة الأوروبية وضع هذا التنظيم ، طلبت اللجنة من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي إرسال مسودات التشريعات الوطنية التى تؤثر على الإنترنت إلى الاتحاد الأوروبي لدراستها قبل تبنيها . ومن الملاحظ أن اللجنة الأوروبية منقسمة حول كيفية توحيد سياسات الإنترنت التى تتخذها الدول الأعضاء . وقد أدخل البرلمان الأوروبي تغييرات على قانون الإذاعة للاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاقه ليشمل الإنترنت ، ولكن هذا المدخل يلقى معارضة قوية من قبل عديدين فى صناعة الكمبيوتر ^(٨) .

ألمانيا ،

فى يناير ١٩٩٦ ، قامت « دويتش تليكوم » (Deutsche Telekom (DT) ، شركة التليفون الوطنية ، بإعاقه المستخدمين لشبكة الكمبيوتر المباشرة الخاصة بها من الوصول إلى مواقع الإنترنت المستخدمة لنشر الدعاية المضادة للسامية anti - semitic ، والتي تعتبر جريمة فى ألمانيا . وأعلنت السلطات أيضاً بأنها تقوم بتوسيع تحرياتها لتشمل شبكتى « أمريكا أون لاين » America Online و« شبكة البحث العلمى الوطنية » Deutsch Fors chungsnetg ونُقل عن Rita Suess - muth رئيس « البوندستاغ » (البرلمان الألمانى) قولها فى الصحف : « يجب ألا يُسمح للطريق السريعة للمعلومات لكى تصبح ملتقى لأولئك الذين يسيئون للأطفال » ، وأضافت : « إن حرية التعبير تصل إلى أقصى حدودها عندما تنتهك الكرامة الإنسانية ، وعندما يتم الترويج للعنف » ^(٩) . وذكر Edgard Schmidt Jortgig وزير العدل الألمانى فى أواخر مارس ١٩٩٦ أن الحكومة سوف تقدم تشريعاً لرقابة الإنترنت ، ويبحث هذا التشريع معاقبة مقدم الخدمة إذا كان يسمح بمادة غير قانونية على خدمته ، ولكن

لا يُتوقع أن يكون مقدم الخدمة مسئولين عن كل المحتوى الموجود على أجهزتهم (١٠) .
وفى ٢٣ من أبريل ١٩٩٧ ، قام أعضاء « الحملة العالمية لحرة الإنترنت » Global In-ternet Liberty Campaign بإرسال خطاب إلى المستشار الألماني السابق هيلموت كول يحتجون فيه على الدعوى القضائية المرفوعة ضد مسئول كبير بشركة « كمبيوسيرف » Compuserve فى ألمانيا . وقد تمت مقاضاته لأن هذه الخدمة المباشرة سمحت بالوصول إلى جماعات إخبارية newsgroups ومواقع وب web sites على شبكة الإنترنت ، وهى تحوى صوراً جنسية صريحة وألعاباً تتضمن رموز الحكم النازى فى ألمانيا (١١) .
وفى ١٨ من أبريل ١٩٩٧ ، بدأ البرلمان الألماني فى مناقشة « القانون الفيدرالى لتنظيم الخدمات الاتصالية والمعلوماتية » - Federal Law to Regulate the Conditions for Information and Communications Services وصادر القانون فى شكله النهائى ، وتم تطبيقه بداية من ٢٠ من ديسمبر ١٩٩٧ . وقد ضغطت الحكومة الفيدرالية الألمانية على شركة Deutsche Forschungsnetz ، وهى الشركة الرئيسة لتقديم خدمة الإنترنت لكى تقوم بإعاقة الوصول إلى جهاز كمبيوتر رئيس XS4ALL Server فى هولندا لأنه يستضيف مجلة راديكالية . وفى يناير ١٩٩٨ ، وجهت السلطات الألمانية اتهامات ضد Angela Marguardt العضو بالحزب الشيوعى لأنها دخلت إلى موقع هذه المجلة . وجدير بالذكر ، أن عدداً من مقدمى خدمة الإنترنت قاموا بإعاقة الوصول إلى جهاز الكمبيوتر الرئيس المشار إليه عقب تهديد من المدعى العام (١٢) .
وفى أبريل ٢٠٠١ ، أوردت مجلة « ديرشبيجل » Der Spiegel أن « أوتو شبلى » Otto Schily وزير الداخلية الألماني يبحث شل مواقع الوب الأجنبية باستخدام أسلوب هجمات البريد الإلكتروني الضخمة mass e-mail attaches وقد يؤدى هذا الإجراء إلى تعطيل أجهزة الكمبيوتر الرئيسة لهذه المواقع ، بما يؤدى إلى توقفها عن التشغيل . وتعتقد الحكومة الألمانية أن هذا الإجراء يعد قانونياً . وذكر ديرك إنجر Dirk Inger المتحدث باسم وزارة الداخلية أن هذا الإجراء يمثل « دفاعاً عن نظامنا

القانونى ضد الهجمات غير الشرعية من قبل أولئك الذين يستغلون الإنترنت كوسيلة اتصال دولية « (١٣) .

وقد لاقى تكتيك البريد الإلكتروني الضخم إدانة من قبل البعض ، حيث ذكر « آندى مولر » Andy Mueller - Maguhm ، رئيس جماعة الهاكر بيرلين : « قد يكون السيد شيلى لايعلم شيئاً عن حرب المعلومات infowar ، ولكن أنا أعرف عديداً من الدول ترى الهجوم على أجهزة الكمبيوتر لديها من أية دول أخرى كفعل من أفعال الحرب act of war ، وحتى إذا كانت دولة واحدة فى العالم سوف تبدأ التصرف بمثل هذا الأسلوب ، فإنها قد تؤدي إلى حرب معلومات مفتوحة لن يفوز فيها أحد » (١٤) . إن المبرر الذى تسوقه الحكومة الألمانية لاتخاذ إجراء ضد مواقع الوب الأجنبية التى أنشأها النازيون الجدد يتركز فى ارتفاع معدلات العنف العنصرى فى ألمانيا . وأعلنت الحكومة مؤخراً أنه فى عام ٢٠٠٠ ، وصل عدد الهجمات العنصرية التى شنتها جماعات اليمين المتطرف ومؤيدوهم إلى أعلى معدل لها منذ الحرب العالمية الثانية . ويُنظر إلى مواقع النازيين الجدد على الوب على أنها مستولت على تشجيع مثل هذه الهجمات . وترحباً بالإجراء المقترح ، قال « بول شبيجل » Paul Spiegel رئيس الطائفة اليهودية بألمانيا « إننى أمل الآن أن أرى أول خطوة فعالة فى مكافحة التطرف اليميني » (١٥) .

وفى ديسمبر ٢٠٠٠ ، حكمت المحكمة الألمانية العليا بأن القوانين التى تُجرم الدعاية النازية والعنصرية يمكن أن يتم تطبيقها على مواقع الوب المتمركزة خارج ألمانيا . ونظراً لأن المادة التى توصف بأنها توجب الكراهية العنصرية محظورة فى ألمانيا ، قام نشطاء الجناح اليميني المتطرف والنازيون الجدد - كرد فعل على ذلك - بنقل أجهزة الكمبيوتر الرئيسة المضيئة لمواقعهم على الوب إلى الولايات المتحدة ، حيث تلقى هذه المواقع حماية وفقاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى ، والذى يكفل الحق فى حرية التعبير (١٦) .

وتقوم الحكومة الألمانية فى الوقت الراهن بفحص إمكانية اتخاذ إجراء قانونى ضد مواقع النازيين الجدد على الوب ، ولكن لم يُتخذ أى إجراء حتى أوائل عام ٢٠٠٢ وحتى قبل

الرقابة الدولية علم شبكة الإنترنت

صدرت حكم المحكمة الألمانية العليا ، طلب مسئول ألماني رسمي عام ٢٠٠٠ من أربعة من مقدمي خدمة الإنترنت في الولايات المتحدة ، علاوة على لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية ، المساعدة في إعاقه المواقع المتطرفة .

وأياً كان الإجراء الذي تتخذه الحكومة الألمانية فإنه غير مهم ، سواء كان شن هجمات البريد الإلكتروني أو اتخاذ إجراء قانوني ، فليست هذه هي القضية ، ولكن المهم هو أن تعطى دولة نفسها الحق في أن تخبر دولة أخرى بما يجب أو لا يجب وضعه على الوب . وإذا كانت دولة واحدة تستطيع ذلك بدعوى أن هذا النوع من الإجراءات يعد مبرراً لحل أوجه التوتر الداخلي ، فحينئذ لن يتم السيطرة على هذا الاتجاه بعد ذلك .
المملكة المتحدة :

لم تقم المملكة المتحدة بإقرار تشريع يتعلق بالرقابة على الإنترنت على وجه التحديد ، ولكنها اعتمدت ، بدلاً من ذلك ، على القوانين القائمة التي تحرم الفحش والرذيلة . وفي اقتراحاتها التي أبدتها عام ٢٠٠١ فيما يتعلق بملكية وسائل الاتصال ، اقترحت الحكومة البريطانية بأن تنظيم صناعة الاتصال قد يكون له بعض التأثير على محتوى الإنترنت . وتقوم إحدى المنظمات التي أنشأت في مارس ١٩٩٥ ببحث القضايا المتعلقة بالمادة الجنسية الصريحة على الإنترنت . وتم تقديم قانون جديد للتشهير ينص على أن تنسحب جريمة الغذف على شبكات الكمبيوتر ، وهو يضمن حماية مقدمي خدمة الإنترنت طالما لا يسمحون - بمعرفتهم - بعبارات تتناول تشهيراً بشخص ما يتم نقلها عبر شبكاتهم وطلب مقدمو الخدمات المباشرة من الحكومة توضيحاً أكثر لمسئولياتهم وفقاً لهذا التشريع^(١٧) . وفي مارس ١٩٩٦ ، ذكر آيان تايلور Ian Taylor وزير التجارة والصناعة البريطاني أن المملكة المتحدة تبحث مدخلاً طوعياً لتنظيم محتوى الإنترنت . وقام (اتحاد مقدمي خدمات الإنترنت) Internet Service Providers Association (ISPA) ، وهو تجمع طوعى لمقدمي الخدمة بدأ رسمياً في مايو ١٩٩٦ ، بإعداد ميثاق

شرف للممارسة code of practice يغطى « قضايا التجارة النظيفه » fair trade issues. ويغطى هذا الميثاق كلاً من المواد غير الشرعية وغير المرغوبة . ولعل البديل الوحيد للعمل الطوعى فى المملكة المتحدة هو الضغط السياسى المتزايد للتشريع فى مختلف المجالات . لذا ، فقد وافق اتحاد مقدمى الخدمة على أن يقوم أعضاؤه بالرقابة الذاتية . وفى هذه السبيل ، أرسلت الحكومة البريطانية خطاباً لمقدمى الخدمة البريطانيين تطالبهم فيه بإسقاط ١٣٣ جماعة إخبارية من خدماتهم، وقد أعلن مقدمو الخدمة مثل VBCNET و WaveRider استجابتهم لهذا المطلب^(١٨).

فردتسا ،

رفعت دعوى لإجبار الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت على إعاقه الوصول إلى موقع يُطلق عليه Front 14 . org ، ويصف الموقع نفسه بأنه موقع « الكراهية المباشرة فى أحسن حالاتها » . ويدار الموقع من خلال جهاز كمبيوتر رئيس موجود بالولايات المتحدة . وفى ١٦ يوليو ٢٠٠١ ، أعلنت القاضية « جين جاك جوميز » Jean - Jacques Go - mez بالمحكمة العليا بباريس حكماً مبدئياً بأن المدعى العام لم ينجح فى إنجهاز قضية متكاملة الأركان للدرجة تجعل الحكومة فى حاجة لإجبار الشركات مقدمة خدمة الإنترنت على ترشيح محتوى الشبكة. وقد أحييت القضية لخبراء فى هذا المجال (١٩) . ولاقى هذا الحكم ترحيباً لأنه لم يجبر الشركات مقدمة الخدمة فى الحال على إعاقه موقع Front 14 . org . وعلى أية حال ، تبقى احتمالية أن الشركات المقدمة للخدمة قد تصبح مسئولة عن المحتوى الذى تقدمه . وإذا حدث ذلك ، فسوف تصبح هذه الشركات تحت ضغط يجعلها تقوم بنزع أو إعاقه المحتوى الذى يبدو مُعتزساً عليه أو غير قانونى ، حتى ولو لم يكن هذا المحتوى موجوداً على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية servers المملوكة لهذه الشركات . وبدلاً من انتظار قضية مكلفة فى المحكمة لتحديد مدى قانونية ومشروعية المحتوى ، فإن الشركات المقدمة للخدمة سوف تقوم ببساطة بإزالة هذا المحتوى . ولتجنب مثل هذا النوع من الرقابة ، يجب أن يكون واضحاً أن هذه الشركات ليست مسئولة عن المحتوى المقدم

وجاء في حيثيات الدعوى المرفوعة أمام القضاء الفرنسى ، أنه يجب على الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت أن تقوم بإعاقه موقع Front 14. org لأنه ليس مقبولاً من وجهة نظر أخلاقية^(٢٠) . ولعل الإجراءات التى تطلبها الدعوى لإعاقه الموقع قد تؤدى إلى وقف الاعتداءات من قبل بعض أصحاب الرؤى العنصرية المتطرفة على بعض مستخدمي الشبكة الفرنسيين ، ولكنها لن توقف العنصرية .

إن الحق فى حرية التعبير يعنى السماح لمنظمات مثل Front 14. org ببث وجهات نظرها حتى إذا ما سببت اعتداءات معينة على الشبكة . فحرية التعبير هى أيضاً الضمانة الوحيدة لخصوم هذه المنظمة التى تكفل مناقشة قضية مناهضة العنصرية . إن الدفاع عن حرية التعبير هى الوسيلة الأكثر فعالية لتقديم العون والمساعدة للمنظمات المناهضة للعنصرية .

كندا :

فى استجابة لندوة حول الفضاء التخليى cyberspace، شكلت الحكومة الكندية « المجلس الاستشارى للطريق السريعة للمعلومات » Information Highmay (IHAC) Advisory Council عام ١٩٩٤ لدراسة وإعداد بيان رسمى حول ماهية الاتجاهات التى يجب أن تتبناها شبكة الإنترنت فى كندا . وفى سبتمبر ١٩٩٥ ، نشر المجلس تقريره الأول ، والذي تضمن مجرد توصيات مبهمة . وفيما يتعلق بقضية المحتوى ، توصل المجلس إلى أنه يجب أن يكون ثمة تحكم فى هدفين أساسيين : الفُحش والعنصرية ، والمواد المحرّضة على الكراهية ، hate material ، (٢١) .

وجدير بالذكر ، أنه من غير القانونى نشر « دعاية تحض على الكراهية والفُحش » فى كندا ، فى حين أن المواد الجنسية الصريحة تعد شرعية طالما لا تُعتبر فاحشة ، بمعنى أنها لا تمثل استغلالاً للجنس فى ممارسة العنف أو ممارسة الجنس بشكل مهين . وفى أبريل ١٩٩٦ ، نشر « آلان روك » Alan Rock وزير العدل الكندى ورقة نقاشية يدعو فيها الكنديين إلى تقديم وجهات نظرهم نحو تنظيم العنف الزائد فى وسائل الإعلام ، بما فى ذلك الإنترنت (٢٢) .

الرقابة على الإنترنت في آسيا،

من بين الدول السلطوية في المنطقة ، فإن كوريا الشمالية وميانمار وأفغانستان فقط بدون ارتباط بالإنترنت^(٢٣) . وفي الوقت الراهن ، فإن معظم الدول في آسيا مرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة ، بدلاً من أن ترتبط بعضها ببعض ، ولكن توجد ثمة مبادرات قد اقترحت في مجال إنشاء شبكة اتصال داخلية بين دول آسيا - intra - Asia connection . وتقوم بعض الحكومات الآسيوية ، بما فيها باكستان ، بالتحكم في تأثيرات الإنترنت بشكل رئيسي من خلال الحد من إتاحة هذه الخدمة . وقد أشار أحد علماء « المعهد الوطني للإلكترونيات » الملوك للدولة إلى أن الوصول للإنترنت قد يكون محدوداً بمعايير العدد الصغير من النقاط والأماكن المتاحة للمستخدمين ، وأوجه التدخل المختلفة من قبل مقدمي الخدمة الذين يمكنهم وقف الرسائل الإلكترونية وجماعات النقاش غير المرغوبة^(٢٤) .

وفي الهند ، حيث بدأ الوصول التجاري للإنترنت في أواسط عام ١٩٩٥ ، فإن شركة التليفون المملوكة للدولة (VSNL) هي التي تم السماح لها فقط بتقديم خدمات الإنترنت الدولية ، وذلك لتحقيق احتكار الحكومة لخدمات التليفون طويلة المسافة (٢٥) . وبناء على الخطوط الإرشادية التي أصدرها قسم الاتصالات Department of Telecommunications (DOT) الذي تم تأسيسه وفقاً لمرسوم التلغراف الهندي العتيق Indian Telegraph Act الصادر عام ١٨٨٥ ، فإنه يجب على مقدمي خدمة الإنترنت أن يضمنوا أنه لا يتم نقل شيء معترض عليه أو يتسم بالفسق على الشبكة ، و لا يبدو جلياً إن كانت هذه القواعد قد تم تفعيلها . وفي أواخر يناير ١٩٩٦ ، قرر قسم الاتصالات (DOT) السماح بالوصول التجاري للشبكة ، ولكن يجب على كل الشركات أن تقدم خدماتها عبر شركة التليفون المملوكة للدولة . وقد دعا « المركز الوطني للإلكترونيات وتكنولوجيا الحاسب الآلي » - National Electronics and Computer Technology Center (Nectec) في تايلاند ، وهو وكالة رسمية مسئولة

عن سياسة تكنولوجيا المعلومات ، مقدمى خدمة الإنترنت المحليين بأن يقوموا بمراقبة مراقبهم لإعاققة أية مادة جنسية صريحة . وطلب من المشتركين والقائمين بالتشغيل ألا يسمحوا بعرض أى شئ يعتبر غير لائق ، وإلا فإنهم سوف يواجهون دعاوى قضائية . وفى الفلبين ، تم تضمين إجراءات الرقابة على الإنترنت فى التشريعات (٢٦) . وفى أفغانستان ، حرمت حركة طالبان المنهارة إبان حكمها للبلاد استخدام الإنترنت ، فقد صرح مولاي وكيل أحمد المتوكل وزير الخارجية السابق بأن طالبان لاتعارض الإنترنت كإنترنت ولكنها ضد الفسق والابتذال والمضمون المضاد للإسلام anti - Islomic content . وقد حذرت الحركة وزارات الدولة ومؤسساتها من الوصول للإنترنت . ولا يعرف كم عدد مستخدمى الإنترنت فى أفغانستان ، حيث يوجد عدد قليل من أجهزة الكمبيوتر فى البلاد ، وعديد من المناطق لاتعرف الكهرباء . وأولئك الذين يستطيعون الوصول للشبكة يستخدمون خطوطاً تليفونية مقدمة من باكستان (٢٧) .

وفى أوائل مارس ١٩٩٦ ، ذكرت الدول الأعضاء فى « الاتحاد دول جنوب شرق آسيا » (الآسيان) بأنها تخطط لإنشاء هيكل تنظيمى للتعامل مع تدفق تكنولوجيا المعلومات ، وعبرت هذه الدول أيضاً عن قلقها بشأن الصور العارية والمعلومات غير المرغوب فيها .

الصين :

أصبحت الخدمة التجارية للإنترنت متاحة فى الصين فى أواسط عام ١٩٩٥ ، ولكن بأسعار بعيدة عن متناول الغالبية باستثناء الأثرياء . وفى يونيو ١٩٩٥ ، أعلن وزير الاتصالات الصينى « إن الصين ، كدولة ذات سيادة ، سوف تمارس السيطرة على المعلومات التى تدخل الصين عبر شبكة الإنترنت ، لأنه من خلال السماح بالوصول للإنترنت ، فإننا لاتعنى الحرية المطلقة للمعلومات » (٢٨) .

وجدير بالذكر أن عديداً من الجماعات الإخبارية على خدمة « يوزنت » Usenet

المباشرة لم يُسمح بها على أجهزة الكمبيوتر المضيفة للإنترنت host servers فى الصين. و « مؤسسة الإنترنت الصينية » (CIC) China Internet Corporation ، ومقرها هونج كونج ، مملوكة بشكل رئيسى لوكالة شينخوا الإخبارية Xinhua التى تديرها الدولة ، وتتيح للمستخدمين من رجال الأعمال الصينيين الوصول المحدود للمعلومات المتعلقة بالاقتصاد والأعمال . ويستطيع المستخدمون الوصول إلى المعلومات المنتجة خارج الصين ، ولكن بعد أن يتم ترشيحها فى هونج كونج . ولا يستطيع عملاء خدمة الإنترنت أن يضمنوا أن بريدهم الإلكتروني لا يخضع للمراقبة أو الإعاقة ^(٣٩).

وفى أول يناير ١٩٩٦ ، بعد عدة أيام من إعاقة شركة « كمبيوسيرف » com-puserve الوصول إلى ٢٠٠ جماعة إخبارية على خدمة « يوزنت » Usenet المباشرة ، أوردت وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا) فى تقاريرها أن الحكومة دعت إلى تحطيم الإنترنت لتخليص البلاد من الصور العارية غير المرغوبة والمعلومات الضارة . وذكر بيان مشترك أصدره مجلس الدولة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى أنه يجب تبنى إجراءات فعالة لحل مشكلة المعلومات التى لا يتم التحكم فيها . ودعت القيادة أيضاً إلى الاجتماع بمقدمى وصلات الإنترنت . وفى ١٥ يناير ، أعلنت شركة « تشاينانت » china Net المقدم الرئيس للخدمة قراراً بتأجيل دفع مشتركين جدد لاشتراكات الحصول على الخدمة ^(٤٠).

وفى ٢٣ يناير ١٩٩٦ ، عقدت جلسة للبرلمان الصينى ، حيث تم تبنى مسودة تتضمن قواعد تحكم وصلات الإنترنت . وكرر البرلمان موافقته المؤقتة لوصلات الإنترنت العالمية ، ولكنه أعلن أنها ملزمة بتشكيل قواعد تحكم استخدام الصين للتكنولوجيا الجديدة ^(٤١).

وفى ٤ فبراير ، أعلنت وكالة شينخوا أن التعليمات الجديدة المتعلقة بالإنترنت تتطلب تصفية شبكات الكمبيوتر القائمة على أن يعاد تسجيلها من جديد ، على أن تستخدم هذه الشبكات القنوات الدولية المقدمة فقط من قبل وزارة البريد والاتصالات ، ووزارة صناعة الإلكترونيات ، ولجنة التعليم الحكومية ، وأكاديمية العلوم الصينية ^(٤٢).

وذكرت وكالة شينخوا « أنه لا المنظمات ولا الأفراد يُسمح لهم بممارسة أنشطة على

حساب أمن الدولة وأسرارها ، كما أنهم ممنوعون أيضاً من إنتاج واسترجاع ونسخ أو نشر معلومات قد تفس النظام العام ، كما أن نقل المادة التي تخترى على صور عارية أوتضم بالفسق يعد أمراً محظوراً^(٢٣).

وفى منتصف فبراير ١٩٩٦ ، أمرت وزارة الأمن العام كل أولئك الذين يستخدمون الإنترنت وشبكات الكمبيوتر الدولية الأخرى بأن يقوموا بتسجيل أنفسهم لدى الشرطة فى خلال ثلاثين يوماً . والمسؤولون الصينيون حريصون على تشجيع غو الإنترنت ولكنهم واعين بالتهديدات المحتملة التى قد يجلبها الاستخدام الواسع النطاق لها على الحكومة . وفى الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ ، أقرت الصين عدة قوانين تجرم أشكالاً عديدة من النشاط السياسى على الشبكة ، ووضعت رقابة صارمة على مضمون الإنترنت . وعلى سبيل المثال ، ذكرت وكالة شينخوا فى أبريل ٢٠٠١ أن الصين قد تضع حظراً لمدة ثلاثة شهور عل افتتاح مقاهى الإنترنت الجديدة كجزء من إجراء وقائى ضد الاستخدام الذى لا يخضع للفحص لشبكة الإنترنت . وكجزء من التشريع الجديد ، فإن كل المقاهى المسجلة سوف يكون لزاماً عليها تجديد التراخيص الممنوحة لها^(٢٤).

وفى ٧ من يونيو ٢٠٠١ ، ذكرت صحيفة « شينجن ليجال ديلي » - Shenghen Le- gal Daily اليومية القانونية أن الشرطة الصينية قامت بتفحص ٥٦,٨٠٠ مقهى خلال شهرى أبريل ومايو ، وأن مايزيد عن ٦,٠٠٠ مقهى تم إلغاء ربطها بالإنترنت ، كما تم إغلاق ألفى مقهى ، كما تم تركيب برنامج لمراقبة الإنترنت Internet monitoring software على أجهزة الكمبيوتر الموجودة بالمقاهى . ورغم ذلك كله ، فإنه فى عدد من المدن الصينية ، حيث يكون الحصول على رخصة إدارة مقهى للإنترنت مكلفاً من ناحية الوقت والمال ، تزدهر المقاهى غير المرخصة^(٢٥).

وذكرت شركتا الإنترنت الصينيتان « تشاينا دوت كوم » و « سوهو دوت كوم » لخدمات الإنترنت أنهما حصلتا على ترخيص من السلطات يسمح لهما بنشر مواقع إخبارية على الإنترنت وفق قواعد جديدة تصبح سارية المفعول ابتداءً من الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠١ وتلزم القواعد كل مواقع الإنترنت الإخبارية فى الصين بأن تنشر أخباراً ذات

مضمون سياسي رسمي ، وهو جزء من جهود السلطات الشيوعية لمنع نشر أى مواد إخبارية على الإنترنت يمكن أن تحمل مضامين منازعة لها . ويقول العاملون فى مجال النشر الإلكتروني إن القيود المقصودة تشمل ما يتصل بالأخبار السياسية ، وليس أخبار الرياضة أو المال أو الترفيه . ويشيرون إلى أن المواقع الإخبارية ستجد ضالتها فى أخبار الأسرار الشخصية والوقائع المثيرة وأخبار الفضائح لإرضاء ذوق مرتاديها^(١٣).

ومن الأمور الدالة على حساسية النظام الصينى للأخبار السياسية ، ما قامت به الصين حين أعادت إغلاق عدة مواقع إخبارية أجنبية كانت قد رفعت الحظر عنها بشكل مؤقت أثناء قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادى (أبك) التى عقدت فى مدينة شنغهاى الصينية فى أكتوبر ٢٠٠١؛ فقد رفعت الصين الإغلاق الذى كانت تفرضه على المواقع الإلكترونية لشبكة C.N.N الإخبارية الأمريكية وشبكة B.B.C البريطانية ووكالة رويترز أثناء قمة « أبك » . ولم تكد قمر ساعات على مفادرة رؤساء الوفود المشاركة الأراضى الصينية عقب انتهاء أكبر تجمع دولى تشهده الصين فى تاريخها الشيوعى ، حتى عادت بكين إلى إغلاق تلك المواقع . ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من وزارة الأمن العام الصينية التى يعتقد على نطاق واسع أنها مسئولة جزئياً عن إغلاق مواقع الإنترنت ، كما رفضت إدارة أمن الإنترنت التابعة لمكتب الأمن العام فى بكين التعليق . وقال مدير شركة للاتصالات فى بكين إنه من التقليدى إعادة إغلاق هذه المواقع بعد انتهاء القمة ، مشيراً إلى أنها لا تعدو أكثر من كونها خطوة رمزية لأنه مازال بالإمكان الحصول على المعلومات من خلال تراخيص أخرى (١٣٧).

الهجوم الصينى على الإنترنت :

منذ يناير ٢٠٠٠ ، عندما نشرت صحيفة « الشعب » الصينية اليومية تنظيمات جديدة للإنترنت صادرة من « مكتب أسرار الدولة » State Secrecy Bureau شنت الحكومة الصينية هجمات على استخدام الإنترنت ، فألقت القبض على عديد من الأفراد ، وأغلقت بعض المواقع ، ومرت قوانين جديدة صارمة تضع العراقيل أمام الوصول للشبكة .

وفيما يلي نستعرض قائمة ببعض الأشخاص المقبوض عليهم لممارستهم نشاطاً عبر الإنترنت ، وسلسلة الإجراءات القانونية والمواقع التي تم إغلاقها منذ يناير ٢٠٠٠ ، والتي تعمل على تقييد حرية التعبير على الشبكة .

أولاً : بعض الأفراد المقبوض عليهم لممارستهم نشاطاً سياسياً على الشبكة (٢٨) :

« شى شوزهو » chi Shouzhu ، وهو عنصر صينى نشط تم القبض عليه فى ١٨ أبريل ٢٠٠١ بعد فترة قصيرة من قيامه بطباعة مادة مؤيدة للديمقراطية من موقع على الوب ، مستخدماً فى ذلك كمبيوتر يمتلكه صديق له ، وذلك بناء على ما ذكره « مركز معلومات حقوق الإنسان والديمقراطية » Information Center for Human Rights and Democracy ومقره هونج كونج . وذكر المركز أنه كان يحمل المادة عندما تم القبض عليه فى محطة قطار فى مدينة « شالنجشن » changchun بشمال شرق الصين . وكان قد أطلق سراحه فى يونيو ٢٠٠٠ ، بعد أن قضى ١٠ سنوات فى السجن لاشتراكه فى المظاهرات المؤيدة للديمقراطية فى العام ١٩٨٩ .

« جيانج شيهوا » Joang shihua ، مدرس كمبيوتر بالمدرسة العليا بنانشونج Nan-choung ، قُبض عليه فى ١٦ أغسطس ٢٠٠٠ بعد قيامه بنشر مقالات على الشبكة تنتقد الحكومة الصينية . وباستخدام اسم مستعار وهو Shumin والذي يعنى بالإنجليزية « المواطن العادى » common citizen ، بدأ « جيانج » فى كتابة ووضع مقالات على الشبكة فى ١١ من أغسطس ٢٠٠٠ من مقهى للإنترنت Silicon Val-ley Interenet Cafe الذى يمتلكه . وتمت إدانة « جيانج » فى الحال بتهمة « التعدى على سلطة الدولة » ، وحكم عليه بعامين فى السجن فى ديسمبر ٢٠٠٠ . وفى ١٨ مايو ٢٠٠١ ، قامت « محكمة الشعب العليا » فى الضاحية الجنوبية من « سيشوان » Sichuan برفع هذه الإدانة .

« ليو ويفانج » Liu Weifang ، رجل أعمال ، أتهم بإثارة الاعتداء على سلطة الدولة لأنه وضع عدة مقالات على الشبكة تنتقد الحزب وقادة الصين خلال عامى

١٩٩٩ و ٢٠٠٠ . وعلى الرغم من أنه قد استخدم اسماً مستعاراً على الإنترنت ، إلا أن المسؤولين الصينيين اعتبروه هو الذى وضع هذه المقالات على الشبكة « جيم هايك » Jim Haik ، مهندس جيولوجى ، كان أحد أربعة مثقفين تم القبض عليهم فى بكين فى ١٣ مارس ٢٠٠١ ، واتهموا فيما بعد باتهامات غير محددة . فقد قام « جيم » بالاشتراك مع « زوى » Xu Wei مراسل صحيفة « كونسيومر ديلي » consumer Daily ، و« يانج زىلى » Yang Zili مطور برامج كمبيوتر ، و« زهانج هونجهاى » Zhang Honghai كاتب حر ، بتأسيس « جماعة الحركة الطلابية الجديدة » ، وهى جماعة للنقاش . وقامت هذه الجماعة بمناقشة الإصلاح السياسى فى الصين ، وخاصة فى المناطق الريفية . واشترك طلاب الجامعة فى فعاليات هذه الجماعة ، وقام الأعضاء بوضع مواد على موقع اللوب ، وأرسلوا بريداً إلكترونياً بعضهم للبعض الآخر . وقد تم القبض على مثقف خامس أيضاً مع الأربعة الآخرين ، إلا أنه قد أطلق سراحه فيما بعد . وهكذا ، تم القبض خلال مايزيد عن عام واحد على مائة شخص يتمتعون لأرجاء الصين المختلفة سواء لأغراض سياسية أو دينية .

ثانياً : الإجراءات القانونية المتعلقة بالإنترنت وإغلاق مواقع اللوب منذ يناير ٢٠٠٠ (٢٩) :

*فى يناير ٢٠٠٠ ، نشرت صحيفة « الشعب » الصينية اليومية قواعد تنظيمية جديدة للإنترنت صادرة من « مكتب أسرار الدولة » State Secrecy Bureau . وتحظر هذه القواعد إنشاء أو مناقشة أو نقل « معلومات تتناول سراً من أسرار الدولة » على اللوحات الإخبارية أو غرف الحوار الحى أو جماعات الإنترنت الإخبارية . كما أصبح محظوراً على مستخدمى البريد الإلكتروني إرسال أو تقديم أسرار الدولة عبر هذه الوسيلة ، ويجب أن تخضع كل مواقع اللوب للفحص الأمنى .

* فى مايو ٢٠٠٠ ، أغلق مسئولو الأمن العام الصينيين « شبكة المعلومات المالية للصين » ، وهى موقع مالى على اللوب ، لمدة ١٥ يوماً ، وقاموا بتفريم الموقع ١٥ ألف يوان . وهو ما يعادل ١٨٠٠ دولاراً أمريكياً بعدما أعاد الموقع نشر مقال لجريدة تصدر فى

هونج كونج عن فساد أحد المسؤولين المحليين .

* وفى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠ ، أقر مجلس الدولة قوانين للإنترنت تحد من الاستثمار الأجنبى وتفرض رقابة صارمة على مضمون الشبكة . ووفقاً لهذه القوانين يصبح لزاماً على الشركات المقدمة للخدمة القيام بمراقبة المادة الموجودة على أجهزتها وتحجى المعلومات الدقيقة بالنسبة للأفراد الذين يصلون إلى تلك المادة ، بما فى ذلك الأوراق التى دخل فيها المستخدمون إلى الشبكة ، وأرقام حساباتهم على الشبكة وعناوينهم على الإنترنت ، وأرقام التليفونات التى يطلبونها . ونشرت القوانين الجديدة فى صحيفة « شينخوا ديلى تليجراف » Xinhua Daily Telegraph فى ٣ من أكتوبر ٢٠٠٠ .

* فى ٧ من نوفمبر ٢٠٠٠ ، نشرت وزارة الإعلام ومكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة قوانين جديدة حول إدارة مواقع الوب الإخبارية . وتحظر القوانين على المؤسسات الإعلامية التجارية إنشاء مواقع إخبارية مستقلة ، وعلاوة على ذلك ، فإن المواقع التجارية قد لا تحمل أية أخبار تركز على مصادرها الخاصة . ويوجب هذه القوانين ، يجب ألا يتم ربط أى مواقع وب مقرها الصين بمواقع إخبارية عالمية ، أو تحمل أخباراً من وسائل إعلام إخبارية عالمية دون تصريح من « مكتب إعلام مجلس الدولة » . ووضعت قوانين الإنترنت الجديدة قيوداً أيضاً على المضمون المتعلق بغرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية .

* فى ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٠ ، أقر « مؤتمر الشعب الوطنى » National People's Congress قانوناً جديداً يجرم أشكالا عديدة فيما يتعلق بالنشاط السياسى على الشبكة ، بما فى ذلك استخدام الإنترنت « للتحرريض على قلب نظام الحكم ، والإطاحة بالنظام الاشتراكى ، أو فتعيت الوحدة الوطنية ، أو تدعيم الطوائف الدينية ، أو تأييد استقلال تايوان » . وكانت هذه الشروط جزءاً من قانون عام للإنترنت يقوم أيضاً بحظر أنشطة أخرى مثل : الهجوم على شبكات الكمبيوتر ، والوصول إلى مواقع الصور العارية على الوب ، ونشر الشائعات للحصول على أسعار أفضل للأسهم ، وخلق فيروسات الكمبيوتر ونشرها .

* فى ٢٧ من فبراير ٢٠٠١ ، أعلنت وزارة الأمن العام أنها ستطرح برنامجاً لترشيح مضمون الإنترنت Internet filtering software يُطلق عليه « شرطة الإنترنت ١١٠ » Internet Police 110 . والبرنامج ، الذى صدر بثلاث طبعات للمنازل ومقاهى الإنترنت والمدارس ، يستطيع أيضاً مراقبة المرور الإلكتروني عبر الوب web traffic ويقوم بحذف أو إعاقة رسائل من مصادر توصف بأنها عدائية . ويعمل البرنامج مع برامج تشغيل Sun Solaris , Linux, Windows NT . وطرح البرنامج على مستوى البلاد فى الخامس من مارس . ويستطيع البرنامج أن يرسل تحذيرات نصية أو صوتية لإدارى الشبكة عن أى استخدام غير مصرح به للإنترنت ، وذلك وفقاً لما ذكره تقرير إخبارى نشرته صحيفة China Securities News الأمنية ،والتي تصدرها « اللجنة التنظيمية لأمن الصين » وذكرت وزارة الأمن العام أن للبرنامج وظائف أخرى ، منها التسجيل المباشر على الشبكة on - line registration لأسماء الشركات والأشخاص الذين يتعاملون مع الشبكة ، وتوجيه إنذارات آلية ، وتوزيع المعلومات ، وتتبع سجلات الشركات والأفراد فيما يتعلق بالمواقع التي دخلوها والأنشطة التي مارسوها على هذه المواقع . وفى ٧ من أغسطس ٢٠٠١ ، ذكرت وكالة شينخوا أن أكثر من ٨٠٠ مقهى للإنترنت فى منطقة « زيان » Xian قامت بتركيب برنامج Internet Police . وبناءً على شينخوا ، فسوف يتم تحذير الزائرين الذين يحاولون رؤية صفحات وب محظورة ، وسوف تُحجب هذه الصفحات بشكل آلى ، إذا تمت محاولة فتحها . ومن المعتقد أن هذا البرنامج قادراً أيضاً على التقاط صور لشاشات الكمبيوتر ، وما يوجد عليها ، وإرسالها إلى الأمن العام المحلى .

*فى أبريل ٢٠٠١ ، اتخذت الصين مزيداً من إجراءات تنظيم استخدام شبكة الإنترنت لضمان عدم استفادة المعارضة منها ولمحاربة الفساد الأخلاقى . وقال وزير تكنولوجيا المعلومات إن الشباب أصبحوا مدمنين للإنترنت ، وهو أمر يؤثر على غوهم . فقد صدرت قرارات تمنع مقاهى الإنترنت فى العاصمة بكين ، ولاسيما تلك التي تقع وسط طريق

السلام السماوى ، وتلك التى تقع على بعد ٢٠٠ متر من مقرات ومكاتب الحزب والحكومة والمدارس . وقالت وكالة شينخوا إن المحلات التى تكون مساحتها أكبر من خمسة آلاف متر مربع والفنادق الدولية والمباني التى يوجد فيها مكاتب ستستغنى من هذه القرارات . وتأتى هذه التطورات فى أعقاب منع السلطات رسمياً فى ١٤ من أبريل فتح أى مقام جديدة للإنترنت فى البلاد ، وإجراء تحقيق واسع عن المقاهى الموجودة بالفعل . وصدرت القرارات الجديدة بعد أن حكم على الأشخاص بالسجن أربع سنوات بسبب إرساله كتابات مؤيدة للديمقراطية إلى الشبكات العالمية . واعتمدت هذه العقوبة على القوانين المشددة بخصوص استخدام الإنترنت . وأعقب ذلك قيام الشرطة الصينية بإغلاق ٨٠٠١٤ مقهى للإنترنت فيما بين أول مايو و١٥ من يونيو عام ٢٠٠١ .

* فى ٣١ من أغسطس ٢٠٠١ ، قامت السلطات الصينية بإغلاق لوحة إخبارية على الإنترنت بعدما وضع الطلاب رسائل عن مذبحة ميدان السلام السماوى Tiananmen Square والتى جرت فى العام ١٩٨٩ ' وخدمة « بايون هوانجل » Baiyun Huangle bulletin board service (BBS) ، والتى وضعت مسبقاً على موقع (http://bbs. whnet. edu . cn) تنتمى إلى جامعة هوازونج للعلوم والتكنولوجيا Huazhong University of Science and Technology ، والموجودة فى « ووهان » Wuhan بمقاطعة « هوبى » Hubei وأعلن مسئولو الجامعة أنهم كانوا يغلقون خدمة اللوحة الإخبارية من وقت لآخر ، التى ترد فيها مواد صريحة « نظراً لمشكلات تقنية » . وقد دارت مناقشات حية بين الطلاب على هذه الخدمة غطت موضوعات مثل أحداث الشغب المناهضة للصين فى إندونيسيا ، والصعوبات التى يواجهها الطلاب . وجدير بالذكر أن اللوحات الإخبارية المباشرة تلقى شعبية بين طلاب الجامعات الصينية ، ولكن فى عام ٢٠٠٠ تعدد قيام المسئولين الصينيين بنزع المواد التى ترسم صورة ذهنية سلبية للحكومة . وتشعر الحكومة الصينية بحساسية خاصة تجاه أية إشارة لأحداث الرابع من يونيو ١٩٨٩ ، عندما قام الجيش بمهاجمة الطلاب المتظاهرين فى الميدان السماوى ببيكين .

سنغافورة :

وفي سنغافورة ، تُعامل الإنترنت كوسيلة اتصال إذاعى ، وتم تنظيمها وفقاً لقانون هيئة الإذاعة السنغافورية فى العام ١٩٩٥ ، والذي تم بمقتضاه تأسيس « هيئة الإذاعة السنغافورية » (Singapore Broadcasting Authority) . وتسمح سنغافورة بثلاث شركات لتقديم خدمة الإنترنت ، وهذه الشركات هى : « سنجنت Singnet » ، والتي تعد جزءاً من شركة « تليكوم سنغافورة - Singapore Tele- com » ، و « سايبرواى Cyberway » ، و « باسيفيك إنترنت Pacific Internet » . وكانت الحكومة تدعى أنها لاتقوم بمراقبة البريد الإلكتروني ، ولكن فى عام ١٩٩٤ ، صرحت الحكومة بأن مايقوم به الأفراد من أنشطة على الشبكة يخضع للتحقيق لمحاولة تحديد أولئك الذين قاموا بتحميل مادة جنسية صريحة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية . وبعد أن عبرت شركات الأعمال عن قلقها فيما يتعلق بأمن معلوماتها ، ذكرت السلطات أنها سوف تتوقف عن إجراء مثل هذا البحث فى المستقبل ^(٤٠) .

وتتمثل الوسائل الرئيسة للرقابة فى سنغافورة فى التحكم فى الوصول للشبكة . وعلاوة على ذلك ، يتم مراقبة المواد والأخبار الجنسية الصريحة من قبل وزارة الإعلام والفنون . وأقل من نصف جماعات « يوزنت » Usenet الإخبارية متاح من خلال شركة « سنجنت » . ولاتوجد إجراءات أو قواعد أو تعليمات رسمية لاستخدام أى من خدمات الإنترنت . وذكر وزير الإعلام والفنون فى البرلمان : « إن الرقابة لايمكن أن تُطبق بفعالية بنسبة ١٠٠ ٪ ولكن حتى إذا كانت هذه الرقابة فعالة بنسبة ٢٠ ٪ ، فإننا لايجب أن نوقفها ... إننا لاتستطيع حجب كل المعلومات التى ترد إلينا عبر الطريق السريعة للمعلومات ، ولكننا يمكن أن نجعلها غير شرعية ومكلفة بالنسبة للذين يقومون بتوزيع المواد المعترض عليها على نطاق جماهيرى » ^(٤١) .

ويقول كولونيل « هو منج كيت » Ho Meng Kit ممثل هيئة الإذاعة فى

سنغافورة ورئيس اللجنة التي ترأّقب المحتوى على شبكة الإنترنت إنه قد تُراقب المادة المُعترض عليها من خلال ثلاث قنوات رئيسة : التكنولوجيا ، التشريع والترخيص . وذكر أن المستهدف بذلك هم مقدمو الخدمة فقط ، وأشار إلى أن الرقابة قد لا تكون فعالة دائماً ولكنها تعبير عن طبيعة المجتمع السنغافوري والقيم التي يريد الحفاظ عليها (٤٢).

وعلى الرغم من أن السلطات ذكرت في البداية أنها لن ترأقب النقد السياسي بصرامة ، إلا أنها تحولت من مراقبة المادة المتعلقة بالجنس إلى مراقبة « المعلومات غير المرغوب فيها » . وفي أوائل مارس ١٩٩٦ ، أعلنت الحكومة إجراءات رقابة أكثر صرامة ، بما في ذلك وجوب حصول كل مقدمى خدمة الإنترنت على تصاريح بمزاولة عملهم ، وطلبت الحكومة منهم استخدام برامج لترشيح المادة التي يتلقاها المستخدمون -filtering software . واستهدفت هذه الإجراءات منع مواطنى سنغافورة من الوصول إلى المادة الجنسية الصريحة وأدبيات الكراهية ، كما تغطى هذه الإجراءات أيضاً مجالى السياسة والدين . وأعلنت الحكومة أن الشركات المقدمة للخدمة يجب أن تكون مسجلة لدى « هيئة الإذاعة السنغافورية » ، وأن ثمة صفحات للرب يجب أن تخضع للفحص ، ومن بينها تلك الصفحات التي تديرها الأحزاب السياسية ، الصحف الإلكترونية التي تستهدف سنغافورة والصفحات المتعلقة بالدين أو السياسة (٤٣) .

إندونيسيا :

بدأت أول خدمة تجارية للإنترنت فى إندونيسيا وتدعى « إندونت » Indonet فى العمل فى أواخر العام ١٩٩٤ ، ثم تلاها عدد آخر من الخدمات ، ويوجد بالبلاد الآن عديد من مقدمى الخدمة . وتتمتع الإنترنت بحرية أكبر من أية وسيلة اتصال جماهيرية أخرى فى إندونيسيا . ولا توجد أية قوانين أو تنظيمات أو قرارات وزارية تتعلق باستخدام الإنترنت ، بل إن صحيفة « تيمر » Tempo الإخبارية الأسبوعية ، والتي أغلقتها الحكومة عام ١٩٩٤ أنشأت فى أوائل عام ١٩٩٦ موقعاً لها على الوب بمباركة وزير الإعلام الذى وافق بقوله : « إنه لا توجد أية تنظيمات بشأن الإنترنت » ، ولكنه حذر بأن « مجلس النواب قد

يناقش في المستقبل مسألة التشريع للإنترنت «^(٤٤)». وذكر متحدث باسم القوات المسلحة لوكالة رويترز أن العسكريين قد اقترحوا على وزارة الاتصالات بأن ثمة حاجة لنوع ما من حراسة البوابة لمنع الأخبار التي قد تفسد الثقافة أو تؤثر على الأمن «^(٤٥)». واقترح أيضاً بأن يتم تسجيل المستخدمين وأنشطتهم على الشبكة . ومن الملاحظ أيضاً أن مقدمى خدمة الإنترنت لا يقومون بتحميل كل جماعات « يوزنت » Usenet على أجهزتهم الرئيسية servers لأسباب تتعلق بحماية سعة التخزين لهذه الأجهزة ، علاوة على حاجز اللغة .

ماليزيا :

واجهت « المؤسسة الماليزية للأنظمة الإلكترونية الدقيقة » The Malaysian Institute of Microelectronic Systems (Mimos) مقدم خدمة الإنترنت الوحيد في البلاد ، طلباً ضخماً يصل في المتوسط زيادة شهرية بنسبة ٢٢ ٪ ، منذ بدأت خدمتها في أواخر العام ١٩٩٤ . وفي أكتوبر ١٩٩٥ ، وصل عدد المستخدمين للشبكة إلى ٣٠ ألف مستخدم تقريباً . وفي أبريل ١٩٩٦ ، أعلنت مؤسسة Mimos أنها سوف تعين ثمانى شركات مقدمة للخدمة للمساعدة في تسهيل الاتصال بالشبكة . وتراقب الجماعات الإخبارية على خدمة « يوزنت » بشكل كبير ، كما أن سياسة « الاستخدام المقبول » ac-ceptable use policy في « جارينج » Jaring ، والتي تمثل خط الإنترنت الماليزي الرئيسى تذكر أن « الأعضاء لن يستخدموا شبكة جارينج لأية أنشطة غير مسموح بها وفقاً للقانون الماليزي » . وتدرك الحكومة أن الرقابة المباشرة on line censorship قد لا تكون فعالة . وقد حذر رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد المواطنين من « أن الأمر يعتمد على الثقافة .. إذا كانت الثقافة ضعيفة ، فإننا سوف نكون الضحايا . لكن إن كنا نستخدمها بطريقة^(٤٦) ، تؤدي إلى زيادة المعرفة لدينا ، فإننا سوف نجنى عديداً من المنافع من الإنترنت » . وعلى أية حال ، ففي مارس ١٩٩٦ ، أعلن وزير الإعلام محمد رحمان أن هيكلاً تنظيمياً جديداً سوف يُنشأ لمراقبة الإنترنت وأولئك الذين ينتقدون الحكومة . وفى رد فعل على الطلاب الماليزيين فى الخارج ، والذين ينتقدون ماليزيا على الإنترنت ،

اتخذت الحكومة أساليب مختلفة لكبح جماح مثل هؤلاء المنشقين . ورغم ذلك ، فإن الحكومة لم تقترح قطع المنح الدراسية للطلاب الذين هاجموا وطنهم على الشبكة العالمية . وعلى الرغم من أن الحكومة الماليزية قد أكدت في ديسمبر ٢٠٠٠ مستخدمى الإنترنت في البلاد أنها لن تعرض رقابة على محتوى الوب ، فإن المسلمين الذين يضعون محتوى يسئ للإسلام على الشبكة سوف يواجهون دعاوى قضائية . وتعليقاً على تقرير إخباري نُشر مؤخراً وذكر أن الجنس هو أكثر المواد التي يتم البحث عنها على الشبكة من قبل المستخدمين في ماليزيا وسنغافورة ، قال نائب وزير الطاقة والاتصالات والوسائط المتعددة « إن الحرية على شبكة الإنترنت مكفولة » . وعلى أية حال ، فإنه نصح الشباب المستخدمين للإنترنت بأن يمارسوا نظاماً ذاتياً self - discipline ورقابة ذاتية self - censorship عندما يتصفحون الوب (٤٧).

وبينما يتم التسامح مع « العُرى المباشر » online porn في ماليزيا ، فإن الحكومة تقوم بمهاجمة محتوى الوب الذي يسئ للمقدسات . وذكر أحد الوزراء في البرلمان في أواسط ديسمبر ٢٠٠٠ أن أفراداً قد سخروا من النبي محمد والقرآن الكريم ووضعوا تفاسيرهم الدينية الذاتية على الوب . ووفقاً للقانون الماليزي والذي يتناول الهجوم على الإسلام والذي يطبق على المسلمين فقط ، فإن الإساءة للنبي عليه الصلاة والسلام أو تعاليمه أو القرآن يعاقب بغرامة تصل إلى ١,٢١٦ دولاراً أمريكياً أو بالسجن ثلاث سنوات (٤٨).

كوريا الجنوبية:

قررت الحكومة مراقبة شبكات الكمبيوتر وبناءً على تصريحات أدلى بها مسئولو الاتصالات في أكتوبر ١٩٩٥ ، فإن القرار قد اتُخذ بسبب القلق المتزايد بشأن وصول الأطفال للمواد الجنسية الصريحة وغيرها من المواد غير المرغوب فيها . وطلبت الحكومة من شبكات الكمبيوتر المحلية حظر وصول المشتركين المحليين إلى المواقع المحظورة ، وجاء هذا الطلب عقب توصية من « لجنة أخلاقيات الاتصالات والمعلومات » Information and Communications Ethics Committee and المشكلة من قِبل وزارة

الاتصالات . وقد تم حظر المواد الجنسية الصريحةجنباً إلى جنب مع المعلومات التي توصف بأنها « هدامة » ، مثل إرشادات صنع القنابل أو المواد المخدرة ، كما تم إخضاع ألعاب الكمبيوتر والبرامج الأخرى للرقابة أيضاً^(١٩).

استراليا :

وضعت استراليا فى اعتبارها تنظيم الإنترنت : قفى أغسطس من العام ١٩٩٤ ، نشر قسم الاتصالات والفنون تقريراً بعنوان « تنظيم نظم لوحات الحاسب الإخبارية Regulation of Computer Bulletin Board Systems » ، والذي دعا إلى بعض القواعد التنظيمية . وبعد مضى عام ، تم تحديث التوصيات الواردة فى ذلك التقرير لتُنشر بعنوان « الورقة الاستشارية حول تنظيم خدمات المعلومات المباشرة » . وكان أحد الأهداف المتضمنة فى هذه الورقة « حماية حرية التعبير ، وخاصة بالنظر إلى الاتصال الخاص بين المراهقين ، وفى الوقت نفسه الحد من تعرض الأطفال للمواد الضارة وغير المناسبة » . واقترحت الورقة نظاماً للتنظيم الذاتى self-regulation يتم تدعيمه بعقوبات يتم التشريع لها . وقد تم تعريف « المادة المعترض عليها » objectionable material فى تلك الورقة بأنها المادة التى « تصف ، تعبر أو تتعامل مع موضوعات متعلقة بالجنس ، إساءة استخدام الكحوليات أو الإدمان ، الجريمة ، القسوة ، العنف أو الشغب ، أو الظواهر المحقونة مثل تلك التى تهاجم المعايير الأخلاقية واللياقة والأدب ، والتى يتم قبولها عامة من قبل المراهقين العاقلين للحد الذى يجب أن تُرفض به هذه المادة » . كما تم تعريف « المواد غير المسموح بها » على أنها « المواد غير الملائمة للمشاهدة ، القراء أو اللعب من قبل أشخاص تقل أعمارهم عن ١٥ سنة » (٥٠).

وفى أغسطس ١٩٩٥ ، قام وزير الاتصالات والفنون بتوجيه هيئة الإذاعة الاسترالية (ABA) Australian Broadcasting Authority ، وهى هيئة فيدرالية مستقلة مسنولة عن تنظيم صناعة الإذاعة ، للتحرى عن مضمون خدمات المعلومات ومواد التسلية المباشرة ، ورفعت له الهيئة تقريرها فى ٣٠ يونيو ١٩٩٦ وقد

أصبح هذا التقرير متاحاً في ديسمبر ١٩٩٥، ومصحوباً بدعوة للجمهور لإبداء التعليقات حتى أواسط فبراير ١٩٩٦. وناقش التقرير القضايا المختلفة المتضمنة في تطوير «ميثاق للممارسة» code of practice، وتبنى خطة لتصنيف محتوى الإنترنت، وتفعيل ميثاق الممارسة بحيث يتم إعاقة المواقع الكريهة.

وأظهرت منظمة «الحدود الإلكترونية الأسترالية» Electronic Frontiers Australia وهي منظمة غير حكومية تعمل من أجل حقوق مستخدمي الإنترنت في أستراليا، استجابة للورقة التي قدمتها «هيئة الإذاعة الأسترالية»، وذلك بمناقشة عدد من النقاط، بما في ذلك «أن الإنترنت، بسبب خاصية التفاعلية التي تتمتع بها، تختلف بشكل ذي دلالة عن وسائل الاتصال الإذاعية، ومن هنا فإن تصنيف المحتوى ليس ضرورياً، وفي معظم الأحيان يستحيل مراقبته». وناقشت المنظمة كذلك أن الحكومة يجب أن تتشاور مع صناعة الإنترنت وتقوم بالتعرف على حقائق صناعة الخدمات المباشرة^(٥١).

وجدير بالذكر أن بعض حكومات الولايات الأسترالية؛ بما في ذلك ولايات «نيوسوث ويلز» New South Wales، «كوينزلاند» Queensland، «فيكتوريا» Victoria، «ويسترن أستراليا» Western Australia، «نورثرن تيريتوري» Northern Territory و«تسمانيا» أقرت أو مضت خطوات واسعة لإقرار تشريع للرقابة المباشرة على الشبكة on-line censorship legislation. وفي أوائل أكتوبر ١٩٩٥، تم استجواب ١٨ شخصاً، وتم التحفظ على ١٥ جهاز كمبيوتر في أرجاء «ولاية كوينزلاند» للتعامل غير المشروع في الصور العارية للأطفال chid pornography، وذلك بناء على قسانون تصنيف الولاية للألعاب وصور الكمبيوتر Classification of Computer Games and Images Act الصادر في العام ١٩٩٥. وفي ولاية فيكتوريا، فإن قانون التصنيف Classification Bill، والذي يحوى الطبرعات والأفلام وألعاب الكمبيوتر، يجعل من غير المقبول استخدام شبكة مباشرة لنقل مراد «معترض عليها» للقصر^(٥٢).

وبدأ العمل بقانون مشابه في ولاية « ويسترن استراليا » في أول يناير ١٩٩٦ ، وكلا القانونين يتركان الرقابة المبدئية في أيدي مقدمي الخدمة ، ويقومان بمعاينة مرسلى المعلومات المعارض عليها ومرسلى المعلومات المصنفة بأنها « محظورة » للقصر ، بناء على تعريفات كثيرة وضعها المشرع . ووفقاً لكلا القانونين ، يصبح مقدمو خدمة الإنترنت عرضة للمسائلة القانونية إذا ما قاموا بالسماح للمادة المعارض عليها بأن تُنقل على شبكتهم .

الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

تعمل الرقابة والقيود على الوصول للإنترنت والأسعار المرتفعة للخدمة على كبح نمو شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وبينما تدعى حكومات السعودية وتونس والبحرين وإيران والإمارات العربية المتحدة حماية الجمهور من العُرى على الشبكة ، فإن هذه الدول تقرم أيضاً بإعاقة الوصول إلى مواقع الوب الخاصة بالشئون السياسية وبعض جماعات حقوق الإنسان . وفي الوقت نفسه ، فإن العراق وليبيا ليستا متصلتين بالإنترنت ، كما أن سوريا تعد الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها وصلة للشبكة ولكنها رفضت إتاحة الوصول المحلي للشبكة لمواطنيها . وقادت تونس المنطقة في تبنى أول قانون معنى بشبكة الإنترنت لتضمن فرض القيود على التعبير الحر على الإنترنت كما هو الحال في وسائل الإعلام الأخرى .

وعديد من المستخدمين في المنطقة يبدون قلقهم بشأن المراقبة ذات التقنية العالية high - tech surveillance لأنشطتهم المختلفة على الشبكة ومراسلات البريد الإلكتروني . ومثل هذه المخاوف يمكن تفهمها في ظل قيام الشرطة بالتنصت على المحادثات التليفونية واعتراض آلات الفاكس للمنشقين المشتبه فيهم ، وفي ظل هيمنة الدول على شبكات الاتصالات بشكل كبير . وعلى الرغم من ذلك ، فليست كل حكومات المنطقة تبذل كل هذه المحاولات الحثيثة للتحكم في الإنترنت وفرض الرقابة عليها ؛ فمصر والأردن من بين تلك الدول التي تسمح بتداول الأخبار والتعليقات على الشبكة حتى لو خضعت

هذه الأخبار والتعليقات للرقابة أو اعتبرت من المحظورات فى وسائل الإعلام المطبوعة^(٥٣) . وربما تتسامح بعض الحكومات مع هذا الموقف الذى يتسم بالتناقض بسبب الكلفة المرتفعة للوصول للإنترنت ، التى تكفل بقاء هذه الرسالة حتى الآن موجهة للمصوفة بشكل كبير .

وقد اعتادت السلطات فى هذه المنطقة فرض قيود صارمة على وسائل الإعلام ، ولكنها لا تستطيع التحكم فى التدفق الحر للمعلومات على شبكة الإنترنت وبدلاً من إقامة الحواجز التى لن تصمد طويلاً ، فإن هذه الحكومات يجب أن تعمل جدياً لإتاحة الاتصال المباشر عبر الشبكة على نطاق عريض . ولكن إذا كانت هذه الحكومات لا تمارس هذه السياسة على الأرض On The Ground مع وسائل الإعلام التقليدية فإننا نرى أنه يصعب عليها ممارستها فى الفضاء التخيلى Cyberspace .

ففى تقريرها السنوى المعنون : « هجمات على الصحافة ” Attacks on the Press“ ذكرت « لجنة حماية الصحفيين » -Committee to Protect Journalists أن عام ١٩٩٨ كان « عام التطورات الدرامية » بالنسبة لوسائل الإعلام فى إيران . ووفقاً للمسح الذى أجرته اللجنة ، فإن عديداً من الجرائد أوقفت أو أغلقت بصفة مستمرة ، كما تم إلقاء القبض على الصحفيين ليحاكموا بتهمة نشر مجموعة من الأفكار السياسية الحساسة . وذكرت « لجنة حماية الصحفيين » أنه بعد تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم فى أغسطس ١٩٩٧ ، أفادت الصحافة الإيرانية ، لوقت قصير من أجمته للإصلاحات الاجتماعية والسياسية ، ولكن الصحفيين وجدوا أنفسهم هدفاً لهجمات شديدة من قبل المزيدين المتشددين للمرشد الروحي آية الله على خامنئي^(٥٤) .

وعلى الجانب الآخر ، ذكر المسح نفسه أن حرية الصحافة تظل غير موجودة فى العراق ، حيث تعمل وسائل الإعلام العراقية فقط كمنافذ دعائية لتمجيد الرئيس صدام حسين . ولاحظ المسح أن عدى ابن الرئيس صدام حسين يمارس تأثيراً كبيراً على وسائل الإعلام كرئيس لاتحاد الصحفيين العراقيين ، وأضاف المسح أن المعلومات تظل سلعة ثمينة لغالبية العراقيين نظراً لأن الحكومة قامت بحظر أطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية

Satellite Dishes والمطبوعات الأجنبية من دخول البلاد .

إيران

تعتبر « مؤسسة دراسات الرياضيات والفيزياء النظرية » مؤسس خدمة الإنترنت في إيران ، وذلك عبر وصلة إنترنت بقمينا بالنمسا ، وقد ساعدت الحكومة في تمويل هذه الخطوة لتبدأ خدمة الإنترنت في المؤسسات الأكاديمية في العام ١٩٩٢ (٥٥) . وتكفل الحكومة أيضاً شبكة تسمح بالحوار الى chat rooms بين اثنين فقط من المشتركين في وقت محدد .

وتعد مؤسسة « نيدا » Neda لتقديم خدمة الإنترنت في إيران (www.neda.met.ir) ، وهي شركة غير هادفة للربح تابعة للحكومة المحلية في طهران ، وبدأت هذه الشركة في إتاحة الوصول للإنترنت في فبراير ١٩٩٥ عبر اثنين من الخطوط المؤجرة سعة كل منهما ٩,٦ كيلوبايت/ثانية ويعمل أحد هذين الخطين من خلال وصلة صناعية بإحدى الشركات الكندية المقدمة للخدمة Cadisson^(٥٦) .

وكما هو الحال في كل البلدان التي دخلتها الإنترنت ، فإن هذا الموضوع أثار جدلاً أيضاً في إيران ، ولاسيما أن الحكومة مهتمة بالتحكم في تدفق المعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي . وقد تحدثت الحكومة ورجال الدين سلباً عن الإنترنت في أكثر من مناسبة ، ولكن رغم ذلك فقد تم الإقرار بفائدة استخدام الإنترنت في حدود معينة ولأغراض محددة . وتشتمل المخاوف الرئيسة المتعلقة بالإنترنت في إتاحة الصور العارية و « الإمبريالية الثقافية » الغربية ، في حين أن الفوائد المحتملة تتضمن إتاحة المعلومات الأجنبية لدعم برامج البحث العلمي الوطنية وإمكانية استخدام الإنترنت في الترويج للدعاية الثقافية والدينية الإيرانية .

ومن بين النظرات المتشائمة للإنترنت ما ذكره نائب وزير الخارجية الإيراني « توجد مواد على الإنترنت يستطيع الناس الوصول إليها ، رغم أن هذه المواد قد تكون هجومية مثل (آيات شيطانية) ، ويتم تحديث هذه المواد كل يوم . إننا نؤمن بأن مستوى معين من

اللياقة يجب أن يُراعى . وقد انعكست مثل هذه النظرة على صفحات المطبوعات الدينية الإيرانية ، والتي ساوت بين التهديد الذى مثله الإنترنت على القيم الإسلامية والتهديد الذى يمثله البث المباشر للأفكار الصناعية ، ودعت هذه المطبوعات إلى حظر كل وصلات الإنترنت . وقد انتقد آية الله جناتى رئيس مؤسسة الدعوة الإسلامية أيضاً إتاحة الوصول لخدمة الإنترنت فى إيران ^(٥٧) .

وقد قوبلت هذه النظرة المتشائمة بنظرة أكثر تفاؤلاً ، فقد قرر مركز كمبيوتر فى مدينة « قُم » المقدسة تقديم حوالى ٢,٠٠٠ مستند يضم تعاليم الإسلام على شبكة الوب العالمية وذكر الشيخ على ترنى « إن الإنترنت حقيقة واقعة يجب أن تتعلم إيران معاشتها » ، وأن الطريقة الوحيدة لمواجهة التأثيرات الغربية للإنترنت هى تحميلها بالمعلومات التى تعكس الثقافات الأخرى ^(٥٨) .

وقد انتقدت خطط التحكم فى الإنترنت وفرض الرقابة عليها من قبل المجلس الأعلى للمعلوماتية فى إيران ، والذي ذكر فى نشرة يصدرها أن إثارة المخاوف الأمنية بشأن الإنترنت هو مجرد إقناع الناس بأن الدولة تحميلهم من هذا الخطر كمحاولة لاحتكار الاتصالات فى البلاد . وما يؤكد هذه الفكرة قيام الشرطة الإيرانية بإغلاق ما يزيد عن ٤٠٠ مقهى للإنترنت بدعوى أن الاحتكار السابق للاتصالات عبر البلاد من جراء تقليص أعماله بسبب القطاع الخاص . وقد أغلقت هذه المقاهى لأنها لم تحصل على تصاريح ، على الرغم من أن هذه التصاريح لم تتح بعد . وقد انتعشت مقاهى الإنترنت فى طهران خلال عام ٢٠٠٠ حيث يتجمع الشباب الإيراني لتصفح الوب وإجراء مكالمات طويلة المسافة بأسعار رخيصة عبر الإنترنت . وكان يوجد حوالى ١,٥٠٠ مقهى قبل الإغلاق ، ومعظمها لا يوجد لديه سوى جهاز كمبيوتر واحد ^(٥٩) .

ويعانى مقدمو خدمة الإنترنت الإيرانيين الذين تعدى عددهم المائة من المنافسة غير العادلة من وزارة الاتصالات ، على الرغم من أن الحكومة تدعى أنها إصلاحية ، وذكر مقدمو الخدمة أن الوزارة ترفض إمدادهم بخطوط تليفونية إضافية . وقد انتقد مقدمو

الخدمة قراراً أصدرته الحكومة في أواسط نوفمبر ٢٠٠١ ، ويلزم هذا القرار الشركات المقدمة للخدمة بتقديم الوصول للإنترنت عبر شركات الاتصالات المملوكة للدولة .

وقد أقر المجلس الأعلى للشورة الإسلامية في إيران هذا القرار في الأسبوع الثاني من نوفمبر ٢٠٠١ ، ومنح هذا القرار الشركات المقدمة للخدمة الإنترنت مهلة قدرها ستة أشهر للتخلي عن وصلات القمر الصناعي عالية السرعة وتقديم الوصول للإنترنت من خلال شبكة الاتصالات المملوكة للدولة . ويقول مقدمو الخدمة أن هذه التنظيمات لن تشجع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعمل على إنهاء وظائف في وقت تشهد فيه البلاد بطالة مرتفعة ^(٦٠) .

ويخشى بعض المحللين من أن التنظيمات الأخيرة قد يكون القصد منها فرض الرقابة الصارمة على الصور العارية أو المعلومات التي توصف بأنها غير مرغوبة من قبل الدولة الإسلامية المحافظة . ويقول أحد مقدمي الخدمة « إننا لسنا في حاجة إلى احتكار للإشراف على محتوى (الإنترنت) ، فبعض الشركات المقدمة للخدمة الإنترنت قد قامت بوضع مرشحات (لرقابة المحتوى على أجهزتها) حتى قبل أن تقدم الشركات المقدمة للخدمة التابعة للدولة على مثل هذه الخطوة » . ووعياً بالطلب المتزايد على المعلومات الحرة ، فقد أعلن بعض مقدمي الخدمة عن خدمات لا تتعرض للترشيح filter - free services في محاولة لجذب مزيد من العملاء ^(٦١) .

العراق :

تعد العراق الدولة الوحيدة في منطقة غرب آسيا التي لا يوجد لديها اتصال بالإنترنت حتى وقت قريب . وفي خطاب لمنظمة Human Rights Watch ، ألقى نزار حمدون السفير العراقي السابق لدى الأمم المتحدة باللوم على الخسائر التي سببتها حرب الخليج الثانية للبنية الأساسية في قطاع الاتصالات ، علاوة على عقوبات الأمم المتحدة التي تفرض قيوداً على واردات قطع الغيار لهذا القطاع . وأكد حمدون أن الضمانات الدستورية لحرية الرأي في العراق تشمل الحق في استقبال المعلومات ونشرها

على الشبكة ، وذلك في الحدود التي يسمح بها الدستور والقانون . وأضاف أن الدولة سوف تحاول تقديم التسهيلات المطلوبة لممارسة هذه الحرية . وعلى أية حال ، فإنه مع عدم تسامح العراق مع أي نوع من الانشقاق السياسي أو النقد ، فليس مستغرباً ما أوردته التقارير بشأن حظرها الاستخدام غير المصرح به لأجهزة المودم ، والتي يمكن أن تكون وسيلة لربط المواطنين العراقيين بالشبكة . فقد أخبر « جوش فريدمان » Josh Friedman الصحفي بصحيفة « نيوز داي » Newsday الأمريكية منظمة Human Rights Watch أنه عندما قام هو واثنتان من الصحفيين الأجانب بدخول العراق براً عبر الأردن في ديسمبر ١٩٩٨ ، سأل رجال الجمارك العراقيون كل فرد على حدة إذا ما كان يحمل أجهزة مودم أو أجهزة تليفون الأقمار الصناعية satellite phones ، ونفوا أنهم يحملون أجهزة مودم . وكانوا مضطرين لأن يدفعوا رسماً يصل إلى ٣٠٠ دولاراً أمريكياً لكل تليفون أقمار صناعية رغم قيام رجال الجمارك بإغلاق هذه التليفونات بسلك من النحاس لمنع استخدامه سوى داخل المركز الصحفي في وزارة الاتصالات في بغداد (١٢٢) . وللصحافة الرسمية العراقية موقفان متناقضان من الإنترنت ، فبينما كانت تدينها كانت تقوم على أنها « أحد الوسائل الأمريكية لدخول كل منزل في العالم » ، فإن الصحافة نفسها بتغطية أخبار الإنترنت بشكل إيجابي في مواضع أخرى (١٢٣) .

وقامت السلطات العراقية برفع مواقع اللوب لأنها قامت بنشر معلومات رسمية . وفي أبريل ١٩٩٩ ، دشنت « وكالة الأنباء العراقية » موقعاً باللغتين العربية والإنجليزية . وفي الشهر التالي ، أصبحت « الزوراء » أول جريدة عراقية تقوم بتدشين طبعة إلكترونية وضعتها على موقع وب في الأردن ، كما كان لوفد العراق لدى الأمم المتحدة لفترة طويلة سابقة موقعاً خاصاً به (١٢٤) .

وبغض النظر عن الدمار الذي حل بالبنية الأساسية للبلاد أثناء حرب الخليج الثانية ، والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي ، كانت الحكومة العراقية تستطيع أن تنشأ نوعاً ما من وصلات الإنترنت لمواطنيها إذا كانت لديها رغبة صادقة في ذلك ، وهذا وفقاً

لآراء بعض خبراء الاتصالات . ففي السليمانية ، تلك المدينة الشمالية التي يهيمن عليها الأكراد بعيداً عن متناول قوات أمن الرئيس السابق صدام حسين ، تم تحقيق الوصول للإنترنت باستخدام طبق صغير لاستقبال إرسال الأقمار الصناعية ، وقد تم ربط الجامعة المحلية بالإنترنت من خلال هذه الوصلة ^(١٤) .

وقد ساهم نظام العقوبات في هبوط مريع في مستوى المعيشة ، الرعاية الصحية ، التعليم وتأخر التقدم التكنولوجي بالعراق . ولعديد من المواطنين العراقيين العاديين ، فإن صعوبات الحياة اليومية جعلت ، دون شك ، من الوصول للإنترنت رفاهية بعيدة المنال . وعلاوة على ذلك فقد قيد نظام عقوبات الأمم المتحدة استيراد أجهزة الكمبيوتر ، وذلك على الرغم من أن لجنة العقوبات بمجلس الأمن قد وافقت على بعض مشتريات أجهزة الكمبيوتر للمدارس كما أن أجهزة الكمبيوتر يتم تهريبها إلى داخل البلاد وتُباع علانية ^(١٥) .

ورغم العقوبات الاقتصادية والافتقار إلى المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات قد عملا على إعاقة الوصول للإنترنت والتطور التكنولوجي في العراق ، إلا أنه قد بدأت إتاحة الوصول للشبكة في الثالث الأخير من عام ٢٠٠٠ من خلال أربعة مراكز للإنترنت Internet centers تم افتتاحها لهذا الغرض . ومقابل ٥٥ دولاراً أمريكياً شهرياً ، يستطيع العراقيون استخدام مراكز الإنترنت للوصول إلى شبكة الويب العالمية وإرسال واستقبال البريد الإلكتروني . وقد سُمح للشركات التي تبغى في أن يكون لها تواجد على الوب بتركيب وصلات للإنترنت ، ولكن الغالبية العظمى للشركات لاستطيع أن تدفع ثمن وصلة الإنترنت والذي يصل إلى ما يعادل ألفي دولاراً أمريكياً ^(١٦) .

وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تستطيع التحكم في المعلومات القادمة إلى العراق ، فإن الرقابة على الإنترنت لم تكن صارمة كما قد يكون متوقعاً . فالمستخدمون يستطيعون الوصول إلى مواقع الأخبار الأجنبية ، ومواقع الحكومة الأمريكية على الوب والمواقع المتعلقة بالتعليم حول العالم . وعلى أية حال ، فنظراً للافتقار لمهارات تكنولوجيا

المعلومات في العراق ، فإن مجموعة صغيرة مدربة على التكنولوجيا تتمتع بالوصول إلى الإنترنت . وبعد أن كانت العراق تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم فإنها الآن تخلف كثيراً عن ركب تكنولوجيا المعلومات ، حيث أن ١٥ ٪ فقط من المواطنين العراقيين يعرفون كيفية استخدام جهاز الكمبيوتر (٦٧) . وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات ، حاولت الحكومة العراقية تنفيذ مشروع من خلال خدمة أجنبية لإدخال خدمة التليفون المحمول إلى البلاد ، ولكن الأمم المتحدة رفضت هذا المشروع في سبتمبر من العام ٢٠٠١ .

الأردن،

تنامى استخدام الإنترنت بسرعة في الأردن ، وذلك في ظل حكومة تدرك مزايا الإنترنت ، وتفرض عليها قليلاً من القيود . وكانت السلطات أكثر تسامحاً تجاه الأخبار والتعليقات على الشبكة مقارنة بوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة التقليدية ، ونتيجة لذلك يستطيع الأردنيون أن يحصلوا على معلومات من الإنترنت قد تكون محظورة أو مهمة من قبل الصحافة المطبوعة . ويستطيع الأفراد والهيئات أن يكون لهم حسابات للإنترنت Inter-net accounts بسهولة . ولا يلزم أى شكل من أشكال الموافقة أو التسجيل الحكومي لفتح حساب أو إنشاء موقع على الوب . وعلى أية حال ، فإن ارتفاع تكاليف المكالمات التليفونية والوصول للإنترنت ؛ بما في ذلك الضرائب والرسوم التي جمعها من الشركات المقدمة للخدمة ، قد أدى إلى أن يكون عدد المستخدمين أقل مما يجب . وفي أوائل عام ١٩٩٩ ، أمكن الوصول للإنترنت بكلفة معتدلة من قبل المستخدمين . وعلى الرغم من وجود ست شركات خاصة لتقديم خدمة الإنترنت ، فإن هذه الشركات جميعها يجب أن تحصل على خطوطها من شركة الاتصالات المملوكة للدولة ، لتصبح رهينة سياسات (٦٨) .

ووفقاً للحكومة ، لا توجد إعاقة أوروبية تقارنها الدولة على محتوى أية مواقع للوب أو محتوى أية اتصالات إلكترونية عبر الجماعات الإخبارية كما لا يخضع البريد الإلكتروني أو أية ندوات أخرى على الإنترنت لأية مراقبة من قبل أية جهة . ولم ترد أية تقارير تتناقض مع هذه المعلومات .

وقد انتعشت مقاهي الإنترنت التي يديرها القطاع الخاص في عمان ، وبدأت في الظهور في المدن الأردنية الأخرى^(١٧) . ولاتوجد أية قوانين خاصة متعلقة بإدارة مقاهي الإنترنت باستثناء التراخيص العادية التي يجب أن تحصل عليها كما هو الحال في مجالات الأعمال الأخرى . ولم يُبذل أي جهد من قبل الحكومة لتقييد أو مراقبة استخدام الإنترنت في هذه المقاهي . وأصبح الجمهور الأردني قادراً على الوصول للإنترنت محلياً منذ عام ١٩٩٦ . وتتيح الشركات المحلية المقدمة للخدمة الجماعات الإخبارية المباشرة online newsgroups (اللوحات الإخبارية الإلكترونية) electronic bulletin boards وغرف الحوار المحي chat rooms^(١٨) .

وفي هذه الندوات والمناقشات ، يستطيع الأردنيون التخاطب حول الأفكار والموضوعات التي غطتها الصحافة المحلية في أضيق نطاق أو لم يتم بتغطيتها على الإطلاق ، مثل رؤية أحد المنشقين السياسيين (ليث شبيلات) وأسباب حبسه ، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية المثيرة للجدل ، والعلاقات بين الأردن وإسرائيل ، والهجمات المسلحة على أهداف إسرائيلية . وأمكن للأردنيين الدخول إلى الإنترنت متجاوزين أوجه الحظر المختلفة على الجرائد الأجنبية ؛ ففي ١٩ من مايو ١٩٩٨ ، حظرت السلطات صحيفة « القدس العربي » اليومية الصادرة من لندن . ووفقاً لما قاله عبد الباري عطوان رئيس تحريرها ، اتهم المسئولون الأردنيون الصحيفة بأنها تنشر قصصاً إخبارية معادية للأردن ، ولكنهم لم يعددوا هذه القصص . وفي أعدادهم الصادرة في ٢٣ من مايو ١٩٩٨ ، نشرت الصحف اليومية والأسبوعية الأردنية إعلانات عن « القدس العربي » تذكر القراء بأن النص الكامل للصحيفة متاح يومياً على : (www.alquds . co . uk) . ولم يتعرض موقع الصحيفة للإعاقة على شبكة الإنترنت ، ليقوم عديد من الأردنيين بقراءة الصحيفة على الشبكة . وقد سُمع لصحيفة « القدس العربي » فيما بعد باستئناف توزيع نسخها المطبوعة في الأردن^(١٩) .

وبغض النظر عن عدم وضع القيود نسبياً على الإنترنت ، فإن القيود المتزايدة على

حرية التعبير والصحافة في الأردن قد ألفت بظلالها على استخدام الإنترنت^(٧٢). ومن المعتقد بشكل واسع أن سلطات الأمن الأردنية تقرأ التعليقات التي توضع في غرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية التي أنشأها مقدمو خدمة الإنترنت الأردنيين كمنتديات حول القضايا الداخلية . وخلال عام ١٩٩٦ قامت المخابرات الأردنية بإلقاء القبض على شخصين على الأقل لاستجوابهما بشأن رسائل ذات طبيعة سياسية قاما بوضعها على اللوحات الإخبارية أو جماعات الحوار الحى ، وذلك وفقاً لما ذكره سامر عبيدات أحد رموز المعارضة السياسية . وعلى أية حال ، فإن عديداً من مستخدمي الإنترنت ذكروا أنه في حين أن المناقشات حول القضايا السياسية الداخلية في غرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية أكثر اتساعاً في نطاقها مقارنة بوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة المحلية ، إلا أن المستخدمين يخشون التراجع عن هذه السياسة إذا هم خرقوا القواعد غير المحددة التي تحكم الأسلوب الذي يجب أن تناقش به القضايا . وقد أوضح مروان جمعة المدير العام بشركة NETS ، إحدى كبرى الشركات الخاصة لتقديم خدمة الإنترنت ، في مكالمة تليفونية مع منظمة Hu-man Rights Watch في ٢٦ من مايو ١٩٩٨ :

« يوجد عدد قليل للغاية من القواعد ، ولكن NETS ، لأنها في الأردن ، يجب أن تتواءم مع القوانين المحلية . وهذا يعني أن المستخدمين يجب ألا يستخدموا لغة عنيفة وألا يهاجموا الرموز العامة . إنك تستطيع أن تهاجم سياسة وزير معين ، ولكنك لا تستطيع مهاجمة مشتركين (آخرين) بصفة شخصية . ولا تقوم NETS برقابة الرسائل ، ولكننا نقرأ هذه الرسائل ، مثل أى مستخدم آخر ، وإذا كان يوجد تجاوز ، فإننا نرسل للمستخدم ملاحظة بذلك ، ونحن نستطيع حذف هذه التجاوزات من المنتدى^(٧٣) .

وقامت السلطات بالضغط مباشرة على إحدى الإصدارات المباشرة وهي « شبكة وسائل الإعلام العربية على الإنترنت » (Arab Media Internet Network) (AMIN) ، وموقعها على الإنترنت هو (www. amin. org) . ويتيح هذا الموقع الأخبار والتعليقات التي لا تقدمها وسائل الإعلام التقليدية . وقد افتتح مكتب AMIN

فى الأردن عام ١٩٩٧ كمشروع لمنظمة « إنترنيوز » Internews الدولية غير الهادفة للربح (www. internews . org) ، والتي تدعم وسائل الإعلام المستقلة فيما تصفه . « الديمقراطية الناشئة » ، وتعمل على مكافحة الرقابة . وقد اجتذبت AMIN بسرعة بعض أكثر الصحفيين دراية وخبرة فى البلاد كمساهمين . وعلاوة على إتاحة وصلات لمواقع الوب لما يزيد عن ١٠٠ جريدة ومجلة ومحطة راديو وتلفزيون عربية فإن AMIN تضع على وصلتها المسماة « عينٌ على عمان Eye on Amman » آخر البيانات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان ، وتغطية للبرلمان الأردنى ، والمنظمات غير الحكومية ، وقضايا المرأة وأثار ظهور هذه الخدمة غضب بعض مسئولى الحكومة الأردنية . وبينما يوجد لبعض الإصدارات المطبوعة فى الأردن طبعات على الإنترنت ، فقد كانت AMIN أول وسيلة إعلام محلية يتم وضعها على الإنترنت . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ ، إتصل بلال الطال ، مدير مكتب الحكومة للصحافة والمطبوعات حينئذ ، هاتفياً بمكاتب AMIN فى مناسبات عديدة ، محذراً الطاقم من أنه غير مسموح لهم بالكتابة حول موضوع معين ، وأنهم ينتهكون القانون الأردنى بالعمل دون ترخيص . وعلى أية حال ، فإنه لم تُتخذ أية إجراءات رسمية لإغلاق الوكالة . ووفقاً لقادى القاضى ، مدير مشروع AMIN فى الأردن ، فإن الوكالة تقدمت بطلب لتحديد موقفها القانونى كمنظمة غير حكومية عام ١٩٩٧ ، وقد أُجيبَت الوكالة إلى طلبها فى أغسطس ١٩٩٨ ^(٧٤) .

ونظراً لعدم وضوح القوانين ، فإن AMIN كانت تمثّل تحدياً جديداً ؛ إنها مثل الجريدة ولكن السلطات الأردنية لا تستطيع أن تعاملها كأصدار ، وعندما قرأت المضمون ، فإنه لم يُرق لها ، لذلك سعت إلى محادثتهم وإخبارهم بأنهم ينتهكون قانون الصحافة . ورغم ذلك كله ، فإن موقع الوكالة على الوب عمل على اتساع حدود ما كان يظهر فى وسائل الإعلام الأخرى فى الأردن ، ولكنه لم يتناول أية موضوعات أمر المسئولون صراحة بعدم نشرها . وتعى الوكالة جيداً أنها تعمل فى الأردن . وبالتالي لا يستطيع محرروها التحدث بحرية عن العائلة الملكية . وطالما ظلت القوانين على ماهى عليه ، تظل هذه

الموضوعات تمثل خطوياً حمراء لا يمكن الاقتراب منها .
سوريا :

بغض النظر عن الاتصال المباشر بالإنترنت الذي بدأ في العام ١٩٩٧ والتصريحات المتكررة المؤيدة للإنترنت ، تظل سوريا الدولة الوحيدة بالمنطقة المتصلة بالشبكة ولم تسمح بالاتصال المحلي الجماهيري بالإنترنت حتى العام ٢٠٠٢ . ولكن قيل إن عدة آلاف من أجهزة المودم موجودة في أيدي السوريين ، لتسمح لأصحابها بالوصول إلى حسابات للإنترنت لدى الشركات المقدمة للخدمة في لبنان ودول أخرى ^(٧٥) .

وستطيع السوريون القادرون على السفر إلى لبنان والأردن المجاورتين أن يكونوا زبائن دائمين في مقاهي الإنترنت ، والتي لا تتوافر في سوريا . وتعد « سياسة التحول البطيء » go - slow approach سياسة ثابتة للحكومة السورية ، علاوة على الجهود التي تبذلها الحكومة لكبح جماح حرية التعبير وكل أشكال التعبير النقدي لكيفية حكم البلاد . وتخضع كل الجرائد ووسائل الإعلام الأخرى لسيطرة صارمة ، ويقبع مئات من المسجونين السياسيين خلف القضبان ، وعدد كبير منهم يقضى فترات طويلة في السجن لاشئ ، سوى أنها اشترك في مظاهرة سلمية .. ! ^(٧٦) .

ويتسم الخطاب الرسمي بشأن الإنترنت بالتناقض ؛ فهو يفضل إمكاناتها كوسيلة للاتصال ، في حين يضع في اعتباره المخاطر المحيطة بها . وثمة مقال نُشر في صحيفة « تشرين اليومية الرسمية » في فبراير ١٩٩٨ يدعو إلى استراتيجية عربية لتطوير استخدام الإنترنت لمواجهة الوجود الإسرائيلي المكثف على الإنترنت . ودعا الكاتب إلى « إعداد خطط قومية وعربية لتقديم ثقافة الإنترنت إلى كل الشعوب ، وتقديم وصلات الإنترنت بأسعار رمزية ^(٧٧) » .

ومنذ عام ١٩٩٧ ، تم توصيل بعض المؤسسات السورية الرسمية وشبه الرسمية بالإنترنت ، وقامت بعض هذه المؤسسات بإنشاء مواقع لها على الوب ؛ مثل « وكالة الأنباء العربية السورية » (سانا) ، (www.sana.org) ، وصحيفة « تشرين اليومية » (www.teshreen.com) و « جمعية الحاسب الآلي السورية » (

(www.scs-syria.org . وكان أكثر المؤيدين للإنترنت بروزاً في سوريا ابن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ... وهو بشار الأسد الذي يرأس البلاد حالياً خلفاً لأبيه . وكان بشار يرأس « جمعية الحاسب الآلى السورية » . ووفقاً لأحد التقارير ، فإن موقف بشار المؤيد للوصول للإنترنت قد واجه معارضةً من مسئولى الأمن والمخابرات ^(٧٨) . ورغم تولى بشار الأسد رئاسة الجمهورية ، إلا أن موقف الحكومة السورية من

الإنترنت لم يتغير ... ويرر متحدث باسم « جمعية الحاسب الآلى السورية » البطء فى فو الوصول للإنترنت فيما وراء مؤسسات الدولة بقوله : « مشكلتنا هى أننا مجتمع له تقاليد .. إننا يجب أن نعرف إذا كان يوجد شئ ما لا يتواءم مع مجتمعنا .. ويجب أن نجعله أمناً » وأضاف : « إننا نريد أن تكون لدينا الإنترنت بأقل قدر من المشكلات ، لذا فقد كان الحل هو المضى على مراحل . فأين تكون الحاجة للإنترنت أكثر أهمية ؟ .. فى الجامعات ، مراكز البحوث ، الوزارات ... وكل هذه المواقع مرتبطة الآن بالشبكة » . وأصر المتحدث على أن تردد الحكومة بشأن الانفتاح السورى على الإنترنت يعكس قلقاً اجتماعياً بشأن مضمونها ، ولا يعبر عن مخاوف سياسية من التبادل الحر للمعلومات ^(٧٩) .

وفى مقال يفسر المدخل السورى الحذر بشأن الإنترنت ، كتب عمرو سالم أحد مؤسسى « جمعية الحاسب الآلى السورية » فى أواخر عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد : لكن يشعر الرئيس حافظ الأسد بالارتياح عند دعم تكنولوجيا معينة ، فبان هذه التكنولوجيا يجب أن تلبى المتطلبات التالية (٨٠) :

١ - يجب أن تفيد هذه التكنولوجيا غالبية الشعب السورى ، فالتكنولوجيا التى تتوجه للصفوة ليست مفضلة ؛ لأن مثل هؤلاء الأفراد لديهم الموارد والوسائل التى يمكن أن يحصلوا من خلالها على ما يريدونه دون مساعدة الحكومة .

٢ - يجب ألا تقوم هذه التكنولوجيا بتمزيق البناء الاجتماعى ، أو تؤثر سلباً على الطبقة الوسطى ، ويجب أن تكون فى متناول الجماهير .

٣ - يجب أن يكون لهذه التكنولوجيا تأثيراً مباشراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى سوريا .

٤- يجب ألا تكون خطراً على استقلال سوريا أو أمنها .

وجدير بالذكر أن السوريين القليلين الذين يمكنهم الوصول للإنترنت لأنهم يعملون في مؤسسات الدولة المرتبطة بالشبكة لا يتمتعون بالوصول للإنترنت دون قيود . فالشركة الوحيدة المقدمة للخدمة وهي « مؤسسة الاتصالات السورية » ، تعوق الوصول إلى مواقع الوب التي تحتوى على معلومات أو صور توصف بأنها هجومية ، وفى أوائل العام ١٩٩٩ ، كانت ثمة تقارير تذكر أن الوصول الجماهيري للإنترنت وشيك الحدوث في سوريا . وأوردت وكالة « رويترز » أن خدمة محلية جماهيرية للبريد الإلكتروني سوف تكون متاحة في فبراير من ذلك العام ، ولكنها سوف تكون عبر جهاز كمبيوتر رئيس server موجود في مركز الاتصالات التابع للدولة بما يسمح بالتحكم في إعاقة الاتصال بجهات يُنظر إليها على أنها غير مرغوبة ^(٨١) . ورغم هذه التقارير والتأكيدات السورية على قرب إتاحة الوصول الجماهيري للإنترنت ، إلا أن هذا لم يحدث حتى أوائل العام ٢٠٠٢ .. !
توقّس :

في أوائل العام ١٩٩٨ ، كان يُقدر عدد التونسيين على الإنترنت بما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ مستخدم . ويبدو هذا الرقم منخفضاً بالنظر إلى دولة متوسطة الدخل تضم سبعة ملايين نسمة ، وتتمتع بمعدل عالٍ نسبياً من التعليم ، ولديها شبكة اتصالات تليفونية جيدة . وعلاوة على ذلك ، كان يوجد عدد قليل من حسابات الإنترنت في الجامعات والمنظمات غير الحكومية ، رغم أن هذين القطاعين قد أوضحا معدلات عالية نسبياً للربط بالإنترنت في عديد من الدول الأخرى متوسطة الدخل ، لذا ، فقد اتخذت الحكومة التونسية إجراءات للعمل على النمو في استخدام الإنترنت ، فانخفضت أسعار الاتصال بالإنترنت بشكل كبير ، مما أدى إلى زيادة عدد المستخدمين للشبكة إلى ٣٠ ألف مستخدم خلال العام ١٩٩٩ ، ويتفق معظم التونسيين على أن عملية الوصول إلى الإنترنت قد تنامت بشكل أكثر فعالية منذ عام ١٩٩٨ ، ويذكرون أنه في بداية عام ١٩٩٨ ، كان عدد قليل من التونسيين متصلين بالإنترنت ، وأن التطبيقات على الشبكة كانت تتسم

بالبطء أولاً يتم تنفيذها على الإطلاق ، ويرجعون ذلك إلى اعتقادهم بأن تفحص الشرطة لهذه التطبيقات ، وقلق الحكومة من السماح بالوصول الجماهيري للإنترنت قد يكون تفسيراً وجيهاً لثل هذه المشكلات المتعلقة بمعالجة التطبيقات ، وغياب مقاييس الإنترنت حتى أواخر عام ١٩٩٨ ، وانخفاض عدد مستخدمي الإنترنت في البلاد^(٨٢).

ووفقاً للحكومة ، فإن وصول الأفراد والمنظمات والشركات لخدمات الإنترنت أصبح متاحاً من خلال طلب ذلك من الشركة المقدمة للخدمة التي يختارونها . والطالب ليس ملزماً بإعلام أى كيان حكومي أو الحصول على تصريح من أية جهة حكومية . وعلى أية حال ، فإن عديداً من الأشخاص قد تقدموا للحصول على خدمات الإنترنت في السنوات الماضية ، وانتظروا شهراً للحصول على رد أو استجابة ، بل إن بعض الأشخاص لم يتلقوا أى رد على طلباتهم إطلافاً ، كما أن أشخاصاً آخرين أغلقت حساباتهم على الشبكة دون توضيح . ويعتقد التونسيون أن الحكومة تراقب مراسلات البريد الإلكتروني ، ولا يستطيع أحدهم أن يورد دليلاً ثابتاً على ذلك ، ولكنهم يعتقدون ذلك بسبب مستوى المراقبة البوليسية للمحادثات التليفونية والمجالات الأخرى للحياة في تونس^(٨٣) ، إضافةً إلى بعض الدلائل المتعلقة بفقدان رسائل البريد الإلكتروني أو تأخيرها لمدة يوم أو أكثر ، وهي في الطريق إلى الطرف الآخر .. ١.

وبعد إعاقة تونس لمواقع الوب دليلاً آخر على حظرها من تدفق المعلومات المباشرة . وتجنبت الحكومة في خطابها لمنظمة Human Rights أى تلميح لإعاقة مواقع وب بناء على المحتوى السياسي ، بل ذكرت أن أية إعاقة يكون مردها المخاوف الأخلاقية والأسباب المتعلقة بحماية الخصوصية ؛ حيث تذكر الحكومة في خطابها :

« إن تونس ملتزمة بمبدأ الحفاظ على القيم الأخلاقية وحماية الخصوصية الشخصية ، ومواقع الوب والاتصالات الإلكترونية والندوات الأخرى المباشرة التي تلتزم بهذه المبادئ ، وتتابع تونس باهتمام الندوات حول هذه المسألة على المستوى الدولي لكي تجد حلولاً مناسبة »^(٨٤).

وفي الحقيقة ، تقوم السلطات التونسية أيضاً بإعاقة مواقع الوب التي تحتوي على

معلومات تنتقد سجل حقوق الإنسان في تونس . وذكرت التقارير أن مستخدمي الإنترنت لا يستطيعون الوصول إلى مواقع الوب الخاصة منظمة العفو الدولية (www.amnesty.org) ، ولجنة حماية الصحفيين (Committee to Protect Journalists (CPJ) (www.cpj.org) ، وهي جماعة مقرها نيويورك قامت بوضع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في قائمة ألد « أعداء » حرية الصحافة ، وذلك في تقاريرها السنوية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وذكر أحد المستخدمين أنه يعتقد أن السلطات أعاقته أيضاً (www.mygale.org) ، وهو موقع يقدم صفحة وب مجانية تحوى مواد عن تونس ، وتضم وصلات links لعديد من تقارير حقوق الإنسان التي تنتقد تونس . وذكر مستخدم آخر في أواخر العام ١٩٩٨ أن موقع (www.i-France.com/EFAI) ، والذي يحتوى على نصوص تقارير منظمة العفو الدولية باللغة الفرنسية ، تمت إعاقته أيضاً ، كما أن موقع منظمة « صحفيون بلا حدود » الفرنسية (Reporters sans Frontieres) (www.rsf.fr) (RSF) تمت إعاقته كذلك ، وذلك بناء على مجلة « الموقف » التونسية المستقلة (٨٥) . وفي أواخر العام ١٩٩٨ ، بدأ افتتاح مقاهى الإنترنت الأولى في تونس ، بعد فترة طويلة من انتعاشها في مصر والمغرب والأردن ومناطق أخرى . وفقاً لصحفي أوروبي زار اثنين من هذه المقاهى في تونس الكبرى في فبراير ١٩٩٩ ، فإن مقاهى Publinet ذو خصائص محلية فريدة ؛ فأجهزة الكمبيوتر موضوعة بحيث تكون شاشاتها مرئية لمدير المقهى ، وهذا ما يحد من خصوصية المستخدم . وفي إحدى هذه المقاهى ، طلب من العملاء تقديم مستندات الهوية ، وفي أماكن أخرى طلب منهم ذكر أسمائهم وعناوينهم ، ولا شك أن هذا يحرم المستخدمين من حقهم في استخدام الشبكة دون تحديد هوياتهم . ومن الواضح أن المقصود هو ضمان بعض المراقبة لاستخدام الإنترنت في هذه النقاط الجماهيرية للوصول للشبكة .

المغرب :

لاتقوم حكومة المغرب بتقييد الوصول للإنترنت أو فرض رقابة على المحتوى ، كما

يمكن الحصول على حسابات الإنترنت بسهولة من عشرات الشركات الخاصة المقدمة للخدمة . ويستطيع المستخدمون أن يصلوا لشبكة الوب العالمية التي لم يتم ترشيح مضمونها من المنزل أو المكتب أو من إحدى مقاهي الإنترنت التي تعمل في المدن الكبيرة . وقد تنامي استخدام الإنترنت ببطء منذ أن أتيحت الخدمة في أواخر العام ١٩٩٥ ، وهذا النمو البطيء لا يرجع إلى القيود التي تفرضها الحكومة ، ولكن بسبب الكلفة العالية بالنسبة للمستخدمين ، وغياب سياسة وطنية لدعم تطور الإنترنت ، والفرص غير العادلة التي تتمتع بها « شركة اتصالات المغرب » التي تهيمن عليها الدولة في المنافسة مع الشركات الخاصة المقدمة لخدمة الإنترنت . ويجب أن تستخدم الشركات الخاصة المقدمة للخدمة الخطوط والنافذة الدولية التي تهيمن عليها « شركة اتصالات المغرب » التي تديرها الدولة ، ونظراً للخدمات التي تقدمها لهم هذه الشركة ، فإنها تفرض أية أسعار تريدها ، في حين تقوم بمنافساتهم كشركة مقدمة للخدمة في الوقت ذاته . ولا يوجد « عقد استخدام » يتطلب توقيعهم أو الموافقة عليه من قبل المشترك في الإنترنت سواء كان يشتري ساعة في مقهى للإنترنت أو يطلب حساباً للخدمة ، أو يكون لديه خط للإنترنت . ولا تلزم موافقة حكومية للحصول على حساب إنترنت ، أو إنشاء موقع على الوب ، كما أن كل مشترك في الإنترنت في المغرب يمكنهم أن يكونوا مجهولي الهوية إذا رغبوا في ذلك . ولم تفرض السلطات على الشركات المقدمة للخدمة أي شكل من أشكال المسؤولية القانونية بالنسبة للمواد التي تحملها أجهزتهم ، ولا توجد ثمة شركة عوقبت لمحتوى « معترض عليه » . ولكن ، رغم ذلك كله ، تظل « الخطوط الحمراء » التي تحظر التعليق السياسي في موضوعات معينة مثل المؤسسة الملكية وإدعاءات المغرب بأحققتها في غربي الصحراء وإهانة الملك أو الإسلام ، وهما يحد مما يريد المغاربة وضعه في غرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية الإلكترونية (٨٦).

ويذكر أحد أصحاب مقاهي الإنترنت أنه لا يوجد تدخل من قبل السلطات فيما يتعلق بما يفعله مستخدمو الإنترنت عندما يكونون على الشبكة . وذكر أن العملاء قد يصلون إلى أي شيء يرغبونه ، بما في ذلك الوصول لمؤدى جبهة البوليساريو التي تدعى أيضاً أحقيتها

فى غربى الصحراء من خلال موقع (www.arso . org) والذى يضم مادة قد لاتظهر مطلقاً فى وسائل الإعلام التقليدية المغربية .

الرقابة على الإنترنت فى أمريكا اللاتينية :

لم تصبح الرقابة على الإنترنت فى أمريكا اللاتينية قضية أساسية بعد ، على الرغم من أن هذه القارة مرتبطة كلها بالشبكة باستثناء باراجواى وهايتى وبليز . وفى مايو ١٩٩٦ ، عقدت كوبا ، التى لم يكن لديها آنذاك سوى خدمة للبريد الإلكتروني ، « المؤتمر الوطنى الأول للاتصالات والمعلوماتية » 96 Arianda لمناقشة قضية الإنترنت . وذكر « جيسوس مارتينيز » Jesus Martinez مدير « مركز تبادل المعلومات المؤقتة » الذى يقدم أكبر شبكة بريد إلكترونى فى كوبا ، أن التنظيمات المؤثرة على وصلات المعلومات الإلكترونية والمسائل الأمنية يتم دراستها . كما ذكرت « روزا إلينا سيمون » - Rosa El- ena Simon وزيرة العلوم والتكنولوجيا والبيئة آنذاك أن كوبا يجب أن تتعلم كيفية استخدام إمكانات الإنترنت ومزاياها وتتعلم فى الوقت ذاته الحد من مخاطرها ومساوئها كلما كان ذلك ممكناً . كما أعلن مسئول من جوانا أيضاً أن الحكومة سوف تتحرك لمنع أى تركيب غير مصرح به لخدمات الإنترنت ، وأضاف بأنهم يدرسون وسائل تنظيم الرصلات المتعلقة بالإنترنت (٨٧) .

وحتى بعد اتصال كوبا بالإنترنت فى أواخر العام ٢٠٠٠ ، إلا أن الفقر ونقص البنية الأساسية المعلوماتية والتحكم الصارم من قبل الحكومة يجعل المواطنين الكوبيين يواجهون معركة محتدمة للوصول إلى الشبكة . ووفقاً لمسؤولين حكوميين ، فإن كوبا لديها حوالى ٣,٦٠٠ حساباً شرعياً للإنترنت يتم تقديمها من خلال أربعة أجهزة كمبيوتر رئيسة تديرها الحكومة ، فى حين أن البلاد لديها ٤٠,٠٠٠ حساباً للبريد الإلكتروني ، نصفها لديه القدرة على الوصول إلى شبكات خارج كوبا . ورغم ذلك ، فإن عديداً من حسابات الإنترنت الشرعية فى كوبا مملوكة لوزارة الدولة وشركات الأعمال والمؤسسات والأجانب . وبينما تُمنح الجامعات والمستشفيات وأندية الشباب القدرة على الوصول للإنترنت ، إلا أن

قيوداً صارمة يتم فرضها على غط المحتوى الذى يستطيع المستخدمون الوصول إليه ، كما أن المقهى الوحيد الذى يقدم خدمة الإنترنت فى كوبا ليس متاحاً للكوبيين ..^(٨٨)

وحتى لو قامت الحكومة بتخفيف سيطرتها على الإنترنت ، فإن عدد الكوبيين المتصلين بالشبكة سيبطل محدوداً للغاية بفعل الافتقار للبنية الأساسية المعلوماتية فى البلاد ؛ فالجزيرة لا يوجد بها سوى تليفون واحد لكل ٢٣ مواطن ، كما أن انقطاع التيار الكهربى ظاهرة متكررة ، وبعد الحصول على أجهزة المودم أمراً صعب المثل . ولكل هذه العوامل ، فثمة إجماع عام بين الكوبيين بأن الوصول للإنترنت فى المستقبل سوف يكون مقصوراً على مقاهى الإنترنت العامة وليس المنازل . وفى دولة أخرى من دول أمريكا اللاتينية مثل شيلي يتم التعامل مع الإنترنت بشكل مختلف ، حيث تم تقديم مشروع قانون إلى البرلمان يهدف إلى فرض الرقابة على محتوى الإنترنت . ويقترح المشروع معاقبة الأفراد الذين يستخدمون الشبكة لنشر المضامين التى قتل هجوماً على الأخلاقيات والنظام العام أو « العادات السليمة » . ولاشك أن هذا القانون يتسم بأنه فضفاض لأن تقرير ما إذا كان سلوك معين منافٍ للقانون يخضع لما قد يقرره القاضى^(٨٩) .

ولحسن الحظ ، فإن هذه المحاولة لفرض الرقابة على الإنترنت لاقت رفضاً شديداً من قبل مجتمع الإنترنت الشيلى . ومن جهة أخرى ، فلا توجد ثمة قوانين يمكنها أن تجبر الشركات المقدمة للخدمة على العمل كرقباء على المضامين التى يصل إليها العملاء . وفى حكم أصدرته إحدى محاكم النقض الشيلية فى ديسمبر ١٩٩٩ فى قضية تتعلق بحماية الدستور ، يتضح أن مسؤولية المطبوع أو إصداره على الوب إنما تعود على « مقدم المحتوى » (أو المؤلف) ، وبالتالي فإن الشركات المقدمة للخدمة لا تقع عليها أية مسؤولية من جراء المضامين التى توجد على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة المملوكة لها .

وفى نهاية هذا الفصل الذى استعرضنا فيه تجارب الدول المختلفة فى الرقابة على شبكة الإنترنت ، لايسعنا إلا أن نوجه لهذه الدول عدداً من التوصيات التى دعت إليها منظمة « صحفيون بلا حدود » Reporters san Frontier الفرنسية ، حيث دعت

هذه المنظمة حكومات الدول المعادية للإنترنت إلى القيام في الحال بما يلي ^(٩٠) :

أولاً : إلغاء احتكار الدولة للوصول للإنترنت والتوقف عن التحكم في الشركات الخاصة المقدمة لخدمة الإنترنت .

ثانياً : التوقف عن إلزام المواطنين بتسجيل بياناتهم لدى الحكومة قبل الحصول على إمكانية الوصول للإنترنت .

ثالثاً : وقف الرقابة من خلال استخدام المرشحات ، ووقف إعاقة الوصول إلى مواقع معينة متاحة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسة أجنبية .

رابعاً : حماية سرية تبادل المعلومات عبر الإنترنت ، وخاصة رفع أوجه التحكم المختلفة في البريد الإلكتروني .

خامساً : بطلان الإجراءات القانونية التي اتخذت ضد مستخدمي الإنترنت الذين لم يفعلوا شيئاً سوى ممارسة حقهم في حرية التعبير . وتدعو منظمة « صحفيون بلا حدود » بورما ، الصين ، كوبا ، كازاخستان ، السعديّة وطاجيكستان إلى التصديق على « الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights » ، وتفعيل المادة ١٩ من هذه الاتفاقية والتي تنص على أن « كل فرد سوف يكون له الحق في استقبال ونقل المعلومات والأفكار من كل الأنواع ، بغض النظر عن الحدود » . وتطالب المنظمة أيضاً تلك الدول التي وقعت الاتفاقية (أذربيجان ، بيلاروس ، إيران ، العراق ، كازاخستان ، ليبيا ، كوريا الشمالية ، أوزبكستان ، سيراليون ، السودان ، سوريا ، تونس وغيانا) بإحترام التعهدات التي التزمت بها هذه الدول بتوقيعها على هذه الاتفاقية .

* * *

هوامش الفصل الثامن

1 - Nua Internet Surveys, " eMarketer : Global on line population still growing," February 5 , 2002,

Available at : www.nua.ie/surveys/index.cgi?F=VS&art-id=905357630&rel=true).

2 - Radio Free Europe / Radio Liberty, " The 20 Enemies of the Internet.. Available at : www.rferl.org/nca/special/enemies.html).

3 - Ibid .

4 - Reuters, " EU Group Calls for Curb on Racism on Internet, ,, January 29, 1996 .

5 - See:

- Sylbia Dennis, ,, Banned Mitterand Book on the Net Ignites

French Government, ,, Newsbytes News Network, Febreary 5, 1996 .

- New Media Age, " French Plan to Stifle Internet Freedom, ,, February 8 , 1996 .

6 - Agence Europe (Brussels) , " EU / Media Commission Studies Mechanism for Preliminary Notification of National Draft Legislation on Internet ICRT.s Position, ,, April 26, 1996 .

7 - Patrick Sywth , "Mitchell Argues for World Wide Register of Paedophiles, ,, Irish Times (Dublin) , April 26, 1996.

8 - Fiona McHugh, " European Commission Moves to Co - ordinate Policing of EU Cyberspace, ,, Media and Marketing Europe (London) , April 3, 1996.

9 - Media Daily (Wilton , Connecticut) , " Bundestag Seeks World Curbs on Internet Child Porn, ,, Febrvary13,1996 .

10 - Andrew Gray , " Germany Plans Bill to Punish Internet Indecency , ,, Reuters, March 29, 1996 .

11 - Electronic Privacy Information Center

(EPIC) , International

Censorship. Available at : <http://www.epic.org/free-speech/intl/>).

12 - Ibid .

13 - Thomas Greene , " German may strike Nazi sites with

DOS attacks, " The Register , April 9, 2001, Available at :

<http://www.theregister.co.uk/content/8/18200.html>).

14 - Steve Kettmann, " German Threat Raises Infowar Fear, ,,

Wired, April 9,2001, Available at : <http://wired.com/news/politics/0,1283,42921,00.html>).

15 - Ibid.

16 - Dave Amis, ,, Today,s Net Censor is German, ,, Internet Freedom, May 13, 2001. Available at :

<http://www.netfreedom.org/news.asp?item=157>).

17 - Human Rights Watch , Silencing The Net : The Threat to Freedom of Expression On - line. May 1996, Vol .8. No. 2 (G), Available at : <http://www.epic.org/free-speech/intl/hrw-report-5-96.html>).

18 - See:

- New Media Age (London) , ,, UK Back Voluntary Web Censorship, ,, March 28,1995 .

- Electronic Privacy Information Center (EPIC), International Censorship, op . cit.

19 - Internet Freedom, ,, French Ruling on Hate Site Leaves Freedom Under Threat, ,, July 16,2001, Available at : <http://www.netfreedom.org/news.asp?item=168>).

20 - Ibid .

21- Alana Kainz , ,, Information Highway : Advisory report leaves uncharted roads, ,, Ottawa Citizen, Sept. 28, 1995.

22 - David Vienneau, ,, Rock seeks views on Violence, ,,Toronto Star, April3,1996.

23- Philip Shenom, ,, Why Nations Fear the Net, ,, New York Times, June 11,1995.

24 - Ajoy Sen, ,, Some Asian Nations Give Internet Mixed Reception, ,,Reuters, June 13, 1995.

25 - Anthony Spacch, ,, National Security: The Vietnamese Government Wants to Control Internet Access. ,, Time, October 16, 1995.

- 26- Human Rights Watch, Silencing the Net, op . cit.
- 27 - Reuters, ,, Taliban Outlaws Net in Afghanistan, ,, July 17, 2001.
- 28 - Teresa Poole , ,, China seeks to make the Internet toe party line, ,, the Independent (London) , January 5, 1996.
- 29 - Rhonda Lam Wan, ,, Xinhua Affiliate to offer E-mail...South China Morning Post (Hong Kong). October 6, 1995.
- 30 - Human Rights watch, Silencing the Net. Op. cit.
- 31 - Paul Eckert, ,, Britain Raises Concerns About China Media Measures. ,,Reuters, January 4, 1996.
- 32 - Martyn Williams, ,, China Issues Regulations to Control Internet, ,, Newsbytes News Network , February 6, 1996.
- 33 - Seth Faison, ,, Chinese Tiptoe into Internet, Wary of Watchdogs. ,, New York Times, February 5, 1996.
- 34 - Digital Freedom Network (DFN), ,, Chinese man sentenced for posting articles on Net, ,, June 19, 2001, Available at : [http : // www . dfn . org / focus / china / liuweifang . htm](http://www.dfn.org/focus/china/liuweifang.htm)).
- 35 - Ibid.
- ٢٦ - قناة الجزيرة التلفزيونية الفضائية (قطر) ، « الصين تسمح لمواقع إنترنت بنشر الأخبار » ، ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٠ .
Available at : [http : // www . aljazeera . net / science - tech / 2000 / 12 / 12 - 29 - 1 . htm](http://www.aljazeera.net/science-tech/2000/12/12-29-1.htm)).
- ٢٧ - قناة الجزيرة التلفزيونية الفضائية (قطر) ، « الصين تعيد إغلاق مواقع إنترنت أجنبية » ، ٢٢ من أكتوبر ٢٠٠١ .
Available at : [http : // www . aljazeera . net / science - tech / 2001 / 10 / 10 - 22 - 2 . htm](http://www.aljazeera.net/science-tech/2001/10/10-22-2.htm)).
- 38 - See:
 - Associated Press, ,, China Cracks Down on Cyber - Dissent, ,, April 19, 2001.
 - Reporters sans Frontiere Action Alert, ,, Web dissident sentenced to two years imprisonment, ,, March 14, 2001 .
 - Associated Press, ,, China Said to Charge Four of Subversion, ,, May 21, 2001.

- Digital Freedom Network (DFN), ,, Chinese man sentenced for posting articles on Net,, Op. cit.

39 -See:

- Digital Freedom Network (DFN). ,, Attacks on the Internet in China, ,, Available at : <http://dfn.org/focus/china/chinanetreport.htm>).

- People.s Daily, ,, China Adopts Laws on Extradition . Internet Safety , Military Officers, ,, December 28,2000, Available at : <http://english.peopledaily.com.cn/200012/28/eng20001228-59076.html>).

- Xinhua, ,, Online Police Appear in Internet Bars in Xi'an, ,, August 7,2001.

- Digital Freedom Network (DFN) , ,, china Regulates Online News and Chats. ,, November 7,2000. Available at : <http://dfn.org/focus/china/news-regulations.htm>).

- Digital Freedom Network (DFN). ,, China,s New Internet Law, ,, October 6,2000, Available at : <http://dfn.org/voices/china/netreg-nolotxt.htm>).

- Digital Freedom Network (DFN), ,, chuna ,,s Net Secrecy Laws,,, January 31, 2000, Available at : <http://dfn.org/voices/china/netreg-txt.htm>).

- Digital Freedom Network (DFN), ,, Chinese online bulletin board closed , ,, September 6,2001, Available at : <http://dfn.org/focus/china/baiyun.htm>).

- قناة الجزيرة الفضائية (قطر) ، « إجراءات صينية جديدة تقيد استخدام الإنترنت » ، ٢٩ من أبريل ٢٠٠١ ، Available at : <http://www.aljazeera.net/science-tech/2001/4/4-29-1.htm>).

40 - Human Rights watch, Silencing The Net. OP . Cit.

41- Reuters, ,, Singapore defends censorship in Internet Age, ,, July 7,1995.

42- Jimmy Yap, ,, Singapore Takes Aim at Cybersmut, ,, Straits Times (Singapore), July 30, 1995.

43- Telenews Asia, ,, Singapore Government Clams Down on Internet and Supports its Future. ,, March 21, 1996.

44 - Jakarta Post. ,,Tempo on Internet is okay, ,, March 13,1996.

45- Reuters, ,, Politics. Not Sex. Indonesian Internet Concern. November 16,1995.

46- Huwan Rights Watch. Silencing The Net , Op. cit.

47- Nua Internet Surveys. ,, ZDNet . Malaysian Gov. assures Net freedom for

some, ,, December 14,2000.

48- Ibid.

49- AP Worldstream, ,, South Korea to Censor Computer Communications Networks. ,, October 20,1995

50- Australian Department of Communication and the Arts. .. Consultation Paper on the Regulation of On - line Information Services. ,, July 7,1996. Available at : <http://www.dca.gov.au/paper-2.html>).

51-See:

- Kimberly Heitman, ,, ABA Inquiry Submission. .. Electronic Frontiers Australia, February 16,1996.

- John Davidson, ,, New Moves on Internet Porn Laws, .. Australian Financial Review (Sydney) . April 3,1996.

52- Mike Van Nierkerk, .. Censor Moves to Shackle Net. .. The Age(Melbourne). February 13,1996.

53 - Human Rights Watch, ,, Censorship Restrictions Stunt Growth in Mideast, ,, Human Rights Watch Report 1999, (Press Release. July 1999, Available at : <http://www.hrw.org/press/1999/jul/mena-int0707.htm>) .

54 - Julie Moffett, " Iran/Iraq : Survey Says Press Censorship Severe, "Radio Free Europe , Radio Liberty, Inc., Available at : <http://www.rferl.org/nca/feature/1999/03/F.RU.990325143632.html>) .

55 - Stuart Wavell, "Closed Societies Opened by Internet Genie.,, Sunday Times (London), September, 1995 .

56 - Grey E.Burkhart, National Security and the Internet In The Persian Gulf Region, March 1998, Available at : <http://www.georgetown.edu/research/arabtech/pgi98-4.html>) .

57- Farid Mashhadi, ,, Iran on the Internet. ,, Middle East Communications, March 1997,P.8.

58 - Farid Mashhadi, ,, Koran on the Internet. ,, Middle East Communications, July 1997. P.9.

59 - Nua Internet Surveys, " Financial Times: Crackdown on cybercafés in Iran, " May 15,2001, Available at : <http://www.nua.ie/surveys/index.cgi?F=VS&art-id=9053567662&rel=trvc>)

60 - Fairoug Sedorat, " Iran Move to Monopolize Internet Access Draws Fire, ,, Reuters, Available at :

<http://www.infowar.com/class-1/01/class1-111401c-jshtml>

61- Ibid .

62- Human Rights Watch. The Internet in the Mideast and North Africa : Free Expression and Censorship, June 1999, Available at : <http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/download/irag.html>). -٦٢

يمكن مطالعة تعليقات الصحافة العراقية بشأن شبكة الإنترنت فيما يأتي :

- Mosaic Group, The Global Diffusion of the Internet

Project : An Initial Inductive Study, March 1998,

pp. 182- 183, Available at : <http://www.agsd.com/gdi97/gdi97.html>).

64 - Human Rights Watch, The Internet in the Mideast.Op.cit.

65 - See:

- Polly Sprenger, „Least Connected Nation Status ,, Wired News Online, December17, 1998, Available at :

<http://www.wired.com/news/politics/story/1690,4.html>).

- Josh Friedman. " The Baghdad Market Place : Despite Embargo Smugglers Keep Rich Iraqis Supplied ,, Newsday, January, 4,1999.

66- Nua Internet Surveys, ,, silicon Valley News Web :out of reach for most Iraqis, ,, March 16,2001, Available at : <http://www.nua.ie/surveys/index.cgi?F=VS&art-id=905356567&rel=true>).

67- Ibid.

68- Human Rights Watch, The Internet in the Mideast, Op. cit .

٦٩- بسام بدارين ، « مقاهي الإنترنت في عمان : البحث عن الزوجة المناسبة .. وأفضل الطرق لصنع التنبؤ النووية » ، القدس العربي ، ٢٩ من سبتمبر ١٩٩٨ .

70 - Jed weiner. ,, Jordan and the Internet : Democracy online? , ,

Middle East Insight, May - June 1998, pp. 49- 50 .

71- Human Rights Watch, the Internet in the Midcast, Op . Cit.

72- Sa,eda Kilani, Black Year for Democracy in Jordan:

The 1998 Press and Publication Law , (Copenhagen : Euro - Mediterranean Human Rights Network. September, 1998).

73 - Human Rights Watch ,The Internet in theMideast .Op . Cit.

74- Ibid.

75- Joseph Contreras. ,, The Information Age Dawns .. Championed by Assad,s Son, .. Newsweek, April 6, 1999.

٧٦- أنظر بالتفصيل الأجزاء الخاصة بسوريا فيما يأتى :

- Human Rights Watch. Human Rights Watch World Report 1999.

(New York : Human Rights Watch, 1998). PP. 372- 376.

- Reporters san Frontieres, ,, Journalists Tortured in Syria, ,, March 1999.

٧٧ - حسين الإبراهيم ، « الإنترنت والمعلوماتية فى الصراع العربى - الإسرائيلى » ، تشرين ، ٢٣ من فبراير ، ١٩٩٨.

78- Douglas Jehl, ,, In Syria, Only the Population is Growing . .. New York Times, January 25. 1998.

79- Jack Redden,,, Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits...
Reuters, July 10, 1998.

80- Amr Salem, ,, Syria,s Cautious Embrace, ,, Middle East Insight. March - April 1999, pp . 49-50.

81- Reuters, ,, Syria Plans Controlled E- mail Service, ,, January 6.1999.

82- Human Rights Watch, The Inernet in the Mideast, op. cit.

٨٢ - ذكر تقرير الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ أنه « توجد تقارير عديدة عن قيام حكومة تونس باعتراض الاتصالات المنقولة عن طريق أجهزة الفاكسى والكمبيوتر ».

الفصل الثالث

التشريعات
المنظمة
للإنترنت
في الولايات
المتحدة
الأمريكية

بداية أولى محاولات الرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٩٥، عند تقديم مشروع «القانون الفيدرالى للياقة الاتصالات» Federal Communication Decency Act (CDA)، وهو تعديل أجري على قانون إصلاح الاتصالات، وتم إقراره بصفة نهائية في فبراير ١٩٩٦.

ويجزم «قانون لياقة الاتصالات» الاتصال المباشر on-line والذي يمكن أن يوصف بأنه «فاحش أو خلع أوداعر أو يذىء أو غير لائق ويستهدف مضايقة أو تهديد أو التحرش بشخص آخر» أو «الفاحش أو غير اللائق» إذا كان المستقبل يبلغ عمره أقل من ١٨ عاماً «بغض النظر عما إذا كان منتج مثل هذا الاتصال قد دعا إلى ذلك أو بادر بالاتصال». ووفقاً لهذا القانون، يُحظر أيضاً الاتصال المباشر بالْقَصْر والذي «يصف، بمصطلحات هجومية بالقياس لمعايير المجتمع المعاصر، الأنشطة أو الأعضاء الجنسية، بغض النظر عما إذا كان مستخدم هذه الخدمة قد اتصل أو بادر بالاتصال»^(١). ويتيح القانون للولايات المتحدة القبض على مقدمى خدمة الإنترنت الذين تُعتبر المادة الجنسية الصريحة التى يقدمونها مادة «غير لائقة» أو «هجومية بشكل واضح».

وفى رسائل لأعضاء الكونجرس الأمريكى والرئيس كليتنتون، عارضت منظمة Human Rights Watch «قانون لياقة الاتصالات»، متخذة موقفاً مفاده أن الحديث «غير اللائق» indecent speech قد تمت الحماية منه من خلال كل من الدستور الأمريكى والقانون الدولى. وأعربت المنظمة عن قلقها لأن الجهد المبذول لرقابة الاتصال «غير اللائق» قد يعوق عملها وعمل المنظمات الأخرى المشابهة، والتى تنقل صوراً فوتوغرافية لانتهاكات حقوق الإنسان. وبسبب هذه المخاوف، أصبحت المنظمة إلى جانب المدعى فى قضية رفعها فى فبراير ١٩٩٦ اتحاد الحريات المدنية الأمريكى American Civil Liberties Union (ACLU) ضد دستورية «قانون لياقة الاتصالات»^(٢).

ووفقاً لشهادة منظمة Human Rights Watch: «فإن بعض أشكال الانتهاكات في تقارير المنظمة من الضروري أن تحوى مواد مصورة وصريحة مثل: التعذيب، الاغتصاب، التمثيل بالجثث، الإعدام، الإبادة الجماعية، ويجب أن تُناقش بالتفصيل إذا كان على الناس أن يفهموا الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان دون مناقشة العنف في التصرفات مثل الاغتصاب والتعذيب والتمثيل الجسدى قد يكون مستحيلاً. وتعرض المنظمة الانتهاكات لكى تُعلّم الجمهور مجالات الانتهاكات الحالية لكى تمنع مثل هذه الأفعال الوحشية مستقبلاً.

إن الطبيعة الجغرافية أو المصورة لبعض التقارير التى تضم شهود عيان، وخاصة تلك التى تتعامل مع الهجوم الجنسى قد تُعتبر «غير لائقة» أو «هجومية بشكل واضح» وفقاً لقانون لياقة الاتصالات الأمريكى. وعلى سبيل المثال، فى بيان صحفى تم نشره فى يوليو ١٩٩٥ من قبل المنظمة فى موقعها على الإنترنت حول العبودية فى باكستان، وتضمن البيان تفاصيل مصورة وواقعية حول الأساليب التى يُعذب بها العمال الأرقاء. ويذكر النص بأنهم «يضربون بالعصى، ويضربون وهم عرايا، ويُعلقون من أرجلهم، ويحرقون بالسجائر، ويضربون فى أعضائهم التناسلية. وغالباً ما يتم وضع النساء السجينات فى الحجز، وهن يعانين نموذجاً مشابهاً من الاعتداء الجنسى بما فى ذلك الاغتصاب».

وفى بيان صحفى آخر نشرته المنظمة نفسها فى مارس ١٩٩٥ حول انتهاكات قوات الأمن النيجيرية فى منطقة «أوجونيلاند» Ogoniland، وتم وضعه على الإنترنت، ويتضمن البيان شهادة إحدى السيدات على النحو التالى^(٣):

«ك، هى سيدة فى أواخر الثلاثينيات من عمرها من قرية «بيرا» Bera، أخبرت منظمة Human Rights Watch بأنها اغتُصبت من قبل خمسة جنود تعاقبوا عليها واحداً تلو الآخر فى صباح يوم ٢٨ من مايو ١٩٩٤. وبعد حبس ابن

السيدة (ك) الذي يبلغ من العمر ١٠ سنوات في حجرة، تذكرت السيدة (ك) ما يلي:

«ضربني الجنود بمؤخرة بنادقهم، ودفعوني على الأرض وركلوني، وقاموا بتمزيق ملابسى الخارجية، ثم ملأسى الداخلية، وقام اثنان منهما باغتصابى من مؤخرتى، وثلاثة اغتصبوني بالطريقة المعتادة. وأثناء قيام أحد الجنود باغتصابى، كان الآخر يقوم بضربى. وحاولت أن أصرخ، ولكنهم كمموا فمى، وقالوا إذا أحدثت جلبة فإنهم قد يقتلونى».

ومن الواضح أن العقوبات التى تواجه منظمة Human Rights Watch فى نقل التقارير التى تناول هذه الأعمال الوحشية فى الولايات المتحدة قد يتم تضخيمها بالنسبة للمنظمات التى تعمل فى دول أخرى وتحاول أن تضع تقارير مشابهة على شبكة الإنترنت.

ولم تكد تهدأ معارضة منظمات حقوق الإنسان لقانون لياقة الاتصالات حتى دعا البيت الأبيض لاجتماع قمة لتشجيع مستخدمى الإنترنت لكى يصنفوا بأنفسهم أحاديثهم على الشبكة self-rate، وحث قادة الصناعة على تطوير أدوات لإعاقة التعبير «غير المناسب» "inappropriate" speech، وكان حضور الاجتماع «طوعياً» بالطبع.

وقد تم تحذير «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» ومنظمات أخرى عاملة فى مجال الحريات فى المجتمع التخليلى cyber-liberties community من مغزى قمة البيت الأبيض والحساس الذى لا يتسم بالفتور لاتخاذ إجراءات وتدابير تكنولوجية تجعل من الأيسر إعاقة أو حجب التعبير المثير للجدل.

واستجاب قادة الصناعة لدعوة البيت الأبيض بمجموعة من الإجراءات المعلنة^(١):

- أعلنت شركة «نيتسكيب» Netscape عن خطط للانضمام إلى شركة «مايكروسوفت» Microsoft، والشركتان معاً تستحوذان على ٩٠٪ أو أكثر

من سوق متصفحات الويب web browser في مجال تبني «برنامج عمل لاختيار مضمون الإنترنت» Platform for Internet Content Selection (PICS)، وهو معيار موحد للتصنيف rating standard يعمل بطريقة متوافقة لتصنيف مضمون الإنترنت وإعاقته.

- أعلنت شركة «أى بى إم» IBM عن منحة قدرها ١٠٠ ألف دولار «للمجلس الاستشارى لإنتاج البرمجيات» Recreational Software Advisory Council (RSAC) لتشجيع استخدام نظامه للتصنيف والذي يُطلق عليه RSACI rating system، ويوظف برنامج «مايكروسوفت إكسبلورر» Microsoft Explorer هذا النظام بالفعل، كما تشجع شركة «كمبيوسيرف» Compuserve على استخدامه، وهكذا يصبح هذا النظام هو معيار الصناعة كنظام للتصنيف standard rating system.

- وثمة أربعة محركات رئيسية للبحث search engines، وهي الخدمات التي تتيح للمستخدمين إجراء بحث على الإنترنت عبر المواقع المختلفة، أعلنت عن خطة للتعاون فيما بينها للترويج «للتنظيم الذاتى» self-regulation للإنترنت. وتُقل عن رئيس إحدى هذه المحركات فى مؤسسة «ليكوس» Lycos بأنه يتحدى الشركات الثلاث الأخرى فى الموافقة على عدم تضمين المواقع غير المصنفة unrated sites لنتائج البحث على الشبكة.

- وثمة إعلان تالٍ لتشريع اقترحه السيناتور «باتى موراي» Patty Murray من ولاية واشنطن، ويفرض هذا التشريع المقترح عقوبات مدنية وجنائية على أولئك الذين يعتمدون التصنيف الخاطئ، mis-rating للمواقع، كما اقترح صانعو برنامج Safe Surf للإعاقعة تشريعاً مشابهاً أسموه: «قانون النشر التعاونى المباشر» Online Cooperative Publishing Act.

ولم يكن أى من هذه المقترحات أو التصريحات المعلنة هو ما يمثل تحذيراً للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، ولكن ما كان يشير القلق هو تأثيرات هذه المقترحات على المدى الطويل، وما سوف تحدثه خطط تصنيف وإعاقة مضمون الإنترنت rating and blocking schemes. وإذا تم النظر بروية إلى هذه المقترحات فى سياق أوسع نطاقاً، فإن سيناريو مقبولاً من المتوقع أن ينشأ، وهو لم يكن أى من هذه المقترحات أو التصريحات المعلنة هو ما يمثل تحذيراً للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، ولكن ما كان يشير القلق هو تأثيرات هذه المقترحات على المدى الطويل، وما سوف تحدثه خطط تصنيف وإعاقة مضمون الإنترنت rating and blocking schemes. وإذا تم النظر بروية إلى هذه المقترحات فى سياق أوسع نطاقاً، فإن سيناريو مقبولاً من المتوقع أن ينشأ، وهو سيناريو يتم تطبيقه فى بعض المجالات:

أولاً: يصبح استخدام «برامج عمل اختيار مضمون الإنترنت» PICS عالمياً؛ بما يتيح طريقة موحدة لتصنيف المحتوى.

ثانياً: يسيطر نظام أو اثنان من نظم التصنيف على السوق، ويُصبحان معياراً موحداً للإنترنت.

ثالثاً: يتم تضمين «برنامج عمل اختيار مضمون الإنترنت» PICS ونظم التصنيف المسيطرة فى برامج الإنترنت بشكل آلى.

رابعاً: ترفض محركات البحث الإقرار بوجود المواقع غير المصنفة unrated sites أو المواقع المصنفة بشكل «غير مقبول».

خامساً: تقوم الحكومات التى تحبطها «عدم اللياقة» على الإنترنت بجعل التعديل فى التصنيف الذاتى self-rating والتصنيف الخطأ mis-rating بمثابة جريمة.

ورغم أن هذا السيناريو يعد نظرياً حتى الآن ولكننا نجزم بقابليته للتطبيق.

ومن الواضح أن أية خطة تتيح الوصول إلى التعبير غير المصنف سوف يتم إفشالها بفعل الضغوطات من قبل الحكومة بالوصول إلى إنترنت «رفيقة بالأسرة» family friendly Internet». وهكذا، فإن الولايات المتحدة تقود العالم بعناد نحو نظام يعوق التعبير لأنه غير مصنف، ويجعل من يخطئون التصنيف مجرمين...١.

وبهذا، كان اجتماع البيت الأبيض الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، بعيداً عن مبدأ: إن حماية الكلمة الإلكترونية مرادفة لحماية الكلمة المطبوعة. وعلى الرغم من الرفض القاطع للمحكمة الأمريكية العليا معاملة الإنترنت كما تعامل وسائل الإعلام الإذاعية، فإن الحكومة وقادة الصناعة يتجهون الآن نحو وضع خطير وغير صحيح بأن الإنترنت مثل التليفزيون، ويجب أن تُصنف موادها وتخضع للرقابة بالتالي، وهي النظرة التي تبنتها دول أخرى متقدمة ونامية في التعامل مع الإنترنت كما سنرى لاحقاً.

كيف تعمل أنظمة تصنيف الإنترنت؟

تعتمد مقترحات التصنيف والإعاقة التي سنوردها على مكونات أساسية متضمنة في تكنولوجيا الإنترنت الحالية، وفي حين أن أيّاً من هذه التكنولوجيات لا تقوم بنفسها بالرقابة، فإن بعضها قد يُمكن من فرض الرقابة بشكل جيد، وأبرز هذه التكنولوجيات ما يلي^(٢٤):

أولاً: برنامج اختيار محتوى الإنترنت PICS

إن برنامج اختيار محتوى الإنترنت Platform for Internet Content Selection (PICS) يعد معياراً قياسياً للتصنيف وإعاقة المحتوى المباشر على الشبكة. وقد صمم هذا البرنامج تجمع كبير من قادة صناعة الإنترنت، وأصبح في وضع التشغيل عام ١٩٩٦. ومن الناحية النظرية، فإن البرنامج لا يتضمن أى نظام

معين للتصنيف، ولكن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستوعب نظاماً مختلفة للتصنيف. وفي الواقع، فإن ثلاثة فقط من نظم تصنيف الطرف الثالث third-party rating system قد طُورت لتوائم برنامج PICS، وهذه النظم هي: Net Safe Surf، RSACi، Shepherd.

وبينما يمكن أن يستخدم PICS بشكل شرعى وفقاً ل ضمانات تكفل حرية التعبير، إلا أنه توجد ثمة مخاوف من أن تقوم الحكومات، وخاصة السلطوية منها، باستخدام التكنولوجيا لوضع وسائل صارمة للتحكم فى محتوى شبكة الإنترنت.

ثانياً: المتصفحات Browsers

إن المتصفحات هي أداة برمجية يحتاجها مستخدمو الإنترنت للوصول للمعلومات على الشبكة المعلوماتية العالمية (WWW). وثمة متجسّن لشركة مايكروسوفت فى هذه السبيل هما Netscape، Internet Explorer يسيطران حالياً على ٩٠٪ من سوق التصفح. والآن، نجد أن متصفح «إنترنت إكسبلورر» متوافق مع «برنامج اختيار محتوى الإنترنت» PISC. وهذا يعنى أنه يمكن إعداد «إكسبلورر» الآن لكى يعوق التعبير الذى تم تصنيفه بشكل يتوافق مع تصنيفات PICS. وقد أعلنت Netscape أنها سوف تتيح الإمكانية نفسها. وعندما يتم تفعيل مَعْلَم الإعاقة blocking feature فى المتصفح، فإن التعبير ذا التصنيفات السلبية سوف تتم إعاقته. وعلاوة على ذلك، فلأن الغالبية العظمى من مواقع الإنترنت لازالت غير مصنفة، فإن مَعْلَم الإعاقة يمكن إعداده لإعاقة كل المواقع غير المصنفة.

ثالثاً: محركات البحث Search Engines

محركات البحث هي برامج تتيح لمستخدمى الإنترنت إجراء بحث عن المحتوى حول موضوع معين، مستخدمين فى ذلك كلمات أو عبارات. وتتيح نتيجة البحث

قائمة من الروصلات للمواقع التي تغطي الموضوع. وثمة أربعة محركات بحث رئيسية قد أعلنت عن خطة للتعاون فيما بينها للتحرك في اتجاه تصنيفات الإنترنت. وعلى سبيل المثال، فإن هذه المحركات قد تقرر عدم إدراج المواقع ذات التصنيفات السلبية أو المواقع غير المصنفة في قوائمها.

رابعاً: نظم التصنيف Ratings Systems

توجد نظم تصنيف قليلة متوافقة مع «برنامج اختيار محتوى الإنترنت» PICS تُستخدم بالفعل، ومن بين نظم التصنيف الذاتي نظام RSACi و Safe Surf. وقام بتطوير نظام RSACi الشركة الأمريكية نفسها التي تقوم بتصنيف ألعاب الفيديو، محاولة تصنيف أنواع معينة من أوجه التعبير مثل الجنس والعنف وفقاً لمعايير موضوعية تقوم بتوصيف المحتوى. وعلى سبيل المثال، فإنها تصنف المستويات المختلفة للعنف إلى: «صراع غير ضار؛ بعض الخسارة للأشياء» "harmless conflict; some damage to objects" - «مخلوقات أصيبت أو قُتلت» "creatures injured or killed". كما يتم تصنيف المحتوى الجنسي إلى «قبلات حارة» "passionate kissing" - «تلامس جنسي مع وجود الملابس» "closed sexual touching" - «نشاط جنسي صريح؛ جرائم جنسية» "explicit sexual activity; sex crimes". ولا يؤخذ السياق الذي تُقدم فيه المادة في الاعتبار في نظام RSACi، وعلى سبيل المثال، فإن النظام لا يميز بين المواد التعليمية وغيرها من المواد.

ويطبق Safe Surf نظاماً معقداً للتصنيف على مجموعة متنوعة من أوجه التعبير، من الفُحش إلى المقامرة. ويأخذ التصنيف السياق في اعتباره، ولكنه يتسم أيضاً بالذاتية. وعلى سبيل المثال، فإنه يصنف المحتوى الجنسي إلى «فني» "artistic" - «مثير» "erotic" - «صور عُرَى صريح» "explicit and crude pornographic".

وأياً كانت نظم تصنيف المحتوى، فإن كلاً منها يمثل تهديداً للتعبير الحر والمفتوح على شبكة الإنترنت، وبعض هذه النظم يمثل تهديداً أكبر من بعضها الآخر. كما أن الخطط المختلفة للتصنيف والإعاقة قد تخلق نوعاً من الرقابة «الطوعية» الخاصة، والتي يمكن اعتبارها بالحدة نفسها التي يتمتع بها «قانون لياقة الاتصالات».

وثمة انتقادات وتوصيات ومبادئ كثيرة ناتجة عن مناقشات منظمات حقوق الإنسان والحريات المدنية وفي الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمة التصنيف، وخلصت جميعها لمجموعة من النقاط:

* إن مستخدمي الإنترنت يعلمون ما الأفضل بالنسبة لهم؛ فالمسؤولية المبدئية التي تتحدد ما أوجه التعبير الذي ينبغي الوصول إليه يجب أن تبقى في يدي المستخدم الفرد للإنترنت، ويجب أن يتحمل الآباء المسؤولية المبدئية لتحديد ماذا ينبغي لأطفالهم الوصول إليه.

* يجب على الصناعة ألا تقوم بتطوير منتجات تتطلب من المتحدثين أن يقوموا بتصنيف أحاديثهم وإلا يتم إعاقتهم.

* يجب أن يكون المشترون واعين؛ فمنتجات البرامج التي تتركز حول المستخدم user-based software programs يجب أن يجعلوا قوائمهم التي تتضمن التعبير المُعاق lists of blocked speech متاحة للعلناء، ويجب أن تطور الصناعة منتجات تتيح للمستخدم أقصى درجة تحكم ممكنة.

* يجب ألا تكون هناك رقابة حكومية؛ فالتعديل الأول في الدستور الأمريكي First Amendment يمنع الحكومة من وضع أو إجبار أو إكراه الصناعة لوضع خطة إجبارية لتصنيفات الإنترنت.

* المكتبات مؤسسات تتمتع بالتعبير الحر؛ فالتعديل الأول في الدستور الأمريكي

يمنع الحكومة، بما في ذلك المكتبات العامة (الحكومية)، من الإلزام باستخدام برامج إعاقة.

وإذا عرضنا لفكرة أن المواطنين يجب أن يصنفوا أحاديثهم بأنفسهم تصنيفاً ذاتياً self-rate، نجد أن هذه الفكرة تأتي على النقيض من التاريخ الكلى للتعبير الحر في الولايات المتحدة الأمريكية. إن الاقتراح بأن يقوم المواطن الأمريكي بتصنيف حديثه المباشر online speech ليس أقل خرقاً وانتهاكاً للتعديل الأول للدستور الأمريكي من اقتراح بأن يقوم ناشرو الكتب والمجلات مثلاً بتصنيف كل مقال أو قصة خبرية، أو اقتراح بأن يقوم كل من يجري محادثة على قاعة الطريق بتصنيف التعليقات التي تصدر عنه. ولكن هذا هو ما سوف يحدث بالضبط للكتب والمجلات وأنماط التعبير الأخرى التي تظهر على الإنترنت وفقاً لخطة التصنيف الذاتي.

ولتوضيح العواقب العملية لهذه الخطط، يجب أن نضع في الاعتبار الأسباب الستة التالية، والأمثلة المصاحبة لها، والتي تفسر لماذا يعارض «الاتحاد الأمريكي الحريات المدنية» التصنيف الذاتي^(٦).

السبب الأول، خطط التصنيف الذاتي سوف تؤدي إلى الرقابة على التعبير للتثير للجدل،

كيوشى كورومييا Kiyoshi Kuromiya مؤسس مشروع للحماية من الإيدز Critical Path Aids Project والمدير الوحيد له، وموقع المشروع على الويب يتضمن معلومات عن ممارسة الجنس بشكل أكثر أمناً، وقد صاغ مدير المشروع هذه المعلومات بلغة الشارع ووضعها على الشبكة مصحوبة بنماذج توضيحية جنسية صريحة، لكي تصل إلى أكبر جمهور ممكن. ولم يرغب مدير المشروع في تطبيق تصنيف «غير مهذب» «crude» أو «جنس صريح» «explicit» على هذه

المعلومات، ولكنه إذا لم يفعل ذلك، فإن موقعه ستم إعاقته كموقع غير مصنف unrated site، وإذا قام بتصنيفه، فإن المعلومات سوف تُدرج مع قطاع «الصور العارية» «pornography» ويتم حجبها عن الرؤية. ووفقاً لكل الحيارين، فإنه سوف يتم حجب الموقع بفعالية عن الوصول إلى قطاع كبير من الجمهور المستهدف من مستخدمي الإنترنت المراهقين والصغار.

وكما يوضح هذا المثال، فإن عواقب التصنيف أبعد ما تكون عن أن توصف بأنها محايدة، بل إن التصنيفات نفسها مطاطة وقضاضة في تعريفها، وتسبب في إعاقة معلومات بعينها.

وقد قارن البيت الأبيض بين تصنيفات الإنترنت و«تصنيفات الأطعمة» «food labels»، ولكن هذه المقارنة جدُ خاطئة؛ فتصنيفات الأطعمة تقدم معلومات موضوعية وعلمية لمساعدة المستهلك في اختيار ما قد يشتريه، مثل نسبة الدهون في منتج غذائي معين كاللبن. ولكن تصنيفات الإنترنت تعد أحكاماً شخصية تسبب في إعاقة معلومات معينة حتى لا تصل لعدد من المشاهدين. والأبعد من ذلك، أن تصنيفات الأطعمة توضع على المنتجات المتاحة بالفعل للمستهلكين، وذلك على العكس من تصنيفات الإنترنت، التي قد تضع أنواعاً معينة من المعلومات بعيداً عن متناول مستخدمي الإنترنت.

والأدهى من ذلك، أن المعلومات التي يريد «كوروميا» Kuromiya بثها عبر الشبكة تتمتع بأعلى درجة من الحماية الدستورية. وهذا ما يفسر لماذا لم توضع متطلبات التصنيف على أولئك الذين يتحدثون عبر الكلمة المطبوعة. إن «كوروميا» يستطيع توزيع المادة نفسها في شكل مطبوع على قارعة الطريق أو في أي مكتبة لبيع الكتب دون أن يكون مضطراً لتصنيفها. وفي الحقيقة، فقد أثبتت عدد من القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا أن التعديل الأول للدستور

الأمريكي First Amendment لا يسمح للحكومة بأن تجبر المتحدثين لكي يقولوا شيئاً لا يرغبون في قوله، ويتضمن هذا التصنيفات، ولا يوجد ثمة مبرر لمعالجة الإنترنت بصورة مختلفة.

السبب الثاني: التصنيف الذاتي متعب وغير عملي وعالي الكلفة؛

إن «الفن على الإنترنت» Art on the Net يعد موقفاً ضخماً وغير هادف للربح على شبكة الرب، ويقوم هذا الموقع باستضافة «ستوديوهات» على الشبكة، حيث يقوم مئات من الفنانين بعرض أعمالهم الفنية. والغالبية العظمى من الأعمال الفنية لا يوجد بها أي محتوى جنسى. وتصبح نظم التصنيف غير ذات معنى عندما يتم تطبيقها على الفن. ورغم ذلك، فإن «الفن على الإنترنت» سيظل في حاجة لاستعراض وتطبيق التصنيف على ما يزيد على ٢٦ ألف صفحة على الموقع، وهو ما يتطلب وقتاً كبيراً وطاقةً بشرياً ضخماً، وهو ما لا يتوافر لدى المسؤولين عن الموقع، وإلا فإنهم سوف يشترطون على الفنانين أنفسهم بأن يقوموا بتصنيف الذاتي لأعمالهم الفنية، وهو خيار يلقي اعتراضاً من قبل هؤلاء الفنانين. وإذا لم يتم الالتزام بالتصنيف، فإنه سيتم إعاقة الموقع لأنه موقع غير مصنف unrated site، حتى على الرغم من أن معظم مستخدمي الإنترنت لن يعترضوا على الفن الذي يصل للقصر.

وكما أشارت المحكمة العليا فإن إحدى فضائل الإنترنت أنها تقدم «اتصالاً غير محدود ومنخفض الكلفة نسبياً»، كما ذكرت المحكمة أن قرص تكاليف للتحقق من السن على المتحدثين عبر الإنترنت قد يصبح «مكلفاً للمتحدثين غير التجاريين وبعض المتحدثين التجاريين أيضاً». وفي وضع مشابه، فإن متطلب التصنيف الذاتي لآلاف الصفحات من المعلومات سوف يقوم بفعالية بإغلاق فم المتحدثين غير التجاريين ليخرجهم من سوق الإنترنت.

وعلاوة على ذلك، فإن نظم التصنيف ratings systems ببساطة غير مجهزة للتعامل مع التنوع في المحتوى المتاح الآن على الإنترنت. فلا يوجد شيء قد يتسم بالذاتية كتفاعل المشاهد مع الفن. فكيف يمكن أن تُستخدم تصنيفات مثل «جنس صريح» أو «غير مهذب» لتقسيم الفن إلى قطاعات تنطوي تحت تصنيفات محددة؟. وحتى نظم التصنيف التي تحاول أن تضع القيمة الفنية في حساباتها سوف تكون ذاتية، وخاصة إذا تم تطبيقها من قبل الفنانين أنفسهم، والذين سوف يعتبرون - بشكل طبيعي - أن عملهم الفني له مزاياه التي لا تُنكر.

كما أن المواقع التي تنشر مجموعة متنوعة من الأخبار على الوب سوف يصعب كذلك تصنيفها. فهل تُصنف صورة الفظائع التي تُرتكب في حرب ما على أنها «عنيفة» "violent"، ويتم إعاقتها عن رؤية الصغار؟، وإذا احتوى مقال على كلمة «لعنة» "curse"، فهل تُصنف هذه الكلمة على أنها مجرد مفردة وردت في النص، أو أن الموضوع برمته يتم تصنيفه وفقاً لتلك الكلمة، وبالتالي يتم إعاقتها؟.

وحتى أولئك الذين يقترحون بأن المنظمات الإخبارية «الشرعية» يجب ألا يُطلب منها بأن تقوم بتصنيف مواقعها يشير تساؤلاً مهماً حول من الذي سوف يقرر ماهية الأخبار «الشرعية».

السبب الثالث: عدم إمكانية تصنيف الجاذبة،

إذا كنت في غرفة للحوار الحى chat room أو جماعة نقاش discussion group، وهى إحدى آلاف المناطق على الشبكة، ووضع ضحية لاستغلال جنسى نداءً للمساعدة، وأردت أن تستجيب للنداء، وأنت قد سمعت بمجموعة من نظم التصنيف، ولكنك لم تستخدم إحداها مطلقاً، وقرأت صفحة RSACi على الوب، ولكنك لا تستطيع أن تحدد كيف تقوم بتصنيف محادثة عن الجنس والعنف في استجابتك، ووعياً منك بالعقوبات المفروضة على التصنيف الخاطيء، تقرر ألا ترسل رسالتك على الإطلاق.

وهكذا، فإن متاعب التصنيف الذاتي في الحقيقة تكون جمة عندما يتم تطبيقه على المحادثات في بعض مناطق الإنترنت. ومعظم مستخدمي الإنترنت لا يدبرون صفحات على الوب، ولكن ملايين الأفراد حول العالم يرسلون الرسائل الطويلة والقصيرة كل يوم إلى غرف الحوار الحى، والجماعات الإخبارية، والقوائم البريدية. إن المتطلب الخاص بتصنيف هذه المناطق على الإنترنت قد يكون مرادفاً لأن تطلب من الناس جميعاً أن يقوموا بتصنيف محادثاتهم عبر التليفون أو فى الشارع أو فى دعوة على العشاء.

وربما يكون الأسلوب الآخر المتاح لتصنيف هذه المناطق من الفضاء التخيلى هو تصنيف غرف الحوار الحى أو الجماعات الإخبارية بأكملها بدلاً من تصنيف الرسائل المفردة كل على حدة. ولكن معظم جماعات النقاش لا يتم السيطرة عليها من قبل شخص بعينه، ولذلك من الذى سوف يكون مسئولاً عن تصنيفها؟. وعلاوة على ذلك، فإن جماعات النقاش التى تحوى بعض المواد المعترض objectionable material قد تحوى فى الوقت ذاته مجموعة كبيرة من المعلومات المناسبة والقيمة للقُصّر، ولكن قد يتم حجب النقاش برمته عن الجميع.

السبب الرابع: التصنيف الذاتى سوف يخلق قلعة أمريكية؛ حصينة على الإنترنت؛

إن الأفراد من كل بقاع العالم، ولاسيما الذين لم يتواصلوا أبداً مع آخرين بسبب المساحات الجغرافية، يستطيعون الآن الاتصال عبر الإنترنت بسهولة وبكلفة منخفضة. ولعل إحدى المجالات الخطيرة لنظم التصنيف هى قدرتها على بناء حدود حول الولايات المتحدة لتحويلها إلى قلعة حصينة "Fortress America" فى مواجهة المعلومات التى ترد من خارجها على الشبكة. ومن المهم أن ندرك أن ما يزيد على نصف أوجه التعبير على الإنترنت تنشأ خارج الولايات المتحدة. وحتى إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تجبر الدول الأخرى على تبني نظم التصنيف الأمريكية، فكيف

سيكون لهذه النظم أى معنى بالنسبة لمواطن دولة بدائية مثل «نيو غينيا» New Guinea.

السبب الخامس: التصنيفات الذاتية سوف تشجع فقط التنظيم الحكومي ولن تمنعه،

يوجد ثمة موقع على الوب يبيع الصور الجنسية الصريحة، ويعلم المسئول عن هذا الموقع أن عديداً من الناس لن يزوروا موقعه إذا قام بتصنيف موقعه على أنه «جنسى صريح» "sexually explicit"، أو إذا لم يتم تصنيفه على الإطلاق. لذلك، فقد قام بتصنيف موقعه على أنه «غير ضار بالقصر» "okay for minors". وعلم أحد نواب الكونغرس الأقوياء بأن الموقع متاح الآن للقصر، فغضب، وقام فى الحال بتقديم مشروع قانون يفرض عقوبات جنائية للمواقع التى يُساء تصنيفها mis-rated sites.

ويدون نظام للعقوبات لإساءة التصنيف، فإن المفهوم المتعلق بنظام التصنيف الذاتى برمته لا يقف على أرض صلبة. ومن المحتمل أن توافق المحكمة العليا على أن القاعدة التى يقوم عليها التصنيف من الناحية النظرية قد تنتهك التعديل الأول للدستور الأمريكى. وكما أشرنا سلفاً، فإن سناتور من ولاية واشنطن وشركة «مايكروسوفت» العملاقة وآخرين قد اقترحوا سن قانون يفرض عقوبات جنائية لإساءة التصنيف mis-rating كما اقترحت شركة Safe Surf لبرمجيات ترشيح المحتوى filtering software company تقديم قانون فيدرالى مماثل، ويتضمن القانون شرطاً يسمح للأبوين برفع الدعوى على المتحدثين عبر الشبكة للضرر إذا هم قاموا بإساءة تصنيف أحاديثهم.

ويوضح المثال الذى أوردناه سلفاً أنه رغم كل النوايا الحسنة، إلا أن تطبيق نظم التصنيف قد تؤدى إلى إطلاق يد الرقابة الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف تلك الرقابة من المحتمل أن تكون مجرد نوع من المتحدثين مشيرى الجدل مثل جماعات

الحماية من الإيدز Critical Parth Aids Project، «أوقفوا اغتصاب السجناء» Stop Prisoner Rape، ومنظمات حقوق الإنسان.. وغيرها.

السبب السادس: خطط التصنيف الذاتي سوف تحول الإنترنت إلى وسيلة إعلامية متجانسة ورقبية يسيطر عليها المتجشرون التجاريون،

تستشير تكتلات الترفيه الضخمة مثل «ديزنى» Disney Corp. أو «تاييم وارنر» Time Warner هيئة المحامين التابعة لها، والتي نصحتهم بوجوب تصنيف مراقعهم على الوب لكى تصل إلى أكبر جمهور ممكن. وحينئذ، قامت هذه التكتلات باستئجار وتدريب طاقم بشرى لتصنيف كل صفحاتها على الوب. ولذلك، فإن أى فرد فى العالم سيكون قادراً على الوصول إلى هذه المواقع.

ولا يوجد شك فى أنه يوجد بعض المتحدثين على الإنترنت لن تمثل لهم نظم التصنيف سوى قدر قليل من المتاعب المادية والبشرية مثل المتحدثين من الشركات الكبرى القوية ذات الإمكانيات المادية الضخمة التى يمكنها استئجار هيئة استشارية قانونية وطاقم بشرى لتطبيق التصنيفات المطلوبة. وهكذا، فإن الجانب التجارى للشبكة سوف يستمر فى النمو والتعاقد، ولكن الطبيعة الديمقراطية للإنترنت جعلت المتحدثين التجاريين على قدم وساق مع كل المتحدثين الآخرين غير التجاريين والأفراد. ولاغرو أن التصنيف الذاتى الإلزامى للإنترنت قد يحول أكثر الوسائل الاتصالية مشاركة عرفها العالم إلى وسيلة متجانسة ورقبية؛ وسيلة تسيطر عليها الشركات الأمريكية العملاقة.

هل تصنيف الطرف الثالث هو الحل؟

إن نظم تصنيف الطرف الثالث third-party ratings systems المصممة للعمل مع «برنامج اختيار مضمون الإنترنت» PICS تم تقديمها على أنها الإجابة الوحيدة المتاحة لمشكلات حرية التعبير التى تخلقها خطط التصنيف الذاتى. ويقول

البعض إن إجراء التصنيف من قبل طرف ثالث قد يقلل متاعب التصنيف الذاتي الملقاة على عاتق المتحدثين ويمكن أن يحد من مشكلات عدم الدقة، والتصنيف الخاطئ. الناتج عن التصنيف الذاتي. وفي الواقع، فإن إحدى نقاط القوة في اقتراح «برنامج اختيار مضمون الإنترنت» PICS هي أن مجموعة من نظم التصنيف التي تمثل طرفاً ثالثاً قد يتم تطويرها، وستطيع المستخدمون أن يختاروا من النظام أفضل ما يتناسب مع قيمهم.

ورغم ذلك، فإن نظم تصنيف الطرف الثالث لازالت تواجه مخاوف كبيرة عن تطبيقها على حرية التعبير لما يلي^(٧):

أولاً: لم تظهر في الأسواق بعد مجموعة متنوعة من نظم التصنيف، وقد يكون السبب في ذلك صعوبة قيام شركة واحدة أو منظمة بمحاولة تصنيف ما يزيد على مليون موقع على الوب، مع نشوء مئات من المواقع الجديدة، ناهيك عن جماعات النقاش وغرف الحوار الحى كل يوم.

ثانياً: حتى عند تبني نظم تصنيف الطرف الثالث، فإن المواقع غير المصنفة unrated sites قد يتم إعاقته.

وعند اختيار المواقع التي يتم تصنيفها أولاً، فمن المحتمل أن مصنفى الطرف الثالث سيقومون بتصنيف أكثر المواقع شعبية على الوب أولاً، مهمشين بذلك المواقع غير التجارية، أو المواقع التي يديرها أفراد. ومثل نظم التصنيف الذاتي، فإن تصنيفات الطرف الثالث سوف تطبق تصنيفات ذاتية يمكن أن تؤدي إلى إعاقة مواد ذات قيمة عن المراهقين والقصّر الأكبر سناً. وعلاوة على ذلك، فإن نظم تصنيف الطرف الثالث ليس لديها دليلاً إرشادياً، لذلك فإن المتحدثين لا يوجد لديهم وسيلة لمعرفة ما إذا كان حديثهم قد تم تصنيفه سلباً أم لا.

وبلاحظ «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» أنه كلما كانت منتجات تصنيفات الطرف الثالث المتاحة أقل، كلما زادت احتمالات الرقابة؛ فقوى الصناعة قد

تؤدي إلى سيطرة منتج معين على السوق. وعلى سبيل المثال، إذا استخدمت كل الأسر برنامجي Netscape و Microsoft Explorer والمتصفحات التابعة لهما بالتبعية، مع استخدام نظام RSACi للتصنيف معهما، فإنه قد يصبح RSACi نظام الرقابة الشائع على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات تمرير قوانين تلزم باستخدام نظام معين للتصنيف في المدارس أو المكتبات. وكل من هذه السيناريوهات يمكنها تدمير التعددية والتنوع في سوق الإنترنت^(٨).

وتجادل الجماعات المؤيدة للرقابة على الإنترنت بقولها إن نظام تصنيف الطرف الثالث لا يختلف بحالٍ عن التصنيفات الطوعية للاتحاد السينمائي الأمريكي Motion Picture Association of America (MPAA) التي يعطيها للأفلام، وهو النظام الذي تمت معاشته لأعوام طويلة. ولكن توجد ثمة فوارق مهمة تغيب عن الجماعات المؤيدة للرقابة حيث يُنتج عدد محدود من المنتجين، في حين أن الحديث على الإنترنت غير ذلك تماماً، إنه يتميز بالتفاعلية والمحدثات الحية. وفي النهاية، فإن تصنيفات «الاتحاد السينمائي الأمريكي» لا تواجه ميكانزمات الإعاقة الآلية.

المحكمة العليا تقضي بعدم دستورية قانون لياقة الاتصالات:

منذ إقرار «قانون لياقة الاتصالات» Communications Decency Act عام ١٩٩٦، وهو يشير انتقادات حادة من قبل الاتحادات الحريات المدنية والمكثبات ومنظمات حقوق الإنسان والصحافة لأنه يمثل تهديداً لحرية التعبير والحق في خصوصية كل فرد؛ فشرط «عدم اللياقة» المتضمنة في قانون الاتصالات تمثل خطراً داهماً على تبادل الأفكار عبر تكنولوجيات الاتصالات الجديدة المتمثلة في شبكة الإنترنت. وكانت توجد ثمة مخاوف من أن يمنع هذا القانون المواطن الأمريكي من البحث عن معلومات على الإنترنت متعلقة بـ «سرطان الثدي»، أو ماهية الأسباب التي أدت إلى انتشار الإيدز، أو الأشكال المختلفة للتناسل. وكانت قائمة المعلومات التي قد يُحتمل حظرها لا حصر لها على وجه التقريب. والغريب أن هذه المعلومات

يمكن أن توجد على أرفف أية مكتبة أمريكية محلية، ولكن يُحظر الوصول إليها على الإنترنت وفقاً للقانون لأنها تعتبر مواد «غير لائقة». وذهب البعض إلى أن شروط «عدم اللباقة» سوف تؤدي إلى تدنى الاتصال على الإنترنت ليصل إلى مستوى نضج الأطفال...! وانتقد البعض الآخر القانون لأنه ينحى الأبرياء جانباً، رغم قبولهما مسئولية مراقبة استخدام أطفالهما لخدمات الكمبيوتر التفاعلية، ومنع تلك المسئولية للحكومة الفيدرالية؛ وهو ما يؤدي إلى اقتحام القائمين بتنفيذ القانون الفيدرالي للمنازل والمكاتب وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً للخصوصية.

وتعبيراً عن رفضها لقانون لياقة الاتصالات، انضمت صحيفة «ستار-تريبون» Star Tribune للاحتجاج الواسع على القانون بالإجراءات التالية^(٩):

* جعلت الصحيفة صفحاتها الشخصية homepages مجللة بالسواد سواء فيما يتعلق بموقع الصحيفة trib.com أو الخدمة التي تقدمها وتغطي أخبار التعديل الأول للدستور الأمريكي (FACT - First Amendment Cyber - Tribune) لمدة ٤٨ ساعة.

* وضعت الصحيفة أيضاً وشاحات زرقاء على مواقع الوب كدلالة لعدم موافقتها على القانون.

* حثت الصحيفة الاتحادات المهنية التي تمثل الجرائد بأن ترفع قضية ضد شروط عدم اللباقة.

* وللإشارة إلى مدى اهتمامها بالقضية، فإن الصحيفة وضعت على موقعها

FACT قرار المحكمة الأمريكية العليا في قضية لجنة الاتصالات الفيدرالية

(FCC) Federal Communications Commission ضد «مؤسسة

باسيفيكا»، والتي عُرفت بقضية «الكلمات السبع القذرة» «Seven Dirty

Words». ويتضمن هذا القرار النص الكامل للقضية، وهو ما يعتبر - في حد

ذاته - انتهاكاً لشروط عدم اللباقة في قانون الاتصالات.

وفي ٢٦ من يونيو ١٩٩٧، أيدت المحكمة الأمريكية العليا الاتحاد الأمريكي

للمكتبات (ALA) American Library Association والاتحاد الأمريكي

للحريات المدنية (American Civil Liberties Union (ACLU معارضة لقانون لياقة الاتصالات، حيث رأت المحكمة أن القانون غير دستوري وفقاً لما جاء في التعديل الأول في الدستور الأمريكي First Amendment. ولعل طبيعة الإنترنت نفسها، ونوعية التعبير عليها هو ما أدى بالمحكمة إلى أن تعلن أن الإنترنت تتمتع بالحماية المتسعة نفسها لحرية التعبير الممنوحة للكتب والمجلات والمحادثات العابرة.

وناقش «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية»، وأيدته المحكمة، أن «قانون لياقة الاتصالات» كان غير دستوري، لأنه على الرغم من أنه استهدف حماية القُصّر، فقد قام بفعالية بحظر التعبير بين المراهقين. وبالمثل، فإن عديداً من مقترحات التصنيف والإعاقة، على الرغم من أنها مصممة للحد من وصول القُصّر للشبكة، فإنها سوف تقيد بفعالية قدرة المراهقين على الاتصال عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه المقترحات سوف تقيد حقوق القُصّر الأكبر سناً في الوصول إلى مواد تُعتبر ذات قيمة بالنسبة لهم^(١٠).

وكتب رأي المحكمة العليا القاضي الفيدرالي «جون بول ستيفنز» John Paul Stevens مهاجماً القانون لأنه يقوم على تنظيم المحتوى content-based regulation، ويفتقر إلى التحديد، وتم تفصيله من منظور ضيق ليلبي هدف الحكومة لحماية القُصّر. وأكدت المحكمة العليا حكم المحكمة الفيدرالية الأدنى، والذي يقول إن الإنترنت «هي أكثر الأشكال التي تعتمد على المشاركة وحرية التعبير على المستوى الجماهيري، وهي تتمتع بأعلى درجات الحماية من التدخل الحكومي»^(١١).

وكتب القاضي «ستيفنز»: «إن اتساع تغطية قانون لياقة الاتصالات تعتبر غير مسبقة على الإطلاق؛ فمجال القانون غير مقصور على التعبير التجاري أو الكيانات التجارية، ولكن أوجه الحظر غير المحدودة تمتد لتشمل كل الكيانات غير

الهادفة للربح والأفراد الذين يضعون رسائل غير لائقة أو يقومون باستعراضها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية في وجود القُصّر. كما أن المصطلحات غير المحددة والتي تتسم بالعمومية مثل (غير لائق indecent) و (هجومية بشكل واضح Patently offensive) تغطي قدراً كبيراً من المواد التي لا تتضمن صوراً عارية nonpornographic، وتعد ذات قيمة تعليمية أو قيم أخرى جادة»^(١٢).

وهكذا، فإن حكم المحكمة العليا يعني أن التعديل الأول للدستور الأمريكي يحمي المتحدثين والناشرين على الإنترنت بالقدر نفسه الذي تتمتع به الصحافة على الأقل.

وكما تم تفويض القانون الفيدرالي لللياقة الاتصالات، فقد تم إسقاط القوانين المماثلة التي أقرتها الولايات المختلفة؛ ففي يوم واحد تم توجيه إنذارات تهديدية لقانوني ولاية نيويورك وولاية جورجيا. فالدعوى القضائية للاتحاد الأمريكي للمكتبات والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ضد معيارى «ضار بالقُصّر» "harmful to minors" و«عدم اللياقة» "indecentcy" في قانون الإنترنت لولاية نيويورك كانت ناجحة في أولى مراحلها الحاسمة في ٢١ من يونيو ١٩٩٨؛ فقد وجهت القاضية الأمريكية «لوريتا برسكا» Loretta A. Preska إنذاراً مبدئياً يعوق ولاية نيويورك من تطبيق قانونها للإنترنت.

وكتبت القاضية «برسكا» تقول إن قانون ولاية نيويورك يمثل انتهاكاً للوثيقة التجارية Commerce Clause «فالعالم الذى لا تحده حدود borderless world للإنترنت أثار تساؤلات عميقة تتعلق بالعلاقة بين الولايات المختلفة، وعلاقة الحكومة الفيدرالية بكل ولاية. وبشكل تقليدى، فإن حدود السلطة القضائية مرتبط بالجغرافيا، والجغرافيا، على أية حال، غير ذات معنى على شبكة الإنترنت. إن التهديد أو الخطر الذى يمثله هذا التشريع غير الملائم يدعو إلى تحليله وفقاً (للوثيقة التجارية للدستور)، لأن تلك الوثيقة كانت تمثل رد الفعل النمطى تجاه بعض

الولايات التي قد تمثل خطراً على نمو التجارة والاتصالات ككل»^(١٣).

وكتبت القاضية أن الكونجرس وحده هو المنوط بالتشريع في هذه السبيل نظراً للضوابط التي وضعها الدستور الأمريكي. وإذا قُبل تحليل القاضية «بريسكا» في محكمة النقض، فإنه سوف يقوض عديد من المحاولات التي قامت بها الولايات المختلفة لتنظيم الإنترنت.

وفي يوم ٢١ من يونيو ١٩٩٨ نفسه، وفي الدعوى التي رفعها «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية» ضد معيار «مجهولية المصدر تعد خداعاً» "anonymity is fraud" في قانون ولاية جورجيا للإنترنت، وجه القاضي الأمريكي «مارثن شروب» Marvin H. Shoob إنذاراً تهديداً يعوق الولاية عن تطبيق قانونها للإنترنت.

وكتب القاضي أنه من المحتمل أن قانون جورجيا «باطل لأنه يتسم بالإبهام والغموض، والعمومية، ولم تتم صياغته بشكل محدد ودقيق ليتلاءم مع مصلحة الولاية». وأشار القاضي إلى قرار المحكمة العليا عام ١٩٩٥ والذي يذكر: «إن تحديد هوية المتحدث لا يختلف عن أجزاء أخرى من مضمون المستند، حيث يحق للمؤلف أن يكون حراً في أن يُضمن اسمه هذا المستند أو لا يُضمنه إياه». وكتب القاضي: «إن المادة التي تحظر بث مواد على الإنترنت تتضمن هوية غير حقيقية للمرسل تشكل قيداً غير جائز على المحتوى»^(١٤).

قانون حماية الأطفال من الإنترنت:

في ١٥ من ديسمبر ٢٠٠٠، أقر الكونجرس الأمريكي «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» Children's Internet Protection Act (CIPA). وبمقتضى هذا القانون فإن المدارس والمكتبات التي تتلقى دعماً فيدرالياً لتسهيل الوصول لشبكة الإنترنت ملزمة بتركييب برنامج لترشيح وإعاقة المحتوى filtering and blocking software. وجدير بالذكر أن مصدر الدعم التي تتلقاه المدارس والمكتبات يأتي من

حصول ضريبة تم فرضها على المكالمات التليفونية^(١٥). وبعد هذا القانون تشريعاً كلاسيكياً، لأنه يضع حلاً لا يتوافق مع المشكلة التي يعالجها.

ويهدف القانون إلى حماية الأطفال من مواد الإنترنت الضارة بالنسبة للقصر، وحماية المراهقين من المواد التي تتسم بالفسق، وهو ما يتناقى مع اسمه الذي يجعله قانوناً مقصوداً على الأطفال فقط. ويحاول القانون أن يحقق هذه الحماية بإلزام المدارس والمكتبات التي تتلقى دعماً فيدرالياً بتركيب «إجراء للحماية التكنولوجية» "technology protection measure" - على حد تعبير القانون - مثل برامج الإعاقة blocking software، أو ما يُطلق عليه «برامج الرقابة» censorware.

وقد ذهب البعض إلى أن الحكومة الفيدرالية لم تكن واعية عندما قامت بتقييد وصول الأطفال للمضمون الجنسي على الشبكة؛ فلم تلبث المحكمة الأمريكية العليا بتوجيه ضربة لقانون لياقة الاتصالات في يونيو ١٩٩٧ مستندة إلى التعديل الأول للدستور الأمريكي، حتى أقر الكونجرس «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» في ديسمبر ٢٠٠٠. ولعل القانون الفيدرالي الوحيد الذي يقدم حماية صريحة للمتجولين الصغار على الوب في المنزل هو «قانون حماية خصوصية الأطفال على الشبكة» Children's Online Privacy Protection Art، والذي يحظر على أي موقع على الوب جمع معلومات شخصية عن طفل ما دون موافقة أبويه.

وبعد صدور قانون «حماية الأطفال من الإنترنت»، نشرت شبكة من المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء عديدين في منظمة «تحالف حرية التعبير على الإنترنت» Internet Free Expression Alliance وأشخاص بارزين، بياناً مشتركاً يعارضون فيه المتطلبات التشريعية التي تُلزم المدارس والمكتبات العامة بتركيب تكنولوجيات إعاقاة مضمون الإنترنت^(١٦). وانتقل الجدل حول القانون إلى المدارس والمكتبات لتثور قضية قانونية وفلسفية تفرق بين تركيب مثل هذه التكنولوجيات في المدارس والمكتبات، وقيام الأبوين بتركيب برنامج لترشيح

مضمون الإنترنت على كمبيوتر منزلى انطلاقاً من مسئوليتيهما فى تربية الأطفال^(١٧). فتركيب برنامج ترشيح أو إعاقة مضمون الإنترنت فى مؤسسات عامة يشير سؤالاً حول من المسئول عن الاختيار القبلى للمادة، وهو ما يثير بدوره قضية حرية التعبير، بما يؤدى إلى قراءة مثل هذه القضايا فى سياق دستورى، ويشير تساؤلات حول حقوق الأطفال ومسئولياتهم، وما قد يكون مناسباً، وما هو غير المناسب.

وتوضح الدراسات التى أجريت مؤخراً أن المضمون الجنسى الصريح يظهر فى ٢٪ فقط من مواقع الوب. ورغم ذلك، فإنه من السهل أن يتم الوصول إلى موقع يُصنف مضمونه على أنه ممنوع X-rated content، باستخدام أداة بحث رئيسية وكثافة مصطلحات مثل "bambi" أو "adult". وإذا استخدم الطفل كلمة أكثر إحياءً للبحث، فسوف يجد نفسه أمام مئات المواقع الجنسية. والمشكلة لا تكمن فقط فى الصور العارية، فوفقاً لأحد المراكز المتخصصة، يوجد حالياً ما يربو على ٣٠٠٠ موقع على الوب تروج للكراهية hate-promoting web sites، كما يوجد عدد لا حصر له من المواقع التى يسهل وصول الأطفال إليها، وتقوم هذه المواقع بترويج العقاقير المخدرة، والحداد، وصناعة القنابل.

ومن هنا، يثور السؤال الذى طرحناه سلفاً: من الذى يتحمل المسئولية الأولية لحماية الأطفال عندما يدخلون إلى الشبكة فى المنزل؟ إنهم آباء حوالى ٢٦ مليون طفل أمريكى يدخلون إلى شبكة الوب. وبناءً على مسح أجرته مؤخراً مؤسسة «جوبيتر للأبحاث» Jupiter Research، فإن سبعة من كل عشرة آباء يعالجون القضية بأن يكونوا موجودين عندما يدخل أطفالهم إلى الشبكة، فى حين أن ٦٪ فقط من الآباء يستخدمون برامج ترشيح المضمون، وهى المنتجات التى تعد بأن تبقى الأطفال بمنأى عن المواد غير المرغوب فيها على الشبكة^(١٨).

برمجيات ترشيح المحتوى Filtering Software

هل تستطيع الوسائل التكنولوجية أن تحل محل الأبرين في مراقبة ما يفعل الصغار؟. في عام ١٩٩٦، بدأت عديد من المنتجات البرمجية للرقابة تُطرح في الأسواق وتستحوذ على انتباه الجمهور، وعلى سبيل المثال، فإن برنامج X-Stop الذي ادعى أنه يقوم بإعاقه مواد الفسق فقط، وضع موقع Quaker في القائمة السوداء..، وهو موقع «الاتحاد الأمريكي للمرأة الجامعية» American Association of University Women، ومواقع أخرى عن الإيدز. وتقوم بعض البرامج بإعاقه أية إشارة لكلمة «جنس» «sex» أو «ثدي» «breast»، وبناء على ذلك تقوم بإعاقه المواقع التي تتناول القضايا البيولوجية والنباتية بما في ذلك موضوعات التناسل والإجهاض، وتعرق كذلك المعلومات المتعلقة بسرطان «الثدي».

وبعد فترة وجيزة، كَوْن عدد من المهتمين جماعة أطلقت على نفسها «مشروع برامج الرقابة» Censorwar Project، هدفها محاربة استخدام برمجيات الرقابة في المكتبات العامة وإلقاء الضوء على القوائم السوداء العريضة التي تمنع هذه البرمجيات الوصول إليها على الإنترنت. وقامت الجماعة بتحليل ونشر نتائج تقارير عن منتجات مثل Bess و Websense و Cyber Partol.

وتتشابه كل المنتجات البرمجية للرقابة في أوجه الخلل التي تركز على صعوبة تحديد المواد التي تستحق أن يتم إعاقته. وبينما يستطيع أي من الأبرين أن يضع قائمة سوداء محددة تركز على القيم الشخصية، فإن شركات برامج الرقابة تقوم بمهمة مؤداها وضع قوائم سوداء عالمية «بمقاس واحد يلائم الجميع» لكل الأطفال من جميع الأعمار والخلفيات الثقافية والسياسية. وفي رأينا، فإن هذا يشير عديداً من القضايا في الممارسة حول مدى كفاءة هذه المنتجات لكل أسرة على حدة، حيث إنه من البدهي أن كل أسرة قد لا تشارك الشركة وجهات نظرها فيما يتعلق بما يجب وضعه في القائمة السوداء.

والأمر الثاني، أن شركات برمجيات الرقابة لا تتمتع بالكفاءة الكاملة في تأدية المهمة الملقاة على عاتقها، وهى مراقبة كل مواقع الوب. وعلى الرغم من أنه لا أحد يعرف بالتحديد مدى اتساع الشبكة العنكبوتية العالمية في الوقت الراهن، فإن مقالاً نشرته مجلة «ناتشر» Nature الأمريكية في فبراير ١٩٩٩ إستنتج أن شبكة الوب تحتوى بالفعل على ٨٠٠ مليون صفحة من المعلومات. ومن هنا، يصعب تخيل كم الوقت الذى يستغرقه موظفو شركة مكونة من ١٠٠ موظف فى استعراض صفحات الوب لكى يدخلوا إلى كل تلك الصفحات^(٣٨). لذا، فإن كل شركات برمجيات الرقابة كانت تحيط عدد الأفراد الذين تستخدمهم لاستعراض صفحات الوب بالسرية بشكل غير عادى. وهكذا، فمن المحتمل أن فرق مراجعة صفحات الوب قد تكون أقل كثيراً من ١٠٠ فرد، وخاصة أن شركات برمجيات الرقابة تعد من الشركات الصغيرة نسبياً.

وبسبب استحالة متابعة شبكة الوب سريعة التغير باستخدام مجموعة صغيرة من القائمين بمراجعة المواقع human reviewers، يوجد ثمة دليل بأن معظم شركات برمجيات الرقابة تستخدم أيضاً وسائل تكنولوجية لتحديد الصفحات التى سيقوم البرنامج بإعاققتها، ويُطلق على هذه الوسائل البرامج «العنكبوتية» «spider» programs، والتى تقوم بمسح الوب بحثاً عن كلمات مفتاحية keywords محددة. وعلى الرغم من أن معظم شركات برمجيات الرقابة قد ادعت بأنه لا توجد صفحة تمت إضافتها مطلقاً للقائمة السوداء دون مراجعة بشرية، فإنه من غير المحتمل أن أى فرد قد استطاع البحث فى مواقع غير ضارة مثل موقع «الاتحاد الأمريكى للمرأة الجامعية» أو موقع «ليزا مانيلى» قبل أن يتم وضع مثل هذه المواقع فى القائمة السوداء^(٣٩). ومن الواضح، أن السجل الفقير لشركات برمجيات الرقابة فى مجال المراجعة البشرية للمواقع، علاوة على استخدام هذه البرامج العنكبوتية «الغبية» التى تعمل بشكل حرفى، قد تسبب فى معدل عالٍ من الخطأ فى الممارسة.

وبينما تستجيب شركات برمجيات الرقابة لأى خلل جديد يتم الإعلان عنه

بإدعاء أنها ستقوم بإصلاحه، أو تقوم بإنكار أنه قد حدثت إعاقة لموقع ما عن طريق الخطأ، فقد وجدت جماعة «مشروع برمجيات الرقابة» Censorware Project، المعارضة لهذه البرمجيات، عبر ثلاث سنوات من التقييم أن الأمور لم تتحسن على الإطلاق؛ فالشركات رفعت من قائمتها السوداء المواقع التي قامت الجماعة بلفت انتباهها إليها، وفي الوقت ذاته تمت إعاقة مواقع جديدة غير ضارة، لأنها لا تستطيع أن تفعل ما هو أضر من ذلك في ظل عملية يكتنفها كثير من أجده الخلل. وفي بعض الحالات، وجد أن المواقع نفسها التي تم رفع الإعاقة عنها، تمت إضافتها مرة أخرى إلى القائمة السوداء. وهكذا، فإن معدلات الخطأ تظل عالية في مثل هذه البرامج.

ويُلزم «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» المدارس والمكتبات التي تتلقى إعانات فيدرالية باستخدام برمجيات للرقابة لحماية المراهقين من المواد التي توصف بالفسق obscene material. وقد حددت المحكمة الأمريكية العليا الفسق بأنه مادة «هجومية تتسم بالشهوانية بشكل واضح»، وتفتقر إلى أية قيمة علمية أو أدبية أو فنية أو سياسية.

وتكمن المشكلة في القائمين بمراجعة برمجيات الرقابة، والذين يعملون وفقاً لمعايير تتسم بالسرية، وهم الذين يقررون أن تلك المادة تتسم بالفسق من الناحية القانونية، رغم أن المحكمة لم تحكم بأن هذه المادة كذلك. والمشكلة الأكثر تعقيداً تتمثل في قيام المحكمة العليا في قضية Miller V. California قد تبنت المعايير المجتمعية المحلية لـ «الشهوانية» و«العداء الظاهر»، بما يعني أن التعبير الذي قد يكون مقبولاً في كاليفورنيا قد يتسم بالفسق في ولاية أخرى^(٢١).

كما أدى استخدام البرامج العنكبوتية spiders في عملية تحديد المواقع التي يتم إعاقتها إلى تفاقم المشكلة؛ فاتخاذ قرار يتعلق بأى المواد يتسم بالفسق أو أى المواد ضار بالقصر يعد محاولة إنسانية تتصف بالذاتية البحتة. ولا يوجد ثمة برنامج يركز على «الذكاء الاصطناعي» تم خلقه، ويستطيع أن يفعل ذلك، كما أن المهمة صعبة للحكم الإنسانى لكى يتم تنفيذها.

مدي دستورية قانون حماية الأطفال الإنترنت:

فى الوقت الذى بدأت فيه المكتبات العامة فى أوستن بولاية بوسطن وأماكن أخرى فى الولايات المتحدة تركيب برامج إعاقة blocking software على أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت، وفى الوقت الذى كانت تنوى مكتبات أخرى عديدة شراء مثل هذه البرمجيات، ذهب البعض إلى أن تركيب برامج إعاقة فى المكتبات العامة غير دستوري وفقاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى First Amendment.

ويذكر هذا البعض أن معظم المدافعين عن استخدام برامج الإعاقة فى المكتبات قد تناسوا أن المكتبة العامة تعبر فرعاً من الحكومة، وبناء على ذلك فإنه يُطبق عليها قواعد التعديل الأول للدستور الأمريكى. ولأن المكتبات تتمتع بالحرية فى تحديد ماهية المواد التى تريد اقتناءها، فإن التعديل الأول يمنع الحكومة من نزع مواد من على أرفف المكتبة بناءً على عدم الموافقة رسمياً على محتوى هذه المواد. والأمر الثانى: أن القواعد التى حددتها الحكومة لتصنيف أشكال التعبير بواسطة مدى قبول المحتوى (فى المكتبات أو أية أماكن أخرى) تعد موضع شك، وقد تكون مبهمه أو فضفاضة، ويجب أن تتلائم مع المعايير القانونية القائمة والتى وضعتها المحكمة العليا. وأخيراً، إن أية مكتبة لن تكون نائباً أو مفوضاً لمنظمة خاصة، مثل شركة برمجيات الرقابة، فى تحديد ما قد يشاهده رواد المكتبة^(١٢).

وفى ٢٠ مارس ٢٠٠٦، قام «الاتحاد الأمريكى للمكتبات» American Library Association (ALA) برفع دعوى قضائية أمام محكمة فيدرالية أمريكية تقع فى الحى الشرقى ببنسلفانيا بولاية فيلادلفيا ضد «قانون حماية الأطفال من الإنترنت»، كما قام «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» American Civil Liberties Union (ACLU) أيضاً برفع دعوى قضائية مماثلة أمام المحكمة الفيدرالية نفسها فى اليوم نفسه. ويطالب الاتحادان فى دعواهما إيقاف العمل بالقانون لأنه غير دستوري. فالقانون يلزم المكتبات العامة التى يمكن لمستخدميها

الوصول للإنترنت باستخدام تكنولوجيا الإعاقة. وجدير بالذكر أنه على مدار ثلاث سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٠)، فإن أكثر من ١٩٠ مليون دولار أنفقت على ما يزيد عن ٥٠٠٠ مكتبة عامة من خلال برنامج فيدرالى، وذلك حتى تستطيع هذه المكتبات تقديم خدمة الوصول للإنترنت دون أية رسوم^(٢٣).

ويعارض الاتحادان القانون لأنهما يمثل انتهاكاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى، لأنه يقيد - بشكل غير دستورى - الوصول إلى معلومات يتمتع الوصول إليها بالحماية الدستورية، وأنه تبين من استخدام المرشحات أو تكنولوجيا الإعاقة أنها تقوم بإعاقة أوجه التعبير التى تتمتع بالحماية *protected speech*، ولم تثبت فعالية فى إعاقة مواقع الوب ذات المحتوى الجنسى^(٢٤).

وفى النهاية، قضت المحكمة الفيدرالية بينسلفانيا بأن «قانون حماية الطفل على شبكة الإنترنت» غير دستورى، ونقضت الحكومة الأمريكية الحكم، إلا أن محاكم النقض الفيدرالية أقرت حكم المحكمة الفيدرالية الأدنى. وفى أواخر شهر مايو ٢٠٠١، وافقت المحكمة الأمريكية العليا على سماع نقض الحكومة الأمريكية لقرار محاكم النقض الفيدرالية. وقد قدمت جماعات حرية التعبير عريضة دعوى تعارض إعادة النظر فى عدم دستورية القانون^(٢٥).

وفيسما له علاقة بالموضوع ذاته، وفى ٢٣ مارس ٢٠٠١، سلمت محكمة النقض للدائرة السابعة إنذاراً أولياً ضد قانون محلى أقرته إنديانابوليس، والذي يحظر على القُصّر ممارسة ألعاب الفيديو التى تحوى عنفاً وصوراً جنسية صريحة دون موافقة الأيوين. وقد رفضت المحكمة النزاع لأن ألعاب الفيديو تفاعلية ويجب أن تُعامل بشكل مختلف، كما أنها لم تُؤخذ فى الاعتبار عند وضع التعديل الأول للدستور الأمريكى. وكان القانون المحلى يلزم الأيوين بمصاحبة أولادهم إلى أماكن ألعاب الفيديو، إلا أن المحكمة أشارت إلى أن الأطفال يتمتعون بحقوق التعديل الأول ولا يمكن أن يفقدوها بسهولة^(٢٦).

وذكرت المحكمة: «إن من يبلغون ١٨ عاماً لهم الحق في الانتخاب، ومن الواضح أنه يجب أن يُسمح لهم بحرية تشكيل رؤاهم السياسية على أساس من عدم وجود رقابة قبل أن يصلوا إلى الثمانية عشرة. ولأن حق من يبلغ الثمانية عشرة في الانتخاب هو حق شخصي مُمنوح له، وليس حقاً يجب أن يُمارس سنه من قبل أبويه، فإن حق الأبوين في أن يتطوعوا لتقديم المساعدة للولاية بحجب أطفالهم عن الأفكار التي لا يوافق عليها الأبوان لا يمكن أن يكون حقاً مطلقاً أيضاً. إن الأفراد لا يُحتمل أن يصبحوا فعالين بشكل جيد، وذوى فكر مستقل ومواطنين مسئولين إذا تربوا في فقاعة ثقافية» (٢٧).

قانون مكافحة الإرهاب:

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مدينتي نيويورك وواشنطن، تم تقديم مشروع قانون عُرف باسم «تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب» Provide Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (Patriot) إلى مجلس النواب الأمريكي. ويستهدف القانون توسيع قدرات المراقبة الإلكترونية electronic surveillance للشرطة بشكل كبير، ويشدد العقوبات المتصلة بجرائم معينة في مجال الكمبيوتر computer crimes. وقد أثارت المسودة الأولية لمشروع القانون المعروف باسم «قانون مكافحة الإرهاب» Anti-terrorism Act (ATA) مخاوف بشأن الحقوق المدنية.

ويضيف القانون إلى السلطات القانونية والمخابرات بما يسمح لهذه الجهات بجمع المعلومات، اعتقال المهاجرين، تتبع الذين يتعاونون مع الإرهابيين المشتبه فيهم، وتجميد حسابات البنوك والأرصدة المالية للمنظمات الإرهابية (٢٨).

وقد تم تعديل القانون ليتضمن تعريفاً أضيق لـ «الإرهاب» للحد من السلطات

الممنوحة في المسودة السابقة للشرطة والمخابرات، إثر الانتقادات التي وجهها أنصار الحقوق المدنية لهذه المسودة. وتتضمن هذه السلطات حقوقاً بشأن تسجيل أية اتصالات قد يجريها شخص ما بأية طريقة، وتكون هذه الاتصالات مرتبطة بإرهابي مشتبه به، والسلطة المخولة باعتقال أى مهاجر له صلة بأى عمل من الأعمال الإرهابية، وتضيف أى هجوم على أجهزة الكمبيوتر computer hacking على أنه هجوم إرهابي terrorist offense^(٢٩).

ويحدد القانون ما يزيد عن أربعين مجزماً إجرامياً، ويحتوى أيضاً على إعطاء صلاحيات لضباط الأمن العام الذين أصيبت حركتهم بالشلل فى هجمات الثلاثاء الأسود Black Tuesday's attacks على واشنطن ونيويورك، ومنح السلطات القانونية ووكالات المخابرات صلاحيات أوسع. ويسمح القانون باستخدام وسائل لاعتراض الاتصالات، كما يسمح بمراقبة الاتصالات التي تُجرى عن طريق أجهزة الكمبيوتر.

ومن بين الأربعين مجزماً إجرامياً أو عذائباً التي يضمها القانون: «التطفل على أجهزة الكمبيوتر وتدميرها»، والتي اعتبرت أعمالاً إرهابية إذا كان الغرض منها «التأثير على تصرف الحكومة بالتخويف أو الإكراه... أو الانتقام منها لقيامها بتصرف معين». ويذكر القانون أن الأعمال الإرهابية يمكن أن يُعاقب عليها بالسجن مدى الحياة دون وجود نص في القانون يعنل على الحد من مدة هذه العقوبة، وهو ما تسبب في قيام بعض أنصار الحقوق المدنية بإثارة مسألة «النسبية»: بمعنى هل هو صحيح حقاً أن يتم وضع شخص ما في السجن بقية حياته لأنه قام بتدمير موقع للحكومة على اللوب^(٣٠).

وبينما قامت مسودة مشروع «قانون مكافحة الإرهاب» Anti-terrorism Act السابق لهذا المشروع بمنح سلطات أوسع مع تحديد تعريفات أقل للبصطلحات، فإن المحللين التكنولوجيين يشيرون إلى أن عديداً من التعريفات في مشروع قانون PATRIOT الجديد لازالت تترك الباب مفتوحاً لعدد من التفسيرات.

وقد ألقى البعض الضوء على السلطات المخولة للقانون الجديد في مجال المراقبة

الإلكترونية، بما فيها التوسع المحتمل في استخدام تكنولوجيا حديثة لمراقبة الإنترنت. وقد ذكر عديد من مقدمي خدمة الإنترنت في الولايات المتحدة أنه طُلب منهم تركيب جهاز للاعتراض wiretap device معروف باسم carnivore بعد وقوع الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك. ويتمتع هذا الجهاز، الذي أعيدت تسميته بـ DCS1000، بالقدرة على التقاط محتويات رسائل البريد الإلكتروني والبيانات الأخرى.

وأكد المدعى العام « جون أشكروفت » John Ashcroft الحاجة للتشريع الجديد لمساعدة الشرطة في تحقيقاتها، مطالباً بسرعة إقرار تشريع لمكافحة الإرهاب، وذكر أن المناقشات الكثيرة للمشروع لن توقف الإرهابيين. وفي تعليقات له في أواخر سبتمبر ٢٠٠١ أمام اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ Senate Judiciary Committee، طالب المدعى العام بـ «وسائل» أفضل تساعد المباحث الفيدرالية في مطاردة الإرهابيين، مشبهاً موقف المباحث الفيدرالية الراهن بإرسال قواتنا إلى ميدان حديث للقتال بأسلحة قديمة.. وأضاف «إن التكنولوجيا سبقت نظمنا الأساسية بمراحل. وقد حددت السلطات القانونية منذ عقود مضت في ظل وجود التليفونات التقليدية - وليس البريد الإلكتروني، والإنترنت، وأجهزة التليفزيون المحمولة، والبريد الصوتي» (٣١).

وفي الوقت نفسه، حذر أنصار الحقوق المدنية من توسيع سلطات المراقبة بشكل غير ضروري، قائلين أنه لا يوجد دليل قاطع أن المراقبة الأكثر صرامة كان يمكنها أن تمنع مأساة الحادي عشر من سبتمبر. وذكروا أن مشروع قانون سابق لمكافحة الإرهاب قد تصدع لأنه كان يعتبر «الهاكرز» بمثابة «إرهابيين»، وقام بتوسيع قدرة المباحث الفيدرالية على اعتراض الإنترنت، في حين أن النسخة المعدلة من المشروع تتراجع خطوة إلى الوراء لأنها تسمح قماماً للمخابرات والمباحث الفيدرالية بفرض المراقبة المعلوماتية على الأمريكيين (٣٢).

وقد لاقى بند المراقبة معارضة شديدة لأنه يسمح للقائمين على تنفيذ القانون

الفيدرالى بتطبيق أوامر اعتراض وفقاً لقواعد المخابرات الأجنبية، وذلك بدلاً من اتباع المعايير العادية فى البحث عن الأدلة فى القضايا الإجرامية. وما أثار حفيظة بعض نشطاء الحريات المدنية البند الذى يسمح للقائمين على تنفيذ القانون بالحصول على سجلات الإنترنت Internet records بالسهولة نفسها التى يتم بها الحصول على أمر من المحكمة للحصول على تسجيلات للمكالمات التليفونية^(٣٢).

وقال الرئيس بوش فى حديث السبت فى الإذاعة: «إننى أطلب من الكونجرس قانوناً جديداً يتمتع بسلطات أكبر فى التتبع الأفضل لاتصالات الإرهابيين. إننى سوف أبحث أيضاً عن تمويل أكبر وتكنولوجيا أفضل لوكالة المخابرات فى بلدنا»^(٣٤). وقد عملت إدارة بوش على ممارسة ضغوط متزايدة على الكونجرس لإقرار التشريع. وذكر جيرى بيرمان Jerry Berman المدير التنفيذي لمركز الديمقراطية والتكنولوجيا (CDT) Center for Democracy and Technology للصحفيين «إن مخاطر الحصول على شيء ما خاطيء تعد عالية بشكل ذى دلالة فى مثل هذه العملية التى تتسم بالسرعة»^(٣٥).

وفى ٢٦ من أكتوبر ٢٠٠١، وقع الرئيس بوش قانون USA-PARTIOT Act لسنة ٢٠٠١، ليصبح قانوناً سارى المفعول. وقد صوّت مجلس الشيوخ لصالح القانون بمعدل ٩٨ صوتاً ضد صوت واحد بناءً على نسخة معدلة لمشروعات القوانين العديدة لمكافحة الإرهاب، والتى كانت تنوى الولايات المتحدة إقرار إحداها منذ فترة. وقد وافق مجلس الشيوخ على القانون فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١. كما وافق مجلس النواب على القانون بأغلبية ٣٥٧ ضد ٦٦ صوتاً فى اليوم السابق لقرار مجلس الشيوخ. ويتضمن التشريع النهائى تغييرات طفيفة لعل أبرزها غياب الشروط المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية، وتعديل بشأن إجازة التدقيق والتفحص القضائى باستخدام نظام Carnivore التابع للمباحث الفيدرالية والمستخدم فى اعتراض الاتصالات الإلكترونية.

وفي ٢٩ من أكتوبر ٢٠٠١، صدرت المذكرة التفسيرية الميدانية للقانون، وأعلن جون آشكروفت وزير العدل بأنه قام بتوجيه المباحث الفيدرالية ومكاتب المدعى العام في الولايات المتحدة لكي تبدأ فوراً في تنفيذ هذا التشريع. وجدير بالذكر أن بعض الصلاحيات التي يمنحها القانون للشرطة والمخابرات تنتهي في ديسمبر ٢٠٠٥.

ولكن، من يدري، فقد يتم تقويض هذا القانون كما حدث للقانونين السابقين بفضل منظمات حقوق الإنسان واتحادات الحريات المدنية ومراكز الخصوصية الإلكترونية، إن هذا القانون تم إقراره بسرعة غير معهودة في النظام الليبرالي الأمريكي، والأخطاء فيه واردة بشكل كبير، كما أن تطبيق القانون على أرض الواقع سوف يوجد عديداً من الممارسات التي لن ترضى عنها الديمقراطية الأمريكية، لذا فإن الأسوأ فيما يتعلق بهذا القانون لم يأت بعد.

هوامش الفصل الثالث

- (1) Human Rights Watch, Silencing The Net, The Threat to Freedom of Expression On - line , May 1996 , Vol. 8, No.2 (G), Available at :
- <http://www.eipc.org/free-speech/intl/hrw-report-5-96.html>).
- (2) Ibid.
- (3) Ibid.
- (4) American Civil Liberties Union (ACLU). Is Cyberspace Burning?, How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet?, 1997, Available at :
- <http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html>).
- (5) "Internet Ratings Systems: How Do They Work?", American Civil Liberties Union (ACLU) , 1997, Available at:
- <http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html>).
- (6) See:
- Consumer Reports Online, "Digital Chaperones for Kids", March 2001. Available at:
- <http://www.consumerreports.org/main/detail.jsp?CONTENT.../1/166695740304485357>).
- American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning?, Op.cit.
- (7) American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning?, Op.cit.
- (8) Ibid.
- (9) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Star - Tribune Puts itself on the line for online liberty", Feb. 9, 1996, Available at:
- <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).
- (10) American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning?, Op.cit.
- (11) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "U.S. Supreme Court Strikes Down Communications Decency Act, June 26, 1997, Available at:
- <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).
- (12) Ibid.
- (13) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "New York State Internet

Censorship Law is Struck Down, June 21, 1998", Available at:

- <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).

(14) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "State of Georgia's Internet Law is Also Struck Down, June 21, 1998", Available at:

- <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).

(15) Internet Free Expression Alliance, "Congress Mandates Use of Filtering in Schools and Libraries", December 19, 2000, Available at:

- <http://www.ifea.net>).

(16) Free Expression Alliance, "Groups Announce Opposition to Filtering Mandate", January 23, 2001, Available at:

- <http://www.ineanet.net>).

(17) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Internet Debate Moves into Schools and Libraries", Available at:

- <http://www.w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).

(18) Jupiter Communications, Kids: Evolving Revenue Models for the 2 - 12 Market, (New York: Jupiter Strategic Planning Services, 1998).

(19) Jonathan Wallace, "CIPA: Congress' Censorware Boondoggle", Censorware Project, February, 5, 2001, Available at:

-<http://censorware.net/article.pl?sid=01/02/13/0717221&mode=thread&threshold=>).

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Jonathan D. Wallace, "Purchase of Blocking Software By Public Libraries Is Unconstitutional", Wed. 12, March 1997, Available at:

- <http://www.mit.edu/activities/safc/labeling/censorware-lib-wrong>).

(23) See:

First Amendment Cyber Tribune (FACT), "American Library Association and the American Civil Liberties Union File Lawsuits Challenging Federal Law Mandating Software Filters on Schools and Public Library Internet Access", Available at:

- <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).

- Internet Free Expression Alliance, "Lawsuit Challenges Internet Filtering Mandate", March 20, 2001, Available at: <http://www.ifea.net>).

(24) Ibid.

- (25) Internet Free Expression Alliance, "Supreme Court to Review Internet Free Speech Case", May 23, 2001. Available at: <http://www.ifea.net>).

- (26) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "Court of Appeals Stops Enforcement of Indianapolis Law to Limit Access of Minors to Video Games Depict Violence, Available at: <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).

(27) Ibid.

- (28) Robert Lemos, "Anti-terrorism bill to go to House", ZDNet News. October 2, 2001, Available at : <http://www.Zdnet.com/zdnn/stories/news/0,4586,5097691,00.html>).

(29) Ibid.

- (30) Geek.com Newsletter, "Anti-terrorism law=more surveillance, October 3, 2001, Available at: http://www.geek.com/news/geeknews/2001_Oct/gee20011003008156.html).

- (31) Robert Lemos, "Anti-terrorism bill to go to House", Op.cit.

(32) Ibid.

- (33) David McGuire, "Senators Create Toughest Anti-Terrorism Measure Yet". Newsbytes, October 4, 2001, Available at: <http://www.nbn.com/news/01/170840.html>).

- (34) David McGuire, "Anti-terrorism' Proposal Continues to Draw Shivers", Newsbytes, October 2, 2001, Available at: <http://www.newsbytes.com/news/01/170736.html>).

(35) Ibid.

(36) See:

- Electronic Privacy Information Center (EPIC), "Anti-Terrorism Bill Signed Into Law", Washington, November 5, 2001, Available at: <http://www.epic.org>).
- Declan McCullagh. "USA Act Stampedes Through", Lycos Worldwide. Oct. 25, 2001. Available at: <http://www.wired.com/news/conflict/0,2100,47858,00.html>).

الفصل الرابع

التشريعات
المنظمة
للانترنت
في الدول
العربية

في معظم الدول العربية، تقوم الحكومات بالسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات؛ فهذه الحكومات لا ترغب في أن تتدفق أية معلومات إلى بلادها دون رقابة، لذا فإنها إما أن تقوم بالهيمنة والتحكم في وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أو تقوم بإحكام الرقابة الصارمة عليها. ولا توجد ثمة ضمانات مطلقاً لحرية الصحافة في الدول العربية، وحتى في إسرائيل، الدول اليهودية وسط المنطقة العربية، والتي تتشدد بأنها تحتذى النمط الغربي في الديمقراطية، وأنها الدولة الديمقراطية وسط طوفان من الديكتاتوريات العربية، توجد فيها رقابة عسكرية لديها سلطة إغلاق الجرائد ومحطات التلفزيون، كما أن أي فرد يخرق قانون الرقابة قد يواجه ما يصل إلى خمس سنوات في السجن^(١). وفي بعض الدول العربية، تستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في نقل التصريحات والبيانات الرسمية إلى الجمهور، ولا يُسمح لها بنقد سياسات الحكومات أو نقد سلوك العائلات المالكة وكبار المسؤولين. وقد أثارَت الرقابة الحكومية شكوكاً متزايدة بشأن الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية في الشرق الأوسط، وتذهب بعض المسوح إلى أن مشاهدي التلفزيون في دول الخليج يفضلون شبكات التلفزيون الدولية على محطات التلفزيون المحلية^(٢).

وتعلم القيادات السياسية في الدول العربية أن المحطات التلفزيونية الفضائية لعبت دوراً مهماً في انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا، لذا فإن قادة هذه الدول لا يرغبون في حصول شعوبهم على المعلومات، ويعملون للحد من تدفق المعلومات إلى بلادهم سواء بالقوة أو باستخدام وسائل أكثر اعتدالاً. لقد وضعت السعودية حظراً كاملاً على أطباق استقبال الأقمار الصناعية بحجة أن الوسائل الإعلامية الجديدة قد تجعل بلادهم عرضة للثقافات الغربية الفاسدة وغير الأخلاقية، بما تحويه هذه الثقافات من عُري وعنف. وعلى أية حال، فالالتزام بمثل هذا الحظر لم يكن سوى استجابة للمحافظين أو المتشددین لأنه أثبت استحالة تطبيقه^(٣).

وكان لدولة قطر أسلوبها الخاص في مراقبة الموجات الكهربائية electric waves، التي تُنقل عبر الهواء، حيث تتيح لقاطني المنازل وصلات الكابل cable hook-up، التي تقدم برامج الفضائيات الدولية، والتي يتم استقبالها من خلال هوائي الاستقبال الذي تملكه الدولة، وهذا يعني أن كل البرامج تخضع للرقابة الحكومية قبل أن تصل إلى المشتركين.

وقد اتخذت دول أخرى مداخل مختلفة، فمصر، على سبيل المثال، تقوم ببث برامج تنافسية للجمهور، ولها قنواتها الفضائية الخاصة بها، وتتمتع فيها الصحافة المطبوعة المحلية بدرجة لا بأس بها من الحرية، في حين تخضع الصحف الأجنبية لرقابة صارمة وحظر توزيع أي عدد يمس مبادئ الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الإنترنت في الدول العربية:

ظهرت الإنترنت في الدول العربية في الوقت الذي بدأت فيه الحكومات العربية تتواءم مع قضايا الفضائيات، لتسبب أرقاً لأولئك الذين يرغبون في الحد من تدفق المعلومات لبلادهم. وقد أدى ذلك إلى تبني مدخل مختلف في التعامل مع شبكة المعلومات العالمية، ولا سيما لما تتمتع به من خصائص تفاعلية.

وكما في أجزاء عديدة من العالم، فإن الإنترنت تنتشر بسرعة كبيرة في العالم العربي بصفة عامة، ودول الخليج العربي بصفة خاصة، ففي عام ١٩٩٩ ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت من ٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ مليون بنسبة زيادة قدرها ١٠٤٪، كما أن عدد مواقع الوب المتصلة بالعالم العربي زاد بشكل ذي دلالة، ففي عام ١٩٩٩ كان يوجد ١٨,٠٠٠ موقعاً للوب، وهو ما يعكس نسبة زيادة قدرها ٢٢٥٪ مقارنة بالعام السابق. وبحصوله على ما يزيد عن ٣٥٪ من استخدام الإنترنت في العالم العربي، فإن مجلس التعاون الخليجي قد سجل أعلى معدل لاستخدام الشبكة في المنطقة. كما أن الإمارات العربية المتحدة سجلت وحدها

أعلى معدل لاستخدام الإنترنت في العالم العربي عام ١٩٩٩ (١٥٪)، في حين سجلت قطر والكويت مجتمعين ما يزيد عن ١٢٪ في العام نفسه^(٤).

إن المنطقة العربية تعد واحدة من أكثر المناطق الأقل ثقباً في العالم فيما يتعلق بالوصول للإنترنت. ويوجد ثمة شك في أن نمو الإنترنت قد شهد بطناً ملحوظاً نظراً لخوف أولئك الذين يوجدون في السلطة من أن ديمقراطية الوصول للإنترنت سوف يؤدي إلى إنهاء سيطرة الدولة على المعلومات. وعلى سبيل المثال، فقد صرحت السلطات السعودية خلال عام ١٩٩٨ بأن التآجيلات المستمرة في افتتاح خدمة الإنترنت للجمهور كان سببها البحث عن نظام تستطيع بموجبه أن تعوق تدفق المعلومات «غير المرغوبة».

ولكن بعد بداية بطيئة، تزايد انتشار الإنترنت في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية. وقد عملت القوى المؤيدة للإنترنت داخل الحكومات وفي الأوساط البحثية والأكاديمية علاوة على شركات الأعمال على دفع عملية الوصول للإنترنت بشكل أيسر للحصول على المعلومات والاتصالات المباشرة.

وبحلول مايو ١٩٩٩، فإن كل دول المنطقة باستثناء العراق وليبيا أصبح لديها شكل ما من الاتصال الدولي بالإنترنت. كما يمكن أن يصل الجمهور لخدمات الإنترنت عبر الشركات المحلية المقدمة لخدمة الإنترنت Internet Service Providers (ISPs) في كل هذه البلدان باستثناء سوريا التي لا تتيح الخدمة للجمهور حتى أكتوبر ٢٠٠١، عند كتابة هذا البحث. كما توجد عديد من مقاهي الإنترنت cybercafés المدفوعة في معظم الدول العربية، وتتيح هذه المقاهي وصول الجمهور للإنترنت مقابل مبلغ محدد في الساعة^(٥).

وتتابع الصحافة العربية بنشاط أخبار الإنترنت، والمؤتمرات التي تُعقد عن ثورة المعلومات أصبحت شائعة في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن سوريا - التي لم تسمح بعد للجمهور بالوصول للإنترنت، إستضافت «المؤتمر الدولي الثاني للشام

حول تكنولوجيا المعلومات « Second Al-Sham International Conference on Information Technology في دمشق في أبريل من العام ١٩٩٩^(١).

أساليب التعامل مع الإنترنت:

آليات الرقابة وأفاق حرية التعبير:

مثلاً هو الحال مع المحطات التليفزيونية الفضائية، اتخذت الحكومات في المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات للسيطرة على شبكة الإنترنت المتنامية. وتعد مصر والكويت و(إسرائيل) أكثر الدول ليبرالية في التعامل مع الإنترنت، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التي توجد في معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود. وتُعد السعودية أكثر الدول تشدداً في التعامل مع الشبكة، في حين تقع الدول الأخرى فيما بين هذين القطاعين. وفي الدول المحافظة، تُقيد خدمات الإنترنت بشكلٍ جوهري لتصبح مقصورة على الخدمات غير الضارة من وجهة نظرها. وفي الوسط، توجد الدول التي لم تقاطع خدمات الإنترنت، ولكنها تحاول في الوقت الراهن أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية.

وفيما يلي نحاول أن نستعرض آليات الرقابة وأفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت في المنطقة العربية والخصائص المميزة لكلٍ منهما:

أولاً: آليات الرقابة:

في محاولة لإخضاع شبكة الإنترنت مارست الحكومات العربية مجموعة من الآليات الرقابية نجملها فيما يلي:

١- الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية للمعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت:

في معظم بلدان العالم التي عرفت النمو السريع للإنترنت، لعب القطاع العام دوراً في بناء العمود الفقري لشبكات الاتصالات، من خلال تقديم التميريل المبدئي

والتنظيمات والمعايير وتشجيع الاستثمار الخاص وتعليم الكمبيوتر. وهكذا، فإن الحكومات التي تبغى نمو الإنترنت يجب عليها أن تتبنى سياسات تدعيمية، ولا تكتفى برفع الرقابة والقيود التي تحد من الوصول للشبكة. وثمة حكومات قليلة في المنطقة العربية قد تبنت هذا المدخل.

ولعل إحدى الخصائص المهمة للبنية الأساسية المعلوماتية في العالم العربي أن الخدمات الاتصالية الجماهيرية في المنطقة يتم تقديمها بشكل كبير عبر مؤسسات الدولة. وهذا يعني أن مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة تحتكر الخطوط التليفونية، وبالتالي تحتكر أيضاً البنية الأساسية الاتصالية. وفي عديد من الدول العربية، فإن الشركات التي تديرها الحكومة هي التي تقدم خدمات الإنترنت للجمهور. وفي هذه الدول، ينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للإنترنت في تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الوب Web design. وتعد مصر والأردن والسعودية حالات استثنائية في هذه السبيل حيث يوجد عديد من مقدمي الخدمة الذين ينتمون للقطاع الخاص.

وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الدول العربية الأخرى يوجد بها مقدم وحيد محلي لخدمة الإنترنت مثل: «الشركة الإماراتية للاتصالات» في الإمارات و«الشركة العُمانية للاتصالات» OmanTel في عُمان، و«الشركة القطرية للاتصالات» Q-Tel في قطر، وشركة Batelco في البحرين. وتلعب كل شركة من هذه الشركات الحكومية أو شبه الحكومية دور مقدم خدمة الإنترنت الوحيد في كل دولة. وتتضمن أسباب هذه الهيمنة والاحتكارات الحكومية الرغبة الأكيدة في السيطرة على المعلومات وعدم فقدان هيمنة الدولة على هذا القطاع المهم، وحماية احتكار شركات الاتصالات المملوكة للدولة للأرباح^(٧).

وذكر «شكيب لحريشي» رئيس «اتحاد الإنترنت المستقل» في المغرب أنه في حين أن الحكومة المغربية ليست لديها سياسة معلنة للرقابة أو فرض قيود على الوصول للإنترنت، إلا أن نمو الإنترنت قد تحقق من خلال فرص غير عادلة أتيحت

لشركة الاتصالات التي تسيطر عليها الدولة وهي «شركة اتصالات المغرب» في مقابل الشركات الخاصة المقدمة للخدمة، هذا علاوة على فشل الحكومة في تعليم الجمهور مبادئ التعامل مع الإنترنت^(٨).

وتعمل الأسعار المحلية لأجهزة الكمبيوتر أو الخدمات على الحد من استخدام الإنترنت في عدد من دول المنطقة. وقد تعكس تلك الأسعار اتجاهات الحكومة نحو انتشار استخدام الإنترنت، وذلك لأن تلك الأسعار قد تدعمها الحكومة وقد تفرض عليها الضرائب والجمارك. وتعد كلفة الإنترنت والمكالمات التليفونية في المنطقة العربية أغلى بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، وهذا إذا ما قيسَت هذه الكلفة بمتوسطات الدخل^(٩).

٢- تبني الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة:

اتخذت عديد من الحكومات العربية مديلاً يتسم بالحدز تجاه الإنترنت، وخاصة أنها وسيلة تسمح للأفراد، بسهولة وسرعة ودون كلفة كبيرة، بتبادل المعلومات بوسائل تعمل على التخلص من هيمنة الدولة. وقد تبنت الحكومات وسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة؛ فدول مثل اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تفرض الرقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية تملكها الدولة وتقر عليها محتويات الوب proxy servers، وهي وسائل يتم وضعها بين المستخدم النهائي والإنترنت من أجل ترشيح وإعاقة مضمون معين. وفي عدد من الدول، بما فيها الأردن، فإن الضرائب وسياسات الاتصالات تجعل الوصول للإنترنت مكلفاً تماماً، ويعيداً عن متناول عديد من الأفراد، سواء كان هذا هدف هذه السياسات أم لا.

وقامت تونس بإقرار أكثر التشريعات المتعلقة بالإنترنت تفصيلاً في المنطقة العربية، وقد تمت صياغته - بشكل كبير - لكن يضمن أن التعبير المباشر لا يستطيع مراوغة السيطرة الحكومية الصارمة على التعبير في وسائل الإعلام الأخرى.

وفي غالبية الدول، حيث لم يتم إقرار قوانين متعلقة بالإنترنت بعد، فإن القيود القانونية على حرية التعبير والصحافة لها تأثير قوى على ما يتم التعبير عنه على شبكة الإنترنت، وخاصة في الندوات الجماهيرية مثل اللوحات الإخبارية bulletin boards وغرف الحوار chat rooms.

وفي منطقة تقوم عدد من حكوماتها بمراقبة تليفونات بعض المعارضين والمنشقين بشكل روتيني، يشكك مستخدمو الإنترنت في عدد من الدول، بما فيها البحرين وتونس، في أن الحق في الخصوصية بالنسبة للمراسلات يتم انتهاكه من خلال رقابة الدولة على البريد الإلكتروني. وقد قضى أحد المواطنين البحرينيين ما يزيد عن عام كامل في السجن للاشتباه في قيامه بإرسال معلومات «سياسية» بالبريد الإلكتروني للمنشقين بالخارج^(١٠).

وفي حالة الإمارات، تدخلت الشرطة في الإنترنت، وكوّنت «اللجنة الاستراتيجية الوطنية للإنترنت» عام ١٩٩٦، والتي أوصت بأن تخول لوزارة الإعلام والشرطة فضلاً عن شركة «إنترنت الإمارات» Emirates Internet المقدمة للخدمة سلطة إصدار تراخيص للإنترنت. وهكذا فإن الصيغة الصينية- السنغافورية للرقابة على الإنترنت لا توجد فقط في الدول العربية، بل توجد أيضاً في الدول الآسيوية الأخرى، حيث تعتبر القواعد الأخلاقية والروابط العائلية أقوى مما هي عليه في الغرب واليابان^(١١).

ولا توجد ثمة حكومة في المنطقة العربية تأمل في أن تُرى على أنها ضد الإنترنت، فقد أكد المسؤولون السوريون والسعوديون لمواطنيهم بأن الجمهور سوف يحصل قريباً على الوصول للإنترنت، حتى على الرغم من أنهم أثاروا مسألة القيم المحافظة لتبرير المدخل التدريجي للوصول الجماهيري للشبكة.

وذكرت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية اليومية في ٢٧ من يناير ١٩٩٧ أن اشتراكات الإنترنت سوف تُفتح للجمهور السوري خلال ستة أشهر. وبعد مرور

٢٨ شهراً أخرى ذكرت تقارير صحيفة من سوريا أن الوصول الجماهيري للإنترنت سوف يكون متاحاً قريباً...١. وفي السعودية، ذكرت صحيفة «الجزيرة» في ١٢ من مايو ١٩٩٧ أن الملك فهد قد وافق من حيث المبدأ على السماح بالوصول الجماهيري للشبكة، ولم يتحقق ذلك سوى في يناير من العام ١٩٩٩، عندما تم السماح للشركات المحلية المقدمة للخدمة بتقديم الخدمة للمواطنين العاديين، بعد خمس سنوات تقريباً من ربط مؤسسات الدول بالإنترنت. ويفسر رئيس المجموعة التي كانت تدرس هذه القضية في غرفة التجارة والصناعة بالرياض هذا التأجيل بأنه كان ضرورياً «للاتتهاء من التكنولوجيا المطلوبة لإعاقلة الوصول إلى المعلومات التي تتناقض مع قيمنا الإسلامية والخطيرة على أمننا»^(١٢).

٣- التدرج بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة:

يجادل المشرعون حول العالم بأن كبح جماح حرية التعبير على الإنترنت أمر مطلوب لحماية الأطفال من المضمون الضار، ورأينا ذلك جلياً في دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية في المبحث الأول من هذه الدراسة. ويذهب البعض إلى ضرورة تنظيم الإنترنت للحفاظ على القيم الدينية وحماية الثقافات المحلية، وحماية الأمن القومي، وإعاقلة الإرهابيين وإسكات العنصريين. وفي المنطقة العربية، قليل من المسئولين يعترضون على أن إعاقلة المعلومات السياسية من بين أهدافهم في وضع أوجه السيطرة والتحكم في الإنترنت.

وفي دول الخليج العربي، يلاحظ البعض أن الصور العارية pornography هي تقريباً أول ما يشار إليه دائماً، مصحوباً بالحديث عن الوصول إلى معلومات غير إسلامية (مثل كيف تستطيع الانتحار؟)، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة على دور المرأة في المجتمع، والتأثيرات المحتملة على المعايير الثقافية المحلية. وهذه المخاوف هي التي تطفو على السطح في الصحافة والمقابلات مع أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والأكاديميين ورجال الدين^(١٣).

وقد مضت السعودية إلى أبعد من ذلك في تحديد مجال البيانات التي يُرغب في إبعادها عن الإنترنت؛ فقد أصدر مجلس الوزراء السعودي مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية»^(١٤).

وقد ذكر مسئولون من دولة الإمارات العربية المتحدة أن منع الصور العارية pornography هو الهدف الوحيد لنظام رقابة الإنترنت. وتحدث مسئولون من دول أخرى ويمثلون عن الشركات المقدمة للخدمة في المنطقة بشكل أكثر عمومية عن حماية القيم الثقافية. وعلى سبيل المثال، فإن ممثل «شركة الاتصالات اليمنية» Teleyemen، المحكرة لتقديم خدمة الإنترنت في اليمن، أخبر منظمة Human Rights Watch أن الشركة تعمل وفقاً «للتزام عام» وهو «الححد من الوصول للمعلومات التي تعتبر غير مرغوبة وتتسبب في هجوم ضد المعايير الاجتماعية والدينية أو الثقافية»^(١٥). ومثل الإمارات والسعودية، تقوم اليمن بترشيح ما يمكن أن يصل إليه المستخدمون عبر الشبكة من خلال جهاز كمبيوتر رئيسي proxy server، وبرنامج للرقابة censorware.

وقد شahrت بعض القوى الاجتماعية الإنترنت العداء، ودعت إلى عدم إتاحتها للجمهور على نطاق واسع. وقد أدان المشرعون في الكويت ودول أخرى الإنترنت لأنها تمثل تهديداً على الثقافة المحلية والأخلاقيات والتعاليم الدينية. وهكذا، فإنه حتى في الكويت، أكثر الدول الخليجية ليبرالية في التعامل مع الإنترنت، بدأ البعض يتساءل: لماذا لا تقوم الحكومة بمنع بعض المواقع على الإنترنت. وقد قدم عبد الله المحجرى أحد نواب مجلس الأمة الكويتي الإسلامي التوجه اقتراحاً للمجلس يدعُر فيه الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع المواد التي تنتهك الأخلاقيات المحلية والقيم الدينية^(١٦).

وقد رددت الحكومات ومؤيدوها هذه المضامين لتبرير النمو البطيء للإنترنت

وبطء السماح للجمهور بالوصول للشبكة. وعلى سبيل المثال، فإن المتحدث باسم «جمعية الكمبيوتر السورية»، التي كان يرأسها بشار الأسد ابن الرئيس الراحل حافظ الأسد ورئيس الجمهورية حالياً، ذكر «إن مشكلتنا أننا مجتمع له تقاليد، وأنا يجب أن نعلم أنه إذا كان هناك شيئاً لا يتوافق مع مجتمعنا، فبإنا يجب أن نجعله أمناً»^(١٧).

وبالنسبة للقوى المحافظة في السودان، فإن الإنترنت مساوية للفساد الأخلاقي، وتريد هذه القوى إغلاق الشركة التي تقدم للسودانيين خدمة الوصول للطريق السريعة للمعلومات. والمستهدف بهذا الغضب هي «سودانت» Sudanet، وهي شركة مشتركة بين قناة الخرطوم التلفزيونية المملوكة للدولة وشركتين من شركات القطاع الخاص وهما «شركة اتصالات السودان» وشركة «كافت انترناشيونال». وعندما سُكِّلت «سودانت» عام ١٩٩٥، كانت خدماتها مقصورة على الوزارات والشركات والمنظمات الدولية. وعندما قامت الشركة بتقديم خدماتها للجمهور في أوائل عام ١٩٩٨، فإن ذلك قد سبب فزعاً للجماعات الإسلامية في السودان.

ويرى محمد صالح حسان إمام طائفة الأنصار الإسلامية القوية أن الإنترنت «مفسدة»، ويتنبأ بأنها سوف تفسد الشباب السوداني لأنها سوف تفرقهم بالمعلومات من خارج البلاد؛ معلومات عن الثقافة والسياسة والقيم الغربية. وذكر أن الأئمة يعدون لشن حملة على مستوى البلاد ضد خدمات الإنترنت في السودان، والتي ذكر أنها يجب أن تُحظر لحماية شباب البلاد. وقال: «يجب أن يحترم الشعب المسلم العقيدة، ولا يسمح لمثل هذه المعلومات بالوصول إلى أسرهم». ويؤيد رؤيته هذه محاضر في جامعة القرآن الكريم بالسودان، الذي ذكر أيضاً أن الإنترنت تمثل خطراً على المجتمع وأمن البلاد. وأضاف هذا الأكاديمي، الذي رفض ذكر اسمه، أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تسمح الحكومة للناس بالوصول للإنترنت، طالما أن المعلومات المتاحة على الإنترنت يُقال إنها عن الجنس، الحملات ضد الإسلام، السياحة وعديد من الأخبار المفسدة الأخرى وغير المقبولة لدى الأسر الإسلامية»^(١٨).

وعديد من الأسر السودانية تعارض وصول أبنائها للإنترنت لأنها تشعر أن الشبكة تقدم معلومات عن الجنس والأشياء الأخرى الحافلة بالخطايا. كما أن ثمة قطاعات أخرى تعرب عن قلقها بشأن خدمة الإنترنت، بما في ذلك قطاعات من قوات الأمن، التي تخشى المتطرفين والجماعات المعارضة الأخرى التي قد تستخدم الإنترنت لنقل معلومات مضادة للحكومة. وذكر مسئول أمني أن الدولة يجب أن تقرر ما المعلومات التي يجب أن يُسمح بها عبر الإنترنت، ويجب أن تُفحص المعلومات الواردة بشأن أي شيء قد يؤثر على الأمن^(١٩).

وعلى أية حال، فقد ذكر على كرار المسئول عن خدمة العملاء بـ«سودانت» أن المعارضة للخدمة لن تمنع الشركة من الاستمرار في ربط الناس بالشبكة، ولن تجعلنا نفرض أي قيد على وصولهم للإنترنت. وذكر أن «سودانت» تقدم بعمل وعملها هذا لا يتضمن رقابة مستخدمى الإنترنت. وعلى الرغم من ذلك، فإن «سودانت» تعي جيداً أن الكلفة العالية لتركيب الخدمة قد تكون رادعة، لذلك فإنها تشجع الناس على دفعها بالتقسيط.

٤- هيمنة اللغة الإنجليزية على الإنترنت:

وثمة عامل آخر لا دخل للحكومات العربية به، ويعمل على الحد من نمو الإنترنت في المنطقة وهو الهيمنة المستمرة للمواد الإنجليزية اللغة. وعلى الرغم من أن حجم المواد باللغة العربية ينمو باستمرار، كما سبق وأوضحنا في بداية هذا المبحث، ورغم أن البرامج العربية المتاحة لتصفح الوب في تحسن مستمر^(٢٠)، فإن المستخدمين الذين لا يتحدثون الإنجليزية يظلون بمنأى عن الوصول للموارد المتاحة على الشبكة^(٢١). والمتحدثون بالفرنسية، مثل عدد من دول شمال أفريقيا، لديهم القدرة على الوصول إلى مواد أكثر بشكل ذي دلالة مقارنة بمن يتحدثون العربية فقط.

وبينما لا تزال المواقع ذات الأصل الغربى تسيطر على الإنترنت، فإن عديداً من المدافعين عن الإسلام والأسلحة قد احتضنوا الإنترنت كوسيلة لنشر رسالتهم.

ومن بين كل القوى السياسية المعارضة في المنطقة، فإن الإسلاميين أكثر القوى فعالية ونشاطاً على الشبكة، بفضل عدد كبير من النشطاء في مجال تعليم الكمبيوتر، ولاسيما الذين يعيشون في أوروبا وأمريكا الشمالية^(٢٣).

وقد تجاربت الحكومات العربية مع نشوء شبكة الإنترنت بفعالية التواجد، كما تجاربت معها بالرقابة والتنظيم. وقد أنشأت كل الحكومات موقعاً أو أكثر على الوب لكي يكون صوتها مسموعاً وسط طوفان مصادر المعلومات البديلة في الفضاء التخيلي. والسعودية، البحرين، مصر، إيران، المغرب، عمان، تونس والسلطة الوطنية الفلسطينية من بين الدول التي تبث إرسالاً إذاعياً أو تليفزيونياً أو كليهما على الشبكة.

واستثمرت السعودية بكثافة في نشر رسالتها خارج أراضيها من خلال تواجدها على الإنترنت، وكذلك من خلال ملكية السعوديين المؤيدين للحكومة للجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الإذاعية العربية الموجودة في أوروبا. ولعل إحدى القوى الدافعة لذلك هي الرغبة في مواجهة جماعات منشقة سعودية في لندن مثل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» <www.ummah.org.uk/cdlr> و«حركة الإصلاح الإسلامي في السعودية» <www.miraserve.com>، والتي تتمتع بسجل حافل في استخدام آلات الفاكس والإنترنت ضد النظام الملكي السعودي^(٢٤).

وقد أنشأت حكومة تونس مواقع عديدة تحوى معلومات رسمية ووصلات لوسائل الإعلام المؤيدة للحكومة. وفي مجهودات للعلاقات العامة تم تدعيمها من قبل رجال أعمال تونسيين مؤيدين للحكومة في باريس، تم إنشاء موقع على الوب تم تصميمه بحيث يبدو كأنه موقع منظمة العفو الدولية عن تونس، وذلك بغرض تضليل الزائرين للموقع. ويقدم هذا الموقع <www.amnesty-tunisia.org> معلومات إيجابية فقط عن سجل تونس في مجال حقوق الإنسان، ولا يقدم شيئاً ذا صلة بتقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International^(٢٤).

ثانياً: أفاق حرية التعبير علي شبكة الإنترنت:

إن التبنى السريع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بصفة عامة، سواء كانت الإنترنت أو الفضائيات أو أية تكنولوجيا أخرى، في المنطقة العربية خلال العقد الماضي قد أدى إلى عديد من التأثيرات السياسية والإجتماعية. ومنذ عام ١٨٧٠، وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت التكنولوجيا تميل إلى تيسير المركزية centralization؛ فالسكك الحديدية، التلغراف والتليفون ساعدت جميعها في هيمنة من يوجدون في مركز الدائرة على أولئك الذين يوجدون في محيط هذا المركز. واليوم، فإن لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تأثيراً معاكساً، لأنها تعمل على تحقيق لامركزية السلطة decetralization of power؛ ونشأة اقتصاد الخدمات، الإنترنت، تليفزيون الأقمار الصناعية ونحو التعليم على مستوى جماهيري كلها عوامل تعمل على تقوية محيط الدائرة على حساب المركز. وتميل كل هذه التكنولوجيات إلى تمكين السلطة على المستوى المحلي، في حين تعمل على تقويض السلطة المركزية وهيمنتها. ولذا، فإن ثورة المعلومات والعولمة تهدد الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وتهدد قدرتها على السيطرة في الحد من وصول مواطنيها للمعلومات.

كما أن استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والاتصال بواسطة الحاسبات computer mediated communion (CMC)، وأبرزها الإنترنت، كوسائل ذات فعالية في أيدي منظمات المجتمع المدني للعمل على تقدم كل من الأجندة المحلية والعالمية لهذه المنظمات، قد ثبت نجاحها في دول أمريكا اللاتينية والصين وجنوب شرق آسيا، وأثبتت فعالية كذلك فيما بين المنظمات العالمية للمجتمع المدني مثل جماعات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالمرأة والبيئة. ويوجد هذا التمكين المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، لي طرح فرضية سقوط الأنظمة السلطوية السائدة في المنطقة، والتي تعوق نمو منظمات أكثر ديمقراطية للمجتمع المدني. ومن خلال خفض التكاليف التنظيمية، التغلب على الحدود السياسية

والجغرافية، والسماح للمنظمات بالعمل لدفع التأييد المحلي والدولي للأجندة الديمقراطية، فإن الإنترنت تمتلك القدرة على تحرير الإمكانات الكاملة للمجتمع المدني في المنطقة العربية^(٢٥).

وتستعرض الأمثلة التالية كيف أن الإنترنت تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات:

* عبر البريد الإلكتروني ومواقع الوب، استطاعت منظمات حقوق الإنسان في مصر والأراضي الفلسطينية ودول أخرى نشر معلومات بشكل أكثر فعالية من أى وقت مضى، وذلك على الرغم من مواردها المتواضعة ووصولها المحدود لوسائل الإعلام المحلية^(٢٦).

* قامت الجرائد الصادرة بالعربية والإنجليزية والفرنسية والتي خضعت للرقابة أو الإغلاق في مصر والجزائر والأردن بوضع قصصها الإخبارية المحظورة على الإنترنت، حيث يمكن للقراء المحليين وعبر العالم الإطلاع عليها. ومن هنا، فإن المواد التي لا تستطيع الصحف نشرها نظراً للضغوط السياسية أو أية عوامل أخرى، قامت بتوزيعها بشكلٍ واسع على الإنترنت^(٢٧). وعندما بدأت الصحف اليومية الخاصة في الجزائر إضراباً في أكتوبر من العام ١٩٩٨ للاحتجاج على الضغوط الذي قارسه المطابع المملوكة للدولة عليها، قامت هذه الصحف بوضع نشرات يومية على الوب لكسب التأييد الشعبي لقضيتها. كما أن المنظمات الموجودة على الإنترنت مثل Digital Freedom Network <www.dfn.org> تجعل المواد المراقبة متاحة على الشبكة^(٢٨).

* قام مواطنون عرب بالمناظرة والحوار مع الإسرائيليين في غرف الحوار الحى chat rooms والأشكال الأخرى من الملتقيات على شبكة الإنترنت، في وقت يصعب فيه أو يستحيل عليهم أن يلتقوا وجهاً لوجه أو يجروا محادثات تليفونية، أن

يتبادلوا مراسلات بريدية، وذلك نظراً للقيود المفروضة على السفر وغياب الروابط التليفونية أو البريدية بين معظم الدول العربية وإسرائيل^(٢٩).

* ويمكن للمغربيين أن يجدوا معلومات غزيرة موضوعة على الوب من قبل «جبهة البوليساريو» التي تتحدى السيادة المغربية على غربي الصحراء، ومثل هذه المعلومات غير موجودة، أو موجودة من وجهة نظر أحادية في وسائل الإعلام المحلية والمكتبات. كما أن الجزائريين يستطيعون زيارة مواقع الجماعات الإسلامية المحظورة على الوب، ولا يوجد لهذه الجماعات مطبوعات شرعية داخل الجزائر.

* أدت شبكة الوب العالمية بجرائدها المباشرة والبث الإذاعي والتليفزيوني المتاح عليها إلى التنوع في الأخبار المتاحة للمواطن العربي في المنطقة، وهو نفس ما أتاحته محطات التليفزيون الفضائية العربية الشائعة^(٣٠). وبعد هذا التغير ملحوظاً بصفة خاصة لأولئك الذين يعيشون في بلدان قد لا تُتاح فيها الجرائد الأجنبية، أو قد تكون باهظة الكلفة، أو يكون قد مضى عليها وقت ليس بالقصير عندما تصل إلى السوق الصحفية.

وعلاوة على ذلك، تتيح الإنترنت إمكانات هائلة للإقالات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة في تدفق المعلومات؛ ففي الدول التي لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت، يمكن للأفراد - بأسعار المكالمات الدولية - أن يتصلوا بمقدمي الخدمة في دول أخرى، وهو ما يحدث في سوريا على سبيل المثال. وإذا تم إعاقه موقع اللوب، فإن أصحاب الموقع أو الهواة يستطيعون تغيير عنوانه، أو يضعون المحتوى نفسه على مواقع أخرى. ويستطيع المستخدمون المحليون أن يشاهدوا مواقع الوب المعاقة بالوصول إليها بالاستخدام المجاني لأجهزة كمبيوتر رئيسية لا تخضع للرقابة anti-censorship proxy (ACP) servers.

كما يمكن لهؤلاء المستخدمين أن يكون لديهم أيضاً أشخاصاً يتمتعون بالوصول

إلى المضمون المعاق محلياً، ليقوم هؤلاء الأشخاص بإرسال هذا المضمون كمكلفت على البريد الإلكتروني. وهكذا، فإن مراسلات البريد الإلكتروني يمكنها أن تفلت من الرقابة باستخدام حسابات بريد إلكتروني بأسماء مستعارة، أو بالتشفير، أو بتمرير الرسائل عبر خدمات إعادة إرسال الرسائل على الوب Web-based re-mailing service، والتي تتيح إخفاء هوياتهم بإزالة البيانات التي تحدد هوية المرسل.

والظاهرة الجديدة بالتسجيل في هذه السبيل، أن معظم البلدان العربية التي أتاحت الوصول الجماهيري لشبكة الإنترنت قد تسامحت مع حرية التعبير على الشبكة بشكلٍ أوسع نطاقاً مما هو مسموح به في وسائل الإعلام المحلية؛ فدول مثل الكويت، الجزائر، مصر، الأردن ولبنان قد سمحت كلها بحرية تعبير غير مقيدة نسبياً لآلاف من المستخدمين في كل دولة، حتى على الرغم من أن هذه الدول تنفذ قوانين صارمة للصحافة ضد الدوريات والمطبوعات التي تنشر مواد معترض عليها.

وحتى الدول التي تنكر حق الوصول الجماهيري لشبكة الإنترنت مثل العراق وليبيا، لم تقرر مطلقاً حظر امتلاك أجهزة المودم أو الوصلات التي تربط المواطنين بالدولة بمقدمي الخدمة خارج البلاد. كما تسامحت سوريا مع القدر المتزايد المحدود والتدريجي للوصول للإنترنت في ظل الأجيال المتتالية لإتاحة الخدمة للجمهور.

تشريعات الإنترنت في المنطقة العربية:

إن تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي لديها أكثر تشريعات الإنترنت تفصيلاً في المنطقة كلها، حيث قامت تونس ببسط قانون الصحافة لديها لكي ينسحب على الإنترنت. وتذكر السلطات التونسية أن التشريع المعنى بالإنترنت في البلاد مصمم لدعم تقديم خدمات الإنترنت وإعداد تونس لعصر مجتمع المعلومات. وأن التشريع يهدف إلى دعم الوصول لخدمات الإنترنت لكل من يرغب في ذلك، بالكفاءة نفسها والسعر نفسه علاوة على حفز القطاع الخاص - في إطار المنافسة الشريفة - لتسويق خدمات الإنترنت وإنشاء شركات مضيقة لمواقع الوب.

وبينما تؤسس تنظيمات الإنترنت في تونس لمعايير وقواعد للقطاع التجارى الناشئ، فإن هذه التنظيمات تعكس أيضاً - على الرغم من التصريحات السابقة - اتجاه الحكومة نحو تقييد حرية التعبير وعدم التسامح مع أى انشقاق. وما يدعم رأينا أن كل وسائل الإعلام التونسية تدعم الخطأ الرسمي للدولة وتجنب نشر الأخبار والتعليقات التى توجه النقد لسياسات الحكومة. كما أن النشاط السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان الذين انتقدوا الإجراءات المقيدة لحرية التعبير تم الزج بهم فى السجون، وتم إنزال جزاءات بهم فى أماكن عملهم، ومنعوا من السفر إلى خارج البلاد. وتعمل المراقبة البوليسية الصارمة على تدعيم مناخ من الخوف والرقابة الذاتية^(٣٩).

والجزء الرئيسى من التشريع الذى يحكم الإنترنت عبارة عن مرسوم صدر فى ٢٢ من مارس ١٩٩٧ باسم «مرسوم الإنترنت»، وتبعه بعد ثمانية أيام مرسوم آخر يغطى خدمات الاتصالات بشكل أكثر عمومية.

ويحدد مرسوم الاتصالات الشروط التالية:

* قانون الصحافة سوف يُطبق على إنتاج وتقديم وِث وتخزين المعلومات عبر وسائل الاتصالات (بما فيها الإنترنت) (مادة ١).

* كل الشركات مقدمة الخدمة يجب أن تحصل على ترخيص من وزارة الاتصالات (مادة ٧).

* «لجنة لخدمات الاتصالات» سوف تراجع كل تطبيق لعمل أية شركة مقدمة للخدمة؛ وتتضمن اللجنة ممثلين من وزارات الدفاع والداخلية، ومسئولون يشغلون مواقع متصلة بالاتصالات وعلوم المعلومات والكمبيوتر (مادة ٨).

ويضع مرسوم الإنترنت القواعد التالية:

* يجب أن تعين كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP مديراً يكون «متحملاً

للمسؤولية.. عن مضمون الصفحات وصفحات ومواقع الوب التي تقوم الشركة المقدمة للخدمة باستضافتها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية Servers المملوكة لها (مادة ٩، الفقرة ٣). كما أن مستخدمي الإنترنت وأولئك الذين ينشأون مواقع وب ويديرون أجهزة كمبيوتر رئيسية Servers مسئولون أيضاً عن أية انتهاكات للقانون (مادة ٩، الفقرة ٤).

* كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP يجب أن تقدم، بصفة شهرية، قائمة بمشتركيها في الإنترنت «للقائم بالتشغيل العام» public operator (الهيئة التونسية للإنترنت التي تديرها الدولة) (المادة ٨، الفقرة ٥)؛ وإذا قامت الشركة بإغلاق أبوابها أو قامت بإيقاف نشاطها في تقديم خدمات الإنترنت، فيجب عليها، دون تأخير، مراجعة «القائم بالتشغيل العام» لتسليمه نسخة كاملة من أرشيفها ووسائل قراءة هذا الأرشيف (مادة ٩، الفقرة ٧).

* يجب أن يقوم «المدير» بمراجعة المضمون على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية بالشركة المقدمة لخدمة الإنترنت، للتأكد من أنه لا توجد معلومات على النظام تتناقض مع «النظام العام والأخلاقيات الطيبة» «bonnes moeurs» وهي العبارات نفسها التي وجدت في المادة (٦٢) من قانون الصحافة.

ويُمنع مرسوم الإنترنت أيضاً التشفير encryption دون موافقة مبدئية من السلطات (مادة ١١). ومرسوم سبتمبر ١٩٩٧ حول التشفير يلزم الأشخاص أو مقدمي الخدمة الذين يأملون في تشفير البيانات بضرورة التقدم بطلب لوزارة الاتصالات مع تقديم المفاتيح المطلوبة لفك شفرة البيانات. وتبت الوزارة في الطلب بعد استشارة «لجنة الاتصالات» المشار لها سلفاً.

والعقد الذي يوقعه المشتركون عند الحصول على خدمات الإنترنت من «الهيئة التونسية للإنترنت» يضع وسائل حكومية أكثر للسيطرة. وأكثر هذه الوسائل، بشكل ملحوظ، أن العقد يُلزم المستخدمين بأن يوقعوا على أنهم سوف «يستخدمون

الإنترنت فقط لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الذي يمارسه العميل، مع الالتزام الصارم بالقواعد المعمول بها». ويُلزم العقد العملاء أيضاً بما يلي:

* «الإفشاء للهيئة التونسية للإنترنت بكل الحسابات التي تم فتحها للمستخدمين وأولئك الذين يحصلون على خدمة الوصول للشبكة».

* «منع الوصول من أماكن بعيدة remote access (من دول أجنبية) لشبكاتها من قبل مستخدمين خارجيين لم يحصلوا على تصريح مبدئي من الهيئة التونسية للإنترنت».

* «إبلاغ الهيئة التونسية للاتصالات بأى تغيير في العنوان، المعدات، والمستخدم».

وتحتفظ «الهيئة التونسية للإنترنت» بالحق في وقف خدمة الإنترنت دون سابق إنذار إذا قام المشترك بأى استخدام يعتبر «غير صحيح أو يتناقض مع الشروط الموقع عليها» في العقد. وللهيئة الحق أيضاً وفقاً للعقد بالقيام بزيارات للموقع للتأكد من أن المعدات المتصلة بالإنترنت يتم استخدامها بالفعل «الالتزام بالقواعد والقوانين وللتأكد من أنها تستخدم بشكل صحيح».

تعليق على تشريع الإنترنت في تونس^(٣٣)؛

مسئولية الشركة مقدمة خدمة الإنترنت عن المضمون؛

إن وضع المسؤولية القانونية على عاتق الشركة مقدمة خدمة الإنترنت، وبشكل محدد على «الشخص المسئول» الذي تعينه الشركة، بالنسبة لمواقع الوب التي تستضيفها، تمثل تهديداً لحرية التعبير على الشبكة online freedom of expression. وهذه المسؤولية تضع عبئاً تنظيمياً على مقدمى الخدمة حتى على الرغم من أنهم لا يستطيعوا واقعياً مراقبة مواقع الوب التي يستضيفونها، فعديد

منها يتغير أو يتم تعديله يومياً من قبل الأشخاص أو الهيئات التي تدير هذه المواقع. وإذا تم تفعيل هذا الشرط، فمن المحتمل أن يعمل ذلك على إبطاء تدفق البيانات المباشرة أو الحد منه.

والحكومة، في خطابها لمنظمة Human Rights Watch، تذكر أن مقدمي الخدمة مسئولون فقط عن محتوى مواقع الوب ولكنهم ليسوا مسئولين عن محتوى رسائل البريد الإلكتروني أو ما تضعه الجماعات الإخبارية newsgroups على الشبكة. ولكن المسئولية عن مضمون الجماعات الإخبارية يبدو أنها قد تم جمعها مع القسم الموجود في مرسوم الإنترنت والذي يلزم مقدمي الخدمة ألا يسمحوا بأى شيء «يبقى» على أجهزتهم ويضر «النظام العام والأخلاقيات الطبية». وهذه الصياغة القضاة والمهمة يبدو أن المقصود بها هي جعل مقدمي الخدمة يعملون على رقابة المحتوى حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون.

إمداد الحكومة بقوائم المشتركين:

وتوضح الحكومة أن مقدمي الخدمة يجب أن يقدموا بصفة شهرية أسماء المشتركين في الخدمة لتسهيل إنشاء قاعدة إحصائية ودليل لمستخدمي الإنترنت. وتذكر الحكومة أن مقدمي الخدمة يجب أن تحتفظ بمعلومات عن المستخدمين واستخدامهم السري للشبكة.

وإلزام مقدمي الخدمة بتقديم قوائم المشتركين للحكومة ينتهك حقوق الخصوصية والمجهولية anonymity لمستخدمي الإنترنت. وبالنسبة لإعداد دليل للمستخدم user directory أو قاعدة بيانات، فإننا يمكن ألا نجد أى تأثير على هذه البيانات بالنسبة للمستخدمين الذين لا يرغبون في أن يدلوا بهذه المعلومات. والتسليم الإجباري لثل هذه المعلومات للسلطات، والتي قد تعمل على تسهيل المراقبة الإلكترونية electronic surveillance، يمكن أن يمنع التونسيين فقط الذين

يرغبون في التعبير عن أنفسهم أو يتلقوا المعلومات على الشبكة.

عقد الهيئة التونسية للإنترنت يحد من حقوق المستخدمين:

إن العقد الذي تقدمه الهيئة التونسية للإنترنت للعملاء يحد من حقهم في البحث عن المعلومات على الشبكة والوصول إليها. وإلزام العملاء بأن يستخدموا الإنترنت فقط «لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الذي يمارسه العميل» من الواضح أنه يعوقهم عن استخدام الإنترنت لأغراض شخصية أو لأغراض تتعلق بأنشطة وأعمال أخرى غير التي يقومون بها، وذلك خوفاً من عقوبة إلغاء العقد. وينتهك العقد أيضاً خصوصية المستخدمين بإلزامهم بأن يعلموا الهيئة التونسية للإنترنت بكل الأشخاص الذين يستطيعوا الوصول لحساباتهم (التي تسجل أنشطتهم على الشبكة).

وفي أول سبتمبر ١٩٩٨، بدأ تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات في الأردن، والذي يقيد حرية الصحافة بعدة طرق. واللغة الفضفاضة لهذا القانون الجديد لاقت انتقاداً من قبل الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان في الأردن وعبر العالم. والمادة (٢) التي تعرف «الإصدار» Publication؛ «أية وسيلة إعلامية والتي يتم التعبير فيها عن المعاني والكلمات والأفكار بأية طريقة»، قد يتم تفسيره بسهولة لكي يتم تطبيقه على الإصدارات الإلكترونية الموجودة على الإنترنت، على الرغم من أن السلطات لم تصرح؛ حسب معلوماتنا، حراحة بأن هذه هي القضية. ومعالم القانون الجديد التي تقيد حرية التعبير تتضمن المتطلبات التالية:

* يجب أن تؤمن الإصدارات الخاصة غير اليومية رأس مال لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً (حوالي ١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي)؛ ويجب أن يكون لدى الصحف اليومية رأس مال لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً خلال فترة تصل إلى ثلاثة شهور لكي تُنشر، وهو ما يزيد عن سبعة أضعاف ما ورد في القانون السابق (مادة ١٣).

* الإصدارات «تُحجم عن نشر أى شيء يتناقض مع مبادئ الحرية، المسؤولية الوطنية، حقوق الإنسان، وقيم الدولة العربية والإسلامية» (مادة ٥).

* والدوريات (التي تم تعريفها أيضاً بطريقة قد تتضمن الإصدارات الموجودة على الإنترنت) تُحجم عن نشر أية مواد تحتوي على مضمون معترض عليه، بما في ذلك أى شيء «ينتقص الملك والعائلة الملكية.. أو يتعدى على النظام القضائي أو يمس استقلاله... (و) يشجع على الانحراف أو يؤدي إلى الفساد الأخلاقي» (المادة ٣٧).

وانتهكات المادة (٣٧) يجعل الدورية هدفاً لفرامات لا تقل عن ٥,٠٠٠ ديناراً أردنياً (المادة ٤٧) وإغلاق محتمل بأمر المحكمة (مادة ٥٠). وفي مايو ١٩٩٩، أثار قانون الصحافة والمطبوعات حالة واحدة لإيقاف إصدار مطبوع^(٣٣). وتأثير هذه القانون على وسائل الإعلام المباشرة online media يبقى غير واضح حتى الآن.

هوامش الفصل الرابع

(1) See:

- Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economic (JIME) Review, 1997, Available at:
http://www.pws.ptserv.net/h.../the%20 Internet%20 and %20 middle %20 studies.ht
- (٢) إتضح أن مصادر الأخبار المحلية، بما فيها الوسائل المطبوعة والمناذرة، لا تلقى

تقديرًا من الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي الذين يفضلون مشاهدة CNN أو NBC أو الاستماع إلى الخدمة العربية لمحطة BBC. وذكر ٧٥٪ من الدارسين الذين أخذت عينتهم من الكويت والسعودية والإمارات أن الخدمات الإخبارية الأجنبية كانت أكثر مصداقية، واعتبروا المصادر الإخبارية المحلية فقيرة جدًا.

See: Jamal al-Suwaidi, "Satellite news most popular in Gulf-survey" Reuters, Abu Dhabi, Jan. 6, 1997.

(3) Andrew Rathmell, "Netware in the Gulf, "Jane's Intelligence Review, January 1997, p. 29.

(4) See:

- DIT net, Internet Use Skyrocketing in Middle East, March 9, 2000.
- DIT net, Internet Usage in the Arab World, March 3, 1998,
http://www.ditnet.co.ae/arabic/reports).

(٥) للوصول إلى مزيد من المعلومات عن مقاهي الإنترنت في العالم العربي يمكن الدخول إلى موقع الويب:

- www.netcafeguide.com.

(6) Reuters, "Syrian Conference Calls for Wider Internet Access", May 1, 1999.

(٧) لمزيد من المعلومات عن الدور الذي تمارسه احتكارات الاتصالات أنظر:

- محمد عارف، «المستقبل لهاتف الإنترنت الذي يدخل المنطقة العربية»، الحياة (لندن)، ٨ من يوليو ١٩٩٨.

- David Butter, "Telecoms Reform Takes the Lead", Middle East Economic Digest, May 8, 1998, pp. 2-3.

(8) Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa. Free Xpression and Censorship. June 1999, Available at :

-<http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../summary.ht>).

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Hosoka Shuji, "The Internet and Middle East Studies", Op.cit.

(12) See:

- Habib Trabelsi, "Sudis Near End of Seven-Year Wait to Surf the Net", Agence France - Presse, July 15, 1998.

(13) Grey E. Burkhardt and Seymour E. Goodman, "The Internet Gains Acceptance in the Persian Gulf, "Communications of the ACM, March 1998, Vol. 41, no. 3.

(١٤) صحيفة «الجزيرة» السعودية، ٦ من مايو ١٩٩٨.

(15) Human Rights Warch, "The Internet in the Mideast and North Africa", Op.cit.

(16) Hosoka Shuji, "The Internet and Middle East Studies", Op.cit.

(17) Jack Redden, "Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits", Reuters, July 10, 1998.

(18) Nhial Bol, Sudan - Communication, "For Some, Internet Equals Moral Pollution, "IPS News Reports, March 16, 1998, Available at:
<http://www.Library.cornell.edu/colldev/mideast/sudnint2.htm>)/

(19) Ibid.

(٢٠) إن معظم المواد العربية التي توضع على الوب، توضع على أنها ملفات جرافيكية graphic files وليس ملفات نصوص text files. وهذا يعنى أن هذه الملفات لا يمكن البحث فيها عن نصوص أخرى متعلقة بها text searches. وهى الميزة الأساسية للنص الفائق hyper text لمعالجة المحتوى على شبكة الإنترنت.

(٢١) إن المسوح المتعلقة بوجود اللغات على الوب تشير إلى أن المواد باللغة الإنجليزية تصل إلى ما يزيد عن ٨٠٪ من المحتوى، على الرغم من أن هذه الهيمنة بدأت فى التناقص فى السنوات الثلاث الأخيرة.

See:

- "Web Languages Hit Parade", June 1997
- Xinhua News Agency "Expert Calls for Promotion of Arabic on Internet", December 30, 1998.

(٢٢) محمد صلاح، «الأزهر والجماعات الإسلامية يتناقضون على الإنترنت»، الحياة (لندن)، ٢٨ من يوليو ١٩٩٨.

(23) Human Rights Watch, "The Internet in the Mideast and North Africa, "Op.cit.

(24) Ibid.

(25) Michael Dahan, Internet Usage in the Middle East ,Some Political and Social Implications, (Jerusalem: TheHebren University, Department of Political Science, 2000), Available at:

- <http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html>).

(26) See:

- Max Gallagher, "Middle East and North Africa Human Rights Activism in Cyberspace".
- Deborah Wheeler, "In Praise of the Virtual Life: New Communication Technologies, Human Rights, Development and the Defense of Middle Eastern Cultural Space", Available at:
- www.cwrl.utexas.edu/~monitors/1.1/wheeler/index.html).

(٢٧) عندما تم حظر صحيفة "القدس العربي" من دخول الأردن في ١٩ مايو ١٩٩٨، نشرت الصحيفة، التي تصدر يومياً من لندن، إعلانات في الجرائد الأردنية لترجيح قرائها إلى طبعها الإلكترونية على الإنترنت. وعندما تم إيقاف صحيفة «الشعب» المصرية المعارضة في مصر عام ٢٠٠٠، ظلت الصحيفة تصدر في طبعه الإلكترونية على الإنترنت. وفي الجزائر، كان الصحفيون في أكثر الصحف التي تعرضت لمضايقات الرقابة وهي صحيفة La Nation قادرين على وضع طبعه من هذه الصحيفة الأسبوعية على موقع الرب الخاص بمنظمة «مراسلون بلا حدود» Reporters sans frontières، وهي منظمة فرنسية معنية بحرية التعبير، وذلك بعد أن أغلقت الصحيفة أبوابها عام ١٩٩٦.

(28) Human Rights Watch, "The Internet in the Mideast and North Africa", Op.cit.

(29) Ibid.

(30) See:

- Jon B. Altermann, New Media, New Politics: From Satellite Television to the Internet in the Arab World, (Washington DC: The Washington Institute for the Near East Policy, 1998).

(٣١) لمزيد من المعلومات حول حالة حرية التعبير في تونس أنظر:

- Article 19, Surveillance and Repression: Freedom of Expression in Tunisia, (London: Article 19, May 1998).
- Human Rights Watch, Human Rights Watch World Report 1999, (New York: Human Rights Watch, December 1998).
- U.S. Department of State's Country Reports on Human Rights Practices for 1998.

(32) See:

- Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa, Op.cit.

(٣٣) أوقفت محكمة أول درجة صحيفة «المجد» الأسبوعية في ١٤ فبراير ١٩٩٩. واستؤنف الإصدار بعد أن نقضت محكمة النقض هذا الإيقاف، ولكن الاتهامات ضد الصحيفة لم يتم إسقاطها .

الفصل الخامس

حرية التعبير
والرقابة علم
الإنترنت في دول
الخليج العربي

نتشر الإنترنت بسرعة كبيرة في العالم العربي بصفة عامة ، ودول الخليج العربي بصفة خاصة ، فعدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي ارتفع من ٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ مليون مستخدم عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ١٠٤٪ . كما أن عدد مواقع الوب العربية زاد بشكل ذي دلالة ، حيث يوجد ١٨,٠٠٠ موقعاً للوب عام ١٩٩٩ ، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٢٥٪ مقارنة بالعام السابق . ويحصله على ما يزيد عن ٣٥٪ من استخدام الإنترنت في العالم العربي ، فإن مجلس التعاون الخليجي ، كم منطقة ، يسجل معدلاً أعلى من أية دولة عربية أخرى . ونسبة ١٥٪ من استخدام الإنترنت ، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها سجلت أعلى معدل لاستخدام الإنترنت في العالم العربي عام ١٩٩٩ ، كما سجلت قطر والكويت مجتمعيتين ما يزيد عن ١٢٪ في العام نفسه^(١) .

وفي فبراير ٢٠٠٠ ، وصل عدد مستخدمي الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة إلى ٤٠٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة ١٣,٥٪ من عدد السكان ، ووصل عدد المستخدمين للشبكة في البحرين والمملكة العربية السعودية إلى ٣٣٧,٥٠٠ بنسبة ١,٦٧٪ ، ووصل عددهم في الكويت إلى ١٠٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة ٥,٠٨٪ ، ووصل عددهم في عمان إلى ٥٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة ٢,٢٧٪ ، ووصل عددهم في قطر إلى ٤٥,٠٠٠ مستخدم بنسبة ٨,٠٦٪^(٢) .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن منطقة الشرق الأوسط هي أقل مناطق العالم تمثيلاً فيما يتعلق بعدد الأفراد المتصلين بالإنترنت ، سواء كأعداد أو نسب من عدد السكان . وبينما تظل الأرقام والنسب أبعد ما تكون عن الضخامة ، فإن معظم بلدان المنطقة تحقق ما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠٪ كمعدل نمو في هذا المجال في العام الواحد ولا يتم تحقيق مثل هذا المعدل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه يمثل مؤشراً لنمو استخدام الإنترنت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ووفقاً لتقارير الصناعة التي صدرت مؤخراً ، فإنه من المتوقع أن تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٢ مليون عربي يستخدمون الإنترنت بحلول العام ٢٠٠٢^(٣) .

وفى المؤتمر السنوى الذى عقد فى بيروت عام ١٩٩٩ ، عبرت جماعة الاتصالات الدولية العربية Arab International Telecommunications ، والتى يُمثل فيها الخليج بشكل كبير ، عن قلقها بشأن حالة الإنترنت فى العالم العربى . ولاحظ المؤتمر أن ٥ ٪ فقط من المواطنين العرب لديهم تليفون ، ١١ ٪ من إجمالى السكان العرب لديهم القدرة على الوصول للإنترنت^(٤) . ورأى المؤتمر أن هذا يعد عائقاً خطيراً أمام تكامل العالم العربى مع الاقتصاد العالمى بصفة عامة ، والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة . وحذرت الجماعة أيضاً عديداً من المجالات الحرجة التى تعوق انتشار الإنترنت عبر العالم العربى ، ومن بينها البنية الأساسية المتردية ، التكاليف المرتفعة للاتصالات ، الافتقار للوعي فيما بين العملاء ورجال الأعمال وغياب سياسة تعاونية بين الحكومات والقطاعات الخاصة .

وفى دول الخليج جميعها ، باستثناء السعودية ، فإنه لا يوجد سوى عدد لايزيد عن أصابع اليد الواحدة من مقدمي خدمة الإنترنت (ISPs) Internet Service Providers ، وقد جعلت هذه الدول من تقديم خدمة الإنترنت عملاً احتكارياً لقطاع الاتصالات بها للهيمنة على انتشار تكنولوجيا المعلومات والتحكم فى الوصول إليها ، وذلك يربط الإنترنت من البداية بخدماتها التى تقدمها ؛ ولا تزال معظم دول المنطقة أبعد ماتكون عن السماح لوكالات متخصصة ، أو مؤسسات خاصة بالتعامل مع الإنترنت .

وقد وضع تنظيم أسواق ومعارض الكمبيوتر ، قبول عضوية مستخدمى الإنترنت ، اختيار شركات مقدمة للخدمة وغيرها ، تحت رعاية مراكز خدمة الاتصالات . ولذلك ، فإن الجودة الرديئة لخدمات الإنترنت ، بما فى ذلك الوصلات البطيئة والانتقطاع المتكرر للاتصالات تعد أموراً متوقعة . ويرتبط بالجودة الرديئة للخدمة الكلفة المرتفعة لاستخدام الإنترنت فى منطقة الخليج . وفى المتوسط ، يدفع المستخدمون ٤٤ دولاراً كتكاليف شهرية ، بما فى ذلك رسم عضوية قدره ٨٠ دولاراً فى الإمارات^(٥) . ومن المعتقد أن هذه المعدلات سوف تهبط بشدة مع زيادة الطلب وقد قدمت شركة الاتصالات الإماراتية " خصما ،

ووصولاً محدوداً مجاناً إلى الإنترنت بالإضافة إلى تخفيض تعريفات الاتصالات الهاتفية فى
أواخر عام ٢٠٠٩ .

وثمة اعتبارات يجب أن تؤكّد عليها عند رصد تأثيرات تكنولوجيا المعلومات
عامة، والإنترنت خاصة ، على المجتمع والسياسة فى دول الخليج :

أولاً: اعتبارات البيئة :

أكد الباحثون العرب فى كتاباتهم أهمية الهياكل البيئية فى نجاح تكنولوجيا المعلومات
فى العالم العربى . فعلى النقيض من الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة ، حيث تم تهيئة البيئة
لاستقبال الإنترنت ، فإن الخليج قد استقبلها دون تهيئة الظروف الملائمة لنجاحها .

لقد كان تبنى تكنولوجيا المعلومات فى الولايات المتحدة نتيجة مباشرة للتقدم
التكنولوجى الذى تم تنفيذه فى مؤسسات محدودة ، من بينها المؤسسة العسكرية . كما
أن تطور مراكز الكمبيوتر وتقديم دورات متخصصة فى الجامعات قد أسهم فى خلق جيل
جديد من الخريجين المدربين فى كل مجالات خدمات الكمبيوتر بما فيها التجارة
الإلكترونية . وفى المجتمع الرأسمالى الذى يتمتع بالمعايير الديمقراطية لزمان طويل ، تحولت
الإنترنت إلى مشروع تجارى مربح ، حيث دفعت الإنترنت مبيعات أجهزة الكمبيوتر . وكان
نتيجة ذلك كله نمو ثقافة هى "ثقافة الإنترنت" Internet Culture ، حيث يستخدم الناس
البريد الإلكتروني للاتصال ، ويستخدمون أيضاً الخدمات المباشرة Online Services ،
وينفذ الباعة رغباتهم وحاجاتهم ^(٦) . ويوضح " جون أندرسون" Jon W. Anderson هذه
الفكرة بقوله ^(٧) :

" إن نتيجة هذا النمط من النمو هو ثقافة الإنترنت المتعددة الجوانب . وفى مجال
البحث الهندسى والأكاديمى القيم ما يؤكد هذه النتيجة ؛ فالعندقى الحر للمعلومات والنقد
الحر للوصول النهائى والسريع والدولى ، والتنظيم الذى يعتمد على المشاركة واللامركزية ،

والثقافات المشابهة قد تم تضمينها في الإنترنت . وبصفة مبدئية ، فإن الإنترنت جذبت الذين لديهم قيم مشابهة ، وهم الذين أصبحوا مبشرين بها بالنسبة للجمهور الجديد .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الخليج لم يكن مهيئاً مادياً وعقلياً للمغامرة بالدخول إلى هذه المرحلة الجديدة . وكان يجب أن تكون هناك في البداية ثقافة الإنترنت ، وكما يشير عديد من العرب ، توجد أزمة ثقافية في العالم العربي تعوق تقدمه ، وليست الإنترنت نفسها الحل لتلك المشكلة ^(٨) .

ولعل إحدى عقبات ثقافة الإنترنت هي التي تتصل بأن العرب يميلون إلى أن يقرأوا أقل من الأسم الأخرى ، ولاتكمن المشكلة فقط في أنه يوجد عدد قليل نسبياً من المكتبات في دول الخليج ، بل أيضاً في أن هذه الدول من أقل دول العالم من حيث الإنتاج الفكري المنشور . وهذه ليست مصادفة ، فالبعض يربط هذه الظاهرة بالاستعمار وثقافة الاضطهاد التي فرضتها النظم السلطوية العربية على شعوبها : " فخرواً من الاضطهاد ، يفضل عديد من العرب ألا يضعوا أفكارهم أو آراءهم في شكل كتابات . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يفضلون الاتصال الشفهي مع أولئك الذين يشقون فيهم للتعبير عن خيبة أملهم في حكاهم أو السياسات التي يتبعونها " ^(٩) .

ثانياً: الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية:

توضح مؤشرات التنمية البشرية أن الخليج في أزمة ، حتى على الرغم من المؤشرات التنموية التي حققها ، بما فيها الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي بالنسبة للفرد ، والذي يضع المنطقة بين أعلى مناطق العالم فاءً . ففي عام ١٩٩٨ ، على سبيل المثال ، صنّف البنك الدولي البحرين على أنها الدولة ٣٩ من حيث مؤشرات التنمية البشرية (بعد إسرائيل).

وجاءت الإمارات في المركز ٤٢ والكويت وقطر في المركزين ٥١،٥٠ على التوالي . وهذه الدول الأربع مصنفة بين أعلى الدول في معدلات التنمية ، وتأتي بعدها السعودية

في المركز ٦٣ وعُمان في المركز ٨٢ . ويلاحظ البعض أن الفارق بين البحرين وعمان كبير جداً ويعكس إمكانيات مهددة إقليمياً ، في حين أن دولاً أقل ثراء مثل كوستاريكا وسنغافورة وإسرائيل قد استغلت مواردها بشكل أفضل^(١١) .

وفقاً لمؤشرات المخاطرة السياسية ، فإن الخليج يتسم بالاستقرار السياسي نسبياً ، ولكنه يعاني حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي . وباستثناء البحرين وقطر ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تقبل إلى إحراز معدلات ضئيلة في حوافز الاستثمار والثقافات ومحاربة الفساد المستشري^(١٢) . وعلاوة على ذلك ، فإن المنطقة بأكملها تفتقر إلى حرية الصحافة . وفي المسح السنوي لعام ٢٠٠٠ للصحافة في العالم ، تم تصنيف دول الخليج في القطاع الأخير للدول " غير الحرة " في العالم^(١٣) .

وفي الخليج ، يتحول الرجال المحبطون إلى الإنترنت في ظل عدم وجود علاقات بين الجنسين في ظل مجتمعات مغلقة . ولعقود طويلة ، فإن البعثات التي تعيش في دول الخليج ضحت بالحريات الاجتماعية لكي تتمتع عندما تعود إلى أوطانها بالمرتبكات العالية التي كانت تتقاضاها في دول البترول الغنية . ورغم أن بعض دول الخليج تعتبر أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالمرأة مثل الإمارات والبحرين ، إلا أن الإنترنت قد أثبتت أنها وسيلة سريعة وآمنة للتخفيف من حدة القيود الاجتماعية^(١٤) .

وتقدم عديد من الشركات الحوار الحى بالنص والفيديو والصوت دون كلفة لعدد متزايد من المستخدمين في العالم ، وهي الخدمات التي أصبحت تلقى شعبية في الخليج - في ظل القيود الاجتماعية - ولكن بكلفة ضخمة . وبينما يتيح الحوار الحى للرجال " جنساً مصطنعاً " ، فإنه يقدم التسلية للمرأة العربية الخليجية في أثناء وجود زوجها في الخارج لساعات طويلة في ظل منعها من العمل ، لذا فإن المرأة تستخدم الإنترنت في بعض الدول الخليجية أكثر من الرجال .

وبدرجات متفاوتة ، تعتبر حكومات دول الخليج نفسها تواجه تهديداً من شبكة

الإنترنت وعلى الرغم من أن هذه الحكومات مهتمة بحماية نظم التحكم والسيطرة ، وكذلك حماية اقتصادياتها الوطنية من أى هجوم إلكترونى ، إلا أن هذه المخاوف تتضاءل وتأتى فى مؤخرة اهتماماتها . ومن هنا ، ينصب اهتمام هذه الحكومات أساسا على الموازنة بين المنافع الاقتصادية والتعليمية للإنترنت ورغبتها فى السيطرة على تدفق المعلومات، ويتمثل التهديد المحتمل من انتشار الإنترنت فى دول الخليج فى أمرين^(١٥) :

أولهما : تسهيل دخول المواد " غير الأخلاقية " مثل صور العرى Pornography للبلاد عبر الإنترنت . وعلى الرغم من أن هذا التهديد لا يمثل عملا هجوميا أو عدائيا نشطا مرجها ضد البلاد من قبل أية جهة ، إلا أنه من المعتقد أن هذا العمل يعد خطيرا كما لو كان هجوما واعيا يشنه عدو ما .

ثانياً : استخدام الشبكة لنشر آراء المنشقين السياسيين ، وقد نبع هذا القلق من استخدام جماعات معارضة معينة للإنترنت لنشر الدعاية المضادة للأنظمة الحاكمة .

إن الإنترنت ليست مجرد وسيلة إعلامية جديدة ، ولكن التدفق الحر للمعلومات والنقد الحر ، والوصول السريع والدولى للمعلومات والتنظيم الذى يعتمد على المشاركة واللامركزية والثقافات المشابهة قد تم تضمينها فى الإنترنت ، وبالتالي جذبت الإنترنت المجتمعات التى تتبنى قيما مشابهة كالمجتمعات الغربية . لذا لم يكن مستغربا أن يحدث نوع من النفور والقلق والتردد بشأن هذه الوسيلة والقيم التى تتضمنها من قبل المجتمعات الخليجية التى لم تكن مهيأة للدخول إلى هذه المرحلة الجديدة فى ظل نظم سياسة أوتوقراطية وإعلام غير حر ، وقيادات حساسة للنقد ، وفى مجتمعات مغلقة لا توجد فيها علاقات بين الجنسين .

ولم يكن مستغربا فى ظل العوامل السابقة التى أحاطت بدخول الإنترنت إلى منطقة الخليج أن نجد الحكومات الخليجية تتعامل مع الشبكة وكأنها تواجه تهديدا من عدو محتمل وربما (افتراضى) . ومن هنا ، تحاول هذه الحكومات التوفيق بين المنافع الاقتصادية

والتعليمية للإنترنت ورغبتها فى السيطرة على تدفق المعلومات . وترى هذه الحكومات أن التهديدات المحتملة فى تسهيل دخول المواد " غير الأخلاقية " ، واستخدام الشبكة لنشر آراء المنشقين السياسيين وجماعات المعارضة.

وفى هذا الإطار ، فإننا نسعى إلى رصد وتحليل رد فعل حكومات دول الخليج لدخول شبكة الإنترنت إلى المنطقة وأساليب تعامل هذه الحكومات مع شبكة الإنترنت ، وحالة حرية التعبير على الإنترنت التى تتوافق لىستخدمى الشبكة فى بلدان المنطقة ، وميكانيزمات الرقابة التى تمارسها هذه الحكومات لكبح حرية التعبير فى ظل الوسيلة الإعلامية الجديدة التى ظهرت فى وقت كانت فيه الحكومات الخليجية تتواءم بالكاد مع تهديدات البث المباشر التى تواجهها من قبل القنوات الفضائية العربية والغربية .

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى المملكة العربية السعودية :

أصبح للمملكة العربية السعودية اتصالاً بالإنترنت منذ عام ١٩٩٤ ، ولكنها قصرت استخدامها على مؤسسات الدولة الأكاديمية والطبية والبحثية ، وبالتالى لم يكن الوصول للإنترنت متاحاً سوى فى الجامعات والمستشفيات ومراكز البحوث . وكان كل ما يصل إليه المستخدمون المحليون من مواقع Local Accounts ، يتم فتحه لإخضاعه للفحص من قبل وزارة الداخلية . وقد برر المسؤولون الحكوميون مقاومتهم للسماح بالوصول للشبكة على نطاق واسع بأنه توجد ثمة حاجة لحماية الناس من التأثيرات المتعلقة بالثرى والمواد الضارة الأخرى . وفى هذه السبيل ، تم تطبيق قوانين الصور العارية القائمة بالفعل على الإنترنت ^(١٦) . ورغم كل هذه القيود ، إلا أنه كانت توجد مناقذ أخرى متاحة للاتصال بالشبكة ؛ فالشركات الأجنبية الكبيرة تقدم للإنترنت (غير المراقب) لأقارب ومعارف رجال الأعمال السعوديين ، كما أن المشتركين فى الخدمة التجارية المسماة " جلفنيت " Gulfnet يتمتعون أيضا بعدم تفحص أنشطتهم على الشبكة . وكان المواطنون

السعوديون والمقيمون أحراراً في أجهزة الكمبيوتر والمودم ، وفي الوصول للإنترنت من خلال الاتصال الهاتفي الدولي بشركات أجنبية لتقديم خدمة الإنترنت ، وفي إنشاء مواقع على الوب تستضيفها أجهزة كمبيوتر رئيسية أجنبية foreign servers ، ولكن المكالمات الدولية للشركات المقدمة للخدمة كانت باهظة الكلفة ، فقد كان سعر الدقيقة للبحرين يتراوح ٠,٨٠ - ٠,٦٠ دولاراً أمريكياً ، وسعر الدقيقة للولايات المتحدة وأوروبا يتراوح بين ١,٧٠ - ٢,١٠ دولاراً أمريكياً . ووفقاً لأحد التقديرات ، فلا زال حوالى ٣٠ ألف سعودياً يصلون للإنترنت بهذا الأسلوب نفسه^(١٧) . ويستطيع الجمهور السعودى أيضاً الاشتراك فى الشبكات المحلية مثل " نسيج " (www.naseej.com.sa) والتي أتاحت خدمة البريد الإلكتروني المحلى والدولى ، وأتاحت وصلات بقواعد البيانات وغرف الحوار الحى المحلية للمشتركين فيها ، ولكن هذه الشبكات المحلية لا تتيح الوصول إلى شبكة الوب العالمية .

وأصبح الوصول للإنترنت متاحاً لشركات الأعمال عام ١٩٩٦ ، ولكن وفقاً لمعايير تحكم صارمة . وصرح عميد جامعة الملك فهد للبترول والمعادن فى الظهران أنه " هنا فى المملكة ، بقواعدنا وتنظيماتنا الصارمة ، فإننا سوف نرى أن الإنترنت يتم الوصول إليها فقط من أجل الموضوعات البناءة"^(١٨) . وذكر د. على الجهينى وزير البريد والهاتف والتلغراف فى فبراير ١٩٩٦ أنه على الرغم من أن الإنترنت بعيدة عن السيطرة الحكومية ، فإن السلطات تتحرى كيفية تنظيم هذه الوسيلة^(١٩) .

وعلى الرغم من ربط مؤسسات الدولة بالإنترنت عام ١٩٩٤ ، وموافقة الملك فهد على الوصول الجماهيرى للإنترنت عام ١٩٩٧ ، فلم تبدأ الشركات المحلية المقدمة للخدمة فى ربط المواطنين العاديين بالشبكة سوى فى يناير من العام ١٩٩٩ . ويُعزى هذا التأخير إلى حد كبير إلى تصميم السلطات على إنشاء نظام للتحكم فى تدفق المعلومات المباشرة .

وقد تم تشكيل لجنة دائمة ، وافقت عليها الحكومة السعودية ، وذلك لحماية المجتمع من المواد الموجودة على الإنترنت ، والتي تنتهك التعاليم الإسلامية أو التقاليد والثقافة .

والمهمة المنوطة بهذه اللجنة هي أن تقرير ما المواقع غير الأخلاقية ، مثل مواقع الصور العارية وغيرها ، ومنع المشتركين من الدخول إلى مثل هذه المواقع . وصرح رئيس اللجنة : " هناك أشياء كثيرة ضارة على الإنترنت ، وهذا هو ما دعانا إلى إيجاد آلية لمنع هذه الأشياء من الوصول إلى مجتمعنا ، وبالتالي يتم حماية المشترك المنزلي في هذه الخدمة . لدينا برامج ومكونات صلبة يمكنها منع دخول المادة التي تفسد أو تضر بقيمتنا الإسلامية وتقاليدينا وثقافتنا . ولعل هذا يفسر لماذا لم نندفع في تقديم هذه الخدمة ، علينا أن نتأكد أولاً أننا حذفنا كل المجالات السلبية للإنترنت " (٢٠) .

وقد تمت المصادقة على هذا الهدف مبكراً من قبل مجلس الوزراء السعودي ، عندما دعا إلى قيام " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقولوجيا " ببناء حائط نارى (٢١) " للحفاظ على الجمهور بمنأى عن الوصول إلى المعلومات " غير المناسبة " (٢٢) . وقام المجلس أيضاً بإعداد مجموعة من القيود الفضاضة والمبهمة على مضمون الإنترنت وسبل استخدامها . وصدر قرار المجلس رقم (١٦٣) والمنشور فى مايو ١٩٩٨ ، والذي يلزم الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت والمستخدمين ألا يقوموا " باستخدام الشبكة لأغراض غير شرعية مثل الصور العارية والمقامرة ، ... والقيام بممارسة أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية ، وإرسال أو استقبال معلومات مشفرة إلا بعد الحصول على التصاريح الضرورية من إدارة الشبكة " (٢٣) .

وقد أفشت السلطات السعودية تفاصيل قليلة عن الوسائل التقنية والمعايير المستخدمة لإعاقة محتوى الإنترنت . ووفقاً لأحد التقارير الصحفية ، فإن العاملين فى هذه الصناعة يدّعون بأن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقولوجيا تتيج قائمة بالمواقع المرغوبة ، والتي حددها اللجنة الداخلية الرسمية ، وتحظر كل المواقع الأخرى . وبعبارة أخرى ، لن يكون المستخدم قادراً على عنوان أى موقع يريد زيارته ، ولكنه يستطيع فقط

أن يختار من بين القائمة المقررة رسمياً للمواقع . وقد تعاقد السعوديون مع شركات أمريكية لتدعيم جهودهم الرقابية بتزويدهم بشكل مستمر بعناوين مواقع الويب الهجومية . ويقول أحد أعضاء " حركة الإصلاح الإسلامي السعودية " في المنفى إن نظام الإعاقة الذي تتبناه السعودية يتسم بالفعالية ، مستشهداً بأن ملايين من مواقع الويب قد تم إعاقتها ، بما فيها كل المواقع السياسية الساخنة ، ومن بينها موقع منظمة العفو الدولية (٢٤) . وتقول مصادر الصناعة إن النظام السعودي للرقابة يعمل على مرحلتين: (٢٥) :

المرحلة الأولى: يقوم النظام باستقبال صفحات الويب التي تمت الموافقة عليها سلفاً في نظام تخزين تصل سعته إلى ٥٠٠ جيجابايت . ويحصل المستخدمون على هذه الصفحات من الكمبيوتر بدلاً من الحصول عليها من مصدرها الأصلي على الويب ، وبالتالي فإن الطلبات على الصفحات غير المخزنة على النظام يتم تجاوزها والتغاضي عنها .

المرحلة الثانية: هذه المرحلة من النظام قدمتها شركة Websense الأمريكية وتعمل على توفير إمكانات تصنيف وترشيح ٣٠ قطاعاً من المواقع غير الملائمة .

ويوجد الآن عديد من مقاهي الإنترنت في السعودية يوجد فيها أماكن منفصلة للرجال والنساء . ونظراً لهيمنة الحكومة على الإنترنت ومراقبتها لها ، فإن بعض المقاهي لديها وصلات مباشرة غير شرعية بالقرص الصناعي بالإنترنت ، وغالباً ما ترفض السلطات أعينها عن هذه المخالفات ، إلا أنه في شهر أبريل ٢٠٠٠ ، تم إغلاق مقهى إنترنت ، كما قامت السلطات بحظر الوصول المحلي لموقع "ياهو" Yahoo! معللة ذلك بأنه يحوي مواد للفر (٢٦) .

وتسمح السعودية بعمل الشركات الخاصة المقدمة لخدمة الإنترنت . وفي نوفمبر ١٩٩٨ ، وافقت الحكومة على طلبات مقدمة من حوالي ٤٠ شركة تبحث تقديم خدمات

الإنترنت . وعلى أية حال ، فإن كل الشركات المقدمة للخدمة في المملكة يجب أن يتم ربطها بجهاز كمبيوتر رئيس Server مقره "مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا" والتي تعتبر المنفذ الوحيد للبلاد لدخول شبكة الوب العالمية . وتقع التنظيمات المحددة لعمل الشركات المقدمة لخدمة قيام هذه الشركات بإجراء أي ربط بالإنترنت بأية وسيلة أخرى . ويعمل هذا على تسهيل أية جهود تقوم بها الحكومة لمراقبة محتوى الإنترنت واستخدام المواطنين للشبكة ^(٢٧) .

وبعد مضي شهرين من بدء الشركات المحلية المقدمة للخدمة في تقديم الوصول للشبكة ، أكدت السلطات السعودية أن " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا" تقوم " بإعاقه مواقع الوب غير المرغوب فيها " باستخدام ما أسمته " برامج كمبيوتر فائقة السرعة " . وأنكرت السلطات بأن " مدينة الملك عبد العزيز " قد قامت بمنع أية تطبيقات للشبكة ، مثل خدمات الحوار الحي " إذا لم تكن مرتبطة بمواقع إباحية " ^(٢٨) .

وعلى الرغم من أن تفسيرات المسؤولين لترشيح المحتوى قد ركزت على المواد الهجومية التي تنتهك القيم الإسلامية المحافظة ، إلا أن الإعاقة السعودية امتدت إلى المواقع السياسية . ففي أوائل عام ١٩٩٩ ، تم إعاقة موقع إحدى الجماعات المنشقة على الأقل ، وهو موقع "لجنة مكافحة الفساد في السعودية" (WWW. saudhouse.com) ^(٢٩) .

ويتلقى المستخدمون الذين يحاولون الوصول إلى المواقع المحظورة تحذيرات على شاشات الكمبيوتر بأن محاولاتهم للوصول لن تتم . وحاولت السلطات السعودية أيضاً إحباط محاولات المستخدمين للإقلاط من الرقابة ؛ فقد تم إعاقه الوصول إلى جهاز كمبيوتر رئيس Server ضد الرقابة يطلق عليه Osiris ، إضافة إلى ثلاثة مواقع أخرى تقوم بالمهمة نفسها ، كما أن موقعا يقدم خدمات لتجهيل المصدر قد تم إعاقته أيضاً .

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة إحدى أغنى دول العالم وأكثرها حداثة في مجال تكنولوجيا الاتصال ، ويمكن القول أيضاً إنها أكثر الدول اتصالاً بالشبكة في العالم العربي. ولدى الإمارات عدد كبير من مقاهي الإنترنت ، وأكبر عدد من مواقع الإنترنت التي يديرها إماراتيون ، وأنشأت حكومة الإمارات مواقع متطورة على الوب^(٣٠) . وفي الوقت نفسه فإن الإمارات تعد من الدول التي تدافع عن رقابة الإنترنت باستخدام وسائل التقنية العالية. وقد نقل عن مسئول بشركة الاتصالات الإماراتية المملوكة والمحتكرة للاتصالات والجهة الوحيدة التي تقدم خدمة الإنترنت ، في ٢٥ يناير ١٩٩٧ قوله لوكالة رويترز : " إن سغافورة قد نجحت في التحكم في الأضرار الناشئة عن الإنترنت ، فلماذا لاتفعل الشيء نفسه ؟ "

ولا يصل المستخدمون في الإمارات مباشرة إلى الإنترنت بل يصلون إليها من خلال جهاز كمبيوتر رئيس Proxy Server تديره " الشركة الإماراتية للاتصالات " ويرفض هذا الجهاز الوصول لمواقع الوب إذا كانت هذه المواقع ضمن قائمة المواقع المحظورة ، أو إذا تبين لجهاز الكمبيوتر الرئيس ، عند تفحص محتوى الموقع ، أنه يحوي مواد معترضا عليها .

ومسئولو الحكومة الذين ذكروا أن هذا النظام الرقابي تديره شركة الاتصالات المملوكة للدولة ، أصرروا أن الهدف الوحيد للرقابة على الإنترنت هو إعاقة المواقع الإباحية Pronographic Sites وصرح مسئول كبير في وزارة الإعلام والثقافة لمنظمة Human Rights Watch في ١٠ يونيو ١٩٩٨^(٣١) :

" لاتوجد أية قيود على الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، ومن الناحية السياسية ، فإننا في الإمارات العربية المتحدة لاتقيم اعتباراً ، وخاصة فيما يتعلق بالأفكار السياسية أو الرقابة على الأفكار بصفة عامة ، إننا لاتؤمن بذلك ، إنك تستطيع الوصول على

الإنترنت إلى أية مادة بداية من إسرائيل أو أى مكان آخر . والفكرة (نظام الكمبيوتر الرئيس Proxy System) برمتها تستخدم لإعاقة المواد الجنسية X-rated materials . إنك تستطيع أن ترى الصفحات الأولى (من المواقع الجنسية الصريحة) ، ولكن ليس أبعد من ذلك .

وأضاف المسئول أنه على الرغم من أن " شركة الاتصالات الإماراتية " تعوق محاولات الوصول للمواد الجنسية ، إلا أن السلطات لا تتعقب أنشطة الأفراد على الشبكة . وعلى أية حال ، فإن مثل هذه المراقبة ، إذا ما تم إجراؤها ، سوف تكون سهلة لأن كل ما يطلبه المستخدمون سوف يكون عبر جهاز الكمبيوتر الرئيس Proxy Server . وقد أقر المسئول نفسه بأن نظام الترشيع عبر جهاز الكمبيوتر الرئيس Proxy Filtering System ليس محصناً ضد الأخطاء؛ إنك تستطيع أن تدخل إلى المواقع الإباحية ، لأنه يمكنك الاتصال بجهاز كمبيوتر رئيس خارج البلاد . إننا نحاول بأقصى ما نستطيع الحد من المواد الجنسية ، ولكنك لا تستطيع مطلقاً أن تبني حائطاً " (٢٢) .

ومسئول آخر فى " شركة الاتصالات الإماراتية " طلب عدم ذكر اسمه ، أخبر منظمة Human Rights Watch فى حديث تليفونى فى ١٨ من يونيو ١٩٩٨ أن نظام الكمبيوتر الرئيس Proxy System قد تم تبينه بالتعاون مع شركة أمريكية تم التعاقد معها لإنشاء وتحديث برنامج للترشيح filtering software يعمل على الكمبيوتر الرئيس . ويقوم طاقم من " شركة الاتصالات الإماراتية " بمراجعة المواقع على الرب ، استجابة للشكاوى أو المعلومات التى يقدمها المستخدمون ، ويخبرون الشركة الأمريكية بالمادة التى يريدون إعاقتها . ورقض المسئول الإنشاء باسم الشركة الأمريكية ، أو تقديم المعايير المستخدمة لتحديد المواقع التى يتم إعاقتها . وأوضح المسئول أن " شركة الاتصالات الإماراتية " تقدم للشركة الأمريكية " خطراً إرشادية عريضة " للمواقع المعرض عليها وأنكر المسئول أن هذه الخطوط الإرشادية تمس المواقع السياسية أو الثقافية ، بل أنها تتركز على " المواد الجنسية الصريحة " (٢٣) .

وقد أنشئ نظام الكمبيوتر الرئيس Proxy Server System في دولة الإمارات في أواسط التسعينات كاستجابة للمخاوف من إساءة استخدام الإنترنت فيما بين المراهقين . ولاستكمال الجهود الخاصة بالترشيح ، والتي بذلتها الشركة الأمريكية ، قامت " الشركة الإماراتية للاتصالات " بالحصول على برنامج يتم إدارته من قبل الآباء والأمهات أو أي فرد آخر يجد موقعاً معترضاً عليه ، وذلك لكي يقوم الفرد بإعلام الشركة بهذا الموقع ، لتقوم الشركة بحظره . وتوجد لجنة مشكلة من بعض الفنيين في شركة الاتصالات تقوم بالنظر في الموقع وتؤكد من احتوائه على صور عارية ، لتقوم بعد ذلك بإيقافه.

ولا توجد أية دلائل تتعلق بإعاقة مواقع سياسية متعلقة بالحكومات أو الحركات السياسية ؛ وهكذا يتمتع مستخدمو الإنترنت في الإمارات بحرية كبيرة نسبياً تحميها الضمانات الدستورية لحرية التعبير وحماية الحقوق الشخصية . وتنص المادة (٣٠) من دستور الإمارات على " حرية الرأي والتعبير عنه شفاهة أو كتابة أو بأية وسائل أخرى للتعبير تتمتع بالحماية في حدود القانون". وتنص المادة (٣١) على : " حرية الاتصال بالبريد أو التلفراف أو بأية وسائل أخرى للاتصال والسرية تتمتع بالحماية وفقاً للقانون . ولعل الإشارة في هاتين الفقرتين من الدستور إلى " وسائل أخرى " كما يقترح المسئولون - تسحب على الإنترنت . وبالمثل ، فإن قانون الاتصالات الصادر عام ١٩٩١ ، والذي يؤكد تطبيق قانون العقوبات في مجال الاتصالات ، قد ينسحب على الإنترنت كذلك، ولا يوجد في الإمارات تشريع خاص بالإنترنت .

ولا تقوم الإمارات بالتدخل في البريد الإلكتروني ولا تقوم بمراقبته ، ولم يتم القبض على أي أشخاص قاموا بإساءة استخدام الإنترنت بأي شكل . ويجب أن تكون كل مواقع الرب مسجلة في وزارة الإعلام ، ولكن هذا مجرد روتين رسمي ، حيث لم يتم رفض أي طلب بإنشاء موقع ، ولكن يتم اتباع هذا الإجراء للتأكد من شخصية صاحب الموقع لمنع الاحتيال التجاري وانتهاك حق النشر والتأليف^(١٣٤).

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت في الكويت :

على الرغم من الدمار الذي لحق بالبنية الأساسية في الكويت في أعقاب الغزو العراقي عام ١٩٩٠، والهجوم المضاد الذي تلا ذلك ، فإن هذه البنية تم إعادة إعمارها في معظمها .واليوم، فإن الكويت تمثل الترتيب الثاني في الناتج القومي الإجمالي لكل نسمة في منطقة الخليج العربى . واستحوذت البنية الأساسية الإتصالية على أولوية كبيرة في عملية إعادة الإعمار، واليوم تمتلك الكويت نظاماً اتصالياً متكاملًا ذا مستوى عالمى . ويبدو جلياً أن إضافة خدمة الإنترنت جاء كامتداد طبيعي للخدمات الاتصالية الحديثة التى تقدمها وزارة الاتصالات بالفعل . ولا يوجد ثمة دليل على أنه توجد مخاوف من جراء تقديم الوصول الجماهيرى للإنترنت ، بل إن الكويت تعد من الدول العربية القليلة ذات الترجه الليبرالى فيما يتعلق بموقفها من شبكة الإنترنت .

وقد أبرمت " الشركة الوطنية الكويتية للاتصالات " التى تديرها وزارة الاتصالات عقداً مع " شركة جلفنت الكويت للكمبيوتر " والمعروفة الآن باسم " شركة جلفنت الدولية " Gulf International Company، فى ١٢ من يونيو عام ١٩٩٤، لتقديم وصلات الإنترنت بشكل موسع للجمهور والمؤسسات الحكومية لمدة عامين، مع قابلية العقد للتجديد لمدة عامين إضافيين^(٣٥). وفى أوائل عام ١٩٩٦، أعلنت الوزارة أن شركة أخرى لتقديم خدمة الإنترنت سوف يُصرح لها بالعمل " لتحسين خدمة الإنترنت " ^(٣٦).

وترتبط شركة " خدمات البريد الإلكتروني الكويتية" Kuwait Electronics Messaging Services (KEMS) بالإنترنت فى الولايات المتحدة مباشرة عبر دائرة أقمار صناعية Satellite Circuit مؤجرة من شركة "سبرنتلنك" Sprintlink وتشمل الخدمات التى تقدمها الشركة حسابات الإنترنت Internet accounts وخطوطاً مؤجرة Lines. وفى الوقت الذى مُنحت فيه عقداً لتقديم خدمة الإنترنت ، قامت وزارة الاتصالات بتسجيل وربط ما يزيد عن ٢٠٠ جهاز مضيف لخدمة الإنترنت Internet Hosts، وتوجد

هذه الأجهزة بشكل أساسي في المؤسسات الحكومية . وثمة شركة أخرى تقوم بتقديم خدمات وهي شركة " جلفنت " Gulfnet . كما أن الشركات التي تقدم الخدمة للجمهور مرتبطة بالإنترنت من خلال شركة (KEMS) ، في حين أن شركة " جلفنت " مرتبطة بشركة UUNet Technologies بالولايات المتحدة من خلال وصلة للأقمار الصناعية .

وتتمتع " الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب " التابعة لوزارة التعليم بوصلات منفصلة للإنترنت لمؤسساتها التعليمية بالكويت ، وذلك على الرغم من تمتعها كذلك بوصلة للإنترنت ^(٣٧) . وتتيح الجامعة حسابات إنترنت مجانية لكل الدارسين بالجامعة . وهكذا فإن دولة الكويت هي أولى الدول الخليجية ، ورعا العربية ، التي تقدم مثل هذا الوصول الأكاديمي للشبكة بداية من عام ١٩٩٦ .

وتستضيف الكويت معظم مواقع الإنترنت في منطقة الخليج العربي ، وهو ما يصل تقريباً إلى نصف هذه المواقع . وعلى أية حال ، فإن عدداً كبيراً من المواقع ذات المسميات العامة domain names مسجلة مع شركة InterNIC فضلاً عن وزارة الاتصالات . وكانت بعض هذه التسجيلات موجودة بالفعل قبل دخول الإنترنت الكويت ، ولكن لازال عدد من الشركات يفضل استخدام اسم عام دون تحديد دولة . ومن الملاحظ أن وزارة الإعلام الكويتية لها موقعها الخاص على الوب (www.info-kuwait.org) ، والذي يحتوي على مسئوليات الوزارة ومن بينها " الرقابة " ويوجد جهاز الكمبيوتر الرئيس لهذا الموقع Server في " نورث كارولينا " بالولايات المتحدة . ومن الملاحظ ، أن عديداً من الشركات الكويتية تستخدم أيضاً أجهزة كمبيوتر رئيسة متركزة في الولايات المتحدة .

وثمة شركة أخرى لتقديم خدمة الإنترنت أنشئت في الكويت عام ١٩٩٧ ، وهي شركة " زاكسات " ZakSat ، التي بدأت في تقديم خدمة الوصول الجماهيري للشبكة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٧ وتستخدم الشركة تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، وهي تتيح خدمة الإنترنت مباشرة عبر الكمبيوتر الشخصي PC Direct Internet Service في حين أنه يتم

نقل البث من المشترك لشركة تقديم الخدمة من خلال خطوط تليفونية أو خطوط مؤجرة ، ويتم نقل الاتصالات من الشركة مقدمة الخدمة للمشارك ISP - to - Subscriber Connections (بمعنى الحجم الأساسي من البيانات) عبر القمر الصناعي . وترتبط شركة " زاكسات " بمحطة لنظم الأقمار الصناعية بالفلبين ، والتي ترتبط بدورها بالإنترنت في الولايات المتحدة عبر وصلة أقمار صناعية سعتها ٧,٧ ميجابت/ ثانية زيدت إلى ٤٥ ميجابت/ ثانية عام ١٩٩٨ . ويتم تلبية اتصالات المشتركين عبر القمر الصناعي Asia Sat2 (١٠٠,٥ درجة شرقاً) ، بإرسال يغطي منطقة تمتد من مصر إلى نيوزيلندا ، حيث يعيش ثلثا سكان الأرض ^(٣٨) .

وانتشار استخدام الإنترنت في الكويت يصعب الحكم عليه ، وذلك بسبب العدد الكبير من الشبكات الفرعية ، وقلة عدد المستخدمين الذين يتصلون تليفونياً بمقدمي الخدمة dial-up users .

وتحدد شركة (KEMS) ٧٣ شبكة متصلة بالعملاء connected client networks على موقعها على الوب ، في حين تحدد شركة " جلفنت " ٤٢ شبكة عائلية ، إضافة إلى عدد من الشبكات الموجودة بالفعل في الكويت ، ولكنها مسجلة تحت مسمى عام لا يرتبط بدولة محددة. وعلاوة على ذلك يوجد عدد من مقاهي الإنترنت في الكويت مثل Cafe Ole (Ole.com.kw) و Kuwait Cafe (www.a8cafe.com) ^(٣٩) ، وعدد مستخدمي الإنترنت المنتظمين في المقاهي غير معزوف.

وعلى أية حال ، فإن " مجموعة الدباح لتكنولوجيا المعلومات " Dabbagh In-formation Technology Group (ww.dit.net) ، وهي ناشر لتكنولوجيا المعلومات مقرها الإمارات أعلنت أنه يوجد ٢٩,٦٠٠ مستخدم للإنترنت في الكويت في يوليو ١٩٩٧ ، ليزيد هذا العدد إلى ٤٢,٣٥٠ بحلول يناير ١٩٩٨ ، بمعدل زيادة يصل إلى ٢٠٠٠ مستخدم في الشهر ^(٤٠) ، وقد وصل هذا العدد إلى ١٠٠,٠٠٠ مستخدم بحلول

فبراير من العام ٢٠٠٠^(٤١)، وهو ما تصل نسبته إلى ٨ - ٥ ٪ من عدد السكان .

والمبادرة بالتواجد على الإنترنت - كما رأينا - قادتها الحكومة ، ولكن كان للقطاع التجاري الدور الفاعل والنشط في هذه السبيل. وفي الحقيقة فإن كل الشركات الكبرى ، العامة والخاصة ، لديها وصلات للإنترنت عبارة عن خطوط مؤجرة ، وتواجد على الوب ، كما أن عديداً من الشركات متوسطة الحجم مرتبطة بالشبكة بشكل مشابه . كما أن عديداً من وزارات الدولة والديوان الأميري لديها وصلات للإنترنت طوال الوقت . وبعد المجتمع الأكاديمي سباقاً في المنطقة من حيث تقديم وصول مجاني للإنترنت لكل طلاب جامعة الكويت ، ولكن المؤسسات التعليمية في المراحل الأدنى متأخرة كثيراً عن الجامعة .

ولا توجد ثمة منافسة بين الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت في الكويت ، لأنه على الرغم من أن كيانين محددين هما اللذان يقرمان بتقديم وصلات الإنترنت للجمهور بشكل رئيس ، فإنهما يتبعان شركة واحدة هي " جلفنت " Gulfnet، وهكذا لا يوجد تنافس لأن أسعار الخدمة تحددها وزارة الاتصالات . وقد يتغير هذا الموقف بدخول شركات خاصة لتقديم الخدمة إلى سوق الإنترنت في الكويت.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد جدل جماهيري بشأن المخاوف التي تحيط باستخدام شبكة الإنترنت ، فقد أعلنت وزارة الاتصالات الكويتية في مايو ١٩٩٦ أن مقدمي خدمة الإنترنت يجب عليهم أن يتخذوا خطوات لمنع الصور العارية والمواد " السياسية الهدامة " من دخول الكويت عبر شبكة الإنترنت . ولأنه لم يكن يوجد سوى شركة واحدة مقدمة للخدمة في ذلك الوقت ، والترخيص للشركة الثانية كان يتم بحثه ، فإن هذا المتطلب تم تطبيقه على شركة " جلفنت " . وأشارت الوزارة إلى أنه إذا تم الترخيص لشركة ثانية لتقديم الخدمة ، فإن الشروط المتضمنة في الترخيص سوف تضمن أن تقوم الوزارة " بإعاقه الوصول إلى معلومات معينة " . وعلى أية حال فإن الوزير أشار أيضاً إلى أنه لا توجد أية خطط لتقديم تشريع متعلق بالإنترنت نظراً " للمستوى المنخفض " للاستخدام الجماهيري^(٤٢).

وقد شahrت بعض القوى الاجتماعية الإنترنت العدا ، ودعت إلى عدم إتاحتها للجمهور على نطاق واسع . وقد أدان المشرعون في الكويت ودول أخرى الإنترنت لأنها تمثل تهديداً على الثقافة المحلية والأخلاقيات والتعاليم الدينية . وهكذا ، فإنه حتى في الكويت ، أكثر الدول الليبرالية في التعامل مع الإنترنت ، بدأ البعض يتسائل : لماذا لا تقوم الحكومة بمنع بعض المواقع على الإنترنت . وقدم عبد الله الحجري أحد نواب مجلس مجلس الأمة الكويتي والإسلامي التوجه اقتراحاً للمجلس عام ١٩٩٧ يدعو فيه الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع المواد التي تنتهك الأخلاقيات المحلية والقيم الدينية ^(٤٣) .

وفي أوائل عام ١٩٩٨ ، ذكر وزير المياه والكهرباء والاتصالات أن السلطات سرف " تراقب الإنترنت " لأغراض أمنية و " حماية التقاليد والأخلاقيات الوطنية " ^(٤٤) . وقد بذلت محاولة للتحكم في مضمون الإنترنت ، على الرغم من أنه لم يتم الإنشاء عن الأسلوب المتبع في هذه المحاولة . ولأن كل محاولات الوصول للإنترنت يتم عبر أجهزة كمبيوتر رئيسة Server مملوكة للشركات المقدمة للخدمة ، فمن المحتمل أن الكويت قد نفذت حائطاً نارياً على جهاز كمبيوتر مملوك للدولة ليقوم بعملية الرقابة Proxy Server Firewall ، بأسلوب مشابه للأسلوب المتبع في دولة الإمارات .

والافتقار إلى المنافسة ، رغم شيوع هذه الظاهرة في منطقة الخليج ، تعد ظاهرة محسوسة وميزة في قطاعات عديدة بالكويت ، لأن الشركات التي لديها تراخيص تتمتع بحرية كاملة في فرض أسعار عالية جداً ومبالغ فيها . ولا توجد ثمة سياسة ثابتة فيما يتعلق بعملية الخصخصة أو فتح الشركات العامة للمنافسة . وفي قطاع الاتصالات ، رخصت الحكومة لشركتين خاصتين في اتصالات الأقمار الصناعية لتقديم خدمات الاتصالات بما فيها خدمة الوصول للإنترنت ، وهاتان الشركتان هما " جلفسات " Gulf Sat و " زاكسات " Zak Sat. وأعلنت الحكومة عن مناقصة بين الشركات لإنشاء شركة ثانية للتليفون المحمول لكسر احتكار شركة التليفون المحمول المملوكة للحكومة بأسعارها المرتفعة

والجودة المتدنية للخدمة التي تقدمها^(٤٥). وأعلنت الحكومة أيضاً عن نيتها خصخصة قطاع الاتصالات بتحويل قطاعات التشغيل في وزارة الاتصالات إلى شركة مساهمة ، ليتم بعد ذلك بيع غالبية الأسهم للجمهور ، بمجرد أن تحقق الشركة الجديدة ربحية^(٤٦).

وفي أوائل عام ١٩٩٨ ، أعلن وزير الكهرباء والمياه والاتصالات أن التراخيص سوف تُمنح لأربع وخمسين شركة لتقديم خدمة الإنترنت^(٤٧). ومن المعتقد أن هذه الشركات سوف تكون حرة في التنافس على السعر ، ولكنها سوف تكون ملزمة بالحصول على وصلات الإنترنت من وزارة الاتصالات . والسبب المعلن لإصدار تراخيص لهذه الشركات هو " دعم الوعي العلمي والثقافي بين المواطنين " . وذكر الوزير أنه وفقاً للتخطيط السابق الذي يتضمن شركتان فقط لتقديم الخدمة ، فلاتوجد إمكانات كافية لخدمة عدد الأفراد الذين يرغبون في استخدام الخدمة . ومن المحتمل أن يكون السعر قضية أخرى في هذا الصدد ، لأن رسوم الوصول للإنترنت في الكويت تعد من أعلى المعدلات في العالم^(٤٨).

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت في قطر؛

على الرغم من أن خدمات الإنترنت متاحة منذ وقت لا بعد طويلاً ، فإن التساؤلات المتعلقة بالمضمون وتوظيف الإنترنت قد حُسمت قاماً في قطر . ورغم وجود بنية أساسية عالية الجودة ، إلا أنه لا توجد خطة واضحة لمستقبل البنية الأساسية المعلوماتية الوطنية . وقد شكلت لجنة يرأسها المجلس الأعلى للتخطيط لبحث هذه القضية . وتضم " لجنة تخطيط البنية الأساسية المعلوماتية " ممثلين من كل المعنيين بتكنولوجيا المعلومات ، وبصفة خاصة الوزارات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية .

وتحتكر " المؤسسة القطرية العامة للاتصالات - Qatar Public Telecommunications Corporation (Q-Tel) المملوكة للحكومة تقديم الخدمات الاتصالية ، ونقل كل مقومات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في دولة قطر . وتخطط الحكومة القطرية لفتح قطاع الاتصالات للمنافسة في المستقبل ، ولكن لا يوجد

جدول زمنى تم تحديده فى هذه السبيل . وفى الفترة الحالية ، تتركز الجهود على إنشاء الهياكل التنظيمية المطلوبة.

وأعلنت " المؤسسة القطرية العامة للاتصالات " Q-Tel عن مناقصة لتركيب موقع لتقديم خدمة الإنترنت ووصلة للإنترنت فى نوفمبر ١٩٩٥ ، على أن يكون الموعد المستهدف لتقديم الخدمة فى مايو ١٩٩٦ ، وقد فازت شركة " سبرنت انترناشيونال " Sprint International بالعقد وقامت الشركة بتركيب المعدات وقدمت وصلة قمر صناعي للإنترنت سعتها ٢٥٦ كيلو بايت/ ثانية ، وهذه الوصلة متصلة بمقر الشركة فى الولايات المتحدة . وقدمت الشركة أيضاً نظاماً لمعالجة المشتركين على خدمة الإنترنت . وأصبح الوصول الجماهيرى للخدمة متاحاً بداية من يونيو ١٩٩٦ . والمؤسسة القطرية العامة للاتصالات " Q-Tel هي الشركة الوحيدة المقدمة لخدمة الإنترنت فى قطر ^(٤٩).

وفى أوائل عهد فتح خدمة الإنترنت للجمهور ، قدرت مؤسسة الاتصالات أن عدد المشتركين فى مستهل الخدمة سوف يكون حوالى مائة شخص أو أكثر . وكانت شعبية الخدمة مفاجأة كبيرة ، فقد كان يوجد ٨٥٠ مشتركاً فى الإنترنت عبر خدمة مؤسسة الاتصالات Q-Tel فى الشهر الثانى للتشغيل ^(٥٠) ، ليزيد العدد إلى ٣,٢٠٠ مشتركاً عبر المكالمات التليفونية بعد تسعة أشهر وعلاوة على ذلك كان يوجد ما يقدر بحوالى ٣,٠٠٠ مستخدم على الخطوط المؤجرة . وحوالى نصف مستخدمى الإنترنت من موظفى الحكومة ، حيث توجد عديد من الخطوط المؤجرة متصلة بوزارات ومؤسسات الدولة ، وباقى المستخدمين يتوزعون ما بين الاستخدام التجارى أو الشخصى . ويتراوح معدل الاستخدام ما بين ٤٠ - ٤٥ دقيقة للمستخدم فى اليوم . ولا يزال معظم المرور الدولى للإنترنت مع الولايات المتحدة ، على الرغم من أن المرور التجارى مع دولة الإمارات العربية المتحدة فى تزايد مستمر بسبب العلاقات التجارية والاقتصادية القوية بين البلدين ، وبسبب المستوى العالى للاستخدام قامت مؤسسة الاتصالات Q-Tel باستبدال وصلة القمر الصناعى التى

تبلغ سعتها ٢٠٨٨ ميجابايت/ ثانية بالوصلة التي استخدمتها في البداية وسعتها ٢٥٦ كيلو بايت / ثانية . وأعلنت المؤسسة عن ٨.٢٥٦ مشتركاً في خدمة الإنترنت في يوليو ١٩٩٧، وقفز هذا العدد إلى ١٧,٢٩٥ مشتركاً في يناير ١٩٩٨^(٥١).

وبحلول مايو ١٩٩٧ كانت مؤسسة الاتصالات Q-Tel تخطط لإضافة وصلة ثانية بالقمر الصناعي بسعة الوصلة الأولى نفسها بعد تطويرها ، كما كانت تبحث إمكانية إنشاء شبكة فرعية إقليمية مع البحرين والكويت وعمان عبر كابل للألياف البصرية تحت مياه الخليج (Fiber Optic Gulf (FOG ، يقوم بربط هذه الدول الأربع ، وقد وصل عدد المستخدمين للإنترنت بعد هذه التطورات إلى ٤٥,٠٠٠ مستخدم بحلول فبراير ٢٠٠٠ ، وذلك بنسبة ٨,٠٦ ٪ من عدد السكان^(٥٢) . وقد استخدمت " المؤسسة القطرية العامة للاتصالات " Q-Tel حائطاً نارياً Firewall لحماية شبكتها من التطفل ومنع نقل المواد المحظورة (مثل الصور العارية) على شبكتها.

وتعد خدمة الإنترنت في قطر رخيصة نسبياً ، بما قد يسمح لمعظم القطريين ، وبالتحديد كل القطريين الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر ، لكي يستخدموا الإنترنت بانتظام. ويمكن الاتصال بالإنترنت باستخدام خط مؤجر Leased line بكلفة شهرية ثابتة ، ولا توجد أية قيود على عدد الشبكات أو أجهزة الكمبيوتر أو المستخدمين الذين قد يتصلوا بالإنترنت باستخدام خط واحد كما تم تقديم خدمة ISDN على شبكة التليفونات ، ويمكن الوصول للإنترنت باستخدام هذه الخاصية . ولعل التزام الحكومة القطرية بتقديم الخدمات للشركات العالمية ومتعددة الجنسيات (اقتصاد خدمي) كان عاملاً أساسياً في قرار تقديم خدمات الإنترنت بسعر منخفض ، ويبدو أن هذا السبب علاوة على الاهتمام الكبير بالخدمة هو ما أدى إلى معدل النمو العالي المشار إليه سلفاً.

وتقوم الشركات المحلية في الوقت الراهن بتقديم خدمات متعلقة بالإنترنت مثل تصميم مواقع الويب ، كما توجد شركات لتطوير برامج الكمبيوتر في قطر ، وكلها تعمل

فى مجال تطوير البرامج العربية ، وتطوير مواقع الوب باللغة العربية ، وأدوات الإنترنت ومشروعات أخرى .

ولا توجد مخاوف سياسية ذات دلالة فى قطر ، سواء المرتبطة بالإنترنت أو تكنولوجيا المعلومات الأخرى أو المرتبطة بالشئون العامة ، وخاصة أنه لا توجد جماعات معارضة فى البلاد . وكانت قضية إتاحة المعلومات على الإنترنت ، والتي تناقض القيم والقوانين المحلية عاملاً رئيساً فى عملية تقرير كيفية تنفيذ خدمات الإنترنت فى قطر . وقد أثبت ترشيح المواد غير المرغوب فيها أنه أكثر صعوبة من المتوقع . وتتعلق القلق الرئيس بإتاحة الصور العارية عبر الشبكة ، ولكن احتمال انتشار القيم غير الإسلامية الأخرى بعد أيضاً مشار قلق^(١٣) .

وقبل أن تصبح الخدمة جماهيرية ، قامت مؤسسة الاتصالات Q-Tel بتجربة استخدام جهاز كمبيوتر رئيس للرقابة Proxy Server لمنع الوصول للمواد غير المرغوب فيها . وعلى أية حال ، فإن النظام تسبب فى تدهور واضح للخدمة بتأخير الوصول إلى صفحات الوب ، ولذلك استبعدت هذه الطريقة ، واستخدم القطريون بدلاً منها حوائط نارية Firewalls لإعاقة الوصول إلى المواقع غير المرغوب فيها وحماية الشبكة ضد الهاكرز^(١٤) .

ولا توجد أية قيود على استخدام الاتصالات المشفرة ، على الرغم من أن أى مكون أساسى يتضمن معدات تشفير ، ويتم ربطه بشبكة مؤسسة الاتصالات Q-Tel يجب أن يحصل على شهادة بذلك . وتبحث الحكومة القطرية إلزام الأفراد بالحصول على ترخيص إذا أرادوا استخدام برامج تشفير فى المستقبل . ولا يعتقد أن ثمة خطر كبير من احتمالية استخدام المبرمجين للتشفير فى قطر .

وكما فى عديد من دول الخليج ، وبصفة خاصة البحرين وعمان ، فإن مثل هذه القيود التى تحيط باستخدام الإنترنت والوصول إلى أقطام معينة من المعلومات لا تبدو أنها قد عملت على إبطاء تطور الإنترنت ونموها فى قطر ، وخاصة بعد اتصال جامعة قطر

بالإنترنت ، واستفادة قطاع البترول من الشبكة ، وتشكيل الخطوط الأساسية للبنية الأساسية المعلوماتية فى البلاد .

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى البحرين :

إن الإنترنت هى حلبة الصراع بين هدفين متناقضين من أهداف الحكومة البحرينية وهما : محاولتها أن تصبح محور الاتصالات فى الخليج ، وعزمها على كبح جماح المعلومات التى تنتقد أسرة آل خليفة الحاكمة . وتقوم السلطات بدعم الإنترنت من خلال إتاحة الوصول للشبكة منذ عام ١٩٩٥ ، ولا يلزم الحصول على تصريح لإنشاء موقع على الوب . وتخدم عديد من مقاهى الإنترنت Internet Cafes الجمهور . ومن جهة أخرى ، تسعى الجهات الأمنية أن المعارضة البحرينية تستخدم الإنترنت بمهارة لجمع المعلومات ونشرها . لذا فقد قامت هذه الجهات بإعاقة مواقع على الوب ، وتقوم بتوظيف خبراء فنيين للمساعدة فى مراقبة استخدام الإنترنت^(٥٥).

وبناء على أحد أساتذة الجامعة البحرنيين تمت مقابلته فى فبراير ١٩٩٩ ، وطلب عدم ذكر اسمه " موقف الإنترنت جيد ، أفضل من موقف حقوق الإنسان الأخرى بشكل عام ، لأن الحكومة تدرك أهميتها لتحقيق موقف تناقضى ، وخاصة فى ظل اقتصاد خدمى كالاقتصاد البحرينى . ويضمن دستور البحرين حرية التعبير للمصحافة والطباعة والمطبوعات " وفقاً للحالات والإجراءات التى حددها القانون " . ويضمن الدستور كذلك خصوصية المراسلات والاتصالات التلفرافية والتليفونية ، وتنص المادة (٢٦) من الدستور على أنه " لن تتم رقابة الاتصالات أو المحتوى باستثناء حالات الضرورة التى يحددها القانون ووفقاً للإجراءات والضمانات المنصوص عليها " ^(٥٦).

وعلى الرغم من هذه الضمانات الدستورية ، تمارس السلطات سيطرة طاغية على كل وسائل الإعلام المحلية التى توجه انتقاداً عاماً لمسئولى الحكومة والسياسات الحكومية . ووفقاً لتقارير الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ ، فإن المكالمات

التليفونية والمراسلات تعد هدفاً للمراقبة ، كما أن شبكات المخبرين التابعين للشرطة ممتدة ومتطورة . وخلال العام ، انتهكت الحكومة ، بصفة مستمرة ، حق المواطنين فى الخصوصية ، مستخدمة أساليب البحث غير القانونى وحالات القبض المتعمدة على الأشخاص للسيطرة على الاضطراب السياسى ... كما أن الوصول إلى المعلومات عبر البريد الإلكتروني لا يتم منه ، رغم أن البريد الإلكتروني قد يعد هدفاً للمراقبة ^(٥٧) .

وتعد خدمة الإنترنت حكراً على " شركة الاتصالات العامة " (باتلكو) Batelco وتعد أسعار الخدمة معتدلة نسبياً لأن هذا يعد ضرورياً فى ظل اقتصاد خدوى كالاقتصاد البحرينى ، تماماً كما فى حالة قطر ولعل هذا هو ما أدى إلى سرعة تنامى وانتشار شبكة الإنترنت فى البحرين ؛ ففي يوليو عام ١٩٩٧ ، كان عدد مستخدمى الإنترنت فى السعودية والبحرين ٤٨٠ ، ٣٨ مستخدماً ، وفى يناير ١٩٩٨ ، وصل هذا العدد إلى ٥٣٨ ، ٤٦ مستخدماً ، علماً بأن الإنترنت لم تُفتح على مستوى جماهيرى فى السعودية إلا فى يناير ١٩٩٩ ، بمعنى أن العدد الأكبر من هذه الأرقام يعد من البحرينيين . وفى فبراير ٢٠٠٠ ، وصل عدد المستخدمين فى السعودية ، والبحرين إلى ٣٣٧ ، ٥٠٠ مستخدماً معظمهم من السعودىة وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة المفاجئة فى عدد المستخدمين بعد إتاحة الوصول للإنترنت للمواطنين السعوديين فى يناير ١٩٩٩ ، وإقبال السعوديين على الاشتراك ^(٥٨) .

وثمة تقارير متناقضة حول إعاقاة السلطات البحرينية لمواقع الوب ذات الحساسية السياسية . وعلى أية حال ، فإن المصادر المختلفة تتفق على أن موقع " حركة الحرية البحرينية " (<http://ourworld.compuserve.com/homepages/bahrain>) ، أو تقوم على الأقل بإعاقاة المحتوى الذى يندرج تحت الصفحة الشخصية للحركة على هذا الموقع . وعلى النقيض من الإمارات والسعودية ، ولا يبدو أن البحرين قد قامت بتنفيذ نظام طمرح لإعاقاة الصور الإباحية ، ولكنها فضلت تشجيع مستخدمى الإنترنت الذين أبدوا قلقهم من

المواد الجنسية الصريحة على تركيب برامج للترشيح Filtering Software على أجهزتهم الشخصية^(٥٩).

ويمكن القول إن السلطات أقل قلقاً بشأن إعاقة مواقع الويب مقارنة بقلقها بشأن إغلاق مصادر المعلومات الانتقادية التي تتسرب إلى خارج البلاد . وقد أوردت التقارير أن عددا من البحرينيين قد ألقى القبض عليهم أو استجبروا للاشتباه بأنهم قد استخدموا الوسائل الإلكترونية لنقل المعلومات لجماعات المعارضة السياسية خارج البلاد .

ولعل أكثر القضايا المعروفة في هذا الصدد ، قضية سيد علوى سيد شرف مهندس " شركة الاتصالات البحرينية " (باتلكو)؛ قفى مساء ٢٥ من مارس ١٩٩٧، هاجمت قوات الأمن منزل المهندس شرف ، وصادرت جهاز الكمبيوتر خاصته وألقت القبض عليه. وقضى شرف قرابة العامين في السجن قبل إطلاق سراحه ، وذلك دون اتهام محدد . ووفقا لأحد البحرينيين الذى قابل شرف بعد إطلاق سراحه ، فقد كان شرف مشتبه به ليس من خلال وسائل التكنولوجيا العالية للمراقبة high-tech means of surveillance، ولكن من خلال وسائل الشرطة التقليدية ، وذكرت منظمة العفو الدولية أن شرف قد تعرض للتعذيب من قبل مسئولى المخابرات البحرينية^(٦٠).

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت في عُمان :

عندما تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم عام ١٩٧٠، كان لا يوجد فى عُمان كلها سوى ثلاث مدارس ابتدائية فقط وكان لا يوجد نظام صحى أو شبكة تليفونات ، ولم تكن هناك سوى وصلات تليفونية قليلة مع دول العالم الخارجية، كما كانت البلاد تحت وطأة قرد قادة الشيوعيين^(٦١). ولم تسوى البلاد النزاع الحدودى مع جارتها اليمن سوى عام ١٩٩٧ .

وقد اتبعت عُمان برنامجا متدرجا وهادفا للتنمية منذ عام ١٩٧٠، والآن وبعد انقضاء الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، فإن البلاد نظيفة وتتمتع بدرجة عالية من التنمية ولديها بنية أساسية حديثة فى كل مناطق البلاد . ويتم التركيز حاليا على مشروع التنمية

للإنترنت في دولة البحرين . وعلى الرغم من أن كل العروض قد قدمت في الوقت المحدد في يوليو ١٩٩٥ ، إلا أن قرار إعلان الشركة الفائزة بالعقد قد تم تعليقه لحين قيام وزير الإعلام والبريد والتلغراف والتليفون بمناقشة أيهما يجب أن يكفل مشروع الإنترنت . وفي النهاية ، حصل وزير البريد والتلغراف والتليفون على مسئولية الإشراف على الإنترنت باعتبارها خدمة أخرى من خدمات الاتصالات . وفي الوقت الذي عقدت فيه المناقشات بين هذين الوزيرين ، قام يوسف بن علوي الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية بتسجيل (om) كرمز لعمان مع مؤسسة InterNIC باسمه ، وذلك بمساعدة مسئولى الحكومة الأمريكية في " المكتب الأمريكى للتسجيل " U. S. Bureau of Reclamation (USBR) فى دنفر بولاية كولورادو^(٦٥) .

وفازت شركة " سبرنت إنترناشيونال " Sprint International بعقد إنشاء موقع الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت في يوليو ١٩٩٦ . وعلاوة على تركيب المعدات ، فإن العقد البالغ قيمته ١٧٣,٠٠٠ ريالاً عمانياً (٤٤٩,٠٠٠ دولاراً أمريكياً) تضمن تأجير وصلة للإنترنت لمدة خمس سنوات^(٦٦) . واقتتحت الخدمة للجمهور في يناير ١٩٩٧ وتظل " الشركة العُمانية للاتصالات " OmanTel الشركة الوحيدة المقدمة للخدمة ، ولا يوجد لها أى منافس ، على الرغم من أن ثمة مناقشات تدور حول الخصخصة المحتملة للشركة منذ عام ١٩٩٦^(٦٧) ، والتي بدأت بطرح جزء منها كأسهم في بورصة مسقط في أواسط العام ٢٠٠٣ .

وقبل عام كامل من قرار الحكومة بإنشاء خدمة الإنترنت في عُمان ، قامت جامعة السلطان قابوس Sultan Qaboos University ، الجامعة الوحيدة في البلاد ، بتسجيل اسم لها وهو (squ.edu) مع مؤسسة InterNIC مستخدمة عنواناً على صندوق بريد في فلوريدا بمساعدة من "هولون" Holonet ، وهى شبكة تديرها مؤسسة Information Access Technologies ومقرها بيركلى بولاية كاليفورنيا . ومن الواضح أن الجامعة استمرت في استخدام وصلة شركة " هولون " حتى بعد إنشاء شبكة " الشركة العُمانية للاتصالات " ، إلا أن الجامعة على ما يبدو عادت واستخدمت شبكة الشركة بعد ذلك . وللجامعة الآن

اسم مسجل في عُمان وهو (squ.edu.om) وتتيح الجامعة لطلابها وموظفيها والهيئة الأكاديمية بها حسابات إنترنت مجانية .

وعلى الرغم من أن سوق الإنترنت في عُمان كان يقدر بما يتراوح بين ٣,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠ مستخدم عند بدء تشغيل خدمة الإنترنت ، إلا أنه كان من الواضح أن الطلب الحقيقي كان يقدر بأدنى من مستواه بكثير . فقد تعاقد حوالى ٢٧٠٠ مستخدم على الخدمة بمجرد بدء تشغيل الشبكة ، وأصبح عدد المشتركين ١١,٤٢٥ مشتركاً بحلول يوليو ١٩٩٧، وزاد إلى ٢٠,٨٨٨ بحلول نهاية ١٩٩٧ ونسبة ٩٥٪ من عدد السكان ، ووصل هذا العدد إلى ٥٠,٠٠٠ مستخدم في فبراير ٢٠٠٠ بنسبة ٢٧,٢٪ من عدد السكان ^(٦٨) ، وقد وصل هذا العدد إلى ما يزيد عن ٧٥,٠٠٠ مشترك في مطلع العام ٢٠٠٢ . وبالإضافة للإنترنت ، وبمجرد أن أصبحت وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة متاحة في عُمان عبر السنوات الماضية ، بنى العمانيون التكنولوجيا الجديدة ، محاولين تعظيم الفائدة التي يحصلون عليها من هذه التكنولوجيا ، وذلك لتدعيم جهودهم في إعادة بناء عُمان كقوة إقليمية .

وتلقى الإنترنت قبولا جيدا من قبل القطاعات التجارية والحكومية ، بما فيها الديوان السلطاني ، والشركات الرئيسية التي تنشأ مواقع على الوب وتحصل على وصلات مؤجرة منذ الشهور القليلة الأولى للتشغيل . بالإضافة إلى الاستخدام المكثف لجامعة السلطان قابوس ، جامعة البلاد الوحيدة لشبكة الإنترنت في الوقت الراهن ، بعد استخدام ينسم بالمحدودية في العامين الأولين من بدء الخدمة التجارية . ومن الواضح أن جامعة السلطان قابوس هي الكيان الأكاديمي العُماني الوحيد المتصل بالإنترنت ، ولا يتضح أى تمثيل أوتواجد للإنترنت في المراحل الدنيا من التعليم الثانوى والإعدادى والابتدائى حتى بداية العام ٢٠٠٣ ، ولا توجد خطة عُمانية واضحة لإدخال الإنترنت في المدارس .

وقد بدأ العُمانيون مناقشة القضايا الأمنية والأخلاقية المتعلقة بشبكة الإنترنت في

خلال العام الأول من تركيبها تقريبا . وقد قامت " الشركة العمانية للاتصالات " Oman-Tel بوضع قيود من داخل عُمان على الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر الرئيسة Server ومواقع الوب التي توصف بأنها "غير مناسبة" سياسيا أو أخلاقيا ، وهو ما لم يتم نشره أو الإعلان عنه . وكل المرور عبر الإنترنت Internet Traffic من وإلى عُمان يتدفق عبر أجهزة الكمبيوتر الرئيسة وصلات الاتصالات المملوكة للشركة العُمانية للاتصالات ، والتي تعد المنفذ الوحيد لخدمة الإنترنت ، وهو ما يمكنها من التحكم المركزي فيما يصل للبلاد من محتوى الإنترنت .

وتقوم " الشركة العُمانية للاتصالات " بمراقبة شبكة الإنترنت من خلال جهاز الكمبيوتر رئيس للرقابة Proxy Server يوجد في مقر الشركة ، وترد إليه كل طلبات المشتركين لدخول المواقع المختلفة على الوب ، وإذا كان الموقع غير مناسب يتم إعاقة الوصول إليه ، وتظهر ملاحظة على شاشة جهاز الكمبيوتر توضح أن هذا الإجراء ليس إجراء فريدا تقوم به " الشركة العمانية للاتصالات " . وفي الحقيقة ، فإننا قد لاحظنا من خلال عملنا استشاريا زائرا بقسم الإعلام بجامعة السلطان قابوس - أن الشركة العُمانية للاتصالات تحرص - بصفة خاصة - على إعاقة الصور العارية Pornography ، ولم نجد ثمة أدلة على إعاقة مواد سياسية معينة .

ويستلزم التعاقد على خدمة الإنترنت مع " الشركة العُمانية للاتصالات " التوقيع على " دليل ضوابط استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد "، حيث يتم التعهد بالإنذار بكافة البنود الواردة أدناه، وهي^(٦٩):

أولا: مبادئ عامة:

١- " الإنترنت " أداة ذات قيمة عالية في مجال الاتصالات وتقديم المعلومات والأبحاث والأفكار في المجالات المختلفة وتسعى " الشركة العُمانية للاتصالات " في الإشراف على استخدامها بما يساعد في تنمية ثقافة سليمة لأفراد المجتمع .

- ٢- على المستخدمين كافة من خدمة " الشبكة " ، ومزودى محتوياتها المرخصين الإلتزام بالضوابط الواردة فى هذا الدليل وأن يتخذوا الخطوات اللازمة كافة للإيفاء بها .
 - ٣- يخضع جميع المستخدمين من خدمة الشبكة لما تصدره " الشركة العمانية للإتصالات " من قواعد من فترة إلى أخرى بعد التنسيق مع الجهات المختصة .
- ثانياً : محظورات استخدام شبكة « الإنترنت » :

١- النشر :

فى حالة النشر على الشبكة يجب التقيد بالأتشمل المادة المنشورة أية بيانات أو معلومات من شأنها أن :

- تعرض الأمن الوطنى للخطر أو فيها تناول على جلالة السلطان أو نقداً لذاته السامية ولأفراد الأسرة المالكة الكريمة أو تتعارض مع القوانين السارية فى الدولة .
- نشر سر من أسرار الدولة دون ترخيص .
- تزعم الثقة بعدالة حكومة البلاد ، أو تحوى بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفردة أو بث دعاية مثيرة .
- تمثل معلومات أو أحداث تضلل قطاعات المجتمع .
- تؤدى إلى كراهية الحكومة ، أو الحط من قدرها .
- تقلل من شأن أية جماعة عرقية أو دينية أو تسخر من أى منها .
- تؤدى إلى كراهية أى عرق أو دين .
- تروج للتطرف الدينى أو العائدى .
- تروج للإباحية أو للاتصال الجنسى .
- تصف أو تروج للعنف ، أو الاعتداء أو بث الرعب .

- قذف الغير بإسناد تُهم ملفقة والتي من شأنها الإساءة إلى المقذوف أو احتقاره .
- ترويج لنهج عقائدي أو سياسي يتعارض مع النظام العام للبلاد أو يسئ إلى أي دولة أخرى.
- جمع التبرعات وممارسة الأنشطة الخيرية أو الترويج لها دون ترخيص من السلطات المختصة.
- بث أو إرسال رسائل تسمى للآخرين أو تخدش الحياء أو الآداب العامة .
- بث فيروسات أو ما يشابه ذلك بقصد إتلاف أو تدمير الأنظمة أو المعلومات .
- ترويج لأي مادة أو سلعة تم الحصول عليها بالمخالفة لأحكام القوانين السارية .
- ترويج لأية أدوية أو علاج يقتصر على الوصفات الطبية سواء للبالغين أو القصر .

٢ - إلتقاط الخدمة :

- يُحظر على ملتقطي خدمة الشبكة ما يلي :
- الإلتقاط غير المشروع للمعلومات أو البيانات .
- استخدام وسيلة اتصالات غير مرخصة محلياً في التقاط الشبكة مثل الإلتقاط المباشر من الأتمار الصناعية أو نحوها .
- انتهاك خصوصيات الغير أو التعدي على حقهم في الاحتفاظ بأسرارهم .
- إتلاف أو تغيير أو محر أية بيانات أو معلومات بدون وجه حق .
- التقاط مواد من شأنها المساس بالأخلاق والآداب العامة أو تتعارض مع عقيدة المجتمع وقيمه .
- استخدام وسائل التشفير من قبل الشركات والمؤسسات والهيئات الخاصة بدون ترخيص من جهة الاختصاص .
- استخدام وسائل التشفير من قبل الأشخاص الطبيعيين .
- سرقة رموز خدمة الآخرين أو استغلالها .
- اختراق الأنظمة لغرض سرقة المعلومات ، أو الأموال أو أي عمل آخر مخالف للقانون .

البيانات التي يجب توفيرها للحصول على الموافقة النهائية: (٧٠)

- توجيه خطاب إلى مدير دائرة الإنترنت متضمناً البيانات كافة الواردة أدناه :
- تقديم نبذة مختصرة حول الغرض من ممارسة النشاط المذكور متضمنة نوعية النشاط (مقهى الإنترنت والذي يتطلب تقديم المطبات / الوجبات ، أو خدمات الإنترنت - تحديد المنطقة / المكان الذي سيمارس فيه هذا النشاط) .
- يجب إفادة دائرة الإنترنت برقم الهاتف الذي سيتم استخدامه فى المقهى .
- تحديد عدد الأجهزة التى سيتم استخدامها بالمقهى .
- بيان اسم النظام / البرنامج الخاص بالحماية (Proxy) والذي سيتم استخدامه بمقهى الإنترنت ، على أن يضم هذا البرنامج نظاماً للتتبع يمكن من خلاله معرفة الجهاز الذى تمت من خلاله عملية التصفح ، ويُفضل استخدام إحدى هذه البرامج : MS - Proxy Winproxy
- نسخة من مستخرجى بيانات منشأة تجارية مقيدة لدى أمانة السجل التجارى على أن تتضمن هذه النسخة على: الاسم التجارى (اسم مقهى الإنترنت ، أو اسم خدمات الإنترنت)، الموقع ، النشاط المزاوّل .
- يجب التزام الفرد أو صاحب المقهى بتقديم النموذج الخاص بجدول البيانات الخاص بالمستخدم (Log File) قبل استخدامه للخدمة ، وهذه البيانات هى : اسم المستخدم ، رقم البطاقة الشخصية / أو بطاقة العمل ، رقم الجهاز ، تاريخ الدخول ، وقت الدخول إلى الإنترنت ، وقت الخروج من الإنترنت والتوقيع .
- وفى ٧ من مايو ٢٠٠٢ ، أعلنت « الشركة العُمانية للاتصالات » لأصحاب مقاهى الإنترنت عن الشروط والضوابط لممارسة هذا النشاط ، وتمثل هذه الشروط والضوابط فيما يلى : (٧١)

١- تصميم غرف أجهزة المتصلين بحيث يمكن رؤية مستخدمي أجهزة الحاسوب بها ويُمنع منعاً باتاً إغلاقها أو وضع الستائر عليها بقصد حجب رؤية مستخدمي الإنترنت، هذا بالنسبة للطلبات الجديدة ، أما المقاهي القائمة فسوف يكون هذا الشرط أساسياً عند التجديد .

٢- ضرورة تسجيل بيانات مستخدمي الإنترنت بالمقاهي إلكترونياً ، وذلك بتعبئة الاستمارة إلكترونياً ، والتي يمكن الحصول على نسخة منها من وحدة الإنترنت على أن يتم إرسال هذه البيانات على البريد الإلكتروني : cyberca Fe' @ omantel .co.om بشكل أسبوعي.

(نهاية كل يوم جمعة) .

٣- ضرورة الحصول على برنامج الحماية Proxy (النسخة الأصلية) وتحميله على الجهاز الرئيس بالمقهى ، وذلك لحفظ بيانات الأجهزة المستخدمة بالمقهى من قبل الزوار ، ويسهل كذلك عملية التتبع والتعرف على الجهاز الذي تمت من خلاله عملية التصفح في أى وقت .

٤ - يُمنع استعمال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بالمقهى ، إلا من خلال الهاتف المبين في بيانات المقهى ، وفي المكان المصرح له بالمقهى فقط والمسجل لدى وحدة الإنترنت .

٥ - لا يسمح لكل مرخص له إغلاق هذا النشاط أو تغيير موقع المقهى أو حتى بيع النشاط إلى شخص آخر إلا بعد إخطار وحدة الإنترنت والحصول على موافقتها كتابياً .

٦ - ضرورة تقديم طلبات التجديد (سنوياً) قبل انتهائها للحصول على رخصة جديدة لمزاولة النشاط لفترة أخرى .

وفي جامعة السلطان قابوس ، التي يتصل فيها الطلاب والهيئة الأكاديمية

والإداريون بالشبكة مجاناً ، توجد رقابة مزدوجة على الإنترنت ، ويمثل المستوى الأول من الرقابة في أن أى طلب لدخول موقع ما على الوب ، يمر أولاً بجهاز الكمبيوتر الرئيس لشركة الاتصالات العُمانية الذى يراقب استخدام الشبكة OmanTel Proxy Server وبعد ذلك يأتى المستوى الثانى من الرقابة من خلال جهاز كمبيوتر رئيس آخر للرقابة يوجد فى الجامعة SQU Proxy Server ، والذى يراقب استخدام كلمات السر للمرور إلى الشبكة Passwords على مستوى كل المستخدمين للشبكة فى الجامعة على اختلاف قطاعاتهم سواء كانوا طلاباً أو أساتذة أو إداريين .

وتستخدم الجامعة برنامجاً للرقابة Censorware Software يقوم بمراقبة كلمات السر للمرور إلى الشبكة ، ويقوم هذا البرنامج بتتبع كلمات مفتاحية معينة مثل Adult أو Sex أو Pornography وغيرها ، وإذا تبين للبرنامج أن أحد المتصلين بالشبكة عبر كلمة سر معينة قد دخل إلى موقع يندرج تحت الكلمات المفتاحية التى تمت تغذيته بها يقوم بمنع دخول هذا الفرد إلى الشبكة مرة أخرى بشكل آلى .

ومثل كل برامج الرقابة ، يتسم هذا البرنامج بأوجه الخلل نفسها التى تسم مثل هذه النوعية من البرامج ، فقد قمنا فى خلال عملنا بجامعة السلطان قابوس بالدخول إلى موقع (<http://hotwired.lycos.lycos.com/special/pornscare>) وذلك فى إطار بحثنا تحت كلمة مفتاحية Keyword هى " أخلاقيات الصحافة " Press Ethics ، وكان هذا الموقع يتحدث عن الفضيحة الأخلاقية التى ارتكبتها مجلة " تايم " الأمريكية بنشرها صوراً عارية للأطفال مصاحبة لـ تسدين أصداً تهما ، كان عنوان الغلاف فى انعقد الأول Cyberporn وعنوان غلاف العدد الثانى " Journoporn " ورغم أن الموقع لا يضم هذه الصور العارية ، بل يضم مقالات نقدية لهذا العمل الذى يتنافى مع أخلاقيات الصحافة الذى أقدمت عليه مجلة " تايم " ورغم قيامنا بطباعة هذه المقالات فى معمل الكمبيوتر الخاص بقسم الإعلام حيث يمكن للطلاب والطالبات رؤية ما يوجد على الشاشة وما يطبع

على الطابعة ، إلا أن S.Q.U Proxy Server قام بمنع وصولنا إلى شبكة الإنترنت ، لمجرد أنه رصد كلمة "Porn" وقمنا بحل المشكلة بالاتصال المباشر بمركز الكمبيوتر الذي أدرك القائمون فيه الخطأ ، وأعادوا لنا القدرة على الوصول للشبكة مرة أخرى .

ومن خلال مقابلة شخصية مع أحد العاملين في مركز الكمبيوتر بالجامعة ، ذكر لنا أنهم لا يتفحصون المواقع التي يعاق من يدخلها من قبل برنامج الرقابة ، نظرا لأن ٩٥٪ من حالات منع المرور إلى الإنترنت، يتم بسبب الدخول إلى مواقع تضم صور العري Por-nography . وتفكر الجامعة ، بعد زيادة مثل هذه الحالات ، في فرض عقوبات معينة على الإداريين والهيئة الأكاديمية الذين يسيئون استخدام الإنترنت بالتحقيق معهم إذا أقدموا على ذلك ، مع وضع نتيجة التحقيق في ملفاتهم بالجامعة ، مع تأخير الترقية وما شابه ذلك للمحد من هذه المخالفات . بل والأكثر من ذلك ، وبسبب إنكار المخالفين ارتكابهم مثل هذه المخالفات ، يتم التفكير حاليا في تركيب كاميرات لمراقبة استخدام الشبكة حتى لا يستطيع الفرد إنكار مخالفاته ، ولكن هذا الحل يصعب تحقيقه لأسباب فنية عديدة ، وخاصة بالنسبة للأساتذة والإداريين.

أما بالنسبة للطلاب ، ففي مستهل كل عام جامعي تُلقى محاضرة حول الإنترنت بالجامعة ، وتشتمل المحاضرة على عديد من النقاط كالطريقة " الصحيحة " لاستخدام الإنترنت داخل الجامعة ، والمواقع التي يمكن للطلاب أن يستفيد منها أثناء بحثه حول المجالات العلمية والثقافية والموضوعات المتعلقة بدراسته . ويتطرق المحاضر إلى المواقع "المنوعة" وهي التي تشتمل على مواد تتعارض مع " التعاليم الدينية والأخلاق الفاضلة " . ولا ينسى المحاضر من أن يشير إلى أن " هناك عقوبات صارمة لمن يتابع تلك المواقع ، وإن كانت تلك المتابعة أو المشاهدة عبر البريد الإلكتروني " ، ويؤكد المحاضر على ضرورة أن يحافظ الطالب على رقمه السري ، وعدم تقديمه لأي شخص مع الاستعمال الصحيح لأجهزة الكمبيوتر بالجامعة ، وعدم العبث بها ومحتوياتها ، مع عدم تحميل " برامج تخترق شبكة الجامعة " أو " تحميل برامج تقوم بحفظ الأرقام السرية " (٧٢) .

وعلاوة على ذلك ، فإن الطالب عند التحاقه بالجامعة يقوم بتوقيع إقرار تعهد بالالتزام بنظام وقواعد الانضباط الجامعي ومنها : عدم " استخدام شبكة المعلومات العالمية (Internet) لأغراض تتنافى مع القيم والأخلاق والعادات والمبادئ الإسلامية ... " ، وإلا يعتبر ذلك مخالفة تأديبية ، وتمثل " إخلالا بالنظم والقواعد والأنشطة والتقاليد واللوائح الجامعية " . وعند قيام الطالب بالبدء فى استخدام أي جهاز كمبيوتر ، فإن أول ما يصادف عينه هذه العبارة : " استخدامك هذا للجهاز يعنى تعهدك بالالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها بمختبرات الحاسب الألى بجامعة السلطان قابوس " .

وبالنسبة للتشريعات ، فلا يوجد فى عُمان ، مثلها فى ذلك مثل دول منطقة الخليج كافة تشريع خاص بالإنترنت ، وإن كان يوجد ثمة تشريع للاتصالات تم عرضه على مجلس الوزراء العُماني خلال عام ٢٠٠٢ ، ولكنه لم يتناول هذا التشريع الأمور المتعلقة بالإنترنت وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالاتصالات .

الخلاصة :

تبين أن إحدى الخصائص المهمة للبنية الأساسية المعلوماتية فى منطقة الخليج العربى ، كما هو الحال فى المنطقة العربية برمتها ، أن الخدمات الاتصالية الجماهيرية يتم تقديمها بشكل كبير عبر مؤسسات الدولة . إن هذه الدول يسيطر عليها أشكال قوية من هيمنة الدولة بما فى ذلك التحكم فى مضمون المعلومات وتوزيعها . وتختلف أشكال الهيمنة من دولة لأخرى ، وعادة ما يكون ذلك راجعا إلى المؤسسة الدينية والملكيات النورانية أو الأشكال الأخرى من السلطات التى تقوم على حكم القلة .

وفى أجزاء عديدة من العالم ، تستمر هيمنة الحكومات على الاتصالات فى شكل شركات احتكارية لتقديم الخدمة . وقد أدت السيطرة الحكومية بدورها إلى سمة شائعة ومهمة ؛ وهى تأخر وصول الإنترنت إلى المنطقة ، فالسعودية رغم أنها كيان اقتصادى ضخم تأخر الوصول الجماهيرى فيها للإنترنت إلى يناير عام ١٩٩٩ ، لتصبح آخر دولة فى

منطقة الخليج تتصل بشبكة الإنترنت على مستوى جماهيري .

وفى كل البلدان فى منطقة الخليج تقريبا ، لاحظنا ثمة تردد ، سواء من قبل الحكومة أو المؤسسة الدينية أو من قبل قوى أخرى ، بشأن السماح بالوصول غير المقيد وغير المحدود للإنترنت ، وهذا أدى أيضا إلى تأخير إنشاء أول وصلة للإنترنت فى الدول الخليجية الست ، وهو ما أدى إلى إعاقة تنمية البنية الأساسية المعلوماتية والخدمات المتعلقة بالإنترنت .

وباستثناء السعودية والكويت ، فإن دول الخليج يوجد بها مقدم وحيد محلى لخدمة الإنترنت مثل : " الشركة الإماراتية للاتصالات " فى الإمارات ، و " الشركة العمانية للاتصالات " OmanTel فى عمان ، و " الشركة القطرية للاتصالات " Q-Tel فى قطر ، وشركة " باتلكو " Batelco فى البحرين . وتلعب كل شركة من هذه الشركات الحكومية أو شبه الحكومية (كما فى حالة الشركة الإماراتية للاتصالات) دور مقدم خدمة الإنترنت الوحيد فى كل دولة . وتتضمن أسباب هذه الهيمنة والاحتكارات الحكومية الرغبة الأكيدة فى السيطرة على المعلومات وعدم فقدان هيمنة الدول على مثل هذا القطاع المهم ، وحماية احتكار شركات الاتصالات المملوكة للدولة للأرباح . وفى هذه الدول ينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للإنترنت فى تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الوب Web Design ، وأحيانا تعريب البرامج (كما فى حالة البحرين) .

ونظرا لهذه الاحتكارات ، فإن شركات الاتصالات تفرض الأسعار التى تريدها على خدمات الإنترنت المقدمة للجمهور ، وذلك فى ظل غياب بيئة تنافسية بين عديد من الشركات المقدمة للخدمة ، وتعمل هذه الأسعار على الحد من استخدام الإنترنت. فى عدد من دول المنطقة . وتعد كلفة الإنترنت والمكالمات التليفونية فى بعض دول المنطقة أعلى بكثير مما هى عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية والأسعار العالمية المتعارف عليها ، وهو ما يبدو جليا فى حالة الكويت . ورغم ذلك ، فإن دولتى قطر والبحرين تقدم أسعارا

معتدلة ومعقولة لخدمة الإنترنت ، لأن هاتين الدولتين تعملان في ظل اقتصاد خدمي ، كما قامت دولتا الإمارات العربية المتحدة والسعودية مؤخراً بتخفيض تعريفات المكالمات التلفونية ، وإتاحة وصول مجاني محدود لشبكة الإنترنت .

نشأة رأى عام جماهيري في منطقة الخليج بشأن الإنترنت :

من الملاحظ أن تغيراً في طبيعة الإنترنت حدث في أواسط عقد التسعينيات من القرن الماضي ، عندما نصحت تكنولوجيا تصنع مواقع الوب - Web Browser Technology بشكل كاف لكي تصبح الإنترنت جاذبة للجمهور العام ، وهو ما تسبب في إزدهار المعلومات التي يتم الوصول إليها عبر الوب في عديد من بقاع العالم . وكان ظهور الوب كمصدر متدفق للمعلومات ، مصحوباً بحملة دعائية ضخمة بدأت تدريجياً في التناقص . ولعل الزيادة الناتجة في استخدام الإنترنت وتدعيم المفاهيم بأن هذه الوسيلة ليست مورداً قيماً فحسب ، ولكن أيضاً مورد لا يستطيع أى شخص أو مؤسسة أو دولة حديثة أن تحيا بدونه ، وهو ما أدى تقريباً إلى إثارة الاهتمام بالإنترنت في منطقة الخليج العربى ، وهو الاهتمام - المصحوب بظروف أخرى - الذى أدى إلى خلق رأى عام جماهيري بشأن إنشاء وصلة الإنترنت . ويبدو أن وجود هذا الرأى العام ، سواء المؤيد لهذه التكنولوجيا أو المعارض لها ، أحد العوامل الأكثر أهمية في الاتصال بالإنترنت .

وعلى أية حال ، فإن التردد والقلق والمعارضة الشديدة للإنترنت لا يعنى أنه لن يطرأ تغيير على هذه المجتمعات . ولكن الأهم هو أنه يجب أن يكون هناك رأى عام داخل المؤسسات الأكثر أهمية في هذه المجتمعات ليعمل كمناصر ومؤيد للتغيير . وفى عديد من بلدان العالم التى تبنت الإنترنت في مهدها ، فقد راد الطريق الأكاديميون والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح ، أما بالنسبة لحكومات تلك الدول فهى إما قدمت الدعم أو على الأقل لم تعارض هذا الاتجاه . وفى دول الخليج العربى ، عندما كانت الإنترنت لازالت في مراحلها الأولى ، لم يكن ثمة رأى عام جماهيري قوى كاف لخلق حالة تقبل لهذه

الوسيلة الإعلامية الجديدة في مقابل المخاوف المحافظة أو الافتقار إلى الاهتمام في المؤسسات الوطنية القوية .

وغالبا ما يضم الرأي العام الذي لديه مفاهيم سلبية عن الإنترنت القوات المسلحة ، والأمن القومي ، والوزارات الدينية الإسلامية ، رجال الدين ، والعائلات القوية القلقة والمهتمة بكل الأمور بداية من الفساد الأخلاقي لشباب البلاد ونهاية بالمزايا والمواقع المنحرفة لهم ، وذلك على الرغم من أن كل هذه القوى لا تقوم بالنقد بشكل رسمي دوما .

ومع تزايد الانتشار العالمي والتجاري للإنترنت ، نشأ رأي عام مؤيد للإنترنت في منطقة الخليج . ويضم هذا الرأي العام شباباً ينتمون إلى العائلات الكبيرة ذات الشأن وشركات الأعمال المحلية التي كانت في حاجة للعمل على نطاق دولي ، والشركات الأجنبية العاملة في البلاد ، والأكاديميين الذين كانوا يتعرضون للشبكات العالمية عندما كانوا يدرسون في الخارج أو يحضرون مؤتمرات أو مهمات علمية بالخارج ، إضافة إلى قطاعات من الحكومة ، وخاصة الاحتكارات في مجال الاتصالات ، والتي كانت تبحث عن فرص جديدة لتحقيق مزيد من الأرباح من خلال تقديم خدمة الإنترنت بالأسعار التي تراها . وهذا كله هو ما أدى إلى تشكيل لجان أنيط بها بحث المنافع والمخاطر للتوصل إلى توصيات يتم رفعها إلى الحكومة ، وهذا تم عمله بشكل مكثف في السعودية . وكانت النتيجة توصيات تؤيد الإنترنت تأييدا حذراً ، يركز على أن ثمة حلول تقنية يمكنها الحد من مخاطر هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة بشكل مقبول .

تهديد الإنترنت للأنظمة الخليجية :

يوجد قلق شديد في كل دول الخليج العربي ، ولاسيما من قبل الحكومات ، فيما يتعلق بدور هذه الحكومات في الحياة العامة ، والعلاقات مع المحكومين ، واستقرارها ، واستمراريتها . وهذه المخاوف مرتبطة بدورها بمجموعة أكبر من المخاوف الوطنية ، مثل

المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية . وتوجد مثل هذه المخاوف بشأن الإنترنت في أماكن أخرى من العالم ؛ بما في ذلك الدول الغربية الرئيسة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة . ولكن لا يوجد مكان آخر في العالم ؛ بما في ذلك الدول التي يتم الحديث عنها باستمرار مثل الصين وسنغافورة ، يبدو أن لديه عددا من المخاوف أو يأخذ هذه المخاوف بشكل جدي ، مثلما هو الحال في دول الخليج العربي .

وبدرجات متفاوتة ، تعتبر الحكومات الخليجية نفسها تواجه تهديدا من شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن هذه الحكومات مهتمة بحماية نظم التحكم والسيطرة ، وكذلك حماية اقتصادياتها الوطنية من أي هجوم إلكتروني . إلا أن هذه المخاوف تتضاءل وتأتي في مؤخره اهتماماتها ، حيث اهتمام هذه الحكومات أساسا على الموازنة بين المنافع الاقتصادية والتعليمية للإنترنت ورغبتها في السيطرة على تدفق المعلومات .

وتتسع مخاوف الأمن القومي في هذه البلدان لما وراء التعريف التقليدي للتهديدات العسكرية من قبل الدول الأجنبية . ففي الواقع ، تتسع هذه المخاوف لتشمل أي شيء يمثل تهديدا للمؤسسات الحاكمة ومصالحها ، مثل حقها في الحكم أو مصالحها المالية . وتتضمن المخاوف المعنية شبكات الكمبيوتر التي قد يستخدمها الإرهابيون ، وأمن اتصالات شركات الأعمال ، ونشر الدعاية « الزائفة » من قبل جماعات المعارضة السياسية في المنفى ، وحرب المعلومات الأجنبية وعمليات المخابرات .

ولعل هذا ما يبرر اتخاذ عدد من الحكومات الخليجية مدخلا يتسم بالحدس تجاه الإنترنت ، وتبنيها وسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة ، ومن بين الميكانيزمات التي اتخذتها هذه الحكومات للمراقبة على شبكة الإنترنت ؛ الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت ، وتبني الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات مثل الحائط الناري Firewall وأجهزة الكمبيوتر الرئيسة التي

تراقب استخدام الوب Proxy Servers ، إضافة إلى فرض أسعار عالية للخدمة للحد من الوصول إليها .

وليس من المثير للدهشة أن المخاوف بشأن ما قد تفعله المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت بالقيم الدينية والثقافية والوطنية تطفر دوماً على السطح ، وبشكل أكبر من المخاوف المتعلقة بالأمن القومي ، وقد برز عدد من هذه المخاوف في الصحافة والمقابلات مع أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والأكاديميين على حد سواء ، وتتضمن هذه المخاوف إتاحة الوصول للصور العارية (التي غالباً ما تأتي في المقدمة) ، والمعلومات الأخرى غير الإسلامية ، والمخاوف المتعلقة بالتبشير بالأديان الأخرى ، والتأثيرات المحتملة على دور المرأة في المجتمع ، وتدهور المعايير الاجتماعية المحلية .

التقليل من المخاوف بشأن الإنترنت:

وقد تبين كذلك من خلال هذا الفصل أن بعض الدول الخليجية قررت تجاهل المخاطر المحتملة للاتصال بالإنترنت ، وعلى سبيل المثال ، قررت السلطات في قطر أنه في ظل غياب أية تهديدات داخلية أو خارجية لأمنها ، فإنها قد توقف الرقابة ، وتتوقف عن القلق بشأن هذه القضية ، ولا سيما في ظل سياسة إعلامية تقدمية تقودها محطة « الجزيرة الفضائية » ، وكذلك لا يبدو أن دولة البحرين قد قامت بتنفيذ نظام لإعاقة الصور الإباحية ، ولكنها فضلت تشجيع مستخدمي الإنترنت الذين أبدوا قلقهم بشأن المواد الجنسية الصريحة على تركيب برامج للترشيح Fitering Software على أجهزتهم الشخصية . كما تتخذ الكويت مدخلا ليبراليا في التعامل مع الشبكة ، ويكفي أن عددا كبيرا من الكويتيين تصل إليهم الإنترنت بالأقمار الصناعية مباشرة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية دون وسيط أو رقيب .

وعلى الجانب الآخر من الطيف ، توجد الدول التي تأخذ التهديد مأخذ الجد ، مثلما هو الأمر في حالة المملكة العربية السعودية ، حيث تم تشكيل لجنة دائمة ، وافقت عليها الحكومة ، لحماية المجتمع من المواد الموجودة على الإنترنت ، والتي تنتهك التعاليم

الإسلامية أو التقاليد أو الثقافة ، والمهمة المنوطة بهذه اللجنة هو تقرير ما المواقع غير الأخلاقية ، مثل مواقع الصور العارية وغيرها ، وتمنع المشتركين من الدخول إليها . وقد تمت المصادقة على هذا الهدف ميكرا من قبل مجلس الوزراء السعودي ، عندما دعا إلى قيام « مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا » ببناء « حائط نارى » للحفاظ على الجمهور بمنأى عن المعلومات « غير المناسبة » ، وذهب المجلس إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قام بإعداد مجموعة من القيود الفضاضة على مضمون الإنترنت وسبل استخدامها . ويذكر البعض أن نظام الرقابة السعودي على الإنترنت يعد أكثر نظم الرقابة فى العالم صرامة وتشددا .

وفيما بين هذين التوجهين ، توجد الدول التى استجابت لتهديدات الإنترنت بتنفيذ شكل ما من التحكم التقنى فى الوصول للشبكة مثل الإمارات العربية المتحدة وعمان . ويوجد ثمة اعتراف من قبل هذه الدول بأن مثل هذا الترتيب الأمن يفقد إلى الإيقان ، ولكنها تقبل أية مخاطر متبقية ، إما على أنها مهمة أو يمكن الحد منها بوسائل أخرى .

هوامش الفصل الخامس

١- راجع هذه البيانات بالتفصيل في المصدرين الآتيين :

- DITnet, Internet Use Skyrocketing in Middle East, March 9, 2000.
- DIT net, Internet Usage in the Arab World . March 3, 1998.
- 2- Dit Group (www.ditnet.co.ae),
See: <http://www.ditnet.co.ae/itnews/newmar2000.html>
- 3- Ibid
- 4- " Arab World Faces Economic Crisis " , www.nua.ie, February 22, 1999.
- ٥- محمد عايش ، اتجاهات الاتصالات وسياساتها في دولة الإمارات وانعكاساتها على التنمية الوطنية ، مؤتمر ثورات الاتصال والمعلومات وتأثيراتها على الدول والمجتمع في العالم العربي ، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨) ، ص ١٧٧ - ٢٠٠
- 6- Hamoud Salhi, The Political & Social Impact of Information Technology (California: California State University , Based on a Paper Presented at the International Studies Association, February 2000), Available at: <http://nmit.georgetown.edu/papers/hsalhi.htm>.
- 7- Jon W. Anderson, Arabizing the Internet, (United Arab Emirates: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998), p. 9.
- ٨ - الشرق الأوسط ٢ من يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .
- 9- See in details:
-Halim Barakat, The Arab World: Society, Culture and State, (Cambridge, Massachusetts: University of California Press, 1993) .
- 10- World Bank, World Development Report, 1998/99, (Oxford : Oxford University Press, published for the World Bank, 1999).
- ١١- خلدون حسن النقيب ، " الخليج ، إلى أين ؟ " ، المستقبل العربي ، المجلد ٢٣ ، العدد ٢٥٣ ، ص ٤-٢٢ .
- ١٢- المرجع السابق نفسه ، ص ٥ - ١٠ .
- 13-Freedom House, PressFreedomSurvey2002(www.freedomhouse.org/pfs2000/tables.html).
- 14- Reuters, " Gulf Residents Gasp for Freedom in Cyberworld," <http://www.Arabia.com/life/article/english/0.1690.67476.00.html>).

- 15- Andrew Rathmell, Netwar In The Gulf, Jane's Intelligence Review, January 1997, Available at: (<http://www.infowar.com/class-3/class-3-q.html-ssi>).
- 16- Human Rights Watch, Silencing The Net: The Threat to Freedom of Expression On-Line, May 1996, vol, 8, No. 2, (G), Available at: <http://www.epic.org/free-speech/intl/htw-report-5-96.html>).
- 17- Agence France -Presse, " Saudi Arabia Ready to Cruise The Information Superhighway, July 15, 1998.
- 18- Faiza S. Ambah, " Dissidents Tap The Net to Nettle Arab Sheikdom", Christian Science Monitor, August 24, 1995.
- 19- Saleh Al-Dehaim, " Panel formed to Study Telecom Privatization ", Arab News, January 31, 1996.

٢٠- صحيفة " عكاظ " السعودية ٢٤ من فبراير ، ١٩٩٨ .

٢١- إن مصطلح " الحائط الناري " يشير إلى الوسائل العديدة التي تحد من وصول المستخدمين للبيانات المباشرة على الإنترنت . ويمكن أن يقام كأداة أمنية لمنع الوصول غير المصرح به لنظم الكمبيوتر أو كوسيلة للرقابة لإعاقة وصول المستخدمين للمواد المباشرة التي تحاول الحكومة أو الجهة التي تقوم بتشغيل " الحائط الناري " الحد منها

- 22- The Mosaic Group, The Global Diffusion of The Internet Project: An Initial Inductive Study, February 1999, A Vailable at: (www.agsd.com/gdiff/gdi.ff4).

٢٣- صحيفة " الجزيرة السعودية " ٦ من مايو ١٩٩٨ .

- 24- Brian Whitaker, " Saudis Claim Victory in War for Control of Web ", The guardian, May 11, 2000, Available at: <http://www.a/-bab.com/media/articles/saudi000511.htm>).

25- Ibid.

26- Ibid.

- 27- CPJ Home, " The Gulf States 2000: Country Report, 2000, Available at: (<http://www.cpj.org/attacksoo/mideastoo/gulf.html>).

- 28- Human Rights Watch. The Internet in The Mideast and North Africa: Free Expression and Cenorship, June 1999, Available at: <http://www.library.comell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-cn-full/downl.../saudi.ht>)

- 29- Nasser Salih Al-Sarami, " Problems and Possibilities:, Internet in The Kingdom, ", Saudi Gazette, March 13, 1999.
- 30- Human Rights Watch, The Internet in The Mideast, Op. Cit.
- 31- World Bank, World Development Report, op. cit.
- 32- Ibid.
- 33- Ibid.
- 34- Ibid.
- 35- State of Kuwait, Ministry of communications, contract for linbage operations for benefiting from the Internet services, June, 10, 1994.
- 36- Middle East Coummunications, " Gulf Internet growth curbed by censorship, " May, 11, 1996, p.3.
- 37- Gene Mesher, " Sandsurfing Through the Net", Middle East Communications, March 11, 1996, p. 18.
- 38- Vince Waterson, "ZakSat ends the World Wide Wait," Middle East Communications, October, 12, 1997,p.18.
- 39- Thomas L. Friedman, " No Longer Walled - off, Arab States Succumb to Flow of Technology, „Arizona Daily Star, December 11, 1997, p.18.
- 40- (www.nua.ie/surveys/how-many-online/index.html), January 7,1998.
- 41- <http://www.ditnet.co.ae/itnews/neewsmar2000/newsmar20.html>).
- 42- Middle East Communication, " Gulf Internet growth curbed by censorship", Op. Cit.
- 43- Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economies (JIME) Review, 1997.
<http://pws.prserve.net/h.../The%20internet%20and%20Middle%20East%20Studies.htm>).
- 44- Xinhua English Newswire, "Wide-Scale Internet Services Soon in Kuwait," January 10,1998.
- 45- Middle East Coummunications, "Kuwait to Get Second Mobile Operator," November 12, 1997,p.4.

- 46- Reuters World Service, "Kuwait Plans to Privatise Communications Ministry," December 31, 1997.
- 47- Xinhua English Newswire, " Wide- Scale Internet Services Soon in Kuwait," Op. Cit.
- 48- State of Kuwait Contract for Linkage Operations, Op. Cit.
- 49- Middle East Economic digest, "Qatar: In Brief ...," December 8, 1995, p.25.
- 50- State of Qatar, Computer and Internet Provider, March20, Available at: <http://www.xrules.com/qatar/c-netgat.htm>).
- 51- www.nua.ic/surveys..., Op.Cit.
- 52- www.ditnet.co.ae..., Op.Cit.
- 53- Grey E.Burkhart, National Security and The Internet in the Persian Gulf Region, Op. Cit.
- 54- Ibid.
- 55- Human Rights Watch, The Internet in The Mideast, Op. Cit.
- 56- Ibid.
- 57- U.S. State Department,s Country Reports on Human Rights Practices, 1998.
- 58- www.ditnet.co.ae..., Op. Cit.
- 59- Human Rights Watch, The Internet in The Mideast, Op. Cit.
- 60- Amnesty International Urgent Action Appeal 42/97, March 25, 1997.
- 61- Pat Lancaster, "Oman: Meeting the Challenge", The Middle East, November 1996, pp. 22, 24, 26-28.
- 62- Ahmed bin Swaidan Al-Balushi, Oman Minister of Post, Telegraph and Telecommunications, " The GTO plan for IT Users in Oman, " Technical Review Middle East, September / October 1996, p . 42.
- 63- The Times of Oman, " GTO plans to Introduce Internet, " August 3, 1995.
- 64- Middle East Economic Digest, "Oman: In Brief ...," June 9,1995,p.28.
- 65- See:
 - Sarah Callard, " Sprint.vs. Omnes in Oman", Middle East Communications, May11, 1996, p.7.

-Pyramid Research,"Oman,s GTO Plans To Join The Internet", Africa /Middle East, May 6, 1996, p. 10.

66- Middle East Communications, " GTO Awards Internet Deal, " September 11, 1996, p.3.

67- See:

-Africa/ Middle East, "Oman Considers Privatization Options, " May 3, 1995, pp 8-9.

-Middle East Economic Digest, "GTO to Appoint Privatization Consultant," December 13, 1996,p. 24.

- Middle East Communications, "GTO to be Sold, "January 1997, p.5.

68- See:

- www.nua.ie/surveys/..., Op. Cit.

- www.ditnet.co.ae/..., Op. Cit.

٦٩ - الشركة العمانية للاتصالات ، " دليل ضوابط استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد " ، مسقط ، سلطنة عمان .

٧٠ - المرجع نفسه .

٧١ - الشركة العمانية للاتصالات ، " إعلان رقم ١١ / ٢٠٠٢ : شروط وضوابط جديدة لممارسة نشاط مقاهي الإنترنت " ، صحيفة " عُمان " ، ٧ من مايو ٢٠٠٢ ، ص ٤ .

٧٢ - يعقوب الصبيح ، " الإنترنت بالجامعة " ، أخبار الجامعة (جامعة السلطان قابوس - مسقط) ، العدد ٣٨ ، أكتوبر ٢٠٠١ .

الفصل السادس

برمجيات
الرقابة على
الإنترنت

البحث الإنترنت مصدراً مهماً للمعلومات لعشرات الملايين من الأفراد في مناطق العالم المختلفة ، وهو ما جعل الرقابة على الإنترنت قضية رئيسة ومثيرة للجدل في آن واحد . وبينما يعتقد عديد من الناس أن استخدام منتجات ترشيح المحتوى يعد عملاً يتنافى مع التعبير الحر ، يوجد آخرون ، وخاصة الآباء وأمناء المكتبات ، الذين يشعرون بالقلق من التأثيرات السلبية للصور العارية على الإنترنت على القُصّر . ولذا فقد قامت عديد من المكتبات والمدارس باستخدام وسائل تقوم بترشيح مضمون الإنترنت . ولعل إحدى أكبر المشكلات التي يواجهها الناس بشأن الإنترنت تتمثل في المخاوف المتعلقة بانتعاش الصور العارية pornography على الشبكة . ولحماية القُصّر والمجتمعات المحافظة من الصور العارية ، ظهرت عديد من المنتجات في السوق بهدف ترشيح الوصول للإنترنت ، ومن ثم تقييد الوصول لمواقع الصور العارية أو الحد منه . وثمة تطبيق آخر مهم لترشيح الإنترنت وهو المتعلق بإدارة الموارد resource management ، حيث ترغب المؤسسات في ضمان استخدام وصلتها للإنترنت بشكل صحيح من أجل أنشطة العمل الشرعية خلال الساعات المكتبية ، ولذا يتم إعاقة المواقع غير المتعلقة بالعمل .

ويهدف هذا الفصل إلى قياس فعالية عدد من المرشحات التجارية في إعاقة الوصول إلى الصور العارية . ونُقاس فعالية المرشح filter effectiveness بمدى تقليل إعاقة المواقع المناسبة وزيادة إعاقة المواقع غير المناسبة . ومن المهم ملاحظة أن هذا الفصل يركز أساساً على ترشيح المرور إلى مواقع الويب filtering web - based traffic ، والذي يمثل في الحقيقة الغالبية العظمى من المرور عبر الإنترنت .

ومن المعتقد أن هذا قد يفيد المنظمات (مثل المدارس والمكتبات العامة) التي ترغب في استخدام برامج لترشيح الصور العارية . ولن نُعنى في هذا الفصل بقياس فعالية المرشح فحسب ، بل وتحديد إجراء عملي يمكن من خلاله اختبار برامج الترشيح أيضاً . ويمكن تطبيق هذا الإجراء على المرشحات الجديدة ، التي قد تختلف في أهدافها أو مقاييس ملائمتها المحددة سلفاً .

أساليب الترشيح :

تقوم برامج الترشيح filtering software بإعاقه المحتوى بأسلوبين أساسيين ، وذلك على النحو التالي^(١) :

١- الأسلوب الذى يقوم على إعاقه المواقع URL - Based Blocking

وفقاً لهذا الأسلوب ، يوظف برنامج الترشيح « قائمة سوداء » black list للمواقع غير المرغوبة . ومن الطبيعي أن تكون هذه القائمة مصنفة إلى قطاعات مختلفة (مثل الجنس sex ، المخدرات drugs ، الطوائف الدينية cults ، المقامرة gambling) . وللمستخدم القدرة على اختيار القطاعات التى يريد إعاقته . وتتيح برامج إعاقه مواقع الإنترنت أيضاً إمكانية تزويد القائمة السوداء بعناوين مواقع إضافية يرغب المستخدم فى إعاقته . وعلاوة على ذلك ، يستطيع المستخدمون إستثناء مواقع معينة من القائمة السوداء . ويجب تحديث القائمة السوداء بشكل دورى لتضمينها عناوين المواقع الجديدة ، وإزالة عناوين المواقع التى لم يعد هناك مبرر لإعاقته .

وثمة مدخل بديل للقائمة السوداء ، حيث تستخدم بعض برامج الترشيح « قائمة بيضاء » white list ، حيث يسمح للمستخدم بالوصول فقط لعناوين المواقع المتضمنة فى القائمة . ويتم استخدام هذا الأسلوب بشكل أساسى فى المدارس أو المجتمعات المغلقة مثل المجتمع السعودى .

٢- الأسلوب الذى يقوم على إعاقه للمضمون content Based Blocking

ويقوم برنامج الترشيح ، فى هذه الحالة ، بتحليل محتوى الصفحات التى يتم استرجاعها من على الشبكة لفحص النماذج غير المرغوبة . ويتمثل الأسلوب البسيط لهذا النوع من الإعاقه فى الإعاقه من خلال كلمات معينة block by words ؛ حيث يقوم المرشح بإعاقه المضمون إذا تضمن كلمة تضاهى مثيلتها فى قائمة الكلمات المحظورة banned words وتوظف المرشحات الأكثر تطوراً الذكاء الاصطناعى فى تحليل المضمون المسترجع . وتلقى الإعاقه القائمة على أساس المحتوى انتقاداً واسعاً بسبب عدم فعاليتها ؛ فالإعاقه القائمة على أساس كلمة « ثدى » breast « قد تؤدي إلى إعاقه صفحات

رب عن « سرطان الثدي » breast cancer . ومن هنا ، تفضل الإعاقة القائمة على أساس عناوين مواقع الوب لأنها أقل عرضة للأخطاء . وعلاوة على ذلك ، فإن المواقع ذات اللغات المختلفة يصعب اكتشافها لتغير الكلمة من لغة إلى أخرى . وثمة مرشحات أحدث للمضمون تقوم على أساس الصور image - based content filters بدأت في الظهور ، وهي تلقى قبولاً واسعاً بمرور الوقت . وعلى أية حال ، فإن الإعاقة على أساس العناوين أكثر كلفة بسبب التحديث المستمر للقائمة السوداء في برمجيات الرقابة .

ويمكن تصنيف برمجيات الترشيح أيضاً على أساس موقعها عبر الشبكة إلى نوعين أساسيين : برمجيات الترشيح التي يستخدمها العملاء client based وبرمجيات الترشيح التي يتم تركيبها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية server based . وبالنسبة لبرمجيات الترشيح التي يستخدمها العملاء ، يتفاعل المرشح مع المتصفحات brows-ers التي تم تركيبها على كمبيوتر العميل ليقوم بوظيفة الترشيح أثناء قيام شخص ما بتصفح الإنترنت . ولأنه تم تركيبه على كمبيوتر العميل ، فإن تركيبه يعتبر طوعاً ، لأن العميل يستطيع ألا يقوم بتركيبه .

ومن جهة أخرى ، فإن المرشحات التي يتم تركيبها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية ، فإن المرشح يتم تركيبه على جهاز كمبيوتر رئيس server عبر شبكة ما . ويتم إدارة هذا المرشح من قبل مدير الشبكة network administrator ، وبناءً على ذلك ، يمكن أن يتم إلزام كل مستخدم الشبكة بترشيح الوب . وتستخدم هذه النوعية من المرشحات بشكل واسع في الشركات والمنظمات الكبيرة والدول التي تسعى إلى رقابة الإنترنت ، كما رأينا في الفصول السابقة من هذا الكتاب .

أن يكون المرشح إضافة plug - in لأحد المتصفحات الشهيرة مثل « نيتسكيب » Netscape أو « إنترنت إكسبلورر » Internet Explorer وقد يكون هذا المرشح proxy server قائماً بذاته .

وتُعرف برمجيات الرقابة censorship software أو برمجيات الإعاقة blocking software وبرمجيات الترشيح filtering software على أنها

منتجات برامجية ينتجها ناشرو البرامج التجاريون لتقوم بإعاقه الوصول إلى مواقع الإنترنت الموضوعه في قائمه بقاعده بيانات داخلية internal database للمنتج ، كما تقوم بإعاقه الوصول لمواقع الإنترنت الموضوعه في قائمه بقاعده بيانات خارجيه يقوم بها البرنامج بنفسه ، وتعوق هذه البرمجيات الوصول لمواقع الإنترنت ، والتي تحمل تصنيفات معينه ، أو تلك غير المصنفة وفقاً لنظام معين ، كما تقوم بمسح مضامين مواقع الإنترنت ، والتي يبحث فيها المستخدم ، وتعوق الوصول إلى هذه المواقع بناء على تكرار كلمات أو عبارات معينه في تلك المواقع . وتتضمن برمجيات الإعاقه الموجوده حالياً في السرق منتجات مثل :

. Surfwatch , Safesurf Cybersitter , Cyberpatrol , Net Nanny

وقد أوردت التقارير أن ثلاثاً من هذه البرامج تذهب إلى ما هو أبعد من إعاقه الصور العارية « pornography »؛ فمعظم المواقع التي تمت إعاقتهتها تحوى تعبيراً يتمتع بالحمايه وفقاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى First Amendment ، مثل موقع « المنظمة الوطنيه للمرأة » (<http://www.now.org>) ، والذي أعيق من قبل برنامج cybersitter ، وأرشيف « مؤسسه الحدود الإلكترونيه » (<http://www.eff.org>) ، والذي تمت إعاقته من قبل برنامج Cyberpatrol . كما أن مزيداً من المعلومات التي تحويها المواقع السياسيه والتي تتناول أسلوب الحياه تمت إعاقتهتها من خلال هذه المنتجات ، بل إن هذه البرمجيات تعوق بعض المواقع إذا كانت تحوى معلومات تنتقد مثل هذه المنتجات الخاصه بالإعاقه ... (٢٢) .

وفي دراسة لمتوسط معدلات الخطأ في برمجيات الرقابه (٣) ، تم استخدام « ملفات المنطقه » Network solution zone Foles والتي تضع في قائمه كل المواقع الموجوده على الوب ، وذلك للحصول على قائمه تضم ١٠٠ موقع على الإنترنت في ١٤ من يونيو ٢٠٠٠ . وتم اختبار هذه القائمه باستخدام خمس برامج للإعاقه تلقى شعبيه في هذا المجال ، وهذه البرامج هي : CyberPatrol . America On Line (AOL) Parentel ، SafeServer . Surf Watch . Controls . Bess ، وذلك للتوصل إلى عدد المواقع التي

يقوم كل من هذه البرامج بإعاققتها كمواقع تحتوى على « صور عارية » pornogr aphy، ولتحديد عدد المواقع التى تحتوى بالفعل على صور عارية من بين تلك المواقع. وكان من بين النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن معدلات الخطأ error rates: تتراوح بين ٢٠ ٪ (AOL) و ٨٠ ٪ (Cyber Patrol) . وفى بعض الحالات ، ادعى منتج البرنامج أن « كل المواقع التى تم إعاققتها باستخدام البرنامج قد روجعت من خلال طاقم العمل أولاً لضمان أن هذه المواقع قد طبقت عليها المعايير التى حدتها سلفاً » ، وتبين أن هذه الادعاءات لأساس لها من الصحة .

وقد تم حساب معدل الخطأ error rate بالنسبة لكل برنامج كالتالى :

عدد المواقع المعاقة التى لا تحتوى على صور عارية
العدد الكلى للمواقع التى أعيقت

متوسط معدلات الخطأ فى برامج الرقابة		
معدل خطأ	٢١ / ١٧ = ٨١ ٪	Cyber Patrol
معدل خطأ	٥١ / ٤٢ = ٨٢ ٪	Surf Watch
معدل خطأ	٢٦ / ٧ = ٢٧ ٪	Bess
معدل خطأ	٥ / ١ = ٢٠ ٪	AOL Parental Control (للراعتين الأكبر سناً)
معدل خطأ	٢٩ / ١٠ = ٣٤ ٪	SafeServer

وهكذا ، فإن الدراسة ، التى قامت بمسح هذه المجموعة المختارة من برامج الترشيع ، وجدت أنه لا يوجد برنامج يقل فيه معدل الخطأ عن ٢٠ ٪ ، ووجدت أن اثنين من هذه البرامج يوجد بها معدل خطأ يصل إلى حوالى ٨٠ ٪ . وعلى النقيض من ذلك ، فإن قائمة المواقع التى أعيدت بواسطة مراجعين بشريين human reviewers يجب أن يقل فيها معدل الخطأ بنسبة أكبر - ففى ذلك الموقف ، فإن أقل من ١ ٪ من المواقع المعاقة قد تكون عرضة لأخطاء (بالنظر إلى الخطأ فى النسخ والكتابة) . ويمكن أن نخلص من ذلك أن كلاً من هذه المنتجات يعوق كميات كبيرة من المواد غير الضارة ، وأن معظم المواقع المعاقة باستخدام هذه المنتجات لم يتم مراجعتها من قبل طاقم العمل بالشركة المنتجة للبرنامج لضمان أن تلمبى المواقع معايير الشركة المحددة سلفاً فى هذه السبيل .

والسؤال الذى يطرح نفسه : هل تستطيع الوسائل التكنولوجية أن تحل محل الأبرين فى مراقبة ما يفعله الصغار ؟ ، وعندما تم اختبار برمجيات الرقابة ، كانت الإجابة بالنفى القاطع . ورغم ذلك فقد زاد عدد برمجيات الترشيع من خمسة برامج عام ١٩٩٧ إلى إثنى عشر برنامجاً عام ٢٠٠١ ، على رأسها برنامج أنتجه شركة « أمريكا أون لاين AOL » يتيح تحكم الأبرين فى ترشيح محتوى شبكة الإنترنت .

والسؤال الذى يثور هو : هل الجيل الحالى من برمجيات الترشيع أفضل من سابقيه ؟ . ولاكتشاف ذلك ، قامت منظمة « تقارير المستهلك Con- Reports Online » بشراء تسعة من أكثر البرامج استخداماً ، تتراوح فى أسعارها ما بين ٢٩ و ٨٠ دولاراً ، وتم إنتاج معظمها ليعمل فى بيئة « وندوز » وليس لأجهزة كمبيوتر « ماكنتوش » . وقد تبين للمنظمة أن بعض المرشحات تبدو إما غاية فى البساطة أو غاية فى التعقيد لدرجة أن المنظمة لم تختبرها كلها ، كما أن عدداً من البرامج لم يعد يظهر فى السوق عند إجراء هذا الاختبار فى مارس من العام ٢٠٠١ . وفى النهاية قامت المنظمة بتصنيف ستة منتجات علالة على برنامج « أمريكا أون لاين » .

وفيما يلي نطرح الجوانب المختلفة التي توصلت إليها دراسة منظمة « تقارير المستهلكين » ^(٤) :

أساسيات الترشيح The basis of filtering

إن كل منتج قمنا باختباره يقوم بترشيح مضمون الوب بوضع نفسه بين متصفح الوب على جهاز الكمبيوتر web browser ووصلة الإنترنت -Internet connection. وحيث أن يقوم بمنع المضمون المعترض عليه من المرور. وبعض البرامج تتيح للفرد أن يقرر مقدماً إذا ما كان يرغب في ترشيح الأنماط المختلفة من المضمون مثل : المعلومات المتعلقة بالجنس أو الفسق . واعتماداً على المنتج وكيفية قيام المستخدم بتشكيل أسلوب استخدامه ، فإن الطفل الذي يحاول الوصول إلى موقع بعيد عن متناوله وعما تم تحديده سلفاً ، فإنه يتلقى رسالة تحذيرية ، بأن ثمة خطأ في المتصفح -browser error message ، أو رؤية جزئية للموقع الذي تمت إعاقته . وفي بعض الأحيان ، سوف يتم إغلاق المتصفح .

ويستخدم مصممو برامج الترشيح أحد ثلاثة مداخل لتحديد ما إذا كان الموقع يستحق الإعاقة :

التحليل البرامجي Software Analysis

يمكن تحليل مضمون الموقع بسرعة باستخدام برنامج مصمم لذلك . وقد يعطى المرشح حكماً في الوقت الذي يحاول فيه الطفل الوصول للموقع ، أو أن يقوم بفحص قائمة من المواقع لإعاقتها . وقد يؤدي وجود عبارات أو صور معينة إلى أن يقرر البرنامج أن هذا الموقع معترض عليه .

وفي حين يتم التحليل البرامجي بالكفاءة ، إلا أن له أوجه خلله . فقد يقرر البرنامج إعاقة موقع على الوب أبعد ما يكون عن الضرر بالنسبة للطفل لأنه يحتوي على كلمة محظورة . وقد يقوم البرنامج بإعاقة جزئية للموقع ، كأن يمنع النص من الظهور ويدع الصور تظهر على الشاشة دون نص ، أو قد يمنع الصور ويقوم بإظهار النص . ومعظم

البرامج التي اختبرناها قامت بإعاقه الصور والكلمات .

وعلى سبيل المثال ، فى عام ١٩٩٩ ، وجد د. جيمى ماكينزى - Jamie Mckenzie . ناشر مجلة إلكترونية عن تكنولوجيا التعليم ، أن موقعه قد تمت إعاقة من خلال منتج للترشيح ، والذي قام بتحذير المستخدمين أن موقع ماكينزى يندرج تحت قطاع « الجنس الصريح » ، لالشي إلا لأن موقعه تضمن ملفاً بعنوان (adult .html) ، اعتقاداً من البرنامج أن الملف يتوجه بمادة جنسية للمراهقين . وقد تم رفع الإعاقة بعد أن تقدم ماكينزى بشكوى .

التحليل البشرى Human Analysis

يوجد لدى بعض الشركات أفراد طاقمها الخاص الذين يقومون بمراجعة المواقع كل موقع على حدة ، وحينئذ يضعون هذه المواقع فى قائمة بحيث يجب إعاقتها أو تصحيح مصنفة على أنها مناسبة للأطفال . وعملية الوقت المستغرق تحد من عدد المواقع التى يمكن مراجعتها . ونظراً لطبيعة مواقع الوب سرعة التغير ، فإن ثمة فرص عديدة بأن تظل كثير من المواقع المعرض عليها بعيداً عن تدقيق القائمين بعملية مراجعة المواقع .

تصنيف المواقع Site Labeling

وعديد من المنتجات التى اختبرناها تتضمن نظاماً شائعاً للتصنيفات ratings system يتم إدارته من قبل « اتحاد تصنيفات محتوى الإنترنت Internet Content Ratings Association (ICRA) غير الهادف المربح . وهذا البرنامج ، الذى يتطوع بمقتضاه أصحاب الموقع على الوب بتصنيف محتوهم ، كان موجود لعدد من السنوات مضت . وقام نظام (ICRA) مؤخراً بتوسيع نطاق التصنيف ليشمل المخدرات drugs ، الكحوليات alcohol والأسلحة weapons والتبغ tobacco على السياق الذى تظهر فيه مثل هذه الكلمات . ويستطيع « إنترنت إكسبلورر » Internet Explorer المتصفح الذى تنتجه شركة « مايكروسوفت » ترشيح المواقع باستخدام هذه التصنيفات ، بما فيها التصنيف الموسع لاتحاد تصنيفات محتوى الإنترنت (ICRA) . ويمكننا أن نجد هذا فى قائمة « مرشد المحتوى content advisor تحت « خيارات

الإنترنت « ، Internet Options قائمة في Exporer فى حين أن متصفح Net scape لا يوجد فيه مثل هذا المعلم .وجدنا هذا المعلم فى Explorer غير فعال كأسلوب وحيد للترشيح filtering technique ، لأن العديد من المواقع الجنسية الصريحة التى لم تُصنف لن يتم إعاقتها . ويمكن إعداد المعلم ليقوم بإعاقة كل المواقع غير المصنفة ، ولكن ذلك سوف يؤدي إلى إعاقة عديد من المواقع التقليدية غير المصنفة بما فيها ، على سبيل المثال ، البيت الأبيض ، ومجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، والمحكمة العليا ، وهو ما يجعل عملية التصفح غير ذات جدوى .

ويعتمد تصنيف الموقع أيضاً على الأمانة التى تتحلّى بها المواقع حين تقوم بتصنيف نفسها ، فقد وجد أحد المواقع الذى يحتوى على مواد جنسية تخلل مرشح Explorer لأن صاحب الموقع اختار تصنيفاً لا يعكس بدقة محتوى الموقع . ورغم ذلك ، فإن عدداً كبيراً من المواقع الملائمة للأطفال يتم تصنيفها بشكل صحيح .

مدى كفاءة المرشحات فى إعاقة المواد الرديئة

وقد حدد الاختبار الرئيس مدى كفاءة المرشحات فى إعاقة المضمون المعترض عليه . وقد تبين لنا أن المنتجات الست تستهدف الأعمار التى تتراوح بين ١٣ - ١٥ عاماً واختبرنا أيضاً برنامج « أمريكا أون لاين » للمراهقين الصغار (١٣ - ١٥ سنة) وللمراهقين البالغين (١٦ - ١٧ سنة) وقمنا باختبار هذه المنتجات كلها فى مقابل قائمة تضم ٨٦ موقعاً على الوب يسهل الوصول إليها وتحتوى مضموناً جنسياً صريحاً أو صورياً عنيفة أو تروج المخدرات والتبغ والجريمة والتعصب الأعمى .

وكان برنامج « أمريكا أون لاين » للتحكم فى المراهقين الصغار ، أفضل البرامج على الإطلاق حيث يسمح بمرور موقع واحد من بين قطاعات تضم حوالى ٢٠ موقعاً آخر . وسمحت كل المرشحات الأخرى بمرور حوالى ٢٠٪ على الأقل من المواقع . ولكن لماذا يؤدي برنامج « أمريكا أون لاين » للتحكم فى المراهقين الصغار AOL Young Teen مهمته بكفاءة ؟ ، وبناء على شركة « أمريكا أون لاين » ، فإن أسلوب تحكم هذا البرنامج يدع الأطفال يرون فقط المواقع الموجودة فى القائمة المصرح بها ، فى حين أن

برنامج Mature Teen للمراهقين البالغين يعرق الوصول إلى قائمة من المواقع المحظورة ومن هنا ، قد يستطيع الأطفال رؤية موقع غير مناسب لأنه لم يدرج في قائمة برنامج Mature Teen.

ومرشحات قليلة للغاية فقط كانت قادرة على إعاقة مواقع غير مناسبة بالتحديد. وفي بعض الحالات ، فإن ذلك كان يعكس ربما الاختلافات في أساليب الترشيح - filtering techniques أكثر من اختلافات في الحكم على المواقع. ومن هنا قد تحدث ربما عيوب أو أخطاء على سبيل المثال ، فالترشيح الذي يركز على كلمات معترض عليها objectionable words قد ساعد بشكل واضح برنامجي Net Nanny وInternet Guard Dog في اعتراض موقع يحوى إرشادات تتعلق بصنع القنابل ، وهو الموقع الذي استطاع النفاذ عبر معظم البرامج الأخرى .

وعلى أية حال ، فإن الاختلافات في الأحكام تبدو أكثر التفسيرات احتمالية للإجابة عن التساؤل التالي : لماذا فقط استطاع برنامج Cyber Patrol وبرنامجا « أمريكا أون لاين » أن يقوموا بإعاقة موقع على الوب يناهض الإجهاض ، ويحوى صوراً لأجنة تم إجهاضها . إن مثل هذه الاختلافات تثير تساؤلات حول كيف يقرر الأفراد ما المواقع التى يجب إعاقتها .

هل تقوم المرشحات بإعاقة المادة الجيدة غير الضارة ؟

وفي بعض الحالات ، تعرق المرشحات المواقع غير الضارة لمجرد أن برامجها لاتضع فى الاعتبار السياق التى ترد فيه الكلمة أو العبارة المستخدمة. والمشكلة الأكثر حدة عندما يقوم مرشح بإعاقة مواقع شرعية تركز على أحكام سياسية أو أخلاقية .

ولرؤية ما إذا كانت المرشحات تتدخل فى المضمون الشرعى ، قمنا باختبارها على قائمة تضم ٥٣ موقعاً للوب تضم محتوى جاداً أو موضوعات مثيرة للجدل . واختلفت النتائج بشدة ، ففى حين أن المواقع التى تمت إعاقتها كانت قليلة للغاية ، فبرنامج Cy-ber Sitter 2000 وInternet Guard Dog قاما بإعاقة موقع واحد من كل خمسة مواقع ، فى حين قام برنامج AOL'S Young Teen Control بإعاقة

٦٣٪ من المواقع . وبناء على شركة « أمريكا أون لاين » فإن الطاقم الذي يعمل لديها والآباء المشتركين يختارون المواقع التي يُسمح للأطفال برؤيتها باستخدام هذا التحكم الذي يتيح البرنامج : مع التأكيد على المواقع ذات الطبيعة التعليمية والترفيهية . وبالتالي ، فإن المواقع التي أُجريت عليها الاختبار قد تكون قد أُعفيت لأنها لا تلبى معايير « أمريكا أون لاين » وليس لأنها مثيرة للجدل .

وتبعث النتائج المتعلقة بالاختبار الذي أجريناه على الشك في مدى ملائمة بعض أحكام الشركات . وربما أكثر النماذج تطرفاً في الأحكام المتناقضة : تلك الأحكام التي طبقت على موقع منظمة Peacefire ، وهو موقع مناهض لاستخدام المرشحات anti-filtering site يقوم بتقديم إرشادات حول كيفية المرور عبر المنتجات المستخدمة للترشيح . فبرامج AOL, Cyber Setter 2000, Cyber Patrol ، والتي تبقى قوائمها للمواقع المعاقة سرية ، تقوم بإعاقه موقع Peacefire ، في حين أن برنامج Net Nanny والذي يعلن عن قوائم المواقع المعاقة لا يعوق هذا الموقع .

وهكذا ، فإن برامج الترشيح filtering Software ليس بديلاً للإشراف الأسرى ، فمعظم المنتجات التي اختبرناها فشلت في إعاقه موقع معترض عليه من بين كل خمسة مواقع . ويقدم برنامج America Online's Young Teen أفضل حماية ، على الرغم من أنه من المحتمل أنه سوف يحول دون الوصول إلى مواقع على الويب تناقش قضايا سياسية واجتماعية .

وإذا كنت لاستخدم برنامج (AOL) ، ولكن لازلت تريد فرض بعض القيود على وصول أولادك إلى الإنترنت ، فيجب أن تحدد أفضل معالم للمنتج تناسب احتياجاتك ، وفيما يلي بعض الأمثلة :

* Cyber Patrol ، أكثر البرامج من حيث اكتمال معالجه full-featured ، ويتمتع بأوجه تحكم قصوى عندما يريد طفلك أن يدخل إلى الشبكة ، علاوة على قدرته على إعاقه أو عدم إعاقه المواقع التي تعالج تعليم الجنس sex education .

* Cybersitter 2000 و Norton Internet security 2001 يقوم كلاهما

بالسماح لك بالتحكم فى الوصول إلى ٢٠ قطاعاً على الأقل من الموضوعات
* 2000 Cyber Sitter و Cyber Smoop و Net Nonny تستطيع كلها أن
تتحكم فى طفلك على الشبكة ، بما فى ذلك أية محاولات يقوم بها لرؤية مواقع تم
إعاقتها .

اعتراض مواقع جماعات حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت :

نظراً لعدد من التقارير التى أوردت أن الطلاب الأمريكيين لا يستطيعون الوصول إلى
موقع « منظمة العفو الدولية » Amnesty International ، ومواقع منظمات حقوق
الإنسان على الرب من خلال أجهزة الكمبيوتر المدرسية ، قامت منظمة Peacefire باختيار
عديد من برامج الإعاقة blocking programs التى تلقى شعبية ، وتستخدم فى المدارس
، لتبقى ما المواقع التى تمت إعاقتها . وتم إعداد البرامج لتعوق فقط أنواع مواقع الرب التى
يتم إعاقتها وفقاً لمحددات المدرسة التقليدية (الصور العارية pornography ، المخدرات
drugs ، العنف violence .. إلخ ، وهو ما يجعل المواقع السياسية البحتة متاح
الوصول إليها . ولكن منظمة Peacefire وجدت مواقع عديدة مرتبطة بمنظمة العفو الدولية
قد تمت إعاقتها من خلال البرامج التى أخضعها للاختبار^(٩) ، بما فى ذلك مستندات عديدة
على موقع Amnesty.org . تمت إعاقتها من خلال برنامج Cyber Sitter ، كما تمت
إعاقة أجزاء من Amnesty International Israel من خلال برنامجى Cyber
Patrol SurfWatch ، كما تمت إعاقة مواقع عديدة من جماعات حقوق الإنسان من
خلال برنامج Bess^(١٠) .

كما قامت منظمة peacefire باستعراض لقطات من شاشة الكمبيوتر screen
shots لبعض المواقع التى تمت إعاقتها باستخدام البرامج المختلفة ، وتوضح كل لقطة
عنوان الموقع المعاق إضافة إلى اسم المنتج الذى قام بهذه الإعاقة ، (أنظر الشكل) .

http://www.casa-alianza.org/

Radio People Yellow Pages Download Calendar



CyberLIST Checkpoint !

Bess Can't Go There - Netscape

File Edit View Go Communicator Help

Back Reload Home Search Netscape


Bookmarks Location: <http://www.casa-alianza.org/>

Instant Message WebMail Radio People

NETH

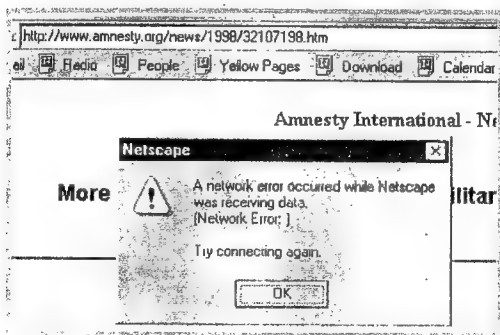
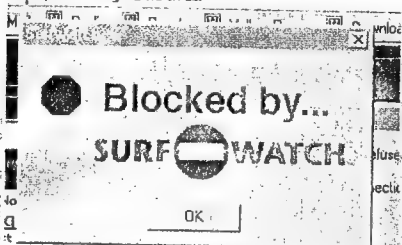
The web
You can

Bess



Home Search Netscape Images Print

to: <http://www.algeria-watch.de/>



هوامش الفصل السادس

- 1 - Eyas S. Al - Hajery & BadrAlBadr , Evaluating Web Filters : A Practical Approach , (Saudi Arabia : King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST) , 2000 , Available at : [http : // www . isoc . org / inet2000 / cdptocceedings / 8 K - 5 . htm](http://www.isoc.org/inet2000/cdptocceedings/8K-5.htm)) .
 - 2 - Johnathan D. Wallace, Purchase of Blocking Software by Public Libraries is Unconstitutional , Wed . 12, March 1997, Available at: [http : // www . mit . edu / activites/ safe / labeling / censorware - lib - wrong](http://www.mit.edu/activities/safe/labeling/censorware-lib-wrong)) .
 - 3 - Bennett Haselton, Study of Average Error Rates for Censorware Programs. [bennett @ peace fire . org](mailto:bennett@peacefire.org), October 23, 2000, Available at : [http : // www . peacefire . org / error - rates](http://www.peacefire.org/error-rates).
 - 4 -See:
 - Consumer Reports Online, Digital Chaperones for Kids, March 2001. Available at : [http : // www . com consumer reports . org / main / detail . jsp ?CONTENT .../1/ 16669574/304485357](http://www.consumerreports.org/main/detail.jsp?CONTENT.../1/16669574/304485357)).
 - Internet Free Expression Alliance / Study Finds Filters Don't Work as Advertised, February 15, 2001, Available at : [http : // www . ifea . net](http://www.ifea.net)) .
 - 5- Bennett Haselton, Amnesty Intercepted : Global Human Rights Groups Blocked by Web Censoring Software ,Peacefire org, December 12, 2000, Available at : [http : // www . peace fire . org / amnesty - intercepted](http://www.peacefire.org/amnesty-intercepted)
- ٦ - لتعرف قائمة بأهم المواقع المعاقة باستخدام الإعاقة ، يمكن الرجوع إلى المرجع السابق نفسه الذي يضم إثنى عشرة صفحة قامت بحصر أهم هذه المواقع .

الفصل السابع

أساليب التغلب
على الرقابة
وحماية حقوق
مستخدمي
الإنترنت

٤٦ الاتصال عبر الإنترنت عُرضة بدرجة كبيرة للمراقبة والاعتراض . ويمكن لأية وكالة أرميئة حكومية أن تنتهك خصوصية مراسلات البريد الإلكتروني بالسهولة نفسها التي يمكنها بها اعتراض الخط التليفوني لشخص ما للتنصت على المحادثات أو اعتراض أجهزة الفاكس ، والمعدات اللازمة لذلك ليست مكلفة أو معقدة في تشغيلها . فالسلطات تستطيع إجراء المراقبة من خلال وضع الخط التليفوني لأي فرد تحت المراقبة لتقوم باعتراض تدفق البيانات المرسلة أو المستقبلة .

وإذا كان المستخدم يمكنه الوصول للإنترنت عبر شركة خاصة لتقديم الخدمة ، فإن موظفي هذه الشركة يستطيعون فتح البريد الإلكتروني المرسل عبر هذه الشركة وقراءته ، أو يستطيعون السماح لمحققى الشرطة بعمل ذلك ، إذا لم توضع ضمانات خاصة تكفل حماية الخصوصية . وإذا كان لدى السلطات إمكانية الوصول إلى جهاز الكمبيوتر الرئيس server للشركة المقدمة للخدمة أو شبكة الاتصالات الخاصة بالدولة ، فإنها تستطيع التقاط رسائل البريد الإلكتروني في أثناء بثها .

وتستطيع السلطات قراءة أو إعاقة أو حذف الرسائل التي تقوم على معايير معينة مثل عنوان البريد الإلكتروني للمرسل أو المستقبل ؛ فيروتوكول الإنترنت الخاص بالعناوين يحدد جهاز الكمبيوتر المرسل وجهاز أو أجهزة الكمبيوتر المستقبلة في مختلف الجهات، أو وجود خيوط معينة في جسم الرسالة مثل : « أمير » أو « فساد » ومثل هذا النظام مشابه لنظام تسليم الرسائل البريدية ؛ حيث يتم تسليم كل الرسائل أولاً إلى موقع واحد ليستطيع المسؤولون فحصها .

وعلى الرغم من أن البيانات يتم تفتيتها وإرسالها في « رزم صغيرة » packets ، على أن تحتوى كل رزمة صغيرة عناوين بروتوكول الإنترنت Internet Protocol addresses (IP)، ويمكن إعادة تجميع هذه الرزم الصغيرة ، وهى فى طريقها إلى

جهازها المحددة من خلال وسائل التنصت eavesdropping tools، وتستطيع وسيلة التنصت ، بصفة عامة ، تحديد النهاية الطرفية للكمبيوتر computer terminal التي تقوم بإرسال البيانات أو استقبالها ، ولكنها لا تستطيع تحديد الشخص الذي يكتب على لوحة المفاتيح الخاصة بالنهاية الطرفية . ولهذا السبب ، لاتسهل بعض الحكومات بشأن السماح بنهايات كمبيوتر طرفية متصلة بالإنترنت في أماكن يتطلب فيها بذل مجهود إضافي لمراقبة من يقوم باستخدام كل نهاية طرفية ، ولماذا ؟ ، ومتى ؟ ^(١١) . وهكذا ، فإن العقد الذي تقدمه « الشركة التونسية للإنترنت » (Agence Tunisienne d'Internet) (ATI) التي تديرها الدولة يلزم المشتركين من المؤسسات المختلفة في الإنترنت بمنع إتاحة اتصال أي شخص عبر أجهزة الكمبيوتر المملوكة لهذه المؤسسات دون تصريح مسبق ، والإنصاح للشركة عن أسماء كل الأشخاص الذين لديهم حسابات إنترنت ، أو الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر وإخبار الشركة بأية تغييرات قد تطرأ على قائمة المستخدمين .

وفيما يلي نتناول أهم حقوق مستخدمي شبكة الإنترنت ، والتي تتمثل في الحق في الخصوصية ، والحق في الاتصال دون تحديد الهوية ، والتشفير ، والمسؤولية القانونية عن المحتوى المباشر على الشبكة .

أولاً الحق في الخصوصية The Right to Privacy

يتضمن التعبير عبر الإنترنت استخدام وسائل بعضها خاص وبعضها الآخر عام . ويعتبر البريد الإلكتروني شكلاً من أشكال التعبير الخاص ؛ بمعنى أن المرسل يقوم بتحديد الأشخاص والعناوين التي سوف يرسل إليها ، (وبالطبع ، يمكن لاستقبل هذه الرسائل إعادة إرسالها إلى آخرين أو وضعونها على لوحة إخبارية bulletin baord تماماً كما يفعلون مع الخطاب العادي) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن إنشاء موقع وب يؤدي إلى إمكانية الوصول إليه من قبل عديدي open - access web site ، وكذلك بالنسبة لوضع تعليق في جماعة إخبارية عامة ، تعد كلها أعمالاً من قبيل التعبير العام أو

الجماهيرى public speech ، لأنه يمكن رؤيتها من قبل أى فرد يرغب فى زيارة موقع الويب أو الجماعة الإخبارية .

ويتمتع التحرر من التدخل المتعمد وغير القانونى فى خصوصية الفرد ومراسلاته بالحماية فى القانون الدولى ، وهو ما ينسحب على الاتصالات الإلكترونية^(٢) . ومن هنا ، فإن التدخل غير العادل أو غير المبرر سوف يكون « متعمداً » ، وهو ما يمثل تعدياً على حماية حقوق الإنسان بصفة عامة ، مثل حظر المظاهرة السلمية . وقد لاتقوم الدول ، سواء بشكل حر أو عشوائى ، بمراقبة أو التدخل فى البريد الإلكتروني أو استخدام الإنترنت ، إلا أنه فى الظروف التى يمكن منها أن تُبرر فيها المراقبة ، قد تصبح هذه الوسائل هدفاً للسيطرة لتجنب الانتقاص من الحقوق . وعلاوة على ذلك ، تلزم « الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية » الدول بأن تتصرف بإيجابية لحماية الأفراد من مثل هذا التدخل فى الخصوصية أو المراسلات من قبل طرف ثالث كجهة غير رسمية لاتمثل الدولة^(٣) . وتحصى تكنولوجيا التشفير الاتصالات والمراسلات من التدخل المتعمد ، لذا يجب أن يكون الحصول على هذه التكنولوجيا قانونياً ومتاحاً للمستخدمين الأفراد .

ثانياً : الحق فى الاتصال دون تحديد الهوية

The Right to Communicate Anonymously

ويتضمن التعبير الحر حق الاتصال دون تحديد الهوية . والمجهولية anonymity فى الاتصالات تعد أمراً ملحاً بالنسبة للحق فى التعبير عن المعتقدات السياسية ، والبحث عن المعلومات ونقلها دون الخوف من العقوبة . وقد خدمت المجهولية أشخاصاً كانوا يأملون فى تقديم معلومات مجهلة للصحفيين أو معلومات مجهلة عن أوضاع غير سليمة فى جهات عملهم . وخدمت كذلك المؤلفين الذين يرغبون فى الكتابة بأسماء مستعارة ، والمشاركين فى المناقشات الحساسة مثل مناقشات جماعة مساندة مرض الإيدز . وقد دافع عن دور التعبير المجهل فى دعم حرية التعبير بما قرره المحكمة الأمريكية

العليا فى إحدى القضايا المنظورة أمامها فى العام ١٩٩٥ . وذلك على النحو التالى ^(٤) :

« على الرغم من حب استطلاع القراء وفضولهم فى تحديد هوية منتج العمل أو الفن ، فإن المؤلف حر ، بصفة عامة ، فى تقرير ما إذا كان يريد أن يُفشى هويته الحقيقية أم لا . وربما يكون قرار المجهولية دافعه الخوف من الانتقام الاقتصادى أو الرسمى ، أو الخوف من أن يكون منبوذاً من المجتمع ، أو مجرد رغبة فى الحفاظ على خصوصية الفرد قدر الإمكان . وأياً كان الدافع ، فإن المصلحة فى أن يكون لدينا أعمالاً مجهلة تدخل سوق الأفكار ، تفوق بلاجدال حاجة الجمهور إلى إفشاء هوية المؤلف » .

ثالثاً : التشفير Encryption

يزداد تشفير الاتصالات الإلكترونية شيوعاً ، وفى الحقيقة ، بدأ يتم إقراره كأمر جوهري لتيسير نمو التجارة الإلكترونية . وبرامج التشفير encryption software القوية التى يستعمل على أى طرف ثالث أن يقوم بفكها ، متاحة بشكل واسع الآن للأفراد وشركات الأعمال ، بعد أن كانت تُستخدم فقط من قبل الحكومات . ويحمى التشفير خصوصية الاتصالات ، ولكن الأهم هو أنه يمكن من التعبير الحر عن الأفكار والمعلومات ، وخاصة إذا كان يوجد سجل لدى الحكومة خاص بمراقبة الاتصالات . وبضمان خصوصية الاتصالات ، وعدم تحديد هوية القائمين بالاتصال ، فإن التشفير يمكن من التبادل الحر للمعلومات فى الفضاء التخيلى ، وهو أمر مهم وحق تقليدى فى ظل الظروف الراهنة للعولمة :

وبينما توجد مخاوف قانونية شرعية يجب أن تؤخذ فى الحسبان فى أية سياسة وطنية حول التشفير ، إلا أنه لا يوجد ثمة مبرر لحظر استخدام الأفراد للتشفير أو التصريح للأفراد باستخدام برامج ، حيث يجب النظر للتشفير كناقل للتعبير مثل اللغة ؛ ومن هنا فإن استخدام التشفير فقط يجب ألا يُعرض الفرد للعقوبة جنائية ، لأن التشفير مثل لغة الاسبرانتو Esperanto العالمية أو اللغة السواحيلية Swahili فى الاتصال ^(٥) .

وبالتالى ، يجب ألا يتم إلزام الأفراد بالحصول على تصريح من السلطات لى يرسلوا أو يستقبلوا اتصالات مشفرة ، ولا يجب عليهم أن يمنحوا مقدماً حق الوصول لاتصالاتهم لسلطات تنفيذية قضائية ، أو الميكانيزمات الأخرى التى قد تسمح بفك شفرة اتصالاتهم .

رابعاً : تحديد المسؤولية القانونية عن المحتوى المباشر

Assigning Liability

إن الحق فى التعبير الحر قد ورد فى عديد من القوانين ، والتى ركزت المسؤولية القانونية على منشأ originator المضمون أكثر من القناة أو الوسيلة التى يُنقل عبرها . ولا تشبه الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت (ISPs) Internet Service Provider بالضبط أية وسيلة إعلامية موجودة ، ويجب ألا تكون مستهدفة بهيكل تنظيمية ربما تكون ملائمة لتكنولوجيات أو وسائل إعلامية أخرى ، مثل الصحيفة التى يمكن أن تكون مسؤولة قانونياً عن المقالات التى تنشرها على صفحاتها . وتعمل الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت معظم الوقت كمجرد قنوات لنقل المعلومات (كوسائل نقل البيانات data carriers ، أشبه ما تكون بشركات التلفزيون) ، لأنها تتيح الوسائل التقنية للمستخدمين لى يستقبلوا ويثوا المعلومات . وفى معظم الحالات ، لاتعلم الشركات المقدمة للخدمة أى شئ عن محتوى الرسائل التى تنقلها ، أو حتى مواقع الوب التى تستضيفها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة لديها ، لأن هذه المواقع يتغير عديد منها كل يوم . وبمبديل الموقف عندما يحتوى المنضمون العدائى على مواد قارس عليها الشركة المقدمة للخدمة نوعاً من الإشراف التحريرى ؛ مثل أعمدة الرأى ، أو عندما تكون الشركة راعية بأن مضموناً عدائياً قد وضع على موقع للرب تقوم باستضافته ، ولم تقم بإزالته ^(١) .

وقد يؤدى إلقاء المسؤولية القانونية عن كل المحتوى الذى تستضيفه الشركات مقدمة خدمة الإنترنت إلى وضع عبء تنظيمى على هذه الشركات ، مما يؤدى إلى الحد من تدفق المعلومات بشكل كبير ، هذا إن كان ممكناً تحمّل هذا العبء . وتذهب « حملة حرية

الإنترنت العالمية «Global Internet Liberty Campaign» إلى أنه «لا يستطيع أى فرد مراقبة القدر الهائل من المضمون ، والذي قد يحوى مئات الآلاف من رسائل البريد الإلكتروني ، رسائل الجساعات الإخبارية ، الملفات وصفحات الوب » . « كما أن الشركات مقدمة الخدمة لا يستطيع أن تتيح مادة فى دولة ما وتعوقها فى دولة أخرى ؛ فمثل هذه التفرقة سوف تتطلب قدراً هائلاً من البنية الأساسية الجديدة ، علاوة على الشبكة الحالية التى تملكها هذه الشركات »^(٧) .

أساليب الضكالك من الرقابة على الإنترنت:

لدى مستخدمى الكمبيوتر وسائل عديدة لحماية خصوصيتهم ومجهوليتهم ، وبعض هذه الوسائل أكثر فعالية من بعضها الآخر . وعلى المستوى التكنولوجى المتدنى ، يستطيع المستخدم أن يحاول تجنب المراقبة من خلال استخدام نهاية طريقية لكمبيوتر أو حساب للبريد الإلكتروني لاتتم مراقبته ، كأن تكون هذه الوسائل تخص صديقاً له على سبيل المثال . ويمكن للمستخدم أن يطلب تليفونياً دولة أخرى ليتجاوز بذلك مقدم خدمة الإنترنت المحلى . أو يستخدم حساباً للبريد الإلكتروني باسم مستعار من إحدى الشركات المتعددة التى تقدم حسابات بريد إلكترونى على الوب ، ولا تلتزم عملاًها بالإفصاح عن أسماؤهم الحقيقية مثل خدمة MSN. com التابعة لـ Hotmail ، أو Yahoo. Com التابعة لـ Yahoo mail وخدمة Web @ ddress التابعة لـ USA . net . وقد تساعد هذه الأساليب المستخدمين على التهرب من تحديد الهوية إذا كانوا بالفعل تحت المراقبة ، ولكنها لاقتل ضماناً ضد اعتراض البريد الإلكتروني إذا كانت اتصالات كمبيوتر المستخدم يتم مراقبتها^(٨) .

ويشقق الخبراء على وجود ثلاث طرق أساسية الآن على الأقل تجعل من عملية المراقبة صعبة تماماً وهى : البث مباشرة عبر القمر الصناعى direct - to - satellite

dishes والأشكال الأخرى للبت الذي لا يمر عبر الأسلاك ، خدمات إعادة بث البريد الإلكتروني دون تحديد الهوية anonymous remailers والتشفير encryption والأطباق الصغيرة التي تمكن المستخدمين من نقل المعلومات واستقبالها مباشرة عبر القمر الصناعي متاحة ، وباستخدامها يمكن تجاوز نظام الاتصالات الأرضية . وهذه الأطباق الصغيرة يمكن حملها في حقيبة ووضعها في شُرْفَة حال استخدامها . وتشبه هذه الأطباق في حجمها أطباق « البيتزا » ، وتستخدم في استقبال المحطات الفضائية التليفزيونية ، ولكنها قادرة على الإرسال والاستقبال في الوقت ذاته . وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إما تحرم الأطباق ذات الاتصال المباشر بالتمر الصناعي أو تلزم مالكيها باستخراج تصاريح لذلك . ويسبب الكلفة أيضاً ، تظل هذه التكنولوجيا بعيدة عن تناول معظم الأفراد والمنظمات غير الحكومية في المنطقة . ولكن من خلال النمو المتزايد لهذه التكنولوجيا ، والانتفاض المتواصل في أسعارها وانتشارها ، فإن الاتصالات غير السلكية تصبح وسيلة قوية للتهرب من المراقبة والرقابة الحكومية ^(٩).

ومن جهة أخرى ، فالتشفير لا يكلف شيئاً أو أن كلفته بسيطة للغاية ؛ فبرامج التشفير القوية وسهلة الاستخدام ، مثل برنامج Pretty Good Privacy (PGP) يمكن تحميلها مجاناً من شبكة الوب العالمية ، ليتم تخزينها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية ^(١٠).

وبينما يكون الخبراء الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر القوية قادرين على فك أكواد الشفرة القوية ، فإن العملية تتطلب موارد ضخمة ووقتاً طويلاً ، وهو ما يعد أمراً غير عملي للمراقبة الروتينية . ويجب على المستخدمين أن يكونوا باستمرار ملمين بالتطورات في هذا المجال ، إضافة للقوانين المحلية التي تحكم استخدام التشفير . وتوفر « حملة حرية الإنترنت العالمية » Global Internet Liberty Campaign (GILC) استعراضاً للتشريعات الموجودة في كل بلد على حدة فيما يتعلق بالتشفير على

(مرقعها على الرب : www.gilc.org/crypto/crypto-survey.htm#country)

إن حق تشفير الرسائل يعد ذا أهمية خاصة لحماية حقوق الإنسان . وفى عديد من البلدان ، تستخدم منظمات حقوق الإنسان برامج التشفير لحماية هوية الشهود والضحايا عند إرسال البيانات إلكترونياً . فجماعات حقوق الإنسان فى جواتيمالا ، إثيوبيا ، هايتى ، المكسيك ، جنوب أفريقيا وتركيا من بين تلك الجماعات التى تستخدم التشفير ، وفقاً للمسح الذى أجرته منظمة (GILC) . وتستخدم بعض الجماعات أساليب التشفير للتوقيع إلكترونياً على الرسائل التى ترسلها عبر الإنترنت لضمان سلامتها وصحتها ، وذلك لإثبات أن هذه الرسائل مرسله من جانبهم ، ولم يتم تعديلها فى أثناء عملية بثها .

ويبدو أن قدرة التشفير على التملص من المراقبة قد أدى بعدد من الحكومات إلى فرض قيود على استخدام وبيع وتصدير برامج التشفير . وتعد تونس والسعودية وإسرائيل من بين الدول التى تحظر استخدام التشفير دون تصريح مسبق . وفقاً لمسح التشفير الذى أجرته منظمة (GILC) ، توجد ثمة دول أخرى لديها قوانين تقيد التشفير ؛ وتضم هذه الدول : بيلاروس ، سنغافورة ، روسيا ، باكستان والصين . وفى الولايات المتحدة ، لم يتم تنظيم التشفير ، ولكن القوانين تمنع الشركات الأمريكية من تصدير برامج التشفير القوية دون ترخيص ، بحجة أن التشفير سوف يتم استخدامه من قبل الإرهابيين والمتاجرين بالأدوية المخدرة وجماعات الجريمة المنظمة كوسيلة لإخفاء تعاملات هذه المنظمات ^(١١) .

وقد يقوم التشفير بفعالية بإخفاء أو حجب مضامين الرسائل من وسائل التنصت ، ولكنه لا يخفى الحقيقة بأن ثمة شئ قد تم تشفيره . وقد يؤدى هذا وحده إلى عواقب وخيمة إذا رغبت السلطات فى معاقبة المرسل أو المستقبل ، أو إجباره على إفشاء مضمون الرسالة أو « مفاتيحها الخاصة » private keys . وإذا حصلت السلطات على « المفاتيح الخاصة » بالشفرة ، فإنها تستطيع حينئذ قراءة كل رسالة يقوم المستخدم بتشفيرها .

وأحد وسائل مراوغة هذا الخطر والتحايل عليه هي إخفاء الرسائل المشفرة باستخدام برامج خاصة بإخفاء إحدى أشكال البيانات في شكل آخر - على سبيل المثال ، إخفاء نص داخل صورة أو مادة مصورة أو مسموعة - ويمثل هذه الطريقة يمكن التهرب من الفحص من قبل القائمين على اعتراض الرسائل . ومثال ذلك ، أن مستنداً يتسم بالحساسية يثبت أن وحدة للشرطة قامت بارتكاب مذبة جماعية يمكن تشفيره وإخفاؤه في صورة فوتوغرافية لفريق كرة قدم ، وحينئذ يتم إرسال هذا المستند إلكترونياً إلى شخص ما خارج البلاد لديه الوسيلة الخاصة باستخلاص مثل هذا المستند . ويمكن تحميل برامج الإخفاء - Steg-anography software مجاناً من على شبكة الويب العالمية^(١٢).

وعلى أية حال ، فإن بعض الخبراء يحذرون من أن وسائل التنصت المتطورة يمكنها اكتشاف إذا ما كان ثمة ملف يوجد به شيء ما قد تم إخفاؤه . والاستراتيجية الثالثة المضادة للمراقبة هي أن يتم بث الاتصالات عبر خدمات آمنة وموثوقة لإعادة إرسال الرسائل على الويب web-based re-mailing services ، والتي لا تقوم بتسليم هذه الرسائل للمستقبل المستهدف إلا بعد إخفاء العنوان الأصلي والبيانات الأخرى المحددة لهوية المرسل^(١٣).

ولمزيد من تقليل القدرة على تعقبهم ، يمكن للمستخدمين اختيار خدمات لإعادة إرسال الرسائل لا تحتفظ مطلقاً بآية سجلات للعناوين التي تستقبل منها الرسائل أو التي ترسل إليها الرسائل . ويمكن للمستخدمين أيضاً أن يقوموا ببرمجة الرسائل للمرور عبر أكثر من خدمة لإعادة إرسال الرسائل ، وتقوم بعض هذه الخدمات بعمل ذلك آلياً دون تدخل . وإذا كان المتصفح browser لديهم يدعم التشفير القوي ، فإنهم يستطيعون اختيار خدمة لإعادة إرسال الرسائل تقوم بتشفير كل الرسائل بمجرد إرسالها إلى تلك الخدمة ، والتي تقوم بدورها بإرسال هذه الرسائل إلى المستقبل المستهدف في شكل غير مشفر^(١٤).

ولأسباب واضحة ، ترى بعض الحكومات أن خدمات إعادة إرسال الرسائل بعد تجهيلها كخدمات غير مرغوب فيها ، وبالتالي تقوم بإعاقتها . فقد قامت حكومات الصين وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة بإعاقة موقع : (www.anonymizer.com)، وهو أحد المواقع المعروفة جيداً بتقديم مثل هذه الخدمات ، وهذا وفقاً لما ذكره « لاتس كوتريل » Lance Cottrell رئيس Anonymizer.Com وإحدى المشكلات المحتملة الأخرى لخدمات إخفاء الهوية هي أن هذه الخدمات لاتضمن أن تظل هوية المستخدم غير معروفة لخدمة إخفاء الهوية ذاتها ، أو للشركة المقدمة لخدمة الإنترنت ISP التى يتعامل معها المستخدم ، ويقوم الباحثون بدراسة مثل هذه المخاوف فى الوقت الراهن .

هوامش الفصل السابع

1 - Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights to Privacy and Anonymity, June 1999, Available at : [http:// www. library . cornell. edu / colldev / mideast / unzipped / net - en - f... / privacy - rights . ht](http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-f.../privacy-rights.ht)).

٢ - يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (١٢) : « لن يكون أحد مستبعداً بالتدخل المتعمد في خصوصيته ، أسرته ، منزله أو مراسلاته » . وتذكر الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في المادة (١٧) : « لأحد مستهدف بالتدخل المتعمد أو غير القانوني في خصوصيته ، أسرته ، منزله أو مراسلاته ... » ومن الملاحظ أن اللغة التي صيغ بها هذا البند تتسم بالرعاية بشكل كافٍ لكي تجميع الاتصالات المباشرة [online,communications](http://onlinecommunications) : بما فيها البريد الإلكتروني ، والمواد التي تضمها المجموعات الإخبارية على الشبكة .

٣ - تذكر المادة ٨٧ (٢) من « الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية » أن « كل فرد له الحق في حماية القانون في مواجهة مثل هذا التدخل أو الاعتداء » .

4 - Human Rights Watch, Legal Standards Pertaining to Online Freedom of Expression, July 1999, Available at : [http : // www. library . cornell . edu / colldev / mideast / unzipped / net - en - full / download / legal . htm](http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/download/legal.htm)) .

5 - Dinah Pokempner, Briefing Paper : Encryption in the Service of Human Rights, August 1, 1997, Available at : [http : // www . aaas . org / spp / dspp / estc / briefing / crypto / dinah . htm](http://www.aaas.org/spp/dspp/estc/briefing/crypto/dinah.htm)) .

6 - Human Rights Watch, Legal standards Ptaining to Onlin Freedom , Op . cit.
7 - Ibid .

٨ - معظم خدمات البريد الإلكتروني المجانية على الويب ليست مشفرة ، ولكن للمستخدمين ضمان أمن اتصالاتهم عند استخدام هذه الخدمات من خلال تشفير الرسائل التي يرسلونها ، أو جعلها مجهولة المصدر .

9- Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights, op. cit .

10- See :

- Patrick Ball and Mark Girouard, Safe Communications in a Dangerous World : Cryptographic Applications for Human Rights Groups, (Washington, DC : American Association for the Advancements of Science , 1999)

وللحصول على معلومات عن كيفية عمل برنامج (PGP) للتشفير ، انظر :

- ([http : // www . arc . unm . edu / drossoff / pgp / pgp . html](http://www.arc.unm.edu/drossoff/pgp/pgp.html)) .

- (www.cam.ac.uk.pgnet/pgpnet/pgp-fag) .

- David Banisar, BUGOFF ! : APimer for Human Rights Groups on Wiretapping , (London : Privacy International, October 1995) .

Available at : www.privacy.org/pi/reports/bug-off.html).

11 - Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights, op . cit.

١٢ - لمزيد من المعلومات حول هذه التوعية من البرامج ، انظر :

(<http://members.inquest.net/~mrmil/stego.html>) .

١٣ - لمزيد من المعلومات عن خدمات إعادة إرسال الرسائل anonymous re - mailer ، انظر :

--(www.well.com/user/abacard/remail.htm) .

.. - (www.anonymizer.com) .

ولتصرف قائمة بخدمات إعادة إرسال الرسائل دون تحديد الهوية ، انظر :

- (www.cs.berkeley.edu/~raph/remailer-list.html) .

14 - Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights, op. cit.

15 - Lance Cottrell, " Commercial Anonymity , , " Paper Presented at the Computers, Freedom and Privacy Conference in Washington, DC on April 6, 1999. Available at : www.cfp99.org/program/papers/cottrell.htm) .

الختاتمة

خاتمة الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة فيما يتعلق بحرية التعبير والرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، وهو ما نقوم بإجماله فيما يلي:

أولاً: تعددت التشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت إلى ثلاثة قوانين هي: «قانون لياقة الاتصالات» Communication Decency Act (CDA)، «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» Children's Internet Protection Act (CIPA) و«قانون تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب» Provide Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (PATRIOT) Act، في حين اتسمت هذه التشريعات بالندرية الشديدة في المنطقة العربية حيث اقتصر على تشريع واحد هو «مرسوم الإنترنت» الصادر في تونس، وربما يرجع هذا التناقض إلى أحد أمرين:

١- أن التشريعات المتعلقة بالإنترنت قد تعكس مدى التقدم في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبالتالي فإن تعدد هذه التشريعات في الولايات المتحدة يعكس تقدماً في هذه السبيل، وتخللاً ورسوخاً للوسيلة الجديدة في قطاعات المجتمع الأمريكي كافة، مما استدعى سن هذه القوانين لمعالجة مشكلات يعينها، في حين أن ندرة التشريعات في المنطقة العربية يعكس تخلفاً تعكسه الأرقام، التي سقناها سلفاً، فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت وعدد المواقع في هذه المنطقة، والتي تعد الأقل تمثيلاً في هذا الصدد بين مناطق العالم أجمع.

٢- أن النظام الديمقراطي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يسمح بأي تعامل من قبل الحكومة مع الوسيلة الإعلامية الجديدة إلا من

خلال التشريع بما يستلزمه من قنوات ومؤسسات ديمقراطية تمر بها القوانين المنظمة للإنترنت لإقرارها أو حتى رفضها. أما النظم العربية، والتي يغلب عليها التوجه السلطوي، فهي تتعامل مع الوسيلة الجديدة كأية وسيلة أخرى؛ فكل الوسائل لديها سواء في ظل غياب حرية الرأي والتعبير في الوسائل الإعلامية كافة، وبالتالي فإن الإنترنت ليست استثناءً في هذه السبيل، كما أن البعض رأى أن الإنترنت أكثر خطورة من الوسائل الأخرى فتعامل معها من خلال تشريعات مقيدة لكبح جماح الوسيلة الجديدة (كما هو الآن في تونس)، ولم يكتف بقانون الصحافة وقانون العقوبات اللذين انسحبا على الوسيلة الجديدة في معظم البلدان العربية.

ثانياً: في ظل غياب التشريعات المنظمة للإنترنت أو ندرتها في المنطقة العربية، على العكس من الولايات المتحدة، مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية تمثلت في الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت، تبني الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة بدءاً بمنع وصول المواطنين العاديين للإنترنت في سوريا والعراق وليبيا، ونهايةً بإعاقه محتوى الإنترنت في السعودية والإمارات والمغرب وغيرها، التذرع بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة. ورغم ذلك كله، فقد تبين أن الإنترنت تتيح للمستخدمين في المنطقة العربية إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة في تدفق المعلومات؛ ففي الدول التي لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت، يمكن للأفراد - بأسعار المكالمات الدولية - أن يتصلوا بمقدمي الخدمة في دول أخرى، وهو ما يحدث في سوريا، ويحدث كذلك للتهرب من الرقابة في الدول التي يوجد بها شركات لتقديم الخدمة ولكنها تقوم بإعاقه

مضمون الوب، فيتصل الأفراد بمقدمى خدمة فى دولٍ أخرى لا تقوم بفرض الرقابة على شبكة الإنترنت، وهو ما يحدث فى الإمارات والسعودية. وثمة عديد من النماذج التى تستعرض كيف أن الإنترنت فى المنطقة العربية تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات.

ثالثاً: على الرغم من ميكانزمات الرقابة التى تتبعها بعض الحكومات العربية على شبكة الإنترنت، والتشريعات المقيدة لحرية التعبير على الشبكة، إلا أن هذه الميكانزمات والتشريعات ظلت راسخة دون أن يطعن فيها أحد، وذلك على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قضت المحكمة العليا بعدم دستورية «قانون لياقة الاتصالات» بعد صدوره بعام واحد، كما أن دستورية «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» لازالت موضع جدل ودعوى قضائية أمام المحاكم الفيدرالية الأمريكية والمحكمة العليا، كما أن «قانون مكافحة الإرهاب» الصادر مؤخراً وجد معارضة شديدة من قبل الأمريكيين. وهذا يدل على قوة المنظمات غير الحكومية واتحادات الحريات المدنية والاتحادات المهنية والمجتمع المدني فى الولايات المتحدة على العكس من المنطقة العربية التى استكانت لعقود طويلة فى مواجهة الممارسات والتشريعات المقيدة لحرية الرأى والتعبير، لدرجة أن البعض يفضل الحديث شفاهة بدلاً من كتابة آرائه بحرية خوفاً من أن تُحسب عليه، ويذهب البعض أن هذا من أسباب تدنى حجم الإنتاج الفكرى فى المنطقة العربية.

رابعاً: وفقاً للقانون الدولى، يُسمح للحكومات بالحد من التدفق الحر للمعلومات لحماية مصالح محددة وضيقة مثل الأمن القومى والأخلاقيات العامة. وقد تبين من الدراسة أن كل الحكومات فى المنطقة العربية التى تتعوق محتوى الإنترنت لا توضح كيفية ممارستها للرقابة، والمواقع التى تقوم بإعاقتها،

لتبقى قراراتها بمعزل عن أى تقييم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. كما أنه يجب أن يكون قرار ماذا يجب إعاقته، والتكنولوجيا التي تُستخدم للإعاقه في أيدي المستخدمين النهائيين، وليس الحكومات. وثمة مجموعة متنوعة من البرامج المتاحة الآن للمستخدمين لهذا الغرض.

خامساً: تعد مصر والكويت أكثر الدول ليبرالية في التعامل مع شبكة الإنترنت، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التي توجد في معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود. وتُعد المملكة العربية السعودية أكثر الدول تشدداً في التعامل مع الشبكة، حيث قامت بتجديد مجال البيانات التي يُرغب في إيجادها عن الإنترنت، فقد أصدر مجلس الرزاء السعودي مرسوماً يلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافة والسياسة والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية». وفيما بين ليبرالية مصر والكويت تجاه الإنترنت والاتجاه المتشدد للسعودية، توجد الدول التي تحاول أن تحدد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمتها الأخلاقية بشكل يتسم بالاعتدال النسبي.

سادساً: في مقابل ميكانزمات الرقابة في الدول العربية، فإن نظم تصنيف المحتوى rating systems في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل تهديداً للتعبير الحر والمفتوح على شبكة الإنترنت، حيث إن هذه المخطط قد تخلق نوعاً من الرقابة «الطوعية» الخاصة، والتي يمكن اعتبارها بالحدة نفسها التي يتمتع بها «قانون لياقة الاتصالات» الذي قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته لعدم تناهيه مع التعديل الأول للدستور الأمريكي First Amendment.

التوصيات

لا تتطلب حماية حرية التعبير المباشر online freedom of expression اتخاذ سياسات محددة تجاه الإنترنت فحسب، ولكن تتطلب أيضاً توفير بيئة ملائمة تضمن حرية التعبير بشكل عام. وفي عديد من الدول، بما فيها الدول العربية، فإن التعبير المباشر مقيد بشكل أقل بالتنظيمات والتشريعات المتعلقة بالإنترنت، ولكنه مقيد بشكل أكبر من خلال قوانين الصحافة الموجودة سلفاً، وقوانين التشهير، و«الأنشوط الحمراء» غير الرسمية.

ويتضمن الحق في حرية التعبير حق الوصول للاتصال المباشر access؛ بمعنى حق البحث عن المعلومات على الشبكة ونقلها واستقبالها دون قيود متعددة، والحق في الاتصال بشكل شخصي يتسم بالخصوصية أو الاتصال دون تحديد هوية الشخص على الشبكة.

ويجب أن تحدد الاتفاقيات الإقليمية بوضوح أنه يجب تطبيق مبادئ حرية التعبير على الاتصال الإلكتروني. ويجب أن توضح هذه الاتفاقيات أن الإنترنت تختلف اختلافاً ذا دلالة عن وسائل الإعلام الأخرى سواء المطبوعة أو المذاعة (الراديو والتلفزيون) في جوانب مثل مستوى الاختيار والتحكم الذي يتمتع به المستخدم. ويسبب مثل هذه الفروقات، فإنه من المهم ألا تكون الإنترنت هدفاً للقيود نفسها التي غالباً ما توضع على وسائل الإعلام الأخرى.

ومن المهم كذلك، دعم التطبيق العالمي لمبدأين مهمين من مبادئ حرية التعبير لم يتم تضمينهما بعد في القانون الدولي:

المبدأ الأول: التحريم الصريح للرقابة المبدئية؛ بمعنى الحاجة إلى الموافقة

الرسمية على الاتصال قبل أن يتم جعله جماهيرياً، فمثل هذه الممارسة قد تم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة، وقد يتم استحضارها لكي يتم تطبيقها على الاتصال الإلكتروني.

المبدأ الثاني: التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم في المعدات أو ترددات البث الإذاعي والتليفزيوني المستخدمة في بث المعلومات ونقلها؛ أو بواسطة أية وسائل أخرى قبيح إلى إعاقة الإتصال وتداول الأفكار والآراء. فالتحكم في ورق الصحف طالما استُخدم لإسكات المطبوعات التي تنتقد النظام الحاكم. وتعمل الحكومات على تحديث أساليبها لتتضمن أجهزة المودم والوصلات الدولية لشبكة الإنترنت.

ولحماية ودعم الحق في حرية التعبير المباشر online freedom of expression، يجب أن تحمك الحكومات بالمبادئ التالية في سياساتها تجاه الإنترنت^(٨٩):

١- ضمان الحق الدولي في حرية التعبير، بصفة عامة. وضمان أن كل التنظيمات التي يتم وضعها للاتصالات الإلكترونية تتماشى مع هذا الحق؛

فكل التشريعات والسياسات والممارسات، بما فيها تلك التي يتم وضعها للإنترنت، يجب أن تكون متوافقة مع الحق المعترف به دولياً لحرية التعبير. فالمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Convention on Civil and Political Rights، والتي قام بالتوقيع عليها كل الدول العربية باستثناء خمس دول، تضمن لكل فرد «حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل الأنواع واستقبالها ونقلها، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، سواء شفاهة أو كتابةً أو طباعةً، في شكل فني، أو من خلال أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها». وعديد من دول المنطقة العربية لديها قوانين للصحافة وقانون للعقوبات تدعو إلى الإساءة إلى

الحق في حرية التعبير بأساليب مختلفة. فتنظيمات الإنترنت في تونس، وهي الدولة العربية الوحيدة التي لديها تشريع خاص بالإنترنت، ينسحب عليها صراحة العقوبات الجنائية بالنسبة للتشهير والمعلومات المضللة في التعبير المباشر؛ كما أن مستخدمي الإنترنت في دولة قطر وجه إليهم متطلباً يحوى كلمات مبهمّة في تعاقدهم على الخدمة، فقد جاء في العقد بأنهم يجب أن ينأوا بأنفسهم عن «القيام بأى نشاط يتناقض مع النظام العام». وفي الوقت ذاته، لا توجد لدى الأردن والمغرب قوانين معنية بالإنترنت تقيد حرية التعبير؛ وعلى أية حال، فكلا الدولتان لديها قوانين مقيدة لحرية الصحافة، وتلك القوانين تعمل كل تضيق حدود ما يمكن التعبير عنه على شبكة الإنترنت.

٢- الوصول إلى الإنترنت لاستقبال المعلومات ونقلها يتكامل مع الحق في حرية التعبير؛

يجب أن تتخذ الحكومات إجراءات مناسبة لتسهيل الوصول المدفوع للجميع دون تفرقة. وعلى سبيل المثال، فسوريا، التي تربط مؤسسات مختارة تابعة للدولة بشبكة الإنترنت، يجب أن تتحرك سريعاً لجعل الوصول للإنترنت متاحاً للمواطنين العاديين.

ويجب أن تؤكد سياسة البنية التحتية المعلوماتية العالمية global information infra-structure (GII) أهمية إتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت لكل فرد، بغض النظر عن العوامل الجغرافية أو أية عوامل أخرى، ويجب أن يتضمن هذا:

- * إتاحة الوصول للإنترنت بشكل لا يقوم على العنصرية أو التفرقة.
- * ضمان نطاق كامل من وجهات النظر، بإتاحة الوصول إلى توليفة متنوعة من مقدمي المعلومات، بما في ذلك مقدمي الخدمات التعليمية والفنية غير الهادفة إلى الربح ومقدمي الخدمات التي تستهدف مصلحة الجمهور.

* إتاحة الاتصال فى اتجاهين two-way communication، وتمكين الأفراد من نشر معلوماتهم وأفكارهم الخاصة.

* حماية التعددية فى الوصول بتأسيس معايير تقنية يمكن تطبيقها بسهولة فى عدد من الأنظمة المختلفة.

٣- إذا استخدمت ميكانيزمات للرقابة، فيجب أن تكون فى أيدى مستخدمين أفراد وليس فى أيدى الحكومات؛

إن المستخدمين النهائيين end-users يجب أن يكون بأيديهم وحدهم مسئولية تقرير إذا ما كانوا يريدون القيام بترشيح أو إعاقا المضمون المباشر، وكيفية القيام بذلك، سواء لأنفسهم أو لأطفالهم الذين لم يبلغوا سن المراهقة. ومن هنا يجب أن تتجنب الحكومات التنظيمات التى تمكّن وكالات أو هيئات رسمية من إعاقا المضمون المباشر.

ويمكن للمستخدمين - إذا أرادوا - أن يختاروا نطاقاً عريضاً من «برامج الرقابة» censorware المجانية وغير المكلفة، والتى تقوم بترشيح المضمون الذى يتم الوصول إليه عبر شبكة الوب العالمية. ويستطيعون كذلك شراء أقفال للمودم modern locks، ووسائل أخرى لمنع وصول أطفالهم إلى الشبكة دون إشراف من الوالدين.

وتعد حكومات تونس والبحرين والإمارات والسعودية من بين الحكومات التى تعوق مواقع مختارة على الوب تتناول الأمور السياسية أو حقوق الإنسان، وهكذا فإنها تمنع المستخدمين من الوصول إلى هذه الموضوعات. ويتتهك هذا الشكل من أشكال الرقابة حقوق الأفراد فى استقبال المعلومات ونقلها، وهو ما يجب وقفه على الفور.

٤- إن صون حرية التعبير يعد أساساً في تنمية البنية التحتية المعلوماتية:

ويجب أن يتضمن هذا المبدأ:

* تحريم الرقابة المبدئية على الاتصال المباشر الذي تُستخدم فيه البنية التحتية المعلوماتية العالمية.

* المطالبة بأن أية قيود مفروضة على محتوى التعبير المباشر يجب أن يُنص عليها صراحةً في القانون، ويجب أن تكون هذه القيود مقصورة على التحريض المباشر على ارتكاب أفعال عنف.

* الدعوة إلى تدعيم الخطاب العام غير التجاري، ودعم البث العريض للأفكار وجهات النظر المتباينة من قبل مجموعة عريضة من مصادر المعلومات باستخدام البنية التحتية المعلوماتية العالمية.

* الإصرار على أن حرية التعبير المباشر يجب ألا يتم تقييدها أو الحد منها، باستخدام وسائل غير مباشرة مثل أوجه التحكم المختلفة؛ سواء الخاصة أو الحكومية، في المكونات الصلبة والمرنة لأجهزة الكمبيوتر وبنية الاتصالات، أو أية مكونات أساسية للبنية التحتية المعلوماتية العالمية.

* ضمان أن تمكّن البنية التحتية المعلوماتية العالمية الأفراد من تنظيم وتشكيل الاتحادات مباشرة on-line associations بحرية ودون أي تدخل.

٥- يجب ألا يكون ناقلاً البيانات مثل الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت، بصفة عامة، مسؤولين قانوناً عن محتوى الشبكة؛

إن القوانين التي تحدد المسؤولية القانونية عن المضمون المباشر on-line content يجب أن تستهدف منشأ المادة (مثل المؤلف)، وليس القائم بنقلها (مثل الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت، أو مالك جهاز الكمبيوتر الذي تم نقل

المضمون من خلاله). إن القوانين التي تستهدف الشركات المقدمة للخدمة تفرض عبئاً ثقيلاً ومستحيلاً من الناحية التقنية على ناقل البيانات، وهو ما لا يتلائم مع حماية الحق في حرية التعبير المباشر.

وتلزم تونس الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت بتحديد مدير يقوم «بتحمل المسؤولية، وفقاً لقانون الصحافة، عن مضمون صفحات ومواقع الوب التي تستضيفها الشركة على أجهزتها». ويذكر مرسوم الإنترنت التونسي أن الشركات المقدمة للخدمة يجب ألا تسمح لأى شيء بأن «يبقى» على أجهزتها يثقل ضرراً على «النظام العام والأخلاقيات السليمة». ويعنى هذا النمط من التشريعات في اتجاه معاكس لمبدأ حرية التعبير المباشر، بفرض عبء تنظيمي على الشركات المقدمة للخدمة لدرجة تجبرها على القيام بدور الرقيب نيابة عن الدولة.

٦- يجب أن يكون التشفير القوي للاتصالات الإلكترونية متاحاً للأفراد؛

يجب أن يكون الأفراد قادرين على إرسال واستقبال اتصالات مشفرة، ويجب ألا يكونوا مضطرين للحصول على تصريح من السلطات لعمل ذلك، أو أن يكونوا مضطرين لتقديم حق الوصول مقدماً لطرف ثالث لفك شفرة اتصالاتهم أو الميكانيكيات الأخرى التي قد تسمح بفك شفرة اتصالاتهم. وتتضمن الدول التي تعرق التشفير غير المصرح به حالياً في المنطقة العربية المملكة العربية السعودية وتونس، علاوة على (إسرائيل).

٧- يجب ألا تنتقص المراقبة الحكومية للاتصالات الإلكترونية من الحق في الخصوصية والحقوق المدنية الأخرى. ويجب أن يكون ذلك - إذا تم - تحت الإشراف القضائي؛

إن الحكومات تحتفظ بوسائل قانونية فعالة مثل المراقبة والبحث، وعلى أية حال يجب أن تُستخدم هذه الوسائل بما يتواءم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان،

ومتطلبات عملية معينة، وذلك على النحو الآتى:

* يجب أن تلتزم التحريات أو المراقبة للندوات الجماهيرية المباشرة public online forums بالمعايير الدولية التى تحمى الحق فى حرية النشاط السياسى، ومثل هذه المعايير أو الإرشادات يجب أن يتم تعميمها.

* يجب ألا تراقب الحكومات مستخدمى الإنترنت لأغراض تتعلق بالتحريات أو التعقب الجنائى، أو تجمع معلومات عن الطريقة التى يستخدمون بها الإنترنت، باستثناء خضوع ذلك كله للإشراف القضائى، وعلى أن يتواءم ذلك مع المبادئ الدولية المعترف بها، والمتعلقة بحماية الخصوصية.

* يجب أن يجرى البحث والإطلاع الحكومى على الاتصالات الإلكترونية وفقاً لإجراءات قانونية مصرح بها، ويتطلب هذا أن توجد أدلة كافية بأن المستخدم يقوم بنشاط غير قانونى لتبرير مثل هذا البحث والاطلاع، وبالتالي فأى بحث مماثل يجب أن يُجرى تحت إشراف قضائى.

* يجب أن يكون أى بحث ضيقاً فى مجاله وتأثيره.

٨- للأفراد الحق فى إرسال المعلومات واستقبالها دون أن يحددوا هوياتهم؛

يجب ألا تلزم التنظيمات الأفراد بتحديد هوياتهم عندما يريدون الوصول للإنترنت أو يتبادلون المعلومات والآراء عبر الشبكة. ومن هنا، يجب أن تصون الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت حق المستخدمين فى الوصول للإنترنت دون تحديد هوياتهم. ويلزم التشريع فى تونس مقدمى خدمة الإنترنت بتقديم أسماء عملائهم للحكومة بصفة شهرية، ومثل هذا الإقضاء بطبيعته انتهاكاً لحق البحث عن المعلومات والأفكار واستقبالها ونقلها دون تحديد الهوية.

هوامش الخاتمة

(١) أفدنا في صياغة هذه التوصيات من عدد من المصادر على النحو التالي:

- «مبادئ سياسة الإنترنت المفتوحة» Open Internet Policy Principles، والتي تم تبنيها من قبل مجموعة من الخبراء عام ١٩٩٧ كدعائم يجب أن يركز عليها صانعو السياسات المتعلقة بالإنترنت.

See:

- www.soros.org/principles.html).
- www.soros.org/news.html).
- Human Rights Watch. The Internet in the Mideast and North Africa, Op.cit.
- Human Rights Watch, Silencing The Net, Op.cit.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأفرنجية:

- (1) Africa / Middle East, "Oman Considers Privatization Options", May 3, 1995.
- (2) Agence France - Presse, "Saudi Arabia Ready to Cruise the Information Superhighway". Jul. 15, 1998.
- (3) Agence Europe (Brussels), "EU/Media Commission Studies Mechanism for Preliminary Notification of National Draft Legislation on Internet ICRT's Position", April 26, 1996.
- (4) Al - Dehaim, Saleh "Panel Formed to Study Telecom Privatization", Arab News, Jan. 31, 1996.
- (5) Al-Hajery, Eyas & Al-Badr, Badr, Evaluating Web Filters: A Practical Approach, (Saudi Arabia: King Abdulaz City for Science and Technology (KACST), 2000), Available at: http://www.isoc.org/inet2000/cdproceedings/8k/8k_5.htm).
- (6) Al-Sarami, Nasser Saleh, "Problems and Possibilities: Internet in the Kingdom", Saudi Gazette, Mar. 13, 1999.
- (7) Al-Suwaidi, Jamal, "Satellite News most Popular in Gulf-Survey", Reuters, Abu Dhabi, Jan. 6, 1997.
- (8) Altermann, Jon, New Media & New Politics; From Satellite Television to the Internet in the Arab World, (Washington DC: The Washington Institute for the Near East Policy, 1998).
- (9) Ambah, Faiza, "Dissidents Tap the Net to Nettle Arab Sheikdom". Christian Science Monitor. Aug. 24, 1995.
- (10) American Civil Liberties Union (ACLU), "Internet Ratings Systems: How Do They Work?". 1997. Available at: <http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html>).

- (11) American Civil Liberties Union (ACLU), "Is Cyberspace Burning: How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet?", 1997, Available at: Ibid.
- (12) Amis. Dave. "Today's Net Censor is German". Internet Freedom. May 13, 2001, Available at: <http://www.netfreedom.org/news.asp?item=157>).
- (13) Anderson, Jon, Arabizing The Internet, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998).
- (14) AP Worldstream, "South Korea to Censor Computer Communications Networks", Oct. 20, 1995.
- (15) Article 19, Surveillance and Repression: Freedom of Expression in Tunisia, (London: Article 19, May 1998).
- (16) Associated Press, "China Cracks Down on Cyber - Dissent", April 19, 2001.
- (17) Associated Press, "China Said to Charge Four of Subversion", May 21, 2001.
- (18) Australian Department of Communication and the Arts, "Consultation Paper on the Regulation of On-line Information Services", Jul. 7, 1996, Available at: <http://www.dca.gov.au/paper-2.html>).
- (19) Ball, Patrick & Girouard, Mark, Safe Communications in a Dangerous World: Cryptographic Applications for Human Rights Groups. (Washington, DC: American Association for the Advancements of Science, 1999).
- (20) Banisar, David, BUG OFF!: A Primer for Human Rights Groups on Wiretapping, (London: Privacy International, Oct. 1995), Available at: <http://www.privacy.org/pi/reports/bug-off.html>).

- (21) Barakat, Halim, *The Arab World: Society, Culture and State*. (Los Angeles: University of California Press, 1993).
- (22) Bol, Nhial, "For Some, Internet Equals Moral Pollution, IPS News Reports, Mar. 16, 1998. Available at:
<http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/sudnintz.htm>).
- (23) Burkhardt, Grey, *National Security and the Internet in the Persian Gulf Region*, Mar. 1998, Available at:
<http://www.georgetown.edu/research/arabtech/pgig8-4.html>).
- (24) Burkhardt, Grey & Goodman, Seymour, "The Internet Gains Acceptance in the Persian Gulf", *Communications of ACM*, Mar. 1998. Vol. 41, No. 3.
- (25) Butter, David, "Telecoms Reform Takes the Lead", *Middle East Economic Digest*, May 8, 1998.
- (26) Callard, Sarah, "Sprint Vs. Omnes in Oman", *Middle East Communications*, May 11, 1996.
- (27) Consumer Reports Online, "Digital Chaperones for Kids", Mar. 2001, Available at:
<http://www.consumerreports.org/main/detail.jsp?content.../1/166695740304485357>).
- (28) Contreras, Joseph, "The Information Age Dawns, Championed by Assad's Son", *Newsweek*, April 6, 1999.
- (29) Cortés, Magarita Valorés. *Internet Censorship Around the World*, Available at: <http://www.isoc.org/inet2000/cdproceedings/8k-4.htm>).
- (30) Cottrell, Lance, "Commercial Anonymity", Paper Presented at the Computers, Freedom and Privacy Conference in Washington, DC on April 6, 1999, Available at:

- <http://www.cfp99.org/program/papers/cottrell.htm>).
- (31) CPJ Home, "The Gulf States 2000: Country Report, 2000, Available at: <http://www.cpj.org/attacks00/mideast00/gulf.html>).
- (32) Dahan, Michael. Internet Usage in the Middle East: Some Political and Social Implications. (Jerusalem: The Hebrew University, Department of Political Science, 2000), Available at: <http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html>).
- (33) Davidson, John, "New Moves on Internet Porn Laws", Australian Financial Review (Sydney). April 3, 1996.
- (34) Dennis, Sylbia. "Banned Mitterand Book on the Net Ignites French Government", Newsbytes News Network, Feb. 5, 1996.
- (35) Digital Freedom Network (DFN), "Chinese Man Sentenced for Posting Articles on Net", Jun. 14, 2001, Available at: <http://www.dfn.org/focus/china/liuweifang.htm>).
- (36) Digital Freedom Network (DFN), "Attacks on the Internet in China", Available at: <http://www.dfn.org/focus/china/chinanet-report.htm>).
- (37) Digital Freedom Network (DFN), "China Regulates Online News and Chats", Nov. 7, 2000, Available at: <http://www.dfn.org/focus/china/news-regulations.htm>).
- (38) Digital Freedom Network (DFN), "China's New Internet Law", Oct. 6, 2000, Available at: <http://dfn.org/voices/china/netreg-0010txt.htm>).
- (39) Digital Freedom Network (DFN), "China's Net Secrecy Laws", Jan.. 31, 2000, Available at: Ibid.
- (40) Digital Freedom Network (DFN), "Chinese Online Bulletin Board

- Closed", Sept. 6, 2001, Available at:
<http://www.dfn.org/focus/china/baiyun.htm>).
- (41) DITnet, "Internet Use Skyrocketing in Middle East", Mar. 9, 2000, Available at: <http://www.ditnet.co.ac/arabic/reports>).
- (42) DITnet, "Internet Usage in the Arab World", Mar. 3, 1998, Available at: Ibid.
- (43) Durant, Will, The Reformation, Vol. 5 of the Story of Civilization, (New York: Simon and Schuster, 1957).
- (44) Eckert, Paul, "Britain Raises Concerns About China Media Measures", Reuters, Jan. 4, 1996.
- (45) Electronic Privacy Information Center (EPIC), "Anti-Terrorism Bill Signed into Law", Washington, Nov. 5, 2001, Available at: <http://www.epic.org>).
- (46) Electronic Privacy Information Center (EPIC), International Censorship, Available at: <http://www.epic.org/free-speech/intl/>).
- (47) Faison, Seth, "Chinese Tiptoe into Internet: Wary of Watchdogs", New York Times, Feb. 5, 1996.
- (48) Fang, Irving, A History of Mass Communication, Six Information Revolutions, (Boston: Focal Press, 1997).
- (49) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Star - Tribune Puts itself on the line for Online Liberty", Feb. 9, 1996, Available at: <http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html>).
- (50) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "U.S. Supreme Court Strikes Down Communications Decency Act", Jun. 26, 1997, Available at: Ibid.
- (51) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "State of Georgia's

Internet Law is Also Struck Down". Jun. 21, 1998, Available at: Ibid.

- (53) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "Internet Debate Moves into Schools and Libraries", Available at: Ibid.
- (54) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "American Library Association and the American Civil Liberties Union File Lawuits Challenging Federal Law Mandating Software Filters on Schools and Public Library Internet Access." Available at: Ibid.
- (55) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "Court of Appeals Stops Enforcement of Indianapolis Law to Limit Access of Minors to Video Games Depict Violence", Available at: Ibid.
- (56) Friedman, Josh, "The Baghdad Marketplace: Despite Embargo, Smugglers Keep Rich Iraqis Supplied", Newsday, Jan. 4, 1999.
- (57) Friedaman, Thomas. "No Longer Walled-off: Arab States Succumb to Flow of Technology". Arizona Daily Star, Dec. 11, 1997.
- (58) Ganley, Gladys, The Exploding Political Power of Personal Media, (New Jersey: Ablex Publishing, 1992).
- (59) Gray, Andrew, "Germany Plans Bill to Punish Internet Indecency", Reuters, Mar. 29, 1996.
- (60) Green, Thomas, 'Germany may Strike Nazi Sites with :DOS Attacks', The Register, April 9, 2001, Available at: <http://www.theregister.co.uk/content/8/18200.html>.
- (61) Haselton, Bennett. "Study of Average Error Rates for Censorware Programs", Bennett@peacefire.org, Oct. 23, 2000, Available at: <http://www.peacefire.org/error-rates>.
- (62) Haselton Bennett. "Amnesty Intercepted: Global Human Rights

- Groups Blocked by Web Censoring Software", Peacefire.org, Dec. 12, 2000. Available at:
<http://www.peacefire.org/amensty-intercepted>).
- (63) Head, Sydney, Christopher H. Sterling and Lemuel B. Schofield. Broadcasting in America: Survey of Electronic Media, 7th ed.. (Boston: Houghton Mifflin Co., 1994).
- (64) Human Rights Watch. The Internet in the Mideast and North Africa: Free Expression and Censorship, Jun. 1999, Available at: <http://www.library.comell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../summary.ht>).
- (65) Human Rights Watch. Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line, May 1996, Vol. 8, No. 2 (G), Available at: <http://www.epic.org/free-speech/intl/hrw-report-5-96.html>).
- (66) Human Rights Watch, Human Rights Watch World Report 1999. (New York: Human Rights Watch, 1998).
- (67) Internet Freedom, French Ruling on Hate Site Leaves Freedom under Threat", Jul. 16, 2001, Available at:
<http://www.netfreedom.org/news.asp?item=168>).
- (68) Internet Free Expression Alliance, "Congress Mandates Use of Filtering in Schools and Libraries", Dec. 19, 2000, Available at: <http://www.ifea.net>).
- (69) Internet Free Expression Alliance. "Groups Announce Opposition to Filtering Mandate". Jan. 23, 2001. Available at: Ibid.
- (70) Internet Free Expression Alliance, "Lawsuit Challenges Internet Filtering Mandate", Mar. 20, 2001. Available at: Ibid.
- (71) Internet Free Expression Alliance. "Supreme Court to Review

- Internet Free Speech Case", May 23, 2001, Available at: Ibid.
- (72) Internet Free Expression Alliance, "Study Finds Filters Don't Work as Advertised", Feb. 15, 2001, Available at: Ibid.
- (73) Isis International - Manila, Alternative Assessment of Women and Media, Based on NGO Reviews of Section (J) of Beijing Platform for Action, (Manila: Women Action, 2000).
- (74) Jakarta Post, "Tempo On Internet is Okay", Mar. 13, 1996.
- (75) Jehl, Douglas, "In Syria: Only the Population is Growing", New York Times, Jan. 25, 1998.
- (76) Jupiter Communications, Kids: Evolving Revenue Models for the 2-12 Market, (New York: Jupiter Strategic Planning Services, 1998).
- (77) Kainz, Alana, "Information Highway: Advisory Report Leaves Uncharted Roads", Ottawa Citizen, Sept. 28, 1995.
- (78) Kennedy, Paul, Preparing for the Twenty - First Century, (Toronto: HarperCollins Publishers Ltd., 1993).
- (79) Kettlmann, Steve, "German Threat Raises Infowar Fear", Wired, April 9, 2001, Available at:
<http://www.wired.com/news/politics/0,1283,42921,00.html>).
- (80) Kilani, Sa'eda, Black Year for Democracy in Jordan: The 1998 Press and Publication Law, (Copenhagen: Euro-Mediterranean Human Rights Network, Sept. 1998).
- (81) Lancaster, Pat, "Oman: Meeting the Challenge". The Middle East. Nov. 1996.
- (82) Lemos, Robert. "Anti-Terrorism Bill to Go to House", ZDNet News, Oct. 2, 2001. Available at:
<http://www.2dnet.com/2dnn/stories/news/0.459791.00.html>).

- (83) Martin, Henri-Jean. The History and Power of Writing, Trans. Lydia G. Cochrane. (Chicago: University of Chicago Press. 1994).
- (84) Mashhadi, Farid, "Iran on theInternet".MiddleEastCommunications, Mar. 1997.
- (85) Mashdi, Farid, "Koran on theInternet",MiddleEastCommunications, Jul. 1997.
- (86) McCullagh,Declan,"USAActStampedesThrough",LycosWorldwide, Oct. 25, 2001, Availbe at:
<http://www.wired.com/news/conflict/47858.00.html>).
- (87) McGuire, David, "Senators Create Toughest Anti-Terrorism Measure Yet". Newsbytes, Oct. 4, 2001, Available at:
<http://www.rbn.com/news/01/170840/html>).
- (88) McGurie, David, "Anti - Terrorism Proposal Continues to Draw Shivers", Newsbytes. com/news/01/170736.html).
- (89) Mc Hugh, Fiona, "European Commission Makes Moves to Co-ordinate Policing of EU Cyberspace", Media and Marketing Europe (London), April 3, 1996.
- (90) Media Daily (Wilton, Connecticut), "Bundestag Seeks World Curbs on Internet Child Porn", Feb. 13, 1996.
- (91) Mesher, Gene, "Sandsurfing Ends the World Wide Wait", Middle East Communications, Mar. 11, 1996.
- (92) Middle East Communications. "Gulf Internet Growth Curbed by Censorship". May 11, 1996.
- (93) Middle East Communications. "Kuwait to Get Second Mobile Operator". Nov. 12. 1997.
- (94) Middle East Communications. "GTO Awards Internet Deal". Sept.

11. 1996.
- (95) Middle East Communications. "GTO to be Sold". Jan. 1997.
- (96) Middle East Economic Digest. "GTO to Appoint Privatization Consultant", Dec. 13. 1996.
- (97) Moffett, Julie. "Iran / Iraq: Survey Says Press Censorship Severe". Radio Free Europ / Radio Liberty. Inc., Available at: <http://www.rfurl.org/nca/featurer/1999/03/f.Ru.990325143932.html>).
- (98) Mosaic Group, "The Global Diffusion of the Internet Project: An Initial Inductive Study. March 1998, Available at: <http://www.agsd.com/gdi97/gdi97.html>).
- (99) New Media Age (London), "UK Back Voluntary Web Censorship", Mar. 28, 1996.
- (100) New Media Age, "French Plan to Stifle Internet Freedom", Feb. 8, 1996.
- (101) Niekerk, Mike Van, "Censor Moves to Shackle Net", The Age (Melbourn), Feb. 13, 1996.
- (102) Nua Internet Surveys, "ZDNet: Malaysian Gov. Assures Net Freedom for Some", Dec. 14, 2000.
- (103) Nua Internet Surveys, "Silicon Valley News: Web out of Reach of Most Iraqis", Mar. 16, 2001, Available at: [//www.nuav.ie/surveys/index.cgi? F=VS & art - id = 905356567 & rel=true](http://www.nuav.ie/surveys/index.cgi?F=VS&art-id=905356567&rel=true)).
- (104) Nua Internet Surveys. "Bleak Future for Cuban Internet". Mar. 1. 2001. Available at: Ibid.
- (105) Nua Internet Surveys. "e-Marketer: Global online Population still Growing". Feb. 5, 2002. Available at: Ibid

- (106) Nue Internet Surveys. "Financial Times: Crackdown on Cybercafés in Iran", May 15, 2001, Available at: Ibid.
- (107) Pattison, Robert. On Literacy, (Oxford: Oxford University Press, 1982).
- (108) People's Daily. "China Adopts Laws on Extradition. Internet Safety, Military Officers", Dec. 28, 2000, Available at: <http://www.english.peopledaily.com.cn/eng2001228-59076.html>.
- (109) PoKempner, "Briefing Paper: Encryption in the Service of Human Rights", Aug. 1, 1997, Available at: <http://www.uaas.org/spp/dspp/estc/briefing/crypto/dinah.htm>.
- (110) Poole, Teresa, "China Seeks to make the Internet Toe Party Line". The Independent (London), Jan. 5, 1996.
- (111) Pyramid Research, "Oman's GTO Plans to Join the Internet". Africa/Middle East, May 6, 1996.
- (112) Radio Free Europe / Radio Liberty, The 20 Enemies of the Internet", Available at: <http://www.referl.org/nca/special/enemies.html>.
- (113) Rathmell, Andrew, "Netwar in the Gulf", Jane's Intelligence Review, Jan. 1997.
- (114) Redden, Jack, "Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits". Reuters, Jul. 10, 1998.
- (115) Reportes sans Frontière Action Alert. "Web Dissident Sentenced to Two Years Imprisonment". Mar. 14, 2001.
- (116) Reuters. "Gulf Residents Gasp for Freedom in Cyberworld". Available at: <http://www.Arabia.com/life/article/english/0.1690.6747.00.html>.

- (117) Reuters, "Singapore Defends Censorship in Internet Age", Jul. 7, 1995.
- (118) Reuters, "Politics, Not Sex, Indonesian Internet Concern", Nov. 16, 1995.
- (119) Reuters, "Syria Plans Controlled E-mail Service", Jan. 6, 1999.
- (120) Reuters, "EU Group Calls for Curb in Racism on Internet", Jan. 29, 1996.
- (121) Reuters, "Syrian Conference Calls for Wider Internet Access", May 1, 1999.
- (122) Reuters, "Taliban Outlaws Internet in Afghanistan", July 17, 2001.
- (123) Reuters World Service, "Kuwait Plans to Privatise Communications Ministry", Dec. 31, 1997.
- (124) Salhi, Hamoud, The Political & Social Impact of Information Technology in the Gulf Arab States, (California: California State University, Based on a Paper Presented at the International Studies Association, Feb. 2000), Available at:
<http://www.nmit.georgetown.edu/papers/hsalhi.htm>).
- (125) Salem, Amr, "Syria's Cautions Embrace", Middle East Insight, March - April 1999.
- (126) Sedarat, Fairouz, "Iran Move to Monopolize Internet Access- Draws Fire", Reuters, Available at:
<http://www.infowar.com/class-1/01/class1-111401c-j.shtml>).
- (127) Sen. Ajoy, "Some Asian Nations Give Internet Mixed Reception". Reuters, Jun. 13, 1995.
- (128) Shenom, Philip, "Why Nations Fear the Net", New York Times, Jun. 11, 1995.

- (129) Shuji, Hosaka, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economies (JIME) Review, 1997. Available at: [http://www.pws.preserv.net/h.../the %20 Internet %20 and %20 Middle %20 East %20 studies.ht](http://www.pws.preserv.net/h.../the%20Internet%20and%20Middle%20East%20studies.ht).
- (130) Smyth, Patrick, "Mitchell Argues for World Wide Register of Paedophiles". Irish Times (Dublin), April 26, 1996.
- (131) Spaeth, Anthony, "National Security: the Vietnamese Government Wants to Control Internet Access". Time, Oct. 16, 1995.
- (132) Sprenger, Polly, "Least Connected Nation Status", Wired News Online, Dec. 17, 1998, Available at: <http://www.wired.com/news/news/politics/story/16904.html>).
- (133) State of Kuwait, Ministry of Communications. Contract Linage Operations for Benefiting form the Internet Services, Jun. 12, 1994.
- (134) Sussman, Leonard, The Internet and Press Freedom 2000. Freedom House, Press Freedom Survey 2000, Available at: [http://www.freedomhouse.org/pfs/2000/ sussman.html](http://www.freedomhouse.org/pfs/2000/sussman.html)).
- (135) Technical Review Middle East, "Ahmed Bin Swaidan Al-Belushi, Oman Minister of Post, Telegraph and Telecommunications: The GTO Plan for IT Users in Oman", Sept./ Oct. 1996.
- (136) Telenews Asia, "Singapore Government Calms Down on Internet and Supports its Future", Mar. 21, 1996.
- (137) The Internet and the South: Superhighway or Dirt - Track?. (London: Pamos Institue, 1995).
- (138) The Times of Oman, "GTO Plans to Introduce Internet", Aug. 3, 1995.

- (139) Vienneau, David, "Rock Views on Violence", Toronto Star. April 3, 1996.
- (140) Wallace, Jonathan, "CIPA: Congress' Censorware Boondoggle". Censorware Project. Feb. 5, 2001. Available at: <http://www.censorware.net/article.p1? sid = 01/02/13/0717221 & mode - thread & threshod=>.
- (141) Wallace, Jonathan. "Purchase of Blocking Software by Public Libraries is Unconstitutional", Wed. 12. Mar. 1997, Available at: <http://www.mit.edu/activities/ safe/labeling/censorware-lib-wrong>.
- (142) Wan, Rhonda Lam. "Xinhua Affiliate to Offer E-mail". South China Morning Post (Hong Kong), Oct. 6, 1995.
- (143) Waterson, Vince, "ZakSat Ends the World Wide Wait", Middle East Communications, Oct. 12, 1997.
- (144) Wavell, Stuart, "Closed Societies Opened by Internet Genie", Sunday Times (London), Sept. 3, 1995.
- (145) Weiner, Jed, "Jordan and the Internet: Democracy Online?", Middle Est Insight, May - June 1998.
- (146) Wheeler, Deborah, "In Praise of the Virtual Life: New Communication Technologies, Human Rights. Development and the Defense of" Middle Eastern Cultural Space". Available at: <http://www.cwrl.utexas.edu/~monitors/1.1/ wheeler/index.html>).
- (147) Whitaker, Brian. "Saudis Claim Victory in War for Control of Web". The Guardian. May 11, 2000, Available at: <http://www.41-bab.com/media/ articles/ saudi000511.htm>).
- (148) Williams, Martyn, "China Issues Regulations to Control Internet". Newsbytes Network. Feb. 6, 1996.

- (149) World Bank, World Development Report 1998/99. (Oxford: Oxford University Press, Published for the World Bank. 1999).
- (150) Xinhua News Agency, "Expert Calls for Promotion of Arabic On Internet", Dec. 30, 1998.
- (151) Xinhua "Online Police Appear in Internet Bars in Xi'an", Aug. 7. 2001.
- (152) Xinhua English Newswire, "Wide - Scale Internet Services Soon in Kuwait", Jan. 10, 1998.
- (153) yap, Jimmy, "Singapore Takes Aim at Cybermut", Strait Times (Singapore), Jul. 30, 1995.

ثانياً: المصادر العربية

- (١٥٤) الشركة العُمانية للاتصالات، «دليل ضوابط استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد»، مسقط، سلطنة عُمان.
- (١٥٥) الشركة العُمانية للاتصالات، «إعلان رقم ٢٠٠٢/١١: شروط وضوابط جديدة لممارسة نشاط مقاهي الإنترنت»، صحيفة «عُمان»، ٧ من مايو ٢٠٠٢.
- (١٥٦) بسام بدارين، «مقاهي الإنترنت في عُمان: البحث عن الزوجة المناسبة.. وأفضل الطرق لصنع القنبلة النووية»، القدس العربي، ٢٩ من سبتمبر ١٩٩٨.
- (١٥٧) حسين الإبراهيم، «الإنترنت والمعلوماتية في الصراع العربي - الإسرائيلي»، تشرين (سوريا)، ٢٢ من فبراير ١٩٩٨.
- (١٥٨) خلدون حسن النقيب، «الخليج.. إلى أين؟»، المستقبل العربي، المجلد ٢٣، العدد ٢٥٣.
- (١٥٩) طاييب معلى، «فكوا الرقابة عن الإنترنت...!»، الموقف (تونس)، يناير ١٩٩٩.
- (١٦٠) محمد صلاح، «الأزهر والجماعات الإسلامية يتنافسون على الإنترنت»، الحياة (لندن)، ٢٨ من يوليو ١٩٩٨.

(١٦١) محمد عارف، «المسقبل لهاتف الإنترنت الذي يدخل المنطقة العربية»، الحياة (لندن)، ٨ من يوليو ١٩٩٨.

(١٦٢) قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر)، «الصين تسمع لموقعي إنترنت بنشر الأخبار»، ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٠.

Available at: <http://www.aljazeera.net/science-tech/2000/12/12-29-1.htm>.

(١٦٣) قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر)، «الصين تعيد إغلاق مواقع إنترنت أجنبية»، ٢٢ من أكتوبر ٢٠٠١.

Available at: <http://www.aljazeera.net/science-tech/2001/10/10-22-2.htm>.

(١٦٤) قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر)، «إجراءات صينية جديدة لتنظيم استخدام الإنترنت»، ٢٩ من أبريل ٢٠٠١.

Available at: <http://www.aljazeera.net/science-tech/2001/4/4-29-1.htm>.

(١٦٥) يعقوب الصباحي، «الإنترنت بالجامعة»، أخبار الجامعة (جامعة السلطان قابوس - مسقط)، العدد ٢٨، أكتوبر ٢٠٠١.

ثالثاً: مواقع مختارة على الإنترنت

- <http://www.epic.org>
- <http://www.Freedomhouse.org>
- <http://www.un.org/depts/treaty>
- <http://www.nmit.georgetown.edu/papers/hsalhi.htm>
- <http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html>
- [http://www.pws.net/h.../The %20 Internet %20 and %20 Middle %20 East %20 Studies.ht](http://www.pws.net/h.../The%20Internet%20and%20Middle%20East%20Studies.ht)
- <http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-cn-full/d.../summary.ht>

- <http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html>
- <http://www.referl.org/nca/special/enemies.html>
- <http://www.epic.org/free-speech/intl/>
- <http://www.ditnet.co.ac/arabic/reports>
- <http://www.netcafeguide.com>
- <http://www.cpj.org/attacks00/mideast00/gulf.html>

شبكة الإنترنت

بين حرية التعبير وآليات الرقابة

أصبح الحديث الآن عن الحرية المطلقة لشبكة الإنترنت أمراً مشكوك فيه ، بل لم تعد هم وسيلة الإعلام التي لا يمكن الرقابة عليها ، خاصة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي أصبحت ذريعة اتخذتها الحكومات للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت .

ومن ثم فقد ظهرت إلى الوجود تشريعات للرقابة على الإنترنت في عديد من دول العالم بزعم محاربة الإرهاب أو حماية الأطفال و غيرها من المسميات أو المبررات للحد من حرية التعبير ، وكذا ظهرت تقنيات حديثة لترشيح المحتوى للرقابة على تدفق المعلومات على الشبكة العنكبوتية سواء في الدول المتقدمة أو النامية بأساليب لا تتواءم مع مبادئ التعبير الحر وبشكل يؤدي حتماً إلى إعاقة قدرة مستخدمي الإنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التي تلحق حماية دستورية .

وبين صفحات هذا الكتاب نقدم جهداً رائداً حاول فيه المؤلف إلقاء الضوء ورصد أهم تلك التشريعات والتقنيات والأساليب التي أتبعتها الحكومات سواء الديمقراطية أو الشمولية في دول العالم المختلفة للسيطرة على شبكة حرية التعبير خلالها .

وذلك في محاولة لفتح آفاق جديدة تكنولوجياً للمعلومات والاتصال لدراسة شبكة الأخلاقية التي تحكمها ، وهم تلك المحاولات التي لا بأس بها للمكتبة الإعلامية العربية التي خلقت التي تغطم جانب مهم يتعلق بالإنترنت كوسيلة

Bibliotheca Alexandrina



0689627

57

ين ف
وان
اف
ناوي

المدينة

طباعة - نشر - توزيع إعلام